



الادارة المعاصرة

دورية علمية متخصصة ومحدثة

يصدرها كل ثلاثة أشهر معهد الإدارة العامة

الرياض - المملكة العربية السعودية

فى هذا العدد :

دراسة تحليلية قياسية للطلب من الواردات
والصادرات السعودية خلال ثلاثين عاماً :
(١٩٦٨م - ١٩٩٧م) .

د. خالد بن إبراهيم الدخيل

محددات الإغناء المهنى بين الجنسين :
دراسة تطبيقية فى مؤسسات الرعاية
الاجتماعية ببعض مدن المملكة العربية
السعودية .

د. عبدالمحسن بن فهد السيف

تصميم المنهجية العلمية للإطار الفكرى
لنظرية المحاسبة الإيجابية .

د. الأميرة إبراهيم عثمان

إدارة الأزمات : دراسة ميدانية لدى توافر
عناصر نظام إدارة الأزمات من وجهة نظر
العاملين فى الوظائف الإدارية فى أمانة
عمان الكبرى .

د. عاصم محمد حسين الأعرجى

أ. مأمون أحمد دقائمة

إدارة النزاع ونجاح المشاريع الإنشائية :
مراجعة للأدبيات ، وتطوير إطار نظرى .

تأليف : ديفيد لاتيغ فوررد و بارثيبر

و حمود المشيقيق

ترجمة : د. حمود بن سليمان المشيقيق

راجع الترجمة : د. وحيد بن أحمد الهندى

الإدارة العامة

دورية علمية متخصصة ومحكمة
يصدرها كل ثلاثة أشهر معهد الإدارة العامة
الرياض - المملكة العربية السعودية

- فى هذا العدد :
- دراسة تحليلية قياسية للطلاب من الواردات
والصادرات السعودية خلال ثلاثين عاماً :
(١٩٦٨م - ١٩٩٧م) .
 - د. خالد بن إبراهيم الدخيل
محددات الإرساء المهنى بين الجنسين :
دراسة تطبيقية فى مؤسسات الرعاية
الاجتماعية ببعض مدن المملكة العربية
السعودية .
 - د. عبدالمحسن بن فهد السيف
تصميم المنهجية العلمية للإطار الفكرى
لنظرية المحاسبة الإيجابية .
 - د. الأميرة إبراهيم عثمان
إدارة الأزمات : دراسة ميدانية لدى توافر
مناصر نظام إدارة الأزمات من وجهة نظر
العاملين فى الوظائف الإشرافية فى أمانة
ممان الكبرى .
 - د. عاصم محمد حسين الأعرجى
أ. مأمون أحمد دقاسة
إدارة النزاع ونجاح المشاريع الإنشائية :
مراجعة للأدبيات ، وتطوير إطار نظرى .
 - تأليف : ديفيد لانج فورد و بارشير
و حمود المشيتمح
ترجمة : د. حمود بن سليمان المشيتمح
راجع الترجمة : د. وحيد بن أحمد الهندى

حقوق الطبع محفوظة
لمعهد الإدارة العامة

● ثمن العدد :

- فى المملكة العربية السعودية وبقية الدول العربية الأخرى : ١٠ ريالات
أو ما يعادلها بالدولار .
- خارج البلاد العربية : ٤٠ دولارات .

● الاشتراكات السنوية :

الاشتراكات	لمدة	لمدة	لمدة ثلاث	لمدة خمس
* الأفراد :				
- فى المملكة العربية السعودية .	٤٠ ريالاً	٧٠ ريالاً	١٠٠ ريال	١٥٠ ريالاً
- فى البلاد العربية بالريال أو ما يعادلته بالدولار .	٤٥ ريالاً	٨٠ ريالاً	١١٥ ريالاً	١٨٠ ريالاً
- فى البلاد الأخرى .	١٦ دولاراً	٣٠ دولاراً	٤٤ دولاراً	٧٠ دولاراً
* المؤسسات :				
- فى المملكة العربية السعودية .	٨٠ ريالاً	١٥٠ ريالاً	٢٢٠ ريالاً	٣٥٠ ريالاً
- فى البلاد الأخرى .	٧٨ دولاراً	١٥٠ دولاراً	١٧٤ دولاراً	٣٠٠ دولاراً

الإدارة المعاصرة

• المجلد التاسع والثلاثون
• العدد الرابع

هيئة التحرير

المشرف العام

د. فهد بن معتاد الحمد

نائب المدير العام للبحوث والمعلومات

رئيس التحرير

د. فيصل بن محمد القباني

مدير عام مركز البحوث والدراسات الإدارية

الأعضاء

د. أحمد محمد أحمد زامل

د. فهد بن إبراهيم الجبروع

د. محمد مصباح القاضي

د. محمد بن عبدالله البكر

مكرتير التحرير

سعود بن غالب الهاجوج

تعبر البحوث والدراسات والمقالات التي تنشر في الدورية
عن آراء كاتبها ، ولا تعبر بالضرورة عن رأى المعهد .

المحتويات	الصفحة
● دراسة تحليلية قياسية للطلب من الواردات والصادرات السعودية خلال ثلاثين عاماً : (١٩٦٨م - ١٩٩٧م) .	٦٢٣
د. خالد بن إبراهيم الدخيل	
● محددات الإعياء المهني بين الجنسين : دراسة تطبيقية في مؤسسات الرعاية الاجتماعية ببعض مدن المملكة العربية السعودية .	٦٧٥
د. عبدالمحسن بن فهد السيف	
● تقييم المنهجية العلمية للإطار الفكري لنظرية المحاسبة الإيجابية .	٧٢٩
د. الأميرة إبراهيم عثمان	
● إدارة الأزمات : دراسة ميدانية لمدى توافر عناصر نظام إدارة الأزمات من وجهة نظر العاملين في الوظائف الإشرافية في أمانة عمان الكبرى .	٧٧٣
د. عاصم محمد حسين الأعرجي	
أ. مأمون أحمد دقاسمة	
● إدارة النزاع ونجاح المشاريع الإنشائية ، مراجعة للادبيات ، وتطوير إطار نظري .	٨١١
تأليف : ديفيد لاتيج فورد و بارشير و حمود المشيقح ترجمة : د. حمود بن سليمان المشيقح راجع الترجمة : د. وحيد بن أحمد الهندي	

دراسة تحليلية قياسية للطلب من الواردات والصادرات السعودية خلال ثلاثين عاماً : (١٩٦٨ - ١٩٩٧م)

د. خالد بن إبراهيم الدخيل *

المقدمة :

ازدهرت التجارة الخارجية للمملكة العربية السعودية خلال العقود الثلاثة الماضية (١٩٦٨-١٩٩٧م) ووصلت إلى مستويات لم تعهدها أى دولة نامية من قبل ، كما ارتبطت المملكة خلال هذه الفترة بعلاقات تجارية مع أكثر من مائة وأربعين دولة متقدمة ونامية وذلك فى جانبى الواردات والصادرات . لقد كان هناك العديد من العوامل التى ساهمت فى تشكيل وتطوير هيكل التجارة الخارجية للمملكة خلال السنوات الماضية ، ومن أهمها التوجهات الأساسية لخطط التنمية الخمسية التى تبنتها الدولة منذ بداية عام ١٩٧٠ م ، والزيادة المطردة فى حجم السكان ، وأخيراً الارتفاع الكبير فى أسعار النفط خلال عقد السبعينيات الميلادية .

إن توسيع قاعدة العلاقات الاقتصادية والتجارية مع دول العالم المختلفة كان - وما زال - فى أولوية الأهداف الإستراتيجية التى سعت مختلف الخطط الخمسية للتنمية فى المملكة إلى تحقيقها ، وقد صاحب تحقيق هذا الهدف ارتفاع فى حجم صادرات المملكة ووارداتها من مختلف السلع والخدمات ، وإلى جانب هذه الأهمية التى يحظى بها قطاع التجارة الخارجية فى الاقتصاد السعودى فإن دور هذا الاقتصاد فى التجارة العالمية تبلور فى كون المملكة تمثل أكبر دول العالم المصدرة للنفط الخام ، ولديها احتياجات ضخمة من النفط والغاز ، مما وضعها فى مركز متميز فى سوق النفط العالمى ، كما أن

* أستاذ مشارك بقسم الاقتصاد ومدير مركز البحوث ، كلية العلوم الإدارية ، جامعة الملك سعود .

المملكة تمثل فى الوقت الحاضر سوقاً واسعة للعديد من السلع والخدمات التى يتم تسويقها على المستوى الدولى وتخضع للمنافسة العالمية .

أهمية البحث :

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من المكانة التى يحتلها بها قطاع التجارة الخارجية فى الاقتصاد السعودى ، حيث يعتمد هذا الاقتصاد بشكل كبير على حصيلة الصادرات ، ويتأثر بالإتفاق على الواردات . ولبيان هذه الأهمية ، ولعرفة التغيرات التى طرأت على هيكل التجارة الخارجية للمملكة خلال سنوات الدراسة التى تضم فترتين زمنيتين هامتين فى تاريخ المملكة الاقتصادية ، فإن ذلك يتطلب دراسة تطور حجم ونمط واردات المملكة وصادراتها ، والتوزيع الجغرافى والتكوين السلعى لهذه الواردات والصادرات ، وكذلك معرفة الأهمية النسبية للتجارة الخارجية ، ومدى الترابط بينها وبقية الأنشطة الاقتصادية الأخرى ، بالإضافة إلى ضرورة بناء واختبار نماذج قياسية لتحديد أهم العوامل التى تؤثر فى واردات المملكة وصادراتها . وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الدراسة تختلف عن الكثير من الدراسات السابقة بشموليتها ، فهى من جهة لا تقتصر فقط على الأسلوب الوصفى لما سبق ، بل تمتد لتشمل الجانب التطبيقى ، ومن جهة أخرى تشمل فى التحليل جانبى الطلب من الواردات والصادرات معاً فى حين أن تلك الدراسات تركز على أحدهما دون الآخر .

أهداف الدراسة :

يهدف هذا البحث بصفة أساسية إلى إجراء دراسة تحليلية قياسية لتطور الطلب من الواردات والصادرات فى المملكة العربية السعودية خلال الثلاثين عاماً الماضية (١٩٦٨-١٩٩٧م) ، وسيتناول التحليل عدداً من الأهداف التفصيلية التى يمكن إيجازها فى النقاط التالية :

(١) استعراض أهم المؤشرات الرئيسة للتجارة الخارجية فى المملكة ، بالإضافة إلى قياس معدلات النمو فى الواردات والصادرات السعودية ، ومقارنة هذه المعدلات بمثيلاتها فى الدول المتقدمة والنامية من جهة ، وبيع بعض المتغيرات الاقتصادية الهامة مثل الدخل والسكان من جهة أخرى .

(٢) معرفة الأهمية النسبية لواردات المملكة وصادراتها في الاقتصاد السعودي ، وكذلك في إجمالي الواردات والصادرات على المستويين الإقليمي والعالمي ، مع بيان الدور الذي تؤديه التجارة الخارجية في اقتصاد المملكة .

(٣) دراسة التوزيع الجغرافي والتكوين السلعي للواردات والصادرات السعودية ، مع تحديد أهم الشركاء التجاريين للمملكة في جانبي الواردات والصادرات على وجه الخصوص ، والتجارة الخارجية على وجه العموم .

(٤) مقارنة هيكل الواردات والصادرات للمملكة خلال فترتين زمنيتين هامتين في تاريخ الاقتصاد السعودي ، والوقوف على ما طرأ في حجم وأنماط هذه الواردات والصادرات من تغيرات خلال فترتي الدراسة .

(٥) تقدير دالة الطلب الكلي من كل من الواردات والصادرات في المملكة العربية السعودية ، وكذلك تقدير الدوال الجزئية للطلب من الواردات حسب أهم الدول المصدرة ، وكذلك الصادرات حسب أهم الدول المستوردة ، وسيتم ذلك من خلال بناء واختبار نماذج اقتصادية قياسية لتحديد أهم العوامل المؤثرة في واردات المملكة وصادراتها .

خطة البحث :

لتحقيق أهداف الدراسة السابق ذكرها تم تقسيم البحث إلى سبعة أجزاء ، الجزء الأول تضمن أهم المؤشرات الاقتصادية للتجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية ، والجزء الثاني استعرض معدلات النمو العام للواردات والصادرات السعودية خلال فترتين زمنيتين ، وكذلك معدلات النمو التفصيلية حسب أهم مصادر الواردات وجهة الصادرات . كما تم في الجزء الثالث بيان الأهمية النسبية للواردات والصادرات السعودية على كافة المستويات الإقليمية والدولية والعالمية ، أما الجزء الرابع فقد تم فيه تحليل التوزيع الجغرافي للواردات والصادرات السعودية ، بينما شمل الجزء الخامس تحليل التكوين السلعي لهذه الواردات والصادرات . ثم استعرض الجزء السادس النماذج الاقتصادية الأكثر شيوعاً في دراسة الطلب من الواردات والصادرات وبعض الدراسات السابقة في هذا المجال على المستويين المحلي والدولي ، كما تضمن الجزء السابع النتائج القياسية التي تحدد أهم العوامل المؤثرة في طلب الاقتصاد

السعودى من صادرات الدول الأخرى ، وطلب اقتصاديات الدول الأخرى من الصادرات السعودية ، أما الجزء الثامن والأخير فيقدم خلاصة هذا البحث وأهم النتائج والتوصيات .

الإطار الزمني للدراسة :

تغطى هذه الدراسة فترة زمنية مدتها ثلاثون عاماً ، تشمل السنوات من (١٩٦٨-١٩٩٧م) ، ويتضمن هذا الإطار الزمني للدراسة فترتين زمنيتين هامتين فى تاريخ المملكة الاقتصادى ، شهدت كل منهما عدداً من الظواهر الرئيسة التى نتج عنها تفسيرات اقتصادية واجتماعية هامة ، ويمكن تحديد هاتين الفترتين على النحو التالى :

الفترة الزمنية الأولى :

تشمل هذه الفترة السنوات من (١٩٦٨-١٩٨٢م) ، وفيها شرعت المملكة العربية السعودية فى تطبيق أسلوب التخطيط الاقتصادى التتموى الشامل لجميع القطاعات المختلفة فى الدولة ، حيث بدأت الخطة الخمسية الأولى للتنمية فى عام ١٩٧٠م ، كما أن هذه الفترة تميزت بزيادات كبيرة فى الإيرادات النفطية نتيجة لما عرف باسم الطفرة الاقتصادية الأولى (١٩٧٣م) ، والطفرة الاقتصادية الثانية (١٩٧٩م) ، اللتين نتجتا عن الزيادات الكبيرة والمتتالية فى أسعار النفط فى تلك الأعوام ، ولذا يمكن إطلاق مصطلح فترة الرخاء الاقتصادى للتعبير عن سنوات الفترة الزمنية الأولى .

الفترة الزمنية الثانية :

تشمل هذه الفترة السنوات من (١٩٨٣-١٩٩٧م) ، وقد تم اختيار عام ١٩٨٣م كبداية لهذه الفترة لأن معظم الاقتصاديين يرون أن عام ١٩٨٢م يمثل نهاية الطفرة الاقتصادية التى جنت ثمارها المملكة وجميع الدول الأخرى المصدرة للنقط ، كما أن هذه الفترة تشمل سنوات الركود الاقتصادى الذى حدث فى الدول المتقدمة فى عقد الثمانينيات وعمت آثاره جميع دول العالم بما فيها المملكة ، ولهذه الأسباب فإنه من الممكن أيضاً إطلاق مصطلح فترة الركود الاقتصادى للتعبير عن سنوات الفترة الزمنية الثانية .

مصادر البيانات :

نظراً لتعدد أهداف الدراسة وشموليتها من جهة ، ولطول الفترة الزمنية التي تغطيها من جهة أخرى ، لذا فإن هناك العديد من المتغيرات الاقتصادية الداخلة في الدراسة ، التي تم جمع وترتيب بياناتها من مصادر محلية ونولية وقد اعتمد البحث بدرجة كبيرة على البيانات والإحصاءات المنشورة في كل من : -

- (١) إحصاءات التجارة الخارجية ، مصلحة الإحصاءات العامة ، وزارة التخطيط .
- (٢) التقارير السنوية التي تصدرها الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية بمؤسسة النقد العربي السعودي .
- (٣) التقارير السنوية التي تصدرها إدارة التحليل الإحصائي بمصلحة الجمارك .
- (٤) الإحصاءات المالية العالمية (IFS) التي يصدرها صندوق النقد الدولي (IMF) .
- (٥) إحصاءات اتجاهات التجارة الخارجية (DOTS) التي يصدرها صندوق النقد الدولي (IMF) .

أولاً - المؤشرات الاقتصادية للتجارة الخارجية في المملكة :

هناك العديد من المؤشرات التي تستخدم لمعرفة أهمية ودور التجارة الخارجية في اقتصاد الدولة ، ومن أهم هذه المؤشرات نسبة كل من الواردات والصادرات إلى الدخل أو الناتج القومي ، ومتوسط نصيب الفرد من الواردات والصادرات ، وكذلك نسبة الواردات إلى الصادرات ، وأخيراً معامل التجارة الخارجية . ويوضح الجدول رقم (١) مؤشرات التجارة الخارجية للاقتصاد السعودي خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٩٧م) ، ويتضح من هذا الجدول ما يلي :

- (١) انخفاض نسبة الواردات إلى الصادرات خلال فترة الرخاء الاقتصادي (١٩٦٨-١٩٨٢) مقارنة بفترة الركود الاقتصادي (١٩٨٣-١٩٩٧م) ، وقد تميزت بارتفاع نسبة الواردات إلى الصادرات وخصوصاً في منتصف عقد الثمانينيات حيث بلغت (٩٠٪ و ٨٦٪ و ٩٥٪) في الأعوام (١٩٨٤م و ١٩٨٥م و ١٩٨٦م) على التوالي ، ومن ثم أخذت هذه النسبة معدلات أقل في السنوات اللاحقة ، ولكنها لا تزال معدلات غير مشجعة بمقاييس التجارة الدولية المعروفة : لأن ارتفاع هذه النسبة يعنى

تسرب جزء كبير من حصيلة الصادرات التي تشكل المصدر الرئيسي للدخل في الاقتصاد السعودي . ويلاحظ هنا أن نسبة الواردات إلى الصادرات خلال فترة الدراسة بلغت أعلى معدلاتها في الأعوام (١٩٨٣-١٩٨٨م) ، وكما ذكرنا فقد تجاوزت هذه النسبة ٩٥٪ في عام ١٩٨٦م مما يؤكد امتصاص الواردات تقريباً لجميع حصيلة الصادرات في ذلك العام ، ومن ثم انخفضت النسبة في السنوات اللاحقة ، وعلى الرغم من ذلك فما زالت الواردات تستحوذ على ثلثي إجمالي حصيلة الصادرات حتى وصلت إلى أقل من (٥٠٪) في العامين الأخيرين . أما بالنسبة لفترة الرخاء الاقتصادي فقد تراوحت نسبة الواردات إلى الصادرات بين ٨٪ (عام ١٩٧٤م) إلى ٥١٪ (عام ١٩٨٢م) ، وبالطبع فإن ذلك يعود إلى ارتفاع حصيلة الصادرات خلال تلك الفترة .

إن اختلاف نسب الواردات إلى الصادرات بين فترتي الدراسة يعود أساساً إلى أن الواردات في الفترة الأولى (الرخاء الاقتصادي) كانت تشكل نسبة منخفضة إلى حد ما من قيمة الصادرات ، وكانت الزيادة في قيمة الواردات تتناسب مع الزيادة في حصيلة الصادرات ، بينما في الفترة الثانية (الركود الاقتصادي) التي تميزت بانخفاض الواردات والصادرات ، كان الانخفاض النسبي في قيمة الواردات أقل من الانخفاض النسبي في إجمالي حصيلة الصادرات . إن هذا النمط من سلوك الواردات يسمى بفجوة التكيف الجزئي بين الانخفاض في حصيلة الصادرات والانخفاض في الواردات ^(١) ، ويشير ذلك إلى أن تأثر الواردات بالدخول السابقة أكبر من تأثرها بالدخول الحالية ، ويتضح ذلك جلياً في سلوك الواردات بين الأعوام (١٩٨١-١٩٨٣م) ، حيث إنه في الوقت الذي انخفضت فيه حصيلة الصادرات بنسبة (٣٣٪) ، نجد أن الواردات زادت في نفس العام بنسبة (١٤٪) . وتجدر الإشارة أخيراً إلى حقيقة اقتصادية هامة هي أن ارتفاع قيم مؤشر نسبة الواردات إلى الصادرات يؤدي إلى ضعف تيار الإنفاق في داخل الاقتصاد الوطني ، ويؤكد على ضعف النشاط الإنتاجي المحلي ، مما يترتب عليه بلا شك انخفاض الدخل القومي .

(٢) مؤشر نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي (معامل الصادرات) يدل على أن المملكة العربية السعودية تصدر جزءاً كبيراً من إنتاجها وخاصة في فترة الانتعاش الاقتصادي ، حيث تم في سنة واحدة على سبيل المثال (١٩٧٤م) تصدير

(٩١٪) من إجمالي الناتج المحلي ، وقد اتجهت هذه النسبة إلى الانخفاض خلال فترة الركود الاقتصادي حيث تفاوتت بين (٢٨٪) في عام ١٩٨٦م إلى (٤٥٪) في عام ١٩٩٦ م .

(٣) إن مؤشر نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي (معامل الواردات) يشير إلى ضعف القدرة الإنتاجية المحلية في الاقتصاد السعودي لكون المملكة تستورد جزءاً غير قليل مما تستهلك ، وقد بلغت هذه النسبة معدلات متقاربة خلال فترة الركود الاقتصادي حيث تراوحت بين (٢٠٪ إلى ٣٦٪) ، وقد كان هناك تفاوت في هذه النسبة خلال فترة الرخاء الاقتصادي حيث بلغت نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي أعلى قيمة لها في عام ١٩٨٢م (٢٣,٨) وأدنى قيمة في عام ١٩٧٤م (٧,٣) ، ويعود السبب في انخفاض تلك النسبة إلى أن الناتج المحلي تضاعف ثلاث مرات خلال عامين فقط (١٩٧٢-١٩٧٤م) ، بينما تضاعفت الواردات مرة واحدة فقط خلال نفس الفترة الزمنية .

(٤) واجه قطاع التجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية تقلبات كبيرة خلال الأعوام الثلاثين الماضية نتيجة لعدم استقرار الواردات والصادرات خلال هذه الفترة ، وتعرض كل منهما للارتفاع في سنوات معينة ثم الانخفاض في سنوات لاحقة ثم الارتفاع بعد ذلك وهكذا ، وبالمطابق فإن هذه التقلبات تعتبر من الظواهر الهامة في الاقتصاد السعودي ، فخلال فترة الرخاء الاقتصادي كانت حصة الصادرات في الناتج المحلي مرتفعة (تصل إلى ٩١٪) وحصة الواردات منخفضة نسبياً ، بينما حدث العكس تماماً خلال فترة الركود الاقتصادي حيث انخفضت حصة الصادرات في الناتج الإجمالي بشكل ملحوظ وارتفعت حصة الواردات في إجمالي الناتج المحلي .

(٥) يبين معامل التجارة الخارجية مدى اعتماد الاقتصاد السعودي على التجارة الخارجية ، ويقاس هذا المعدل نسبة التجارة الخارجية (الواردات + الصادرات) إلى إجمالي الناتج المحلي ، وتبين النسب الموضحة في الجدول (١) الاعتماد المتزايد للاقتصاد السعودي على قطاع التجارة الخارجية خلال فترة الرخاء الاقتصادي حيث وصلت هذه النسبة إلى (١٠٠٪) في الأعوام (١٩٨١ ، ١٩٨٢م) ، مما يعني أن إجمالي قيمة الواردات والصادرات معاً يساوي تماماً قيمة الناتج

المحلى الإجمالى ، وقد اتجهت قيمة المعامل للانخفاض فى سنوات الركود الاقتصادى حيث وصلت إلى (٥٤٪) فى عام ١٩٨٦م و(٦١٪) فى عام ١٩٩٧م ، وتعتبر هذه القيم لمعامل التجارة الخارجية من المعدلات المرتفعة عالمياً حيث إن قيمة هذا المعامل عادة تتراوح بين (١٠٪ - ٣٠٪) للكثير من الدول النامية والمتقدمة .

(٦) يوضح مؤشرا نسبة الواردات والصادرات إلى إجمالى الناتج الأهمية التى تحظى بها التجارة الخارجية فى الاقتصاد السعودى ، وأن هذه الأهمية تفوق نظيرتها فى اقتصاديات الكثير من الدول الأخرى ، حيث إن هذه النسب تعد من المعدلات المرتفعة عالمياً وخاصة خلال فترة الرخاء الاقتصادى ، وفى عامى ١٩٧٤م و١٩٨١م حقق مؤشر نسبة الصادرات إلى إجمالى الناتج معدلات لم تشهدها معظم دول العالم من قبل ، وقد انخفض هذا المؤشر خلال فترة الركود الاقتصادى إلا أن قيمته ما زالت مرتفعة مقارنة بدول أخرى عديدة . فمثلاً فى عام ١٩٩٤م بلغ مؤشرا الصادرات والواردات فى المملكة (٣٦٪) و(٢٠٪) على الترتيب ، فى حين أن قيمة أى من هذين المؤشرين فى دول أخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية لنفس السنة لم تتجاوز (١٢٪) ، وفى اليابان كانت أقل من (١٠٪) * .

(٧) حقق مؤشر نصيب الفرد من إجمالى الواردات فى المملكة العربية السعودية معدلات متزايدة خلال فترة الرخاء الاقتصادى إذ زاد أكثر من (٢٦) ضعفاً خلال هذه الفترة ، حيث ارتفع نصيب الفرد من (٥١٦) ريالاً فى عام ١٩٧٠م إلى (١٣٦٠٠) ريال فى عام ١٩٨٢م ، وتمثل هذه القيمة الأخيرة ثلاثة أضعاف نصيب الفرد فى دول متقدمة مثل أمريكا واليابان ، وعشرات الأضعاف لنصيب الفرد فى الكثير من الدول النامية ، وقد اتجه هذا المؤشر بعد ذلك للانخفاض حتى وصل إلى (٤٩٢٤) ريالاً فى عام ١٩٩٤م وهى أدنى قيمة خلال فترة الركود الاقتصادى ، وحيث إن المعدلات المتزايدة لنصيب الفرد من الواردات فى مرحلة الرخاء الاقتصادى له ما يبرره ؛ لأن جزءاً كبيراً من هذه الواردات يشتمل على سلع رأسمالية ووسيلة تتطلبها مراحل التنمية التى تمر بها المملكة فى تلك الفترة^(٢) ، إلا أن هذه المعدلات المرتفعة نسبياً ليس لها ما يبررها فى الوقت الحاضر ، وتعزى بشكل رئيسى إلى اعتماد الأفراد بشكل كبير فى سد حاجاتهم الاستهلاكية على

* لمعرفة أهمية التجارة الدولية فى اقتصاديات الدول الأخرى ، انظر (Krugman and Obstfeld, p.3)

سلع أجنبية ، مما يدل على ضعف القاعدة الإنتاجية للسلع الاستهلاكية فى المملكة وعدم قدرة السلع الوطنية على منافسة المنتج الأجنبى . أما بالنسبة لمؤشر نصيب الفرد من إجمالى الصادرات فقد حقق أيضاً معدلات متزايدة خلال فترة الرخاء الاقتصادى حيث زاد بأكثر من (٢٦) ضعفاً خلال هذه الفترة ، ثم اتجه هذا المؤشر بعد ذلك إلى الانخفاض حتى وصل أدنى قيمة له فى عام ١٩٩٤م حيث بلغ (٨٩٨٦) ريالاً وهو نفس العام الذى بلغ عنده مؤشر نصيب الفرد من الواردات أدنى قيمة له ، وبالمطبع فإن انخفاض قيمة هذا المؤشر خلال فترة الركود الاقتصادى يعود بالدرجة الأولى إلى التراجع فى الطلب العالمى من النفط لأسباب سيرد ذكرها لاحقاً فى هذه الدراسة .

(٨) يمثل الفرق بين الصادرات والواردات الميزان التجارى ، وتبين بيانات الجدول رقم (١) أن المملكة حققت فائضاً كبيراً فى ميزانها التجارى مع دول العالم خلال الثلاثين عاماً الماضية ، وقد بلغ هذا الفائض مستويات مرتفعة خلال فترة الرخاء الاقتصادى حيث زاد فى عام ١٩٨١م بمقدار (٤٧) ضعفاً عنه فى ١٩٦٩م ، ولكنه بعد ذلك اتجه للانخفاض خلال سنوات الركود الاقتصادى حيث بلغ أدنى مستوى له خلال الثلاثين عاماً ، ففى ١٩٨٦م بلغ (٢٥٩٧) مليون ريال ، ثم زاد حجم الفائض فى السنوات التالية ليبلغ (١٢٣٤٤٨) مليون ريال فى عام ١٩٩٦م ، وبالمطبع فإن تحقيق المملكة لفائض مستمر فى الميزان التجارى خلال كل سنة من سنوات الدراسة يعتبر مؤشراً إيجابياً فى دعم ميزان مدفوعاتها ، مما يميزها عن غيرها من الدول النامية التى يواجه الكثير منها عجزاً مستمراً فى ميزان المدفوعات .

المجدول رقم (١)

أهم المؤشرات الاقتصادية للتجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية

السنة	نسبة الواردات إلى الصادرات	نسبة الواردات إلى الناتج المحلي	نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي	نصيب الفرد من الواردات	نصيب الفرد من الصادرات	الميزان التجاري السلعي مليون ريال	نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي
١٩٦٨	٢٨.٢٧	NA	NA	٤٤٠	١٥٥٦	٦٥٤٠	NA
١٩٦٩	٣٥.٥٧	١٩.٦٩	٥٥.٣٦	٥٦٠	١٥٧٥	٦١١٨	٧٥.٠٦
١٩٧٠	٢٩.٣١	١٤.١٦	٤٨.٣٠	٥١٦	١٧٥٩	٧٧١٠	٦٢.٤٦
١٩٧١	٢١.٢٠	١٣.١٧	٦٢.١١	٥٧٥	٢٧١٢	١٣٦٣٥	٧٥.٢٨
١٩٧٢	٢٠.٦٨	١١.٧٤	٥٦.٧٨	٧١٧	٣٤٦٤	١٨.٥٣	٦٨.٥٣
١٩٧٣	٢١.٩٥	٧.٤٠	٣٣.٧٠	١.٨١	٤٩٢٧	٢٥٩٩٩	٤١.١٠
١٩٧٤	٨.٠٤	٧.٢٩	٩٠.٦٦	١٤٥٦	١٨١.٩	١١٦.٧٤	٩٧.٩٥
١٩٧٥	١٤.٢٠	٩.٠٤	٦٣.٧١	٢.٤٥	١٤٤.٢	٨٩٥٨٩	٧٢.٧٥
١٩٧٦	٢٢.٧١	١٥.٠٥	٦٦.٢٧	٤.٢٨	١٧٤٣٧	١.٤٤٦٣	٨١.٣٢
١٩٧٧	٣٣.٧٢	٢٣.٠٨	٦٨.٤٥	٦٤١	١٩٠.٩	١.١٥٤٧	٩١.٥٣
١٩٧٨	٥٠.٠٤	٢٧.٩٤	٥٥.٨٣	٨١٤٨	٦٢٢٨٣	٦٩.٦٢	٨٣.٧٧
١٩٧٩	٣٨.٥٧	٢١.٤٤	٥٥.٥٨	٩٢٠.٨	١٢٨٧٣	١٣.٩٦٠	٧٧.٠١
١٩٨٠	٢٧.٦٥	١٩.٢٧	٧٠.٠٦	١.٧١٠	٣٨٧٢٨	٢٦٧٥٣٥	٨٩.٤٣
١٩٨١	٢٩.٤٢	٢٢.٨٥	٧٧.٦٥	١٢١٦١	٣٨٣٢٣	٢٨١١٨٣	١٠٠.٥٠
١٩٨٢	٥١.٤٠	٢٣.٨٤	٦٥.٨٣	١٣٥٩٤	٢٦٤٤٨	١٣١٧٥٥	٩٩.٦٧
١٩٨٣	٨٥.٤٧	٢٦.٧٦	٤٣.٠١	١٢١٢٣	١٤١٨٥	٢٣.٢٧	٧٩.٧٧
١٩٨٤	٨٩.٧٥	٢٤.١٨	٣٨.٠٨	٩٩١١	١١.٤٣	١٣٥٦٢	٧٢.٢٦
١٩٨٥	٨٥.٩٦	٢٧.٦٠	٣٢.١١	٦٧٦٤	٧٨٦٨	١٣٩٧٢	٥٩.٧٠
١٩٨٦	٩٥.١٦	٢٦.٤٢	٢٧.٧٧	٥٢٩٨	٥٥٦٧	٣٥٩٧	٥٤.١٩
١٩٨٧	٨٦.٦٩	٢٧.٦٩	٢١.٩٤	٥٥٢٤	٦٣٨٣	١١٥٦٧	٥٩.٦٣
١٩٨٨	٨٩.٣٧	٢٩.٤٦	٣٢.٩٧	٥٨١٩	٦٥١١	٩٧.٦	٦٢.٤٣
١٩٨٩	٧٤.٥٣	٢٦.٠٥	٣٤.٩٦	٥٤٩٠	٧٣٦٦	٢٧.٧٦	٦١.٠١
١٩٩٠	٥٤.٢٨	٢٣.٤٥	٤٣.٢١	٦.٧١	١١١٨٦	٧٦.٥٧	٦٦.٦٦
١٩٩١	٦٠.٩٩	٢٥.٠٤	٤١.٠٦	٦٥٨٦	١.٧٩٩	٦٩٦٩٠	٦٦.١٠
١٩٩٢	٦٦.١٧	٢٧.٥٥	٤١.٦٤	٧٣٤٧	١١١.٤	٦٣٧١٩	٦٩.١٩
١٩٩٣	٦٦.٥٢	٢٤.٣٠	٣٦.٥٤	٦.٨٧	٩١٥١	٥٣١٥٤	٦٠.٨٤
١٩٩٤	٥٤.٨٠	١٩.٨٠	٣٦.١٣	٤٩٢٤	٨٩٨٦	٧٢١٤١	٥٥.٩٢
١٩٩٥	٥٦.١٣	٢٢.٧١	٤٠.٤٦	٥٧٦٤	١.٢٦٩	٨٢٢١٦	٦٣.١٧
١٩٩٦	٤٥.٧٢	٢٠.٦٩	٤٥.٢٦	٥٥١٩	١٢.٧١	١٢٣٤٤٨	٦٥.٩٦
١٩٩٧	٤٧.٧٧	١٩.٨٣	٤١.٥٢	٥٥٣٢	١١٥٨١	١١٦٧٥٣	٦١.٣٥

ثانياً - معدلات النمو في الطلب من الواردات والصادرات السعودية :

تفترض هذه الدراسة أن المتغيرات الرئيسية المشمولة فيها تنمو بمعدل أسى ثابت لجميع الفترات الزمنية ، وبناء عليه فقد تم حساب معدلات النمو لكل من الواردات والصادرات والناتج المحلي الإجمالي والسكان * . وقد كانت نتائج تحليل الانحدار جيدة وتحققت المعنوية الإحصائية لكل معامل في معظم الحالات عند درجة ثقة (٩٥٪) على الأقل ، كما أن قيم معامل التحديد المصاحبة تدل على حسن القياس في تحليل الانحدار ، وتجدر الإشارة هنا إلى أن معدلات النمو للواردات والصادرات والناتج المحلي الإجمالي قد تم حسابها في هذه الدراسة باستخدام الأسعار الجارية وكذا الثابتة ، وقد كانت هذه المعدلات بالأسعار الثابتة جميعها أقل من المعدلات المقابلة لها بالأسعار الجارية . ويوضح الجدول رقم (٢) معدلات النمو للمؤشرات الاقتصادية المشار إليها أعلاه خلال فترتي الرخاء والركود الاقتصاديين ، وكذلك خلال فترة الثلاثين عاماً (١٩٦٨-١٩٩٧ م) ، وتبين النتائج أن معدل النمو الطويل الأجل لواردات المملكة بلغ (٩,٢٪) وللصادرات بلغ (٩,٢٪) ، ويلاحظ هنا أن نمو الواردات كان بمعدل أكبر من الصادرات سواء كان بالأسعار الجارية أو الثابتة ، وهذا يمثل ظاهرة تتصف بها معظم الدول النامية في بداية مراحل نموها ، وتعكس هذه الظاهرة الاتجاه القائم في الدول النامية الذي يعتبر الواردات أداة رئيسة في تغيير هيكل الإنتاج المحلي ، والذي ينعكس بدوره على تطور الصادرات في الدولة محل الدراسة ^(٣) ، وبالإضافة إلى ذلك فإن هذه الظاهرة تشير إلى أن الفائض المتحقق في الميزان التجاري يتجه للانخفاض ، أما بالنسبة لنمو الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل فقد كان بمعدل مقارب لنمو الصادرات ولكنه أقل من معدل نمو الواردات ، وهذا يؤكد على ضرورة وجود سياسة تجارية تصحيحية نتيجة لتعارض ذلك مع أهداف التنمية الاقتصادية ، حيث يعنى احتمال قبول ذلك في الأجل القصير ولكن ليس على المدى الطويل .

* عند حساب معدلات النمو استُخدمت معادلة الانحدار التالية :

$$\ln Z_t = c + rt$$

حيث :

Z_t = قيمة المتغير الاقتصادي في الفترة الزمنية (t) .

c = ثابت الانحدار .

r = معامل الانحدار ويمثل معدل النمو .

t = المتغير الزمني .

أما بالنسبة لمعدلات النمو خلال فترتي الدراسة فيلاحظ ما يلي :

(١) بلغ معدل النمو لواردات المملكة خلال فترة الرخاء الاقتصادي (١٩٣٢، ٩) ، بينما بلغ مستوى منخفضاً خلال فترة الركود الاقتصادي ، ويلاحظ هنا أن الواردات خلال فترة الرخاء الاقتصادي قد نمت بمعدل فاق معدل النمو في الصادرات والنتائج المحلى الإجمالى ، ويعتبر ذلك ظاهرة طبيعية فى تلك المرحلة من مراحل النمو الاقتصادي التى شهدتها المملكة ، حيث إن زيادة الواردات بوتيرة متسارعة خلال تلك الفترة سببتها الزيادة الكبيرة فى الدخول ، التى صاحبت الطفرتين الاقتصادية الأولى والثانية من جهة ، وكذلك تبنى الدولة لمجموعة من خطط التنمية الشاملة التى بدأ تطبيقها فى بداية الفترة (١٩٧٠م) مما ترتب عليه حركة استيراد واسعة ونشطة لتنفيذ العديد من المشاريع والتجهيزات لإكمال البنية الأساسية . أما بالنسبة لانخفاض معدل الواردات خلال فترة الركود الاقتصادي فإن ذلك يعود إلى الانخفاض العام فى مستوى الدخول التى نتجت عن انخفاض أسعار النفط خلال تلك الفترة ، كما أنه يعزى إلى سياسة تشجيع الإنتاج المحلى من السلع الصناعية والزراعية ، وتطبيق مبدأ إحلال السلع الوطنية محل الأجنبية المستوردة .

(٢) إن معدلات النمو للواردات والصادرات كانت متقاربة جداً خلال فترة الرخاء الاقتصادي ، حيث تراوحت بين (١، ٣١٪) للصادرات و (٩، ٣٢٪) للواردات ، ولكن هذه المعدلات اختلفت خلال فترة الركود الاقتصادي حيث نمت الصادرات بمعدل أكبر من الواردات .

(٣) إن معدلات النمو فى الواردات خلال فترتي الدراسة ترتبط إيجاباً بمعدلات النمو لكل من الناتج المحلى الإجمالى والصادرات ، فمعدلات النمو المرتفع للناتج المحلى الإجمالى والصادرات خلال فترة الرخاء الاقتصادي صاحبها معدلات نمو مرتفع فى الواردات ، والعكس صحيح خلال فترة الركود الاقتصادي * .

(٤) إن معدلات النمو فى الواردات والصادرات التى حققتها المملكة خلال فترة الرخاء الاقتصادي تعد معدلات نمو مرتفعة جداً بمقاييس التجارة الدولية ، فالكثير من الدول حققت معدلات نمو أقل من ذلك بكثير على الرغم من أنها تمر بنفس مرحلة

* تؤكد هذه النتيجة ما توصلت إليه دراسة (متولى وآخرون - ١٩٨٧م) من أن ارتفاع أسعار النفط خلال فترة الرخاء الاقتصادي كان هو المحرك الحقيقى لعجلة الاستيراد فى المملكة العربية السعودية .

النمو الاقتصادي التي مرت بها المملكة ، أما بالنسبة لمعدلات النمو في الأجل الطويل فإنها تساير معدلات النمو في كثير من دول العالم ^(٤) .

(٥) بلغ معدل نمو السكان في الأجل الطويل (٤,٥٦ ٪) ، وقد اختلف هذا المعدل خلال فترتي الدراسة ، وبصفة عامة تعتبر هذه المعدلات عالية جداً بالمقاييس العالمية ، ولكنها بطبيعة الحال لا تشكل مشكلة اقتصادية بالنسبة للمملكة خلال فترة الدراسة ؛ وذلك للإمكانات الاقتصادية الكبيرة التي تمتع بها الاقتصاد السعودي خلال نفس الفترة ، مما جعل الظروف الاقتصادية والاجتماعية مواتية تماماً لنمو السكان بهذه المعدلات المرتفعة ، ويلاحظ هنا الارتباط الإيجابي بين معدل نمو السكان والمتغيرات الاقتصادية الثلاثة الأخرى الداخلة في الدراسة .

الجدول رقم (٢)

معدلات النمو لأهم المتغيرات الاقتصادية

في قطاع التجارة الخارجية

المتغير	الفترة الزمنية الأولى (١٩٨٢ - ١٩٦٨)		الفترة الزمنية الثانية (١٩٩٧ - ١٩٨٣)		فترة الدراسة كاملة (١٩٩٧ - ١٩٦٨)	
	أسعار جارية	أسعار ثابتة	أسعار جارية	أسعار ثابتة	أسعار جارية	أسعار ثابتة
الصادرات السلعية	٣١,٠٧	٧,٣٤	٥,٣٧	٤,٢٢	٩,٢٠	(٠,٩٥)
الواردات السلعية	٣٢,٨٨	١٣,٩٣	(٠,٣٨)	(٠,٠١)	١٣,١٩	٦,١٢
الناتج المحلي الإجمالي	٢٧,٣٠	٨,٥٠	٣,٩٤	٢,٧٨	٩,٤٠	٣,٦٨
السكان	٤,٠٩		٣,٩٤		٤,٥٦	

* تم حساب هذه المعدلات بالأسعار الجارية والثابتة باستخدام بيانات التقرير السنوي الرابع والثلاثين لمؤسسة النقد العربي السعودي (١٩٩٨م) .

** معاملات الإحصاء (٤) لمعدلات النمو المعطاة بين الأقواس كانت غير معنوية .

ولغرض المقارنة تم في هذه الدراسة أيضاً تقدير معدلات النمو في الطلب من الواردات والصادرات لدول العالم مجتمعة وبعض مجموعات الدول ، ويقدم الجدول رقم (٢) مقارنة لمعدلات النمو في الطلب من الواردات والصادرات السعودية مع معدلات النمو العالمية خلال فترة البحث ، وبالإضافة إلى ذلك فقد تم تقدير معدلات النمو لكل من الواردات السعودية حسب أهم مصادرها (الجدول رقم ٤) وللصادرات السعودية حسب أهم جهاتها (الجدول رقم ٥) ، حيث تم تحديد ثماني دول كأهم مصدر للواردات السعودية وهي : أمريكا واليابان وفرنسا وإيطاليا وكوريا وبريطانيا وسويسرا وألمانيا ، كما تم تحديد ثماني دول كأهم مستقبل للصادرات السعودية وهذه الدول هي : أمريكا واليابان وفرنسا وإيطاليا وكوريا وهولندا وسنغافورة والبرازيل . وأهم ما يلاحظ على الجداول السابقة ما يلي :

(١) إن معدل النمو في الطلب من الواردات للمملكة العربية السعودية يفوق معدل النمو العالمي للطلب من الواردات ، وكذلك يفوق نظيره للدول المتقدمة والنامية ، أما معدل النمو في الطلب من الصادرات السعودية فهو أقل من المعدل العالمي لنمو الطلب من الصادرات ، وأيضاً أقل من معدل النمو في الطلب من صادرات الدول المتقدمة والنامية .

(٢) إن معدلات النمو الطويلة الأجل لواردات المملكة من الدول الثماني التي تشكل أهم مصدر للواردات السعودية كانت متقاربة بشكل كبير ، وقد تراوحت قيمتها بين ٩,١٥٪ (كوريا) إلى ١٣,٦٪ (اليابان) ، وتدل هذه النتيجة على أن هناك نوعاً متوازناً في التوزيع الجغرافي لواردات المملكة من الدول الصناعية المتقدمة خلال الثلاثين عاماً الماضية ، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (متولى وآخرون - ١٩٨٦م) التي غطت سنوات فترة الرخاء الاقتصادي فقط .

(٣) إن معدلات النمو للواردات السعودية خلال فترة الرخاء الاقتصادي كانت مرتفعة ومتقاربة ، وقد تحقق أعلاها للواردات من دولة كوريا (٩,٦٢٪) ، وأقل معدل لنمو الواردات كان من دولة بريطانيا (١,٥١٪) ، وهذا يدل على أن اقتصاد المملكة كان مفتوحاً بشكل كبير للسلع العالمية ، كما يدل على ضعف القاعدة الإنتاجية الداخلية خلال فترة الرخاء الاقتصادي ، أما بالنسبة لفترة الركود الاقتصادي فقد حققت الواردات من سويسرا أعلى معدل نمو (١,٦٪) ، تليها بريطانيا (٤,٥٪) ،

ثم الولايات المتحدة الأمريكية (٢,٧٪) ، أما الدول الخمس الأخرى وهي : اليابان وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وكوريا فقد حققت معدلات نمو بالسالب ، مما يدل على أن الإنفاق على الواردات من هذه الدول - على الرغم من ارتفاع قيمها - قد حقق تذبذباً وتراجعاً كبيراً خلال فترة الركود الاقتصادي .

(٤) حققت الصادرات السعودية إلى أهم ثمانى دول مستوردة لها معدلاً للنمو فى الأجل الطويل يتراوح بين ١٧,٤٪ (أمريكا) إلى ٢,٥٪ (سنغافورة) ، أما بالنسبة لمعدلات النمو فى الطلب من الصادرات خلال فترتى الدراسة فقد كانت هذه المعدلات لكل دولة خلال فترة الرخاء الاقتصادى أعلى بكثير من نظيرتها خلال فترة الركود الاقتصادى ، وبالمطالع فإن ذلك يعود إلى التزايد المستمر فى الصادرات السعودية خلال سنوات الرخاء الاقتصادى مقارنة بسنوات الركود التى تميزت بوجود تقلبات حادة فى حصيلة الصادرات .

المجدول رقم (٣)

مقارنة معدلات النمو فى الطلب من الواردات والصادرات السعودية

بمعدلات النمو العالمية خلال الفترة ١٩٦٨ - ١٩٩٧م

الصادرات	الواردات	التغير مجموعة الدول
١٠,٧٦	١٠,٦٧	جميع دول العالم
١٠,٣٠	١٠,٠٩	الدول المتقدمة
١٢,١٣	١٢,٣٥	الدول النامية
٩,٣٤	١٢,٩٥	دول مجلس التعاون
٩,٢٠	١٣,١٩	المملكة العربية السعودية

الجدول رقم (٤)

معدلات النمو في الطلب من الواردات من أهم الدول المصدرة

الدولة المصدرة	الفترة الزمنية الأولى (١٩٨٢ - ١٩٦٨ م)	الفترة الزمنية الثانية (١٩٨٣ - ١٩٩٧ م)	كامل فترة الدراسة (١٩٦٨ - ١٩٩٧ م)
أمريكا	٣٥,٤٧	٢,٧١	١٣,٧٠
اليابان	٣٩,٣٠	- ٥,٤١	١٣,٥٥
فرنسا	٣٩,٢٣	- ٢,٢٣	١٥,٦٣
إيطاليا	٣٨,٨٣	- ٣,٥٧	١٤,٣٩
كوريا	٦٢,٩٣	(- ١,١٣)	١٥,٩٤
بريطانيا	٣٣,٥١	٥,٤٠	١٤,٩٨
سويسرا	٤٠,٢٢	٦,٠٩	١٨,٠٤
ألمانيا	٣٧,٩٦	(- ٠,٤٠)	١٣,٦٤

* معاملات الإحصاء (٤) بالنسبة لمعدلات النمو المعطاة بين الأقواس كانت غير معنوية .

الجدول رقم (٥)

معدلات النمو في الطلب من الصادرات السعودية من أهم الدول المستوردة

الدولة المستوردة	الفترة الزمنية الأولى (١٩٨٢ - ١٩٦٨ م)	الفترة الزمنية الثانية (١٩٨٣ - ١٩٩٧ م)	كامل فترة الدراسة (١٩٦٨ - ١٩٩٧ م)
أمريكا	٤٨,٣٠	١١,٣٥	١٧,٤٠
اليابان	٣١,٢٩	(- ٠,٢٩)	٨,٤٥
فرنسا	٣٥,٨٦	٣,٩	٦,١٨
إيطاليا	٢٧,٢١	(١,٨٤)	٤,٤٥
كوريا	٤١,٠٨	١٤,٩٩	١٣,٩٨
هولندا	٢٨,٣٢	٨,٩٦	٦,٧٠
سنغافورة	٢٣,٤٣	٥,٠٨	٢,٥٣
البرازيل	٢٧,١٢	٤,٧١	٣,٥٢

* معاملات الإحصاء (٤) بالنسبة لمعدلات النمو المعطاة بين الأقواس كانت غير معنوية .

ثالثاً - أهمية الواردات والصادرات السعودية في الاقتصاد الدولي :

تشير إحصائيات التجارة الخارجية التي يقوم بنشرها صندوق النقد الدولي إلى أن إجمالي عدد الدول التي ارتبطت المملكة معها بعلاقات تجارية خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة يزيد عن مائة وأربعين دولة ، ومن مجموعة الدول هذه كان هناك (٢٢) دولة صناعية متقدمة و(١٢٠) دولة نامية في جانب الطلب من الواردات ، و(١٩) دولة صناعية متقدمة و(٩٥) دولة نامية في جانب الطلب من الصادرات ، وبالمطابق فإن الأهمية النسبية لمجموعتي الدول المتقدمة والنامية في إجمالي واردات المملكة وصادراتها تختلف بين المجموعتين وكذلك بين دولة وأخرى في كل مجموعة . وفي الوقت الذي زاد فيه إجمالي الواردات العالمية بمقدار (٢٤) ضعفاً والصادرات بمقدار (٢٥) ضعفاً خلال الثلاثين عاماً الماضية (١٩٦٨-١٩٩٧م) ، نجد أن الواردات السعودية زادت بمقدار (٧٤) ضعفاً بينما زادت الصادرات بمقدار (٣٤) ضعفاً خلال نفس الفترة ، وحيث إن الاقتصاد السعودي كان - وما زال - يشكل المصدر الرئيسي لأهم مصادر الطاقة في العالم وهو النفط الخام الذي يعتمد عليه الاقتصاد العالمي بشكل كبير ، لذا فإن صادرات المملكة - التي يشكل النفط الخام نسبة كبيرة منها - تحظى بمركز متميز ومؤثر في السوق العالمي ، وقد ترتب على ذلك كله اعتماد اقتصاد المملكة بشكل أساسي على الإيرادات من الصادرات بشكل عام ، والإيرادات النفطية بشكل خاص ، في تمويل الإنفاق على مختلف القطاعات المكونة لها ، ونتيجة لهذه العوامل الاقتصادية وبعض العوامل الديموغرافية والجغرافية الأخرى ، أصبح الاقتصاد السعودي يمثل سوقاً واسعة للعديد من السلع والخدمات التي تنتج في الدول الأخرى المتقدمة والنامية وتصدر إلى الأسواق السعودية .

توضح بيانات الجدول رقم (٦) أن الواردات السعودية ارتفعت أهميتها النسبية في إجمالي الواردات العالمية من أقل من (٢٥ ، ٠)٪ في عام ١٩٧٠م لتصل إلى (٢ ، ٣)٪ عام ١٩٨٢م ، ولكنها انخفضت بعد ذلك واستمرت في الانخفاض حتى بلغت (٥ ، ٠)٪ من إجمالي الواردات العالمية في عام ١٩٩٥م ، أما بالنسبة للصادرات السعودية فقد ارتفعت أهميتها النسبية في إجمالي الصادرات العالمية من أقل من (١)٪ في عام ١٩٧٠ إلى حوالي (٤ ، ٥)٪ في عام ١٩٨٠م و(٤ ، ٤)٪ في عام ١٩٨٢م ، ثم انخفضت هذه الأهمية بشكل حاد لتصل إلى (١)٪ فقط في عام ١٩٩٥م . إن هذه الأرقام تدل على أن الأهمية النسبية للواردات والصادرات السعودية في إجمالي الواردات

والصادرات العالمية قد حققت معدلات متزايدة خلال فترة الرخاء الاقتصادي ، ولكن هذه الأهمية النسبية اتجهت إلى الانخفاض بوتيرة متسارعة خلال فترة الركود الاقتصادي ، وتطبق نفس النتيجة السابقة على الأهمية النسبية للواردات والصادرات السعودية في إجمالي واردات وصادرات الدول النامية ، حيث نلاحظ أن الواردات السعودية ارتفعت أهميتها النسبية في إجمالي واردات الدول النامية من (١,٣٪) عام ١٩٧٠م إلى حوالي (٧,٣٪) في عام ١٩٨٢م ثم انخفضت في عام ١٩٩٥م إلى حوالي (١,٦٪) وبالمثل ارتفعت الأهمية النسبية للصادرات السعودية في إجمالي صادرات الدول النامية وحققت معدلات مرتفعة في عام ١٩٨٠م بلغت (١٦٪) ، وفي عام ١٩٨٢م بلغت (١٤٪) ، ثم انخفضت بعد ذلك لتصل إلى (٣,١٢٪) في عام ١٩٩٥م .

كما توضح بيانات الجداول (٦) أن الواردات السعودية احتلت الجزء الأكبر من إجمالي واردات دول مجلس التعاون الخليجي خلال سنوات عقد الثمانينيات ، وقد بلغت نسبة الواردات السعودية إلى إجمالي واردات دول المجلس (٦٠,٤٪) وذلك في عام ١٩٨٢م ، بينما توزعت النسبة المتبقية (٣٩,٦٪) بين دول المجلس الخمسة الأخرى . ويلاحظ هنا أن مساهمة الواردات السعودية في إجمالي واردات دول مجلس التعاون الخليجي اتجهت إلى التزايد خلال فترة الرخاء الاقتصادي ، ولكنها اتجهت إلى التناقص بعد ذلك لتصل في نهاية فترة الدراسة إلى معدلات تقارب المعدلات التي تحققت في بدايتها .

المحول رقم (٦)

تطور الأهمية النسبية للتجارة الخارجية السعودية في إجمالي التجارة العالمية

المتغير	الواردات السعودية (%)			الصادرات السعودية (%)		
	واردات دول مجلس التعاون	واردات الدول النامية	إجمالي الواردات العالمية	صادرات دول مجلس التعاون	صادرات الدول النامية	إجمالي الصادرات العالمية
١٩٧٠	٣٤,٢٨	١,٢٩	٠,٢٤	٤٦,٣٧	٤,٤٨	٠,٨٧
١٩٧٥	٣٦,٢٢	١,٨٨	٠,٥٢	٥٩,٩٨	١٢,٤٨	٣,٥٣
١٩٨٠	٥٨,٠٧	٥,٤١	١,٥٥	٦٥,٢٩	١٦,٠٣	٥,٣٨
١٩٨٢	٦٠,٣٥	٧,٣٠	٢,٢٧	٦٥,٣٥	١٤,٠١	٤,٤١
١٩٨٥	٥٣,٦٧	٤,٦٢	١,٢٥	٤٤,١٦	٥,٢٩	١,٥٢
١٩٩٠	٥٠,٤٣	٢,٥٩	٠,٦٩	٥١,٥٠	٤,٧٤	١,٣١
١٩٩٥	٣٧,٥٥	١,٥٧	٠,٥٣	٤٧,٤٧	٣,١٢	١,٠٢

رابعاً - التوزيع الجغرافي للواردات والصادرات السعودية :

يوضح الجدول رقم (٧) التوزيع الجغرافي لكل من الواردات والصادرات السعودية بين الدول الصناعية المقدمة والدول النامية ، وتطور الأهمية النسبية لمجموعتي الدول ، وذلك لبعض السنوات المختارة التي تشملها فترة الدراسة ، ويتضح من بيانات الجدول ما يلي :

(١) الاقتصاد السعودي يمثل سوقاً رئيساً لمنتجات الدول الصناعية المقدمة حيث إن ثلاثة أرباع الواردات السعودية تقريباً يتم تلبيتها من دول متقدمة ، وبالمقابل فإن الدول المتقدمة تمثل سوقاً رئيساً للصادرات السعودية ، حيث يلاحظ أن أكثر من ثلثي الصادرات السعودية وجدت طريقها إلى أسواق الدول الصناعية خلال فترة الرخاء الاقتصادي ، وأكثر من نصفها إلى أسواق هذه الدول خلال فترة الركود الاقتصادي .

(٢) على الرغم من اتجاه معدلات الطلب من منتجات الدول الصناعية المتقدمة للانخفاض بدءاً من عام ١٩٨٣م إلا أن هذه المعدلات ظلت مرتفعة ، وحافظت هذه الدول على حصة يبلغ متوسطها (٧٥٪) من إجمالي الواردات السعودية خلال سنوات الركود الاقتصادي ، كما أن حصة منتجات الدول النامية في الأسواق السعودية عاودت الارتفاع في الأعوام الأخيرة بعد أن شهدت انخفاضاً حاداً في الفترة من (١٩٨٠-١٩٨٢م) .

(٣) الارتفاع المستمر في معدلات الطلب من صادرات المملكة من قبل الدول النامية حيث بلغت حصة هذه الدول في إجمالي الصادرات السعودية ما يقارب النصف في عام ١٩٩٦م ، مقارنة بحصة لا تتجاوز الربع في عام ١٩٨٠م، وقد ترتب على ذلك انخفاض حصة الدول المتقدمة في الصادرات السعودية خلال فترة الركود الاقتصادي .

(٤) التركيز الجغرافي للصادرات السعودية اتجه إلى الانخفاض نتيجة للزيادة في نسبة الصادرات السعودية إلى الدول النامية التي تتميز بارتفاع عددها (٩٠ دولة) ، وكذلك للانخفاض في نسبة الصادرات إلى الدول المتقدمة التي تتميز بعددها القليل (١٩ دولة) ، فعلى سبيل المثال نجد أن (٢٢٪) من الصادرات السعودية في عام

١٩٨٠م اتجه إلى الدول النامية ، بينما (٧٥٪) منها قد اتجه إلى الدول المتقدمة ، ثم تغيرت هذه النسبة في عام ١٩٩٦م لتصبح (٤٨٪) من الصادرات السعودية متجهاً للدول النامية ، و(٥٢٪) للدول المتقدمة .

(٥) هناك العديد من العوامل والظروف الاقتصادية المختلفة التي كان لها تأثير على التوزيع الجغرافي للواردات والصادرات السعودية بين فترتي الدراسة من جهة ، وبين الدول المتقدمة والنامية من جهة أخرى ، ونذكر من هذه العوامل - على سبيل المثال لا الحصر - الركود العالمي في الطلب من النفط ، وخصوصاً في الدول المتقدمة مما أدى إلى انخفاض الطلب من الصادرات السعودية وبالتالي إيراداتها من هذه الصادرات ، مما أدى إلى انخفاض الطلب من واردات المملكة من الدول الأخرى ، كما أن سياسات الترشيد والتخزين التي اتبعتها بعض الدول الصناعية مؤخراً ، والاكتشافات الجديدة لعدد من حقول النفط في بحر الشمال ، كان لها دور في انخفاض الطلب من الصادرات السعودية . أما بالنسبة لارتفاع نسبة الصادرات السعودية وواراداتها من وإلى مجموعة الدول النامية ، فإن ذلك يعزى إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في الكثير من هذه الدول ، بالإضافة إلى الاتفاقيات التجارية الثنائية والتسهيلات الائتمانية التي تتم بين المملكة وبعض هذه الدول .

الجدول رقم (٧)

التوزيع الجغرافي للموارد والصادرات السعودية بين الدول المتقدمة والنامية

المتغير السنة	مصدر الواردات (%)			جهة الصادرات (%)		
	دول متقدمة	دول نامية	دول أخرى	دول متقدمة	دول نامية	دول أخرى
١٩٧٣	٦٤,٣	٣٣,٧	٢,٠	٦٩,٩	٢٧,١	٣,٠
١٩٧٥	٦٣,٧	٣٣,٣	٣,٠	٦٨,٣	٢٥,١	٦,٦
١٩٨٠	٧٩,٦	١٥,٦	٤,٨	٧٥,٤	٢١,٩	٢,٧
١٩٨٢	٨٢,٥	١٤,٧	٢,٨	٦٥,٦	٣١,٤	٣,٠
١٩٨٥	٧٨,٣	٢١,١	٠,٦	٦١,٠	٣٦,٩	٢,١
١٩٩٠	٧٧,١	٢٢,٦	٠,٣	٦٣,٣	٣٦,٦	٠,١
١٩٩٥	٧٢,١	٣٧,٤	٠,٥	٥٤,٠	٤٥,٩	٠,١
١٩٩٦	٧٣,٨	٣٥,٨	٠,٤	٥٢,٤	٤٧,٦	٠,٠

* المصدر : نشرات صندوق النقد الدولي (MF) ، اتجاهات التجارة الخارجية (DOTS) . أعداد متحركة .

وللتعرف على أهم مصادر الواردات للاقتصاد السعودى وأهم جهات الصادرات السعودية خلال فترة الدراسة (١٩٦٨-١٩٩٧م) ، تم حساب التوزيع النسبى للواردات والصادرات السعودية بين دول العالم المتقدمة والنامية خلال كل سنة من سنوات الدراسة ، وبناء عليه فقد تم باستخدام الطرق الإحصائية المعروفة تحديد أهم ثمانية شركاء تجاريين للمملكة فى جانب الطلب من الواردات خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة ، وكانت هذه الدول على النحو التالى : سبع منها صناعية متقدمة هى : الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا وبريطانيا وإيطاليا وفرنسا وسويسرا ، ودولة واحدة نامية فقط هى كوريا الجنوبية ، ويوضح الجدول (١- أ) فى ملحق الدراسة الأهمية النسبية لهذه الدول منفردة ومجمعة فى إجمالى الواردات السعودية ، وباستخدام نفس الطرق الإحصائية تم تحديد أهم ثمانية شركاء تجاريين للمملكة فى جانب الطلب من الصادرات خلال نفس الفترة ، وكانت هذه الدول كما يلى : خمس دول صناعية متقدمة هى : الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وفرنسا وإيطاليا وهولندا ، وثلاث دول نامية هى : كوريا وسنغافورة والبرازيل ، ويوضح الجدول (١- ب) فى نفس الملحق الأهمية النسبية لحصة هذه الدول الثمانى منفردة ومجمعة فى إجمالى الصادرات السعودية * .

ويتضح من الجدولين الواردين فى الملحق رقم (١) النتائج التالية :

(١) بلغت واردات المملكة من هذه الدول الثمانى مجتمعة أكثر من (٧٠٪) من جملة وارداتها فى الأعوام ١٩٧٢م و ١٩٨٢م و ١٩٩٢م ، وهذا يدل على أن هذه الدول مجتمعة حافظت على أهميتها النسبية كأهم مصدر للواردات فى المملكة العربية السعودية خلال فترتي الانتعاش والركود الاقتصادى .

(٢) الولايات المتحدة الأمريكية تأتى فى المرتبة الأولى كأهم مصدر للواردات فى المملكة خلال الثلاثين عاماً الماضية حيث بلغت مساهمتها النسبية (٢٧٪) من جملة واردات المملكة فى عام ١٩٧٢م ، أما أقل مساهمة لها فى الواردات السعودية فتبلغ (١٥٪) وذلك عام ١٩٨٧م ، ويلى الولايات المتحدة الأمريكية من حيث الأهمية النسبية

* هناك دول أخرى متقدمة ونامية تحظى بأهمية نسبية فى الواردات السعودية وكذلك الصادرات خلال الثلاثين عاماً الماضية مثل : هولندا والنرويج والصين والهند وغيرها ، ولكن هذه الأهمية لحظ سنوات الدراسة كانت تقل بكثير من أهمية الدول المذكورة أعلاه ، سواء فى جانب الطلب من الواردات أو جانب الطلب من الصادرات .

خلال نفس الفترة دولة اليابان ، وقد كانت أعلى مساهمة لها فى إجمالى الواردات السعودية فى عام ١٩٧٢م حيث بلغت (٢١٪) ، وأدنى مساهمة فى عام ١٩٩٥م إذ بلغت (٨٪) ، وبمقارنة الأهمية النسبية لواردات المملكة من الدولتين المذكورتين خلال فترة الدراسة نلاحظ أن الأهمية النسبية للولايات المتحدة الأمريكية اتجهت للترزايد ، بينما اتجهت الأهمية النسبية لليابان للتناقص ، مما يشير إلى أن هناك اتجاهاً للإحلال النسبى للسلع والبضائع الأمريكية محل اليابانية ، وقد يعود ذلك إلى حالة الانتعاش من الركود الاقتصادى الذى اتسم به اقتصاد دول أمريكا الشمالية مؤخراً .

(٣) تأتى دولتا ألمانيا وبريطانيا فى المرتبتين الثالثة والرابعة من حيث الأهمية النسبية فى إجمالى الواردات السعودية ، وقد كانت هذه الأهمية متقاربة على الرغم من اختلافها بين الدولتين من سنة لأخرى .

(٤) بلغت حصة الدول الثماني الأهم فى جانب الطلب من الصادرات السعودية مجتمعة (٦٩٪) فى عام ١٩٧٨م و (٦٧٪) فى عام ١٩٨٧م ثم انخفضت حصتها إلى (٦٣٪) فى عام ١٩٩٦م ، وقد حافظت هذه الدول خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة على حصة لا تقل عن (٦٠٪) من إجمالى الصادرات السعودية .

(٥) تعتبر دولتا اليابان والولايات المتحدة الأمريكية هما السوقان الرئيسان للصادرات السعودية ، وقد شكل الاقتصاد اليابانى السوق الأول للصادرات السعودية خلال عشرين عاماً متتالية (١٩٦٨-١٩٨٧م) ، وقد بلغت حصة اليابان فى الصادرات السعودية أعلى قيمة لها فى عام ١٩٨٤م (٣٢٪) ، أما أقل حصة لها فى الصادرات السعودية فقد كانت فى عام ١٩٨٤م (١٥٪) ، وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فقد شكلت المستورد الرئيسى الأول للصادرات السعودية فى عامى ١٩٩٥م و١٩٩٦م .

(٦) الدول الست الأخرى الأهم فى جانب الطلب من الصادرات السعودية كانت الأهمية النسبية لكل منها متقاربة ومتفاوتة من سنة لأخرى ، ويلاحظ فيها أن دولة كوريا تشكل السوق الرئيس الثالث للصادرات السعودية خلال السنوات الخمس الأخيرة حيث حققت حصتها من الصادرات السعودية معدلات متزايدة .

(٧) بمقارنة أهم الشركاء التجاريين للمملكة في جانب الطلب من الواردات مع أهم شركائها في جانب الطلب من الصادرات نجد أن هناك خمس نول تربط كل منها بالمملكة العربية السعودية علاقات تجارية قوية في جانبي الواردات والصادرات معاً ، وهذه النول هي : الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وفرنسا وإيطاليا وكوريا ، وبناء عليه يمكن القول إن هذه الدول الخمس تمثل أهم الشركاء التجاريين للمملكة في تجارتها الخارجية خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة (١٩٨٣-١٩٩٧م) .

خامساً - التكوين السلعي للواردات والصادرات السعودية :

تعتمد المملكة العربية السعودية في تلخيص وتبويب بيانات تجارتها الخارجية (الواردات والصادرات) على أحدث النظم العالمية في هذا المجال ، وتستخدم في ذلك الأسلوب المتبع في النظام المنسق ، ويضم هذا النظام (٢١) مسمى لأصناف مختلف السلع والبضائع الأولية والمصنعة إضافة إلى السلع النهائية ، ولغرض التبسيط فقد تم في هذه الدراسة تقسيم أصناف السلع المستوردة إلى سبع مجموعات مختلفة تشمل : المواد الغذائية ، والملابس والمنسوجات ، والمعادن الثمينة والساعات والسلع الأخرى الكمالية ، والآلات الكهربائية ومعدات النقل ، والمعادن الأساسية ، والمنتجات الورقية والزجاجية والأخشاب ، والمنتجات المعدنية والكيماوية والبلاستيكية .

ويوضح الجدول رقم (٨) التوزيع النسبي للواردات السعودية خلال سنوات الدراسة حسب هذه المجموعات السلعية ، ويتضح من البيانات الواردة في هذا الجدول أن واردات المملكة من الآلات الكهربائية ومعدات النقل احتلت المركز الأول بين أصناف السلع المستوردة ، حيث تشكل أكثر من ثلث الواردات السعودية خلال جميع سنوات الدراسة ، يليها بعد ذلك مباشرة الواردات من المواد الغذائية ثم المعادن الأساسية ، ويأتي في المرتبة الأخيرة الواردات من المنتجات الورقية والزجاجية . إن ارتفاع نسبة الإنفاق على الآلات الكهربائية ومعدات النقل خلال سنوات الدراسة يعزى إلى متطلبات مشروعات التنمية وتجهيزات البنية الأساسية التي تضمنتها خطط التنمية الشاملة بصفة عامة والخطتان الثانية والثالثة بصفة خاصة (١٩٧٥-١٩٨٥م) ، حيث وصلت نسبة الإنفاق على هذه المجموعة السلعية معدلات عالية خلال هذه السنوات ، وقد تحققت أعلى نسبة للإنفاق على الآلات ومعدات النقل خلال السنتين : ١٩٩٢م (٤٥,٢٪) و ١٩٩١م (٤٢,٣٪) وقد يعزى ذلك إلى ما ترتب على أزمة الخليج من استعدادات وتجهيزات عسكرية حاضرة ومستقبلية .

المجدول رقم (٨)

التوزيع النسبي للواردات السعودية حسب المجموعات السلعية المكونة لها

الصفة السنة	مواد غذائية	ملابس ومنسوجات	معادن ثمينة وساعات وسلع أخرى كالمالية	آلات كهربائية ومعدات نقل	معادن أساسية	منتجات زراعية وزجاجية وأخشاب	منتجات معنية وكيماوية وبلاستيكية	الإجمالي
١٩٧٠	٣١.٦	٤.٩	٦.٢	٣١.٩	٩.٤	٤.٩	١١.١	١٠٠
١٩٧٢	٢٥.٩	٨.٢	٥.٨	٣٥.٨	١٠.١	٤.٥	٩.٧	١٠٠
١٩٧٥	١٥.٥	٩.٢	٨.٤	٤٠.٢	٩.٢	٨.٢	٩.٢	١٠٠
١٩٨٠	١٤.١	٧.٠	٩.٢	٢٨.٣	١٤.٦	٧.٤	٩.٣	١٠٠
١٩٨٢	١٣.٠	٦.٥	٨.٩	٤٢.٧	١٤.٩	٥.٩	٨.١	١٠٠
١٩٨٥	١٥.١	٩.٧	١١.٢	٢٥.٠	١٢.٠	٨.١	٨.٩	١٠٠
١٩٩٠	١٤.٠	٩.٨	١٢.٢	٣٦.٩	٨.٧	٥.٦	١٢.٨	١٠٠
١٩٩٢	١٠.٦	٨.٧	١٠.٤	٤٥.٢	٩.٠	٥.٤	١٠.٧	١٠٠
١٩٩٥	١٦.٣	٨.٦	٩.٤	٣٦.٢	١٠.٣	٦.٢	١٢.٩	١٠٠

المصدر : تم احتساب النسب الواردة في هذا الجدول باستخدام البيانات المنشورة في كتاب منجزات خطط التنمية (١٩٧٠ - ١٩٩٦ م) . وزارة التخطيط .

لقد كان هناك بعض التغيرات في هيكل الواردات السعودية خلال الثلاثين عاماً الماضية ، فعند مقارنة الأهمية النسبية لأصناف الواردات المختلفة بين بداية فترة الدراسة ونهايتها نجد أن الأهمية النسبية للواردات من المواد الغذائية قد انخفضت بشكل ملحوظ ، حيث وصلت نسبة الإنفاق عليها إلى أدنى مستوى لها في عام ١٩٩٢م وكانت تساوي (٦ ، ١٠٪) مقارنة بما كانت عليه في عام ١٩٧٠م وهو (٦ ، ٣١٪) ، وفي مقابل هذا الانخفاض الملحوظ في الواردات من المواد الغذائية ازدادت الواردات من الملابس والمنسوجات وكذلك الواردات من المعادن الثمينة والساعات والسلع الكمالية الأخرى ، وبلغت نسبة الإنفاق على الأخيرة أعلى مستوياتها في عام ١٩٩٠م (٢ ، ١٢٪) بينما كان أدنى مستوياتها في عام ١٩٧٠م (٢ ، ٦٪) . ويمكن إرجاع هذا التغير في هيكل الواردات السعودية إلى بعض العوامل الرئيسة ومنها سياسة الدعم والتشجيع التي تبنتها الدولة لمختلف السلع والبضائع المنتجة محلياً وخاصة السلع الزراعية والمواد الغذائية ؛ وذلك بهدف إحلال المنتجات الوطنية بدلاً من السلع الأجنبية ، ومن هذه العوامل أيضاً الزيادة الكبيرة في الدخل التي تحققت خلال فترة الانتعاش الاقتصادي والتي ساهمت في تغير النمط الاستهلاكي المستقبلي لدى الأفراد باتجاه

السلع الكمالية المستوردة على حساب السلع الضرورية كالمواد الغذائية ، وهذا بالطبع يتفق مع المبدأ الاقتصادي الشهير المعروف باسم (قانون أنجل) الذي ينص على أن زيادة الدخل بنسبة معينة تؤدي إلى زيادة الطلب بنسبة أكبر في حالة السلع الكمالية وبنسبة أقل في حالة السلع الضرورية .

وللتعرف على التكوين السلي للصادرات السعودية تم تقسيم الصادرات السعودية إلى مكوناتها الرئيسية وهي : زيت خام ومنتجات بترولية وصادرات أخرى متنوعة ، ويعطى الجدول رقم (٩) التوزيع النسبي للصادرات حسب هذه المجموعات الرئيسية الثلاث ، وتوضح بيانات الجدول أن النفط ومشتقاته (الزيت الخام والمنتجات البترولية) تشكل أكثر من (٩٨٪) من إجمالي صادرات المملكة العربية السعودية خلال مختلف سنوات الرخاء الاقتصادي ، بينما الصادرات الأخرى غير النفطية لم تتجاوز حصتها (٢٪) خلال نفس الفترة ، وهذه النتيجة تعني أن هيكل صادرات المملكة العربية السعودية لم يطرأ عليه أى تغيير يذكر خلال سنوات الرخاء الاقتصادي .

الجدول رقم (٩)

التوزيع النسبي للصادرات السعودية حسب مجموعات السلع الرئيسية

الصفحة	السنة	زيت خام	منتجات بتروية	صادرات أخرى
١٩٧٠	٨٢,٢	١٦,٥	٠,٢	
١٩٧٢	٩٠,٥	٩,٢	٠,٢	
١٩٧٥	٩٢,٨	٦,٥	٠,٧	
١٩٨٠	٩٤,٥	٤,٧	٠,٨	
١٩٨٢	٩٢,٨	٦,٠	١,٢	
١٩٨٥	٧٦,٠	١٨,٤	٥,٦	
١٩٩٠	٧٤,١	١٦,٢	٩,٧	
١٩٩٢	٧٨,٨	١٠,٢	١١,٠	
١٩٩٥	٧٠,٩	١٦,١	١٣,٠	

من جهة أخرى يلاحظ انخفاض حصة الصادرات من الزيت الخام في إجمالي الصادرات السعودية خلال سنوات الركود الاقتصادي ، وقابل هذا الانخفاض ارتفاع حصة الصادرات من المنتجات البترولية والصادرات الأخرى ، وقد بلغت الأهمية

النسبية لصادرات الزيت الخام أقل قيمة لها فى عام ١٩٩٥م حيث بلغت (٧١٪) إجمالى الصادرات السعودية ، وتقاسمت النسبة المتبقية المنتجات البترولية (١٦,١٪) والصادرات الأخرى (١٣,٠٪) . وعلى الرغم من الارتفاع الملحوظ فى نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية بصفة عامة والصادرات الأخرى بصفة خاصة خلال سنوات الركود مقارنة بسنوات الرخاء الاقتصادى ، وذلك بما يتوافق مع الأهداف العامة للتجارة الخارجية للمملكة ويتمشى مع إستراتيجية التنمية التى تسعى المملكة إلى تحقيقها ، إلا أن هذه النسب ما زالت متواضعة ، حيث لا يخفى أن من أهم متطلبات التنمية الشاملة تنويع القاعدة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على النفط الخام ومشتقاته .

سادساً - النماذج الاقتصادية فى الطلب من الواردات والصادرات :

إن هناك نوعين من النماذج الاقتصادية فى دراسات الطلب من الواردات والصادرات ، الأول يعرف باسم نموذج الإحلال التام ، ويفترض هذا النموذج أن هناك إحلالاً تاماً بين الواردات (الصادرات) والسلع المنتجة محلياً ، أما النوع الآخر فهو نموذج الإحلال غير التام ، ويفترض هذا النموذج أنه ليس هناك إحلال تام بين الواردات (الصادرات) والسلع المنتجة محلياً ، ويعتبر النموذج الأخير (الإحلال غير التام) هو الأكثر تطبيقاً وشيوعاً فى قياس نوال الطلب من الواردات والصادرات حيث يمكن من خلاله قياس مرونة الطلب السعرية والدخلية والتقاطعية ^(٥)، ^(٦) .

ولا يختلف الإطار النظرى لنموذجى الطلب من الواردات والصادرات فى دراسات التجارة الدولية عنه فى نموذج طلب المستهلك المعروف فى النظرية الاقتصادية ، فالكمية المطلوبة من الواردات أو الصادرات ترتبط عكسياً بالسعر وطردياً بالدخل ، وذلك بافتراض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة فى الطلب ، لذا فإن الكمية التوازنية والسعر التوازنى يتحددان من خلال تفاعل كل من قوى الطلب والعرض ، ويرى (موراي وجينمان - Murray and Ginman) ^(٧) فى هذا الصدد أن التقدير الإحصائى لمثل هذه النماذج يعترضه بعض الصعوبات القياسية نتيجة لوجود مشكلة التمييز ، كما أشارا إلى أن مثل هذه الصعوبات يتم عادة التخلص منها فى دراسات التجارة الدولية بافتراض أن جانب العرض يتمتع بمرونة لانهائية ، وبالتالي فإن النموذج الاقتصادى سيقصر على معادلة واحدة فقط .

إن الصيغة العامة لنماذج الطلب من الواردات يعبر عنها كدالة للدخل في البلد المستورد وسعر السلعة المستوردة وسعر السلع المنتجة محلياً ، ويمكن كتابتها على النحو التالي * :

$$M^d = f(Y, PM, PD) \quad (1)$$

حيث :

M^d = الكمية المطلوبة من الواردات .

Y = إجمالي الدخل أو الناتج القومي (GNP) .

PM = سعر الوحدة من الواردات .

PD = أسعار السلع المنتجة محلياً .

ويفترض هذا النموذج التفاضلات الجزئية التالية :

$$f_1 = \frac{\partial M^d}{\partial Y} > 0 \quad , \quad f_2 = \frac{\partial M^d}{\partial PM} < 0 \quad , \quad f_3 = \frac{\partial M^d}{\partial PD} > 0$$

أما بالنسبة لنماذج الطلب من الصادرات فإنه عادة يعبر عنها كدالة للدخل في البلد المصدر إليه وسعر السلعة المصدرة وسعر السلع الأخرى البديلة المنتجة محلياً ، ويمكن التعبير عن دالة الطلب من الصادرات بالصيغة العامة التالية :-

$$X^d = g(Y^*, PX, PD^*) \quad (2)$$

حيث :

X^d = الكمية المطلوبة من الصادرات .

Y^* = إجمالي الدخل أو الناتج القومي للدولة أو مجموعة الدول المستوردة .

PX = سعر الوحدة من الصادرات .

PD^* = سعر السلع البديلة المنتجة محلياً في الدولة أو الدول المستوردة .

ويفترض هذا النموذج التفاضلات الجزئية التالية :-

$$g_1 = \frac{\partial X^d}{\partial Y^*} > 0 \quad , \quad g_2 = \frac{\partial X^d}{\partial PX} < 0 \quad , \quad g_3 = \frac{\partial X^d}{\partial PD^*} > 0$$

* إن الاختلاف الرئيسي بين دالتي الطلب من الواردات والصادرات يكمن في جانب المنافسة للسلع المستوردة والمصدرة ، فالسلع المستوردة في أي دولة تواجه منافسة السلع المحلية لها ، بينما السلع المصدرة من قبل الدولة تواجه منافسة المنتجين المحليين في تلك الدولة بالإضافة إلى صادرات الدول الأخرى إلى تلك الدولة (انظر Goldstein and Khan, 1988) .

إن معظم الدراسات التطبيقية في قياس نوال الطلب من الواردات والصادرات تستخدم الصيغ اللوغاريتمية وذلك لثلاثة أسباب أوضحها (خان - Khan, M.)^(٨) في دراسته ، السبب الأول أن هذه الصيغ تعطي تقديرات مباشرة لمرونات الطلب المختلفة من الواردات والصادرات ، والثاني أنها تسمح للواردات وكذلك الصادرات أن تستجيب تناسبياً للزيادة أو النقص في قيم المتغيرات التفسيرية الداخلة في النموذج ، أما السبب الأخير فهو أن الصيغ اللوغاريتمية تجنب النموذج مشاكل التغيرات الجذرية في المرونات نتيجة لإدخال عنصر الزمن وذلك عند افتراض ثبات المرونات ، وبناء عليه فإن استخدام الصيغ اللوغاريتمية في النماذج العامة أعلاه (١) و(٢) سيعطي المرونات التالية :-

$$g_1 \& f_1 = \text{المرونات الداخلية للطلب من الواردات والصادرات} .$$

$$g_2 \& f_2 = \text{المرونات السعرية للطلب من الواردات والصادرات} .$$

$$g_3 \& f_3 = \text{المرونات التقاطعية للطلب من الواردات والصادرات} .$$

وتجدر الإشارة إلى أن نماذج الطلب المبينة أعلاه هي الأكثر استخداماً في دراسات التجارة الدولية التي تهدف إلى تقدير نوال الطلب من الواردات والصادرات ومعرفة مرونات الأسعار والدخل ، ونذكر - على سبيل المثال لا الحصر وبصورة مختصرة - من هذه الدراسات على المستويين المحلي والدولي ما يلي :

(١) دراسة (خان)^(٩) التي قام فيها بتحديد وتقدير دالة الطلب الكلي من الواردات في فنزويلا وكذلك نوال الطلب الجزئية لتسع أصناف من السلع المستوردة للفترة من (١٩٥٣-١٩٧٢م) ، وقد توصلت الدراسة إلى أن توصيف الواردات كدالة للأسعار النسبية والدخل الحقيقي مناسب لتفسير نسبة كبيرة من التغير في الواردات وذلك على مستوى نوال الطلب الكلية وكذلك الجزئية .

(٢) دراسة (ستون - Stone)^(١٠) التي تعتبر أول دراسة شاملة لتقدير مرونات الطلب السعرية للواردات والصادرات في الولايات المتحدة الأمريكية وبول الاتحاد الأوروبي واليابان ، وقد غطت الدراسة أربعاً وثلاثين صناعة مختلفة في كل دولة ، وأشارت الدراسة إلى ضرورة استخدام طرق تقدير أخرى مثل طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2SLS) في حالة التحقق من وجود مشكلة الأتية في النموذج محل الدراسة .

(٣) دراسة (ماركوبز وماكنيلي - Marquez and McNeilly) ^(١١) التي قامت بتقدير مروانات الدخل والأسعار لصادرات الدول النامية إلى بعض الدول الصناعية باستخدام بيانات ربع سنوية للفترة من (١٩٧٣-١٩٨٤م) ، وكانت النتيجة الرئيسة التي توصلت إليها أن الواردات غير البترولية للدول الصناعية من الدول النامية تتميز بمرونة دخل تتراوح بين (١,٤) إلى (١,٩) ، واعتبرت الدراسة هذه النتيجة أكثر تحديداً من النتائج التي توصلت إليها الدراسات الأخرى والتي أعطت قيمة لمرونة الدخل بين (٠,٩) كحد أدنى و(٤,٧) كحد أعلى .

(٤) دراسة (حسين - Hossain) ^(١٢) قدمت نموذجاً قياسياً لتقدير دوال الطلب من الصادرات من مختلف السلع الأساسية في دولة بنجلاديش حسب أنواع السلع وذلك للفترة من (١٩٧٤-١٩٨٥م) ، وقد أوضحت النتائج القياسية أن الدخل الحقيقي للدول المستوردة وكذلك الأسعار النسبية للصادرات تلعب جميعها دوراً هاماً في تحديد حجم الصادرات لكل نوع من السلع في بنجلاديش ، وأخيراً بينت الدراسة أن الصادرات البنجلاديشية محددة بجانب الطلب ، وأن الطلب من صادراتها عديم المرونة بالنسبة للأسعار ومرن بالنسبة للدخل .

(٥) دراسة (متولى وآخرون) ^(١٣) استخدمت الأسلوب القياسي في تحديد العوامل التي تؤثر في واردات المملكة العربية السعودية من دول العالم المختلفة ، وقامت بتقدير مروانات الواردات بالنسبة للدخل والأسعار النسبية لمجموعة من الدول الصناعية المتقدمة والنامية خلال الفترة من (١٩٦٦-١٩٨٢م) ، وقد استنتجت الدراسة أن واردات المملكة من دول العالم المختلفة تتحدد في المقام الأول بالنتائج الإجمالية المحلي للمملكة ، وأنه ليس للأسعار النسبية تأثير يذكر ، وخلصت الدراسة إلى أن المرونة الداخلية لواردات المملكة من الدول المتقدمة تفوق تلك الخاصة ب وارداتها من الدول النامية .

(٦) دراسة (متولى وآخرون) ^(١٤) التي هدفت إلى تحديد ما إذا كانت فترة ارتفاع أسعار النفط قد تميزت بتغيرات في سلوك دالة الواردات أو في أنماط الاستيراد أو في التوزيع الجغرافي للواردات ، وقد غطت الدراسة الفترة من (١٩٦٤-١٩٨٣م) ، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها أن سلوك الواردات في المملكة العربية السعودية قد تغير تغيراً جذرياً أثناء طفرة النفط عما كان عليه قبلها ، وأن معدل نمو الواردات خلال سنوات الطفرة بلغ أضعاف ما كان عليه قبلها ، كما فاق بكثير معدل نمو الصادرات الدخل القومي خلال الفترة نفسها .

(٧) دراسة (الكسواني) ^(١٥) التي قامت بتقدير نوال الطلب من الواردات السعودية خلال الفترة من (١٩٧٠-١٩٩٤م) وذلك بهدف التعرف على مروّنات الطلب من الواردات الكلية بالنسبة للدخل والأسعار النسبية في الأجلين : القصير والطويل ، وقد تم ذلك باستخدام أساليب الاقتصاد القياسى التقليدية المعروفة من جهة ، وكذلك تحليل السلاسل الزمنية وتكاملها المشترك من جهة أخرى ، وقد خلصت الدراسة إلى أن الناتج المحلى غير النفطى وأسعار الواردات لهما تأثير معنوى فى تفسير التغير فى الطلب من الواردات فى جميع النماذج المقرة .

وبعد هذا الاستعراض الموجز لبعض الدراسات السابقة تجدر الإشارة إلى أن العوامل المؤثرة فى الطلب من الواردات والصادرات لا تقتصر على الدخل القومى والأسعار النسبية ، بل تمتد لتشمل عوامل أخرى مؤثرة فى الطلب على كل منهما مثل : عدد السكان (POP) ، ومعدلات التبادل التجارى (TER) ، وإجمالى احتياطات الدولة (RES) ، كما تجدر الإشارة أيضاً إلى أن بعض الدراسات تقوم بإدخال بعض المتغيرات الإضافية مثل الواردات والصادرات بفترات إبطاء كمتغيرات مستقلة فى الدالة محل الدراسة ، حيث يتم عادة استخدام (تحويل كوك) فى هذه الحالة للتعرف على ما إذا كانت الدالة تخضع لعملية تكيف جزئى ، علاوة على كونها تمكن الباحث من حساب مروّنات الاستيراد والتصدير فى الأجل الطويل * .

وبالنسبة لنا فى هذه الدراسة فإن دالة الطلب من الواردات ستأخذ الصيغة اللوغاريتمية التالية :

$$\ln M_{it}^d = \alpha_0 + \alpha_1 \ln Y_t + \alpha_2 \ln \left\{ \frac{MU}{PD} \right\}_t + \alpha_3 \ln M_{i,t-1} \quad (3)$$

حيث :

M_{it}^d = إجمالى واردات المملكة العربية السعودية من الدولة (i) فى الفترة (t) .

Y_t = الناتج المحلى الإجمالى للمملكة العربية السعودية فى الفترة الزمنية (t) .

MU = قيمة وحدة الواردات للمملكة العربية السعودية .

* إن هناك العديد من الأساليب التى تدعم وتؤيد استخدام التباطؤ الزمنى فى النوال الاقتصادية ، وأحد هذه الأسباب وأهمها هو العامل النفسى والعادات المتصلة لدى الأفراد والوحدات الاقتصادية . فمن المعلوم أن الوحدات الاقتصادية المختلفة لا تغير من عاداتها الاستهلاكية بعد التغير فى الدخل أو الأسعار مباشرة ، حيث إن التغير المباشر فى العادات الاستهلاكية قد يترتب عليه بعض المشاكل أو يعترضه بعض المصاعب ، وبالإضافة إلى هذه العوامل النفسية فإنه قد يكون هناك عوامل اجتماعية أو فنية أو قانونية ، لمزيد من التفاصيل انظر (Gujarati, p.510) .

PD = سعر السلع المنتجة محلياً في المملكة العربية السعودية .
 PM = الأسعار النسبية للواردات في الفترة الزمنية (t) ، وتساوى قيمة وحدة الواردات مقسومة على سعر السلع المنتجة محلياً .
 $M_{i,t-1}$ = إجمالي واردات المملكة العربية السعودية من الدولة (i) بفترة إبطاء واحدة (t-1) .
 أما دالة الطلب من الصادرات فإنها ستأخذ الصيغة اللوغاريتمية التالية :

$$\ln X_{it}^d = \beta_0 + \beta_1 \ln Z_{it} + \beta_2 \ln X_{i,t-1} + \beta_3 \ln PX_t \quad (4)$$

حيث :

- X_{it} = إجمالي صادرات المملكة إلى الدولة (i) في الفترة الزمنية (t) .
- Z_{it} = حجم الإنتاج الصناعي للدولة (i) في الفترة الزمنية (t) .
- $X_{i,t-1}$ = إجمالي صادرات المملكة إلى الدولة (i) بفترة إبطاء واحدة (t-1) .
- PX_t = قيمة وحدة الصادرات للدولة (i) في الفترة الزمنية (t) .

سابعاً - النتائج الإحصائية والقياسية :

لقد تم في هذه الدراسة استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) للحصول على ما يلي :

- (١) تقدير دالتي الطلب الكلية من الواردات والصادرات للمملكة العربية السعودية خلال فترتي الدراسة (المعادلتان ٣ و ٤) .
- (٢) تقدير الدوال الجزئية للطلب من الواردات في المملكة العربية السعودية حسب أهم ثمانية دول مصدرة لها خلال كامل فترة الدراسة .
- (٣) تقدير الدوال الجزئية للطلب من الصادرات السعودية حسب أهم ثمانية دول مستوردة لها ، خلال نفس الفترة الزمنية السابقة .

وبحيث إن النماذج الاقتصادية المستخدمة في هذه الدراسة لتقدير الطلب من الواردات والصادرات تعتمد على إحصائيات السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات الاقتصادية ، لذا فإنه من المتوقع أن تعاني هذه النماذج من مشكلة الارتباط التسلسلي ، وللتحقق من وجود هذه المشكلة من عدمها فإنه عادة يتم إجراء الاختبارات الإحصائية اللازمة مثل اختبار (DW) واختبار (LM) وذلك لجميع النماذج المراد تقديرها ،

ونظراً لكون دالتي الطلب من الواردات والصادرات (٣) و(٤) المبيتين أعلاه تتضمنان وجود بعض المتغيرات التابعة المتباطئة ضمن المتغيرات المستقلة ، لذا فإنه لا يمكن الاعتماد على اختبار (D.W) في الكشف عن الارتباط الذاتي في النماذج المذكورة ، وبناء عليه فقد تم حساب وتطبيق الاختبار المعروف باسم (h) للارتباط الذاتي ، الذي يتمتع بخصائص إحصائية متميزة في حالة وجود متغيرات متباطئة وتوفر أحجام عينة كبيرة . وقد نجح هذا الاختبار بالنسبة لكامل فترة الدراسة حيث كانت إحصائية (h) أقل من (١,٩٦) (أي درجة ثقة ٩٥٪ على الأقل) ، مما يؤكد قبول فرض العدم (H₀) الذي ينص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين حدود الخطأ . أما بالنسبة لكل فترة زمنية فإن اختبار (h) لم يتم تطبيقه نظراً لصغر حجم العينة (عدد السنوات) في كل فترة على حدة * .

١- تقدير لوال الطلب الكلية :

يلخص الجدولان رقم (١٠) و(١١) نتائج التحليل الانحداري لوال الطلب الكلية من الواردات والصادرات وذلك على الترتيب ، ويتضح من هذه النتائج أن إشارات معاملات الانحدار المقدرة تتفق جميعها مع افتراضات النظرية الاقتصادية ، مما يدل على موافقة نتائج هذه الدراسة مع النماذج النظرية التي تم تبنيها ، وتمثل القيم داخل الأقواس في هذه الجداول معاملات إحصائية (t) الخاصة بكل متغير ، وتشير إلى مدى معنوية كل معامل إحصائياً ، ويلاحظ هنا أن هذه المعنوية تحققت لعدد (٨) من عدد الـ (٩) معلمات التي تم تقديرها في دالة الطلب من الواردات خلال الفترات الزمنية الثلاث ، وذلك عند درجة ثقة (٩٩٪) على الأقل ، كما أن هذه المعنوية تحققت لنفس العدد من المعلمات في دالة الطلب من الصادرات عند درجة ثقة (٩٠٪) على الأقل ، ولغرض مقارنة درجة حسن القياس للدالتين في الفترات محل الدراسة ، فإن معاملات التحديد (R²) قد تم تقديرهما في نهاية كل جدول ، ويلاحظ أنه بالنسبة لنتائج التحليل الانحداري لدالة الطلب من الواردات فإن معاملات التحديد قد بلغت (٠,٩٨) لكامل

* تم حساب إحصائية (h) باستخدام القانون التالي :

$$h = \left(1 - \frac{d}{2}\right) \sqrt{\frac{n}{1 - nv(\hat{\alpha}_2)}}$$

حيث :

n = ترمز لحجم العينة .

($\hat{\alpha}_2$) = تباين معامل المتغير التابع (M_{١-١}) لدالة الواردات و (X_{١-١}) لدالة الصادرات .

d = ترمز لإحصائية بيرين واتسون (D.W) .

فترة الدراسة ، بينما بلغت (٠,٩٠) لدالة الطلب من الصادرات خلال نفس الفترة .
أخيراً يلخص الجدول رقم (١٢) مروّنات الطلب من الواردات والصادرات السعودية فى
الأجلين : الطويل والقصير حسب فترات الدراسة الثلاث ، كما يبين نفس الجدول
القيم المقدرة لمعامل (كوك) والقيم المحسوبة لمعامل التكيف الجزئى التى تم استخدامها
جميعاً فى حساب هذه المروّنات .

وتشير مقدرات معاملات الانحدار الموضحة فى الجدولين رقم (١٠) و(١١) إلى
النتائج التالية :-

(١) إن دخل المملكة العربية السعودية والأسعار النسبية للواردات يعتبران محددين
هامين لإجمالى الواردات فى المملكة خلال فترتى الرخاء والركود الاقتصاديين ،
وكذلك خلال فترة الثلاثين عاماً الماضية ، وعلى وجه التحديد فقد كان تأثير الدخل
موجباً ومعنوياً إحصائياً عند درجة ثقة (٩٩٪) فى تفسير طلب المملكة العربية
السعودية من الواردات العالمية ، أما الأسعار النسبية فقد كان تأثيرها سالباً
ومعنوياً إحصائياً عند نفس درجة الثقة فى تفسير الطلب من الواردات العالمية ،
وهنا تشير قيم إحصائية (t) إلى أن الواردات قد تأثرت بهذه العوامل بشكل أكبر
خلال فترة الرخاء الاقتصادى .

(٢) إن حجم الإنتاج الصناعى فى الدول المتقدمة وكذلك أسعار الصادرات فى المملكة
يعتبران من العوامل المحددة للطلب من الصادرات السعودية خلال فترة الدراسة ،
وتبين النتائج الإحصائية أن الطلب من الصادرات السعودية ارتبط طردياً ومعنوياً
بحجم الإنتاج الصناعى فى الدول المتقدمة ، كما أنه ارتبط عكسياً وبدرجة معنوية
عالية بأسعار هذه الصادرات . وهنا أيضاً تشير قيم إحصائية (t) إلى أن
الصادرات السعودية تأثرت بهذين العاملين بشكل أكبر خلال فترة الرخاء
الاقتصادى ، وتتفق هذه النتائج جميعها مع توقعات النموذج النظرى الخاص
بالطلب من الصادرات .

(٣) درجة استجابة الإنفاق على الواردات فى المملكة العربية السعودية للتغيرات فى
الدخل والأسعار خلال فترة الركود الاقتصادى كانت أكبر منها خلال فترة الرخاء
الاقتصادى ، حيث يلاحظ أن مروّناتى الطلب الداخلية والسعرية زادتاً بمقدار
الضعف تقريباً خلال الفترة الثانية .

(٤) بالنسبة لدالتي الطلب من الواردات والصادرات فقد فاقست مروونات الدخل والأسعار في الأجل الطويل لكل منهما نظيرتها في الأجل القصير ، وهذه النتيجة تتفق تماماً مع نتائج الدراسات السابقة حول مروونات الدخل والأسعار في قطاع التجارة الخارجية للعديد من الدول الصناعية المتقدمة ، حيث أكدت جميع هذه الدراسات أن المروونات السعرية للطلب من الواردات والصادرات في الأجل القصير تكون دائماً أقل بكثير من المروونات المماثلة لها في الأجل الطويل ، وعادة ما تكون هذه المروونات في الأجل الطويل ضعف تلك المروونات في الأجل القصير ، ومن جهة أخرى فإن القيم المنخفضة لمروونات الطلب السعرية في الأجل القصير في اقتصاد أى دولة تتضمن بعض المفاهيم الهامة التي من أبرزها أن التغيرات قصيرة الأجل في الموازين التجارية للدولة يتم السيطرة عليها بالتغيرات في الدخل الحقيقي في اقتصاد الدولة وخارجها * .

(٥) إن كون المرونة الداخلية للطلب من الصادرات السعودية (٤,٣٣) تفوق مثيلتها للطلب من الواردات السعودية (٢,١٣) بمقدار الضعف تقريباً ، فهذا يشير إلى قوة الأداء للميزان التجارى السعودى خلال فترة الدراسة ، وقد استعرضت دراسة (جولدستين وخان - Goldstein and Khan) ^(١٦) بعض الدراسات العالمية التي توصلت إلى نتائج هامة تتضمن قوة أداء الميزان التجارى للدول التي تكون فيها مرونة الدخل للصادرات أعلى من مرونة الدخل للواردات ، كما أشارت الدراسة إلى قوة أداء الميزان التجارى في بعض الدول مثل اليابان حيث كانت مرونة الدخل بالنسبة للصادرات اليابانية خلال عقد الستينيات أعلى منها بالنسبة للواردات ، وقد كان العكس تماماً بالنسبة للاقتصاديين : الأمريكى والبريطانى .

(٦) يوضح معامل (كوك) أن دالتي الواردات والصادرات للمملكة خضعتا لعملية تكيف جزئى خلال كامل فترة الدراسة على وجه العموم ، حيث كان هذا المعامل معنوياً بدرجة ثقة لا تقل عن (٩٩٪) للواردات والصادرات ، مما يدل على أن سلوك الواردات والصادرات الحالية قد تأثر بالدخول السابقة . أما بالنسبة لفترتي الدراسة على وجه التحديد فبدل هذا المعامل على أن سلوك الواردات السعودية قد تأثر بشكل أساسى بالدخول السابقة خلال فترة الرخاء الاقتصادى ، بينما كان

* انظر نتائج المسح الشامل الذى أجرى للدراسات السابقة حول مروونات الدخل والأسعار (جولدستين وخان) .

سلوك الصادرات السعودية أكثر تأثراً بالدخول السابقة خلال فترة الركود الاقتصادي ، وبناء عليه يمكن القول إن سلوك الواردات السعودية يتبع فرض الدخل الدائم خلال فترة الرخاء الاقتصادي ويتبع فرض الدخل الحالي خلال فترة الركود الاقتصادي ، والعكس بالنسبة لسلوك الصادرات السعودية ، فيشير معامل (كويك) إلى أنها تتبع فرض الدخل الحالي خلال فترة الرخاء الاقتصادي وفرض الدخل المطلق خلال فترة الركود الاقتصادي .

(٧) من المعلوم - حسب نموذج كويك - أن ارتفاع قيمة المعامل يدل على انخفاض سرعة التكيف ، كما أن انخفاض قيمة المعامل يدل على ارتفاع سرعة التكيف ، وحسب النتائج الإحصائية لنموذجي الطلب من الواردات والصادرات فإن معامل (كويك) يبين أن (٦٢٪) من التغير في الطلب من الواردات سوف يتم الإحساس بآثره خلال سنتين تقريباً ، بينما (٨٨٪) من التغير في الطلب من الصادرات العالمية سوف يتم الإحساس بآثره خلال سبع سنوات ، ويبين معامل التكيف للواردات أن (٣٨٪) من الفرق بين المستوى الأمثل والمستوى المتحقق للطلب من الواردات يتم استيفاؤه في كل سنة ، أما بالنسبة للصادرات فإنه يتم استيفاء (١٢٪) من الفرق بين المستوى الأمثل والمستوى المتحقق للطلب من الصادرات السعودية في كل سنة * .

(٨) يشير معامل متوسط فترة التباطؤ إلى أن فترة التكيف بالنسبة للواردات تقارب سنتين أو على وجه التحديد (١,٦٣) سنة ، أما فترة التكيف بالنسبة للصادرات السعودية فهي طويلة جداً وتبلغ سبع سنوات .

* معامل كويك يعطى بمقدرة المعلمة (α_3) بالنسبة لدالة الطلب من الواردات ، ويعطى بمقدرة المعلمة (β_3) بالنسبة لدالة الطلب من الصادرات ، وبالتالي فإن معامل التكيف للواردات يساوي $(1-\alpha_3)$ ، ومتوسط فترة التباطؤ للواردات يبلغ $\alpha_3/(1-\alpha_3)$ ، وينفس الطريقة تم الحصول على معامل التكيف ومتوسط فترة التباطؤ للصادرات .
(انظر Gujarati, p.516 ، عبدالرحمن ، ص ص ٣٦٨) .

الجدول رقم (١٠)

نتائج التحليل الانحدارى لدالة الطلب من الواردات فى المملكة العربية السعودية

الفترة الزمنية المتغير الاقتصادى	الفترة الزمنية الأولى (١٩٦٩ - ١٩٨٢ م)	الفترة الزمنية الثانية (١٩٨٣ - ١٩٩٦ م)	كامل فترة الدراسة (١٩٦٩ - ١٩٩٦ م)
Y_t	٠,٥٤ (٢,٧٢)	١,١٩ (٢,٣١)	٠,٨١ (٤,٧٨)
PM	١,٠٩ - (٤,٥٨ -)	٢,١٠ - (٢,١٥ -)	١,٠٠ - (٥,٨٦ -)
M_{t-1}	٠,٧٣ (٩,٩٣)	٠,١١ (٠,٣٦)	٠,٦٢ (١٠,٠١)
R^2	٠,٩٩	٠,٨٥	٠,٩٨
(D.W)	١,٩٣	١,٢٣	١,٢٧
(h)	٠,١٤	-	٢,٠٤

* تمثل القيم داخل الأقواس معاملات إحصائية (t) .

** (-) تشير إلى أن اختبار (h) لم ينجح تطبيقه بالنسبة للدالة خلال الفترة الزمنية المقابلة .

الجدول رقم (١١)

نتائج التحليل الانحدارى لدالة الطلب من الصادرات السعودية

الفترة الزمنية المتغير الاقتصادى	الفترة الزمنية الأولى (١٩٧٣ - ١٩٨٢ م)	الفترة الزمنية الثانية (١٩٨٣ - ١٩٩٦ م)	كامل فترة الدراسة (١٩٧٣ - ١٩٩٦ م)
Z_t	١,٩٩ (١,٦٣)	٠,٩٨ (١,٥١)	٠,٥٢ (٢,٠٠)
PX	٠,٥٠ - (٢,٨٩ -)	٠,٤١ - (١,٩٢ -)	- ٠,٢٦ (- ٢,٤٢)
X_{t-1}	٠,٥٧ (٠,٩٣ -)	٠,٧٥ (٧,٢٦)	٠,٨٨ (١٠,٧٠)
R^2	٠,٧٤	٠,٩٣	٠,٩٠
(D.W)	٢,١١	١,٦٨	١,٦٧
(h)	-	٠,٦٥	٠,٨٨

* تمثل القيم داخل الأقواس معاملات إحصائية (t) .

** (-) تشير إلى أن اختبار (h) لم ينجح تطبيقه بالنسبة للدالة خلال الفترة الزمنية المقابلة .

الجدول رقم (١٢)

مروانات الطلب من الواردات والصادرات السعودية فى الأجلين : الطويل والقصير حسب فترات الدراسة

الصادرات			الواردات			المرونة
كامل فترة الدراسة	الفترة الزمنية الثانية	الفترة الزمنية الأولى	كامل فترة الدراسة	الفترة الزمنية الثانية	الفترة الزمنية الأولى	
٠,٢٦ -	٠,٤١ -	٠,٥٠ -	١,٠٠ -	٢,١٠ -	١,٠٩ -	المرونة السعرية (SR)
٢,١٦ -	١,٦٤ -	-	٢,٦٣ -	-	٤,٠٤ -	المرونة السعرية (LR)
٠,٥٢	٠,٩٨	١,٩٩	٠,٨١	١,١٩	٠,٥٤	المرونة الدخلية (SR)
٤,٢٣	٣,٩٢	-	٢,١٣	-	٢,٠	المرونة الدخلية (LR)
٠,٨٨	٠,٧٥	*(٠,٥٧-)	٠,٦٢	*(٠,١١)	٠,٧٣	معامل كوك
٠,١٢	٠,٢٥	-	٠,٣٨	-	٠,٢٧	معامل التكيف
٧,٣	٣,٠	-	١,٦٣	-	٢,٧٠	معامل التباطؤ

* الأرقام بين الأقواس تشير إلى أن معامل كوك لم يكن معنوياً بدرجة كافية ، وبناء عليه لم يتم حساب المرونة فى الأجل الطويل للفترة الزمنية المقابلة .

٢- تقدير نوال الطلب الجزئية :

يوضح الجدول رقم (١٣) نتائج التحليل الانحدارى لنوال الطلب الجزئية من الواردات فى المملكة العربية السعودية ، وذلك لثمانى دول تم تحديدها فى بداية الدراسة كأهم مصادر للواردات السعودية ، وهذه الدول تشمل : الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وفرنسا وإيطاليا وكوريا وبريطانيا وسويسرا وأخيراً ألمانيا ، كما يوضح الجدول رقم (١٤) نتائج التحليل الانحدارى لنوال الطلب الجزئية للصادرات السعودية لثمانى دول تم تحديدها أيضاً كأهم جهات مستقبلية لهذه الصادرات ، وتشمل هذه الدول : الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وفرنسا وإيطاليا وكوريا وهولندا وسنغافورة وأخيراً البرازيل ، وكما أشرنا سابقاً فإن القيم داخل الأقواس فى الجدولين تمثل معاملات إحصائية (t) الخاصة بكل متغير ، وتشير إلى مدى معنوية كل معامل إحصائياً .

المجدول رقم (١٣)

نتائج التحليل الانحدارى لدوال الطلب الجزئية

من الواردات حسب أهم الدول المصدرة

D.W	R ²	M _{t-1}	PM _t	Y _t	C	التقدير الدولة
١,٦٣	٠,٩٧	٠,٦٠ (٨,٥٤)	- ١,١٨ (٥,٢٦-)	٠,٨٣ (٤,٣٩)	١,٦٥ - (٢,٥٨-)	أمريكا
١,٨١	٠,٩٦	٠,٦٦ (٧,٧٩)	١,١١ - (٤,٥٩-)	٠,٥٩ (٢,٢١)	٠,٨١ - (٠,٨٣-)	اليابان
١,٨١	٠,٩٥	٠,٦٣ (٧,٣٩)	١,٣٣ - (٣,٨٧-)	٠,٩٣ (٣,٣٢)	٢,٠٩ - (٢,٥٦-)	فرنسا
١,٥٠	٠,٩٧	٠,٦٩ (١١,٢٨)	١,٣٦ - (٥,٧٦-)	٠,٨١ (٤,٠٧)	٢,٨٥ (٣,٣١-)	إيطاليا
١,٧٣	٠,٩٨	٠,٧٨ (١٩,٠٨)	١,٤١ - (٥,٦١-)	٠,٦٨ (٢,١٤)	٢,٦٨ - (١,٥٧-)	كوريا
١,٨٣	٠,٩٢	٠,٥٨ (٤,٣٦)	١,١٧ - (٢,٠٦-)	٠,٨٢ (٢,٣٥)	١,٧٠ - (١,٤٢-)	بريطانيا
١,٤٧	٠,٩٢	٠,٥٠ (٣,٢٦)	٠,٨٢ - (١,٩٩-)	١,٣٥ (٢,٤٢)	٤,٨٠ - (٢,٠٠-)	سويسرا
١,٢٥	٠,٩٦	٠,٥٩ (٧,٢٥)	١,٢٥ - (٤,٧١-)	٠,٩٥ (٤,٠٠)	٢,٧٠ - (٢,٩١-)	ألمانيا

* معاملات الإحصاء (t) موضحة بين الأقواس ، كما أن الرمز (C) يمثل ثابت الانحدار .

المجدول رقم (١٤)

**نتائج التحليل الانحدارى لموال الطلب الجزئية
من الصادرات السعودية حسب أهم الدول المستوردة**

المتغير الدولة	C	Z_t	PX_t	X_{t-1}	R^2	D.W
أمريكا	- ٠,٢١ (- ٠,١٠)	٠,٩٩ (١,٨٢)	- ٠,٤٩ (٢,٨٠-)	٠,٧٦ (٦,٤٩)	٠,٧٧	١,٤٤
اليابان	٢,٥٥ (١,٢٢)	٠,٠١ (٠,٠٢)	- ٠,١٩ (٢,١٤-)	٠,٨١ (٥,٩٦)	٠,٨٢	١,٩٥
فرنسا	- ٣,١٩ (- ٠,٦١)	١,٣٥ (١,٢٦)	- ٠,٤٤ (٢,٩٧-)	٠,٨٨ (٨,٩٩)	٠,٨٨	٢,٣٧
إيطاليا	٢,١٥ (٠,٥٤)	٠,٢٤ (٠,٢٣)	- ٠,٣٤ (٢,١٦-)	٠,٧٨ (٦,٠٧)	٠,٨٢	٢,٤٧
كوريا	١,١٦ (١,٠٣)	٠,٢٢ (١,٩٥)	- ٠,٢٦ (١,٥٤-)	٠,٨٩ (٨,٠٧)	٠,٨٠	٢,١٠
هولندا	١,١١ (٠,٢١)	٠,٨٢ (٠,٧٧)	- ٠,٣٥ (١,٢٦-)	٠,٥٧ (٣,٤١)	٠,٦١	١,٦٦
سنغافورة	٢,٢٩ (٢,٠٩)	٠,٢٣ (١,٧٦)	- ٠,٣٨ (٢,٦١-)	٠,٨٠ (٦,٣٣)	٠,٧٢	١,٥١
البرازيل	٣,٤٠ (٢,٦٠)	NA	- ٠,٢٣ (١,٨٦-)	٠,٦٧ (٥,٣٦)	٠,٧٣	٢,٢٥

* معاملات الإحصاء (t) موضحة بين الأقواس ، كما أن الرمز (C) يمثل ثابت الانحدار .
** (NA) تعنى أن بيانات المتغير (Z_t) غير متوفرة للدولة المعنية .

ولغرض المقارنة فإن معاملات التحديد (R^2) تم تقديمها في الجدولين أمام كل دولة ،
وتتراوح هذه المعاملات بالنسبة لنتائج التحليل الانحدارى لنماذج دالة الطلب من
الواردات بين (٠,٩٨) لدولة كوريا و(٠,٩٢) لدولتي بريطانيا وسويسرا ، أما نتائج
التحليل الانحدارى لنماذج دالة الطلب من الصادرات فإن معاملات التحديد تتراوح بين
(٠,٨٨) لدولة فرنسا و(٠,٦١) لدولة هولندا ، وتوضح مقدرات معاملات الانحدار
الموضحة في الجدولين (١٢) و(١٤) النتائج التالية :

(١) مرونة الطلب من الواردات بالنسبة للدخل والأسعار النسبية تتمتع بدرجات
معنوية مرتفعة تبلغ (٠,٩٩) على الأقل لكل دولة على حدة ، ويلاحظ أن أعلى
مرونة دخل تحققت للواردات من سويسرا وأقلها للواردات من اليابان ، أما
بالنسبة لأعلى مرونة سعرية (بالقيمة المطلقة) فقد كانت للواردات السعودية من
دولة كوريا ، وأدناها للواردات من سويسرا .

(٢) درجة استجابة الواردات السعودية من كل دولة (باستثناء سويسرا) للتغيرات في
أسعار الواردات كانت أكبر منها للتغيرات في الدخل ، وتوضح النتائج أن الطلب
من الواردات من هذه الدول غير مرّن بالنسبة للدخل ، ومرّن بالنسبة للأسعار
النسبية ، وهذا يعنى أن حدوث تغير معين في الدخل القومى للمملكة يؤدى إلى
تغير الطلب من الواردات منها بنسبة أقل ، بينما التغير في الأسعار النسبية
بنسبة معينة يؤدى إلى تغير الطلب من الواردات بنسبة أكبر ، ويلاحظ أن هذه
النتيجة تنطبق على الدول الثمانية باستثناء سويسرا ، حيث نجد أن الطلب من
الواردات من هذه الدول مرّن بالنسبة للدخل وغير مرّن بالنسبة للأسعار ، ويمكن
تفسير ذلك بأن الواردات السعودية من هذه الدولة كانت - وما زالت - تتصف بأنها
سلع كمالية .

(٣) مرونة الطلب من الصادرات السعودية بالنسبة لأسعارها كانت منخفضة ، مما
يشير إلى أن طلب هذه الدول من صادرات المملكة غير مرّن ، وتعتبر هذه نتيجة
متوقعة نظراً لوجود علاقة عكسية بين أهمية السلعة المصدرة ومرونة الطلب منها ،
حيث إن الجزء الأكبر من صادرات المملكة يتمثل في بترول خام ومنتجات مكررة ،
وهى سلع إستراتيجية في السوق العالمى ، لذا فإن درجة استجابة الكميات
المطلوبة منها للتغير في سعرها ستكون قليلة .

(٤) قيم معاملات التكيف للواردات من أهم ثمانية شركاء تجاريين في جانب الطلب من
الواردات أعلى من القيم المناظرة لها من أهم ثمانية شركاء تجاريين في جانب

الطلب من الصادرات ، مما يدل على أن الصادرات السعودية من أهم الشركاء التجاريين تحتاج إلى فترة طويلة للوصول إلى مستواها الأمثل ، وهذا ما تؤكدته قيم متوسط فترات التباطؤ المحسوبة لكل دولة ، حيث تتراوح بالنسبة للواردات من سنة إلى ثلاث سنوات ، بينما تتراوح من سنة إلى ثماني سنوات بالنسبة للصادرات حسب الدولة .

خلاصة الدراسة وأهم النتائج :

لقد استهدف هذا البحث إجراء دراسة تحليلية قياسية لتطور الطلب من الواردات والصادرات في المملكة العربية السعودية خلال الثلاثين عاماً الماضية (١٩٦٨-١٩٩٧م) ، وقد شمل الإطار الزمني للدراسة فترتين زمنيتين هامتين في تاريخ المملكة الاقتصادي ، الأولى أطلق عليها فترة الرخاء الاقتصادي (١٩٦٨-١٩٨٢م) لأنها تشمل سنوات الطفرة الاقتصادية ، أما الثانية فأطلق عليها فترة الركود الاقتصادي (١٩٨٣-١٩٩٧م) ، وقد اعتمدت الدراسة في التحليل على جانبين ، أحدهما الجانب النظري أو الوصفي وقد تضمن تحليل حجم ونمط واردات المملكة وصادراتها وحساب معدلات النمو في كل منها ، بالإضافة إلى تحليل التوزيع الجغرافي والتكوين السلعي لهذه الواردات والصادرات ، وقد توصلت الدراسة في هذا الجانب إلى العديد من النتائج التي نلخص أهمها فيما يلي :

(١) إن معدل النمو للواردات السعودية أكبر من الصادرات سواء كان ذلك بالأسعار الجارية أو الثابتة ، وهذا يمثل ظاهرة تنصف بها معظم الدول النامية في بداية مراحل نموها ، وهو بدوره يشير إلى أن الفائض المتحقق في الميزان التجاري السلعي للمملكة العربية السعودية يتجه للانخفاض .

(٢) معدل النمو للنتائج المحلي الإجمالي في المملكة كان أقل من معدل نمو الواردات ويقارب معدل نمو الصادرات ، وهذا يؤكد على ضرورة وجود سياسة تجارية تصحيحية ، حيث إن ذلك يتعارض مع أهداف التنمية الاقتصادية التي تسعى المملكة إلى تحقيقها في الأجل الطويل .

(٣) تميزت فترة الرخاء الاقتصادي بمعدلات نمو مرتفعة في المتغيرات الرئيسة الثلاثة : الناتج القومي المحلي والواردات والصادرات ، وتعتبر هذه المعدلات المتحققة خلال هذه الفترة مرتفعة جداً بمقاييس التجارة الدولية ، أما بالنسبة لفترة الركود

الاقتصادي فإن معدلات النمو خلالها تساير معدلات النمو في كثير من دول العالم .
(٤) معدل النمو في الطلب من الواردات للمملكة العربية السعودية فاق معدل النمو في الطلب من الواردات لكل من مجموعة الدول النامية والمتقدمة وبول العالم مجتمعة ، بينما تحقق العكس تماماً بالنسبة لمعدل النمو في الطلب من الصادرات السعودية حيث كان أقل من نظيره لمجموعات الدول المذكورة .

(٥) أوضحت الدراسة أن أهم خمسة شركاء تجاريين للمملكة العربية السعودية في تجارتها الخارجية (الواردات والصادرات) خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة هم على النحو التالي : أمريكا واليابان وفرنسا وإيطاليا وكوريا ، حيث كانت هذه الدول الخمس ضمن ثمانى دول تم تحديدها كأهم مصدر للواردات السعودية (أمريكا واليابان وفرنسا وإيطاليا وكوريا وبريطانيا وسويسرا وألمانيا) كما أنها كانت ضمن ثمانى دول تم تحديدها كأهم جهات تستقبل الصادرات السعودية (أمريكا واليابان وفرنسا وإيطاليا وكوريا وهولندا وسنغافورة والبرازيل) .

(٦) الطلب من الواردات في المملكة العربية السعودية زاد بمقدار (٧٤) ضعفاً خلال الثلاثين عاماً الماضية (١٩٦٨-١٩٩٧م) ، بينما زاد إجمالي الطلب العالمى من الواردات خلال نفس الفترة بمقدار (٢٤) ضعفاً فقط ، أما بالنسبة للطلب من الصادرات السعودية فقد زاد بمقدار (٢٤) ضعفاً خلال الفترة السابقة في الوقت الذى زاد فيه إجمالي الطلب العالمى من الصادرات بمقدار (٢٥) ضعفاً .

(٧) تزايدت الأهمية النسبية لكل من الواردات والصادرات السعودية فى إجمالي الواردات والصادرات العالمية خلال فترة الرخاء الاقتصادي ، ولكنها تناقصت بشكل ملحوظ خلال فترة الركود الاقتصادي ، وقد انطبقت نفس النتيجة على الأهمية النسبية لكل من الواردات والصادرات السعودية فى إجمالي واردات وصادرات الدول النامية .

(٨) الاقتصاد السعودى يمثل سوقاً رئيساً لمنتجات الدول الصناعية المتقدمة ، كما أن هذه الدول تمثل سوقاً رئيساً للصادرات السعودية ، فقد كان ثلاثة أرباع الواردات السعودية خلال معظم السنوات يتم تلبيةها من دول متقدمة ، كما أن أسواق الدول الصناعية استقبلت أكثر من ثلثي الصادرات السعودية خلال فترة الرخاء الاقتصادي ، وأكثر من النصف خلال فترة الركود الاقتصادي .

(٩) اختلف التوزيع الجغرافى للواردات والصادرات السعودية بين فترتى الدراسة

نظراً لعدة عوامل أهمها : الركود العالمى فى الطلب من النفط ، وسياسات الترشيد والتخزين فى الدول المتقدمة ، واكتشافات النفط الجديدة فى بحر الشمال ، كما اختلف هذا التوزيع بين الدول النامية والمتقدمة نظراً لعوامل منها : ارتفاع معدلات النمو الاقتصادى فى الكثير من الدول النامية ، والاتفاقيات التجارية الثنائية والتسهيلات الائتمانية بين المملكة وغيرها من الدول النامية .

(١٠) تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أهم مصدر للواردات فى المملكة خلال الثلاثين عاماً الماضية ، يليها فى ذلك دولة اليابان ، أما بالنسبة للصادرات السعودية فقد كانت اليابان أهم مستقبل لهذه الصادرات يليها فى ذلك الولايات المتحدة الأمريكية ، وبناء عليه يمكن القول إن دولتى اليابان والولايات المتحدة الأمريكية هما الشريكان الرئيسان للمملكة فى تجارتها الخارجية خلال ثلاثين عاماً مضت .

(١١) احتلت الآلات الكهربائية ومعدات النقل بأنواعها المركز الأول بين أصناف السلع المستوردة خلال فترتى الدراسة ، وقد شكّل الإنفاق عليها أكثر من ثلث إجمالى الإنفاق على الواردات فى المملكة خلال كل سنة من السنوات الثلاثين التى تشملها الدراسة ، يليها فى ذلك المواد الغذائية ثم المعادن الأساسية .

(١٢) هيكّل صادرات المملكة العربية السعودية لم يطرأ عليه أى تغيير يذكر خلال سنوات الرخاء الاقتصادى ، حيث احتلت الصادرات النفطية (الزيت الخام والمنتجات البترولية) على ٩٩٪ من إجمالى الصادرات السعودية خلال مختلف السنوات (١٩٧٠-١٩٨٢م) ، أما سنوات فترة الركود الاقتصادى فقد تميزت بارتفاع مساهمة الصادرات غير النفطية فى إجمالى الصادرات السعودية ، وبلغت أعلى مساهمة (١٢٪) وذلك فى عام ١٩٩٥م ، وعلى الرغم من ذلك فقد أشارت الدراسة إلى أن هذه النسب ما زالت متواضعة حيث إن تنويع القاعدة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على النفط ومشتقاته يعتبران من أهم متطلبات التنمية الشاملة وضمان لتحقيق الأمن الاقتصادى المستقبلى .

أما فيما يتعلق بالجانب القياسى والتطبيقات للدراسة فقد تم فى بدايته استعراض النماذج الاقتصادية فى تحليل الطلب من الواردات والصادرات ، وبينت الدراسة أن نموذج الإحلال غير التام هو الأكثر شيوعاً وتطبيقاً حيث يمكن من خلاله قياس مرونة الطلب السعرية والدخلية والتقاطعية ، كما تم بصورة مختصرة استعراض بعض

الدراسات التطبيقية في قياس دوال الطلب من الواردات والصادرات على المستويين المحلي والدولي ، بعد ذلك قامت الدراسة بتقدير دالتي الطلب الكلية من الواردات والصادرات للمملكة العربية السعودية خلال فترتي الدراسة وكذلك خلال الثلاثين عاماً ، كما تم تقدير الدوال الجزئية للطلب من الواردات حسب أهم ثمانية دول مصدرة ، وأيضاً تقدير الدوال الجزئية للطلب من الصادرات السعودية حسب أهم ثمانية دول مستوردة لها ، وقد تحقق ذلك باستخدام بيانات سلسلة زمنية للمتغيرات الاقتصادية المختلفة تغطي الفترة من ١٩٦٨-١٩٩٧ م ، وتجدر الإشارة إلى أنه تم إجراء الاختبارات الإحصائية اللازمة للتحقق من عدم وجود مشكلة الارتباط التسلسلي في النماذج الاقتصادية المتبناة ، وقد كان التركيز على اختبار (h) الإحصائي نظراً لوجود المتغيرات التابعة المتباطئة ضمن المتغيرات المستقلة الداخلة في الدراسة .

وقد بينت النتائج الإحصائية أن إشارات معاملات الانحدار المقدرة تتفق جميعها مع افتراضات النظرية الاقتصادية ، مما يدل على توافق نتائج هذه الدراسة مع النماذج النظرية التي تم تبنيها ، وقد توصلت الدراسة في جانبها التطبيقي إلى العديد من النتائج التي نلخص أهمها فيما يلي :

(١) يعتبر الدخل القومي والأسعار النسبية للواردات محددين هامين لإجمالي الطلب من الواردات في المملكة العربية السعودية خلال فترتي الرخاء والركود الاقتصاديين ، أما الطلب من الصادرات السعودية خلال نفس الفترتين فقد كان حجم الإنتاج الصناعي في الدول المتقدمة وأسعار الصادرات يمثلان أهم العوامل المحددة له .

(٢) فاقت مرونة الدخل والأسعار لكل من الواردات والصادرات في الأجل الطويل نظيرتها في الأجل القصير ، كما أكدت المرونة الداخلية للطلب من الصادرات والواردات في الأجل الطويل على قوة الأداء للميزان التجاري السلعي للمملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة ، حيث كانت الأولى تفوق الأخيرة بمقدار الضعف تقريباً .

(٣) دالتي الطلب من الواردات والصادرات في المملكة خضعتا لعملية تكيف جزئي خلال كامل فترة الدراسة ، وعلى وجه التحديد فإن سلوك الواردات السعودية قد تأثر بشكل أساسي بالدخول السابقة خلال فترة الرخاء الاقتصادي ، بينما كان سلوك الصادرات أكثر تأثراً بالدخول السابقة في الدول الصناعية خلال فترة

الركود الاقتصادي ، وقد أكدت النتائج أن سلوك الواردات السعودية يتبع فرض الدخل الدائم خلال فترة الرخاء الاقتصادي ، ويتبع فرض الدخل الحالي خلال فترة الركود الاقتصادي ، والعكس صحيح بالنسبة لسلوك الصادرات السعودية .

(٤) أوضح معامل التكيف أن (٢٨٪) من الفرق بين المستوى الأمثل والمستوى المتحقق للطلب من الواردات السعودية يتم استيفاؤه كل سنة ، أما بالنسبة للصادرات فإنه يتم استيفاء (١٢٪) من هذا الفرق سنوياً . كما بين معامل التباطؤ أن فترة التكيف للواردات تقارب سنتين ، أما الصادرات فهي طويلة جداً وتبلغ سبع سنوات ، وهذا يؤكد على وجود فجوة زمنية بين التغير في حصة الصادرات والتغير في الإنفاق على الواردات .

(٥) الطلب من الواردات في المملكة من أهم الشركاء التجاريين في الأجل القصير يعتبر غير مرن بالنسبة للدخل ومرن بالنسبة للأسعار النسبية ، أما طلب أهم الشركاء التجاريين من صادرات المملكة فيعتبر غير مرن بالنسبة للدخل والأسعار

أخيراً يجدر التنويه أن هذه الدراسة - حسب تقديرنا ، وكما أشرنا في المقدمة - تعتبر من الدراسات الشاملة لقطاع التجارة الخارجية في المملكة ؛ وذلك للأسباب التالية : أولاً : أنها تشمل في التحليل جانبي الطلب من الواردات والصادرات معاً في حين أن الكثير من الدراسات تركز على أحدهما دون الآخر ، ثانياً : أنها تقدم تحليلاً وصفيًا نظري بالإضافة إلى قياسي تطبيقي لهيكل التجارة الخارجية للمملكة ، أما الثالث : فهو لكونها تغطي سلسلة زمنية طويلة نسبياً تصل إلى ثلاثين عاماً شهدت المملكة خلالها العديد من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية .

وختاماً ، يرى الباحث أن هناك أهمية لقيام دراسات قياسية تطبيقية أخرى على قطاع التجارة الخارجية في المملكة يتم فيها دراسة وتحليل العلاقات التجارية في إطار نموذج اقتصادي لا يقتصر على جانب الطلب من الواردات والصادرات فقط ، بل يشمل أيضاً جانب العرض من الواردات والصادرات السعودية ، كما يؤكد في هذه الدراسة على أهمية معالجة المشاكل القياسية المتوقعة في الجوانب التطبيقية لنماذج التجارة الدولية والتي من أهمها استخدام النظم الآتية في دراسة العلاقات التبادلية بين المتغيرات المختلفة كالصادرات والواردات ، وكذلك التحقق من استقرار السلاسل الزمنية في العلاقات المدروسة ، وتطبيق طرق معالجة قياسية متقدمة للتصحيح مثل مدخل

الهوامش

- (١) فايز إبراهيم الحبيب : «تطور حجم ونمط واتجاهات التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الفترة ١٩٦٨-١٩٨٥م» ، دراسة تحليلية ، الإدارة العامة ، العدد ٦٠ ، ربيع الآخر ١٤٠٩ هـ ، ص ص ١٢٣-١٧٧ .
- (٢) فايز إبراهيم الحبيب ، مرجع سابق ، ص ص ١٢٣-١٧٧ .
- (٣) عبد المنعم راضي : (تطور تجارة مصر الخارجية في الفترة من ١٩٠٠-١٩٧٥م : دراسة تحليلية) ، المجلة العلمية للاقتصاد والإدارة ، ١٩٧٧م ، ص ص ١٥٥-١٩١ .
- (٤) فايز إبراهيم الحبيب ، مرجع سابق ، ص ص ١٢٣-١٧٧ .
- (٥) Goldstein, Morris and Khan, Mohsin: " Income and Price Effects in Foreign Trade", **Handbook of International Economics**, Volume II. Edited by Ronald Jones and Peter Kenen, (1988), pp. 1041-1105 .
- (٦) Khan, M.; and Knight ,M " Import Compression and Export Performance in Developing Countries", **The Review of Economics and Statistics**, V70, (1988), pp. 315-321.
- (٧) Murray, T., and Ginman, P. "An Empirical Examination of the Traditional Aggregate Import Model", **The Review of Economics and Statistics**, V58, pp.75-80 (1976), pp. 75-97.
- (٨) Khan, Mohsin: " The Structure and Behavior of Imports of Venezuela", **The Review of Economics and Statistics**, V57, (1975), pp, 221-224 .
- (٩) Ibid, Khan, Mohsin, pp. 221-224 .
- (١٠) Stone, Joe: " Price Elasticities of Demand for Imports and Exports : Industry Estimates for The U.S. , The E.E.C. and Japan", **The Review of Economics and Statistics**, Vol. 61, (1979), pp. 306-312 .
- (١١) Marquez, Jaim; McNeilly , Caryl:" Income and Price Elasticities for Exports of Developing Countries", **The Review of Economics and Statistics**, Vol. 70, (1988), pp. 306-313 .
- (١٢) Hossain, Md. Akhtar: "Disaggregated Demand Functions For Bangladesh Exports: Some Econometric Results 1974-1985", **The Indian Economic Journal**, Vol. 40, No. 3, (1990), pp. 76-97 .

(١٣) مختار محمد متولى وآخرون : «دراسة قياسية لنمو ومحددات واردات المملكة العربية السعودية من دول العالم المختلفة» ، مجلة جامعة الملك سعود ، م ١١ ، العلوم الإدارية (٢) ، ص ص ٢٤١-٢٦٧ (١٩٨٦م) .

(١٤) مختار محمد متولى وآخرون : «أثر طفرة النفط على دالة واردات المملكة العربية السعودية : دراسة قياسية» ، مجلة جامعة الملك سعود ، م ١٢ ، العلوم الإدارية (١) ، (١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م) ، ص ص ١٠٧-١٥٣ .

(١٥) ممدوح الخطيب الكسواني : «الطلب من الواردات الكلية السعودية باستخدام تصحيح الخطأ والتكامل المشترك» ، الإدارة العامة ، م ٢٨ ، العدد الثاني ، أغسطس ١٩٩٨م ، ص ص ٢٦٧-٢٩٤ .

(١٦) Goldstein, Morris and Khan, Mohsin, Op.cit. 1988, pp. 1041-1105 .

المراجع

أولاً - المراجع العربية :

- ١ - عبد المحمود محمد عبد الرحمن : «مقدمة في الاقتصاد القياسي» ، عمادة شئون المكتبات ، جامعة الملك سعود (١٤١٧هـ/١٩٩٧م) .
- ٢ - عبد المنعم واهى : «تطور تجارة مصر الخارجية في الفترة من ١٩٠٠-١٩٧٥م : دراسة تحليلية» ، المجلة العلمية للاقتصاد والإدارة ، ١٩٧٧م .
- ٣ - فايز إبراهيم الحبيب : «تطور حجم ونمط واتجاهات التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الفترة ١٩٦٨-١٩٨٥م» : دراسة تحليلية ، الإدارة العامة ، العدد ٦٠ ، ربيع الآخر ١٤٠٩هـ .
- ٤ - مؤسسة النقد العربي السعودي : التقرير السنوي الرابع والثلاثين - ١٤١٩هـ/١٩٩٨م ، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء .
- ٥ - مختار محمد متولى وآخرون : «أثر طفرة النفط على دالة واردات المملكة العربية السعودية : دراسة قياسية» ، مجلة جامعة الملك سعود ، م ١٢ ، العلوم الإدارية (١) ، (١٤٠٧هـ/١٩٨٧م) .
- ٦ - مختار محمد متولى وآخرون : «دراسة قياسية لنمو ومحددات واردات المملكة العربية السعودية من دول العالم المختلفة» ، مجلة جامعة الملك سعود ، م ١١ ، العلوم الإدارية (٢) ، ص ص ٢٤١-٢٦٧ (١٩٨٦م) .
- ٧ - مصلحة الجمارك : التقرير الاقتصادي - العدد الثاني (١٤١٦/١٤١٧هـ) ، إدارة التحليل الإحصائي ، مركز المعلومات .
- ٨ - ممدوح الخطيب الكسواني : «الطلب من الواردات الكلية السعودية باستخدام تصحيح الخطأ والتكامل المشترك» ، الإدارة العامة ، م ٢٨ ، العدد الثاني ، أغسطس ١٩٩٨م ، ص ص ٢٦٧-٢٩٤ .
- ٩ - وزارة التخطيط : منجزات خطط التنمية ، حقائق وأرقام (١٣٩٠-١٤١٧هـ) ، الإصدار الخامس عشر (١٩٩٧م) .

ثانيًا - المراجع الأجنبية :

- 1 - Chacholiades : **International Economics**, McGraw-Hill Publishing Company , New York (1990).
- 2- Goldstein, Morris and Khan, Mohsin: " Income and Price Effects in Foreign Trade", **Handbook of International Economics**, Volume II. Edited by Ronald Jones and Peter Kenen, (1988).
- 3- Greene, William H. : "Econometric Analysis , New York , Macmillan Publishing Company , (1993) .Khan, M.; and Knight ,M " Import Compression and Export Performance in Developing Countries", **The Review of Economics and Statistics**, Vol. 70, (1988).
- 4- Gujarati, Damodar N. : **Basic Econometrics**, McGraw - Hill Book Company, 2nd ed., New York (1988) .
- 5- Hossain, Md. Akhtar: "Disaggregated Demand Functions For Bangladesh Exports: Some Econometric Results 1974-1985", **The Indian Economic Journal**, Vol. 40, No. 3, (1990).
- 6- International Monetary Fund: **Direction of Trade Statistics**, different issues. IMF, (1968-1997).
- 7- International Monetary Fund: **International Financial Statistics**, Yearbook, IMF, (1998).
- 8- Khan, Mohsin: "The Structure and Behavior of Imports of Venezuela", **The Review of Economics and Statistics**, Vol. 57, (1975).
- 9- Krugman , P. ; and Obstfeld , M. : "**International Economics : Theory and Policy**", Addison-Wesley , New York (1997).
- 10- Marquez, Jaim; McNeilly , Caryl:" Income and Price Elasticities for Exports of Developing Countries", **The Review of Economics and Statistics**, Vol. 70, (1988).
- 11- Stone, Joe: " Price Elasticities of Demand for Imports and Exports : Industry Estimates for The U.S. , The E.E.C. and Japan", **The Review of Economics and Statistics**, Vol. 61, (1979) .
- 12 - Murray, T., and Ginman, P. : "An Empirical Examination of the Traditional Aggregate Import Model", **The Review of Economics**, Vol. 58, pp.75-80 (1976) .
- 13 - World Bank : **World Development Report**, Different Issues.

ملاحق الدراسة

الملحق رقم (١ - أ)

التوزيع النسبي للواردات السعودية حسب أهم ثمانية دول مصدرة (١٩٦٨-١٩٩٦م)

السنة	أمريكا	اليابان	فرنسا	إيطاليا	كوريا	بريطانيا	سويسرا	ألمانيا	المجموع
١٩٦٨	٢٣,٣٧	٧,٩٢	٣,٢٥	٥,٦٩	-	٦,٥٠	٠,٨١	٨,١٢	٥٥,٦٩
١٩٦٩	١٨,٤٧	١٠,٣١	٣,٦١	٥,٢٢	-	٨,٩٧	١,٤٧	٨,٠٢	٥٦,٠٩
١٩٧٠	١٧,٧٥	٩,٨٦	٢,٨٢	٤,٥١	-	٧,١٨	١,٤١	٩,٨٦	٥٣,٢٨
١٩٧١	١٩,٦١	١٦,٣٤	٤,٤٧	٥,٠١	-	١١,٢٣	٢,٠٧	٦,٥٤	٦٥,٣٦
١٩٧٢	٣٦,٩٥	٢٠,٦٤	٤,٣٦	٤,٦٧	-	٩,٦٦	١,٣٢	٧,٠١	٧٤,٦١
١٩٧٣	١٩,٢٢	١٥,٤٨	٣,١٢	٢,٦٨	٠,٣٠	٧,١٨	١,٣٧	٦,٢٧	٥٤,٦٣
١٩٧٤	١٧,١١	١٥,٩٢	١,٧٨	٢,٧٦	٠,٣١	٤,٨٦	١,١٥	٦,٠٥	٤٩,٩٧
١٩٧٥	١٧,١٣	١٥,٣١	٢,٢٥	٣,٩٢	٠,٥٥	٧,٧٤	٢,٨٢	٦,٨٦	٥٦,٥٧
١٩٧٦	١٨,٧١	١٣,٦٦	٢,٦٨	٤,٩٠	٠,٧١	٥,٩١	٣,٥٧	٨,٢٧	٥٦,٩١
١٩٧٧	١٨,٦٣	١١,٥٩	٣,٣٤	٦,١٣	١,٢٩	٦,٦١	٢,٩٣	٨,٣٦	٥٨,٩٧
١٩٧٨	٢٠,٩٤	١٥,٤٧	٣,٨٧	٧,١٧	١,٦٠	٧,٣٩	٢,٨٢	١٠,٨٣	٧٠,١٢
١٩٧٩	١٩,٧٩	١٥,٨٤	٤,٥٦	٧,٢٥	١,٩٥	٧,١٠	٢,٨٤	١٠,٩٧	٦٩,٤٢
١٩٨٠	٢٠,٠٢	١٧,٩٤	٥,٤٢	٧,٢٢	٢,٤٠	٦,٤٨	١,٧٣	٩,٠٨	٧٠,٣٩
١٩٨١	٢١,٤٣	١٨,٣١	٥,٧٤	٦,٧١	٢,٨٩	٦,١٩	١,٩٣	٩,٥٥	٧٢,٧٥
١٩٨٢	٢٠,٩٦	١٩,١٣	٥,٢٥	٦,٠٧	٢,٦٩	٦,٥٨	١,٩٨	١٠,٩٩	٧٣,٧٤
١٩٨٣	١٩,٧٣	١٩,٤٧	٥,٣٤	٧,٥٥	٢,٨٧	٦,١٨	٢,٣٤	٩,٩٥	٧٣,٤٢
١٩٨٤	١٧,٤٠	١٩,٨٥	٧,٧٩	٧,٢٤	٣,٠٢	٥,٨١	٢,٠٠	٨,٣٠	٧١,٤١
١٩٨٥	١٦,٩٨	١٨,٩٦	٥,٠٩	٧,٨٢	٣,٧٠	٦,١٧	٢,٢٥	٨,٤١	٦٩,٣٨
١٩٨٦	١٧,٤٦	١٥,٧٣	٥,٦٤	٧,٣٢	٤,١١	٧,٢٨	١,٩٨	٨,١٢	٦٧,٦٢
١٩٨٧	١٥,٢٦	١٧,٣٦	٥,٢٧	٦,٨٣	٤,٨٧	٧,٧٦	٢,٤٨	٧,٧٤	٦٧,٤٦
١٩٨٨	١٦,٢٥	١٥,٩٩	٥,٢٢	٦,٤٥	٥,٥٦	٧,٢٩	٢,٣١	٧,٢٣	٦٦,٣١
١٩٨٩	١٨,١٨	١٤,٢٥	٤,٣١	٥,٧٢	٣,٩٨	١٠,١٨	٥,٠٠	٦,٣٦	٦٧,٨٧
١٩٩٠	١٦,٧٠	١٥,٣٢	٣,٩٦	٤,٦٣	٣,٢٨	١١,٢٩	٦,٥٧	٧,٤٧	٦٩,٣٣
١٩٩١	٢٠,٢١	١٣,٧٠	٤,٠١	٤,٦٢	٢,٩٦	١١,٣٦	٤,٨٥	٧,٨٢	٦٩,٤٣
١٩٩٢	٢٢,٥٣	١٤,١٢	٤,٨٢	٤,٩٦	٢,٦٧	١٠,٧٧	٤,٥٧	٧,٤٣	٧١,٨٧
١٩٩٣	٢٠,٥٧	١٢,٦٢	٤,١٢	٥,٠٦	٢,٦٧	١١,٠٣	٣,٧٠	٧,٠١	٦٦,٧٨
١٩٩٤	٢١,٣٤	١١,٧٥	٤,٣٥	٤,٧١	٢,٨٣	٨,٤٧	٤,١٦	٨,٢٩	٦٥,٨٩
١٩٩٥	٢١,٣٦	٧,٧٠	٤,٨٨	٤,٤٥	٣,١٧	٨,٦٥	٥,٠٦	٧,٨٤	٦٣,١١
١٩٩٦	٢٢,٠٣	٩,٠٩	٤,٢٥	٥,٦٠	٣,٣٢	١١,٨٥	٢,١٩	٧,٧١	٦٦,٠٤

(-) هذه الإشارة تعني أن البيانات غير متوفرة .

الملحق رقم (١ - ب)

التوزيع النسبي للصادرات السعودية حسب أهم ثمانى دول مصدرة (١٩٦٨-١٩٩٦م)

السنة	أمريكا	اليابان	فرنسا	إيطاليا	كوريا	هولندا	سنغافورة	البرازيل	المجموع
١٩٦٨	٢,٦٠	٢١,٥٣	٥,٠٩	١٠,٦٤	-	٥,٩٧	-	-	٤٥,٨٣
١٩٦٩	٢,٤٧	٢٨,٨٦	٤,٣٧	٩,٩٤	٠,٦٧	٧,٤٢	-	١,٧٦	٥٥,٤٩
١٩٧٠	٠,٩١	٢١,٢٩	٦,٣٥	١٠,٨١	١,٧٣	٩,١٢	-	٢,٠٦	٥٢,٢٧
١٩٧١	٢,٥٥	١٧,٥١	٨,٦٤	١٠,٠٠	١,٣٦	٩,٠٨	١,٦٥	١,٦٢	٥٢,٤٠
١٩٧٢	٣,٧٢	١٥,٤٨	٩,٤٤	١٠,٠٩	١,٥٣	١٠,٨٢	٢,٤٥	١,٤٧	٥٥,٠١
١٩٧٣	٤,٨٨	١٤,٨٣	٩,١٩	٩,٩٨	٢,٥٨	٩,٢٥	١,٨٨	٤,٣٩	٥٧,٠٨
١٩٧٤	٣,٥٠	١٥,٩٥	١١,٥٤	١٠,٣٤	٢,٥٦	٢,٥٨	١,٧١	٣,٧٠	٥١,٨٩
١٩٧٥	٤,٠٦	١٩,٦٢	١٠,٨١	٧,٥٦	٢,١٣	٥,٠٧	٢,٤٧	٣,٣١	٥٥,٠٣
١٩٧٦	٤,٨٠	٢٠,٠٥	١١,٥٣	٦,٣٥	١,٨٩	٥,١٤	٢,٤٥	٣,٢١	٥٦,٤٢
١٩٧٧	٩,٥٥	١٨,٩٨	٩,٦٠	٧,٣٠	٢,٤٨	٥,٣٠	٣,٧٤	٢,٩٩	٥٩,٩٥
١٩٧٨	١٥,٧٦	٢٠,١٧	١٠,٦٩	٦,٧٧	٣,٣١	٤,٣٥	٤,٤٣	٣,٨١	٦٩,٢٩
١٩٧٩	١٧,٢٩	١٧,٣٨	٨,٢٩	٨,١٤	٣,٠٤	٥,٥٥	٣,٩٤	٢,٨٤	٦٦,٥٧
١٩٨٠	١٥,٤٨	١٧,٤٥	٩,٢٥	٦,١٥	٣,٢٥	٦,٨٣	٣,٨٩	٢,٦١	٦٤,٩٢
١٩٨١	١٣,٤١	١٧,١٧	٩,٥٤	٧,٠٩	٢,٩٧	٥,٥٨	٤,٧٨	٢,٩٤	٦٣,٤٨
١٩٨٢	٧,٨١	٢٣,٧٧	٨,٩٧	٤,٩٥	٣,٩٢	٤,٥٢	٥,٣٢	٤,٠٣	٦٣,٢٨
١٩٨٣	٦,٩٩	٢٨,٢٨	٦,٤٣	٥,٤٢	٣,٧٠	٠,٩٤	٥,٦٠	٤,٣٦	٦١,٧٣
١٩٨٤	٦,٨٦	٣١,٨٩	٤,٢٧	٤,٥٢	٣,٤٤	١,٨٣	٥,٣٤	٣,٠٦	٦١,٢١
١٩٨٥	٥,٤٩	٢٩,٩٦	٥,٠١	٣,٧٧	٤,٢٢	٥,٧٧	٢,٩٤	٣,٨٢	٦٠,٩٩
١٩٨٦	١٦,٦٠	٢٠,٣٥	٥,٥٣	٧,٥٩	٢,١٤	٥,٠١	٢,٧٢	٤,٠٣	٦٣,٩٧
١٩٨٧	١٩,٨١	٢٢,٦٩	٢,٦٧	٤,١٥	٣,١٩	٦,٢٢	٥,٠٧	٣,٦١	٦٧,٤٠
١٩٨٨	٢٢,١٨	٢٧,٣٠	٤,٩٤	٣,٢٥	١,٩٣	٥,٥٤	٥,٩٦	٣,٨٣	٦٤,٩٢
١٩٨٩	٢٦,٣٦	١٧,٨٢	٥,٢٨	٤,١١	١,٩٢	٤,٥١	٦,٠٨	٢,٣٦	٦٨,٣٤
١٩٩٠	٢٣,٩٨	١٨,٩٧	٤,٧٦	٣,٥٩	٣,٧٦	٤,٧٢	٥,٣٦	٣,٣٠	٦٨,٤٥
١٩٩١	٢٢,٨١	١٥,٩٧	٤,٥٨	٤,٢٨	٥,٥٥	٦,٠٦	٤,٩٧	٢,٧٥	٦٦,٩٨
١٩٩٢	٢١,٣٣	١٦,٣٥	٤,٣٧	٤,٠٥	٦,٧٨	٥,٢٧	٥,٢٤	٢,٨٣	٦٦,٧٤
١٩٩٣	١٧,٤٨	١٦,٨٨	٤,٣٩	٥,٠٢	٧,٥٢	٤,٣٠	٤,٩٤	٢,١٢	٦٣,٦٥
١٩٩٤	١٨,٥١	١٥,٩٧	٥,٣١	٥,١١	٨,١٥	٤,٨٢	٤,٨٥	٣,٠٨	٦٥,٧٩
١٩٩٥	١٥,٧٢	١٧,١٧	٤,٤٣	٣,٧٩	٩,٦٠	٣,٤٢	٦,٧١	٢,١٢	٦١,٩٥
١٩٩٦	١٤,٩٨	١٦,٩٣	٤,٥٤	٣,٠٠	١٠,٥٨	٣,٢٤	٧,٩٢	٢,٠٩	٦٣,٢٨

(-) هذه الإشارة تعنى أن البيانات غير متوفرة .

الملحق رقم (٢ - أ)

مروونات الطلب من الواردات في الأجلين : الطويل والقصير حسب أهم الدول المصدرة

الدولة	المتغير	المروونات النخيلية		المروونات السعيرية		معامل كوكب	معامل التكيف	معامل التباطؤ
		(LR)	(SR)	(LR)	(SR)			
أمريكا	٠,٨٢	٢,٠٨	١,١٨ -	٢,٩٥ -	٠,٦٠	-	٠,٤٠	١,٥
اليابان	٠,٥٩	١,٧٤	١,١١ -	٢,٢٦ -	٠,٦٦	-	٠,٢٤	١,٩٤
فرنسا	٠,٩٢	٢,٥	١,٢٢ -	٢,٥٩ -	٠,٦٣	-	٠,٢٧	١,٠
إيطاليا	٠,٨١	٢,٦١	١,٢٦ -	٤,٠٦ -	٠,٦٩	-	٠,٣١	٢,٢٢
كوريا	٠,٦٨	٢,٠٩	١,٤١ -	٦,٤١ -	٠,٧٨	-	٠,٢٢	٣,٥٥
بريطانيا	٠,٨٢	١,٩٥	٠,٥٧ -	١,٢٦ -	٠,٥٨	-	٠,٤٢	١,٣٨
سويسرا	١,٣٥	٢,٧٠	٠,٨٢ -	١,٦٤ -	٠,٥٠	-	٠,٥٠	١,٠
ألمانيا	٠,٩٥	٢,٣١	١,٢٥ -	٢,٠٤ -	٠,٥٩	-	٠,٤٩	١,٢٠
دول العالم	٠,٨١	٢,١٢	٠,١٠ -	٢,٦٢ -	٠,٦٢	-	٠,٢٨	١,٦٢

الملحق رقم (٢ - ب)

مروونات الطلب من الواردات في الأجلين : الطويل والقصير حسب أهم الدول المصدرة

الدولة	المتغير	المروونات النخيلية		المروونات السعيرية		معامل كوكب	معامل التكيف	معامل التباطؤ
		(LR)	(SR)	(LR)	(SR)			
أمريكا	٠,٩٩	٤,١٢	٠,٤٩ -	٢,٠٤ -	٠,٧٦	-	٠,٢٤	٣,١٧
اليابان	(٠,٠١)	(٠,٠٥)	٠,١٩ -	١,٠ -	٠,٨١	-	٠,١٩	٤,٢٦
فرنسا	(١,٢٥)	(١١,٢٥)	٠,٤٤ -	٣,٦٧ -	٠,٨٨	-	٠,١٢	٧,٣٣
إيطاليا	(٠,٢٤)	(١,٠٩)	٠,٢٤ -	١,٥٥ -	٠,٧٨	-	٠,٢٢	٣,٥٥
كوريا	٠,٢٢	٢,٠	٠,٢٦ -	٢,٢٦ -	٠,٨٩	-	٠,١١	٨,٠٩
هولندا	(٠,٨٢)	(١,٩١)	٠,٢٥ -	٠,٨١ -	٠,٥٧	-	٠,٤٣	١,٣٣
سنتغافورة	٠,٢٣	١,١٥	٠,٢٨ -	١,٩ -	٠,٨٠	-	٠,٢٠	٤,٠
البرازيل	NA	NA	٠,٢٣ -	٠,٦٩ -	٠,٦٧	-	٠,٣٣	٢,٠٣
دول العالم	٠,٥٢	٤,٢٢	٠,٢٦ -	٢,١٦ -	٠,٨٨	-	٠,١٢	٧,٣٣

* المروونات المعطاة بين الأقواس كانت معاملات الإحصاء (t) بالنسبة لها غير معنوية .
 ** NA تعني أن بيانات المتغير المطلوب لحساب المرونة النخيلية غير متوفرة للدولة المعنية .

● الإدارة العامة

● المجلد التاسع والثلاثون

● العدد الرابع

● شوال ١٤٢٠ هـ

● يناير ٢٠٠٠ م

محددات الإعياء المهني بين الجنسين :

دراسة تطبيقية في مؤسسات

الرعاية الاجتماعية ببعض مدن

المملكة العربية السعودية

د. عبدالحسن فهد السيف *

موضوع الدراسة وأهميته :

اهتم الباحثون في مجال علم النفس التنظيمي بدراسة الإعياء المهني وضغوط العمل ، ويعتبر الإعياء المهني من القضايا الهامة التي تظهر في المهن الإنسانية المساعدة بسبب ما يعانيه العاملون في هذه المهن من ضغوط العمل وتأثيرها على كفاءة وفعالية عملية المساعدة لتلقى الخدمة .

حيث تظهر نتائج دراسة (بينس وأرنسون - ١٩٨٨ م، Pines & Arnson) أن المهن التي يتضمن صميم عملها مساعدة الآخرين ، يعاني مهنيوها من الإعياء المهني عندما لا يتحقق تقدير المسؤولين لجهودهم ^(١) . ومن ثم فإن من المتوقع نقص الإدراك للاحتياجات النفسية والعضوية لدى العاملين في المهن المساعدة يؤدي إلى زيادة درجة الإعياء المهني .

ولقد ظهرت في السنوات الأخيرة العديد من الأدبيات حول الإعياء المهني التي تركز على مؤسسات الخدمات الإنسانية (صحية ، تعليمية ، اجتماعية) . حيث بينت نتائج دراسة (ديوى - ١٩٨٧ م، Dewe) كيف أن هيئة التمريض التي تتعامل مع الحالات الحرجة (الأمراض المزمنة) والتي تصانف في عملها صراعاً في الأنوار ، وضعف جودة وأسلوب الإشراف يصبح لديها إعياء مهني ^(٢) . كما أظهرت دراسات أخرى في مجال التعليم (كيرياكو - ١٩٨٩ م، Kyriacou ، دونهام - ١٩٨٤ م، Dunham ،

* أستاذ الخدمة الاجتماعية المشارك بقسم الدراسات والخدمة الاجتماعية ، كلية الآداب ، جامعة الملك سعود .

فريدمان وفاربر (Friedman and Farber, ١٩٩٢م) أن الطلاب المشاغبيين ، والفصول السيئة ، والموارد الضعيفة ، والاتصالات غير الفعالة فى المدارس ، تسهم إلى حد كبير فى الإعياء المهنى للعاملين فى حقل التدريس (٣) .

وأظهرت دراسة أخرى (فيشر - ١٩٩٤م، Fisher) أن هناك علاقة بين المدرسين الذين يفتقدون القدرة على الضبط والتحكم فى بيئة العمل ، وإمكانية حدوث الإعياء المهنى لديهم. كما يتعرض العاملون الذين لديهم أدوار متعددة ومتداخلة (أعباء عمل ضخمة) إلى الإعياء المهنى (٤) .

أما مهنة الخدمة الاجتماعية فهى توصف بأنها مهنة مجهدة (كولينج وموراى - ١٩٩٦م، Colling & Murray) (٥) . حيث يعتبر الإعياء المهنى فى الخدمة الاجتماعية ظاهرة مرضية تؤثر على فاعلية الممارسة المهنية والعلاء المستفيدين من الخدمة ، وعلى مؤسسات الرعاية الاجتماعية التى تتفاعل مع بعضها ، بالإضافة إلى قلة استفادة العلاء من خدمات الرعاية الاجتماعية نتيجة التوجه السلبى لدى الإخصائيين الاجتماعيين الناشئ عن تأثير الإعياء المهنى المرتبط بالتوتر الناتج عن طبيعة العمل (بينس وأرنسون - ١٩٨١ ، ١٩٨٨م، Pines & Arnsen ، أرشز - ١٩٩١م، Arces) (٦) .

وتظهر الدلائل أن ضغوط الممارسة المهنية فى الخدمة الاجتماعية تنشأ عن: العلاقة المهنية ، وأعباء وعلاقات العمل ، وخصائص مؤسسات الخدمات ، حيث إن الإخصائى الاجتماعى يقضى وقتاً طويلاً متواصلأ فى العمل المجهد مع العلاء نتيجة لطبيعة المهنة التى تتطلب ذلك (أم وهاريسون - ١٩٩٨م، Um and Harrison) (٧) .

ولقد أظهرت نتائج الدراسات الحديثة فى الولايات المتحدة الأمريكية أن الصراع بين العاملين والمسنين يؤدي إلى ارتفاع مستوى الإعياء المهنى لدى العاملين مما ينعكس على سوء المعاملة الجسدية والنفسية للعلاء كبار السن الذين يعيشون فترات طويلة فى مؤسسات رعاية المسنين (بيلمر ومور - ١٩٩٠م، Pillemer, & Moore) (٨) .

كما تشير نتائج الدراسات إلى أن الإخصائيين الاجتماعيين الذين يمرون بتجارب وخبرات الإعياء المهنى هم أكثر احتمالية لضعف الالتزام والولاء لمؤسساتهم الاجتماعية التى يعملون بها (ليتر وماسلاش ١٩٨٨م، Leiter & Maslach) (٩) .

إضافة إلى ذلك فلقد أشار (دافيز - ١٩٩٠ م ، Davis ؛ بينيت إيتال - ١٩٩٣ م ، Bennett etal) إلى أن الاعتراف المجتمعي الضعيف بالخدمة الاجتماعية ، وضالة الراتب عاملين أساسيين يسهمان في إحداث الإعياء المهني لدى الإخصائيين الاجتماعيين^(١٠).

ولأن مهنة الخدمة الاجتماعية من المهن التي تؤدي خدماتها في مؤسسات أولية يتبوأ فيها الإخصائيون الاجتماعيون المراكز المختلفة في الهيكل التنظيمي ، كما أنها تؤدي خدماتها في مؤسسات مضيقة يكون فيها الإخصائيون الاجتماعيون مساعدين للآخرين الذين يتبوؤون المكانة الأولى مثل : المدارس ، والمستشفيات ، والسجون ، وعليه فإن دورهم يكون تكميلياً في مساعدة هذه المؤسسات في تحقيق أهدافها . وتنعكس بيئة العمل هذه على التوجه النفسي للإخصائيين الاجتماعيين نحو الممارسة المهنية ، وقد تشكل بيئة العمل هذه ضغوطاً عليهم تسبب الإعياء المهني للبعض .

ونخلص من ذلك إلى أن دراسة الإعياء المهني الناتج عن العوامل التنظيمية ، والتفاعل بين الأشخاص (تفاعل بين المهني والعميل ، والمهني والعاملين) هامين حتى يمكن علاج تلك العوامل ، مما يسهم في تكوين مناخ عمل صحي يزيد من كفاءة العاملين وفعالية الممارسة والارتقاء بمستوى أداء الخدمات التي يتمتع بها العملاء في مؤسسات الرعاية الاجتماعية .

أهمية البحث :

١- تتبع أهمية هذه الدراسة من كونها تدرس الإعياء المهني وتأثيره على عملية الممارسة المهنية ، حيث إن فعالية الممارسة المهنية تؤثر على تلقى العملاء للخدمات الاجتماعية المختلفة ، الأمر الذي يهم الإخصائيين الاجتماعيين الممارسين في معرفة درجة الإعياء المهني المؤثر على تلك الممارسة .

٢- ونظراً لأن الدراسة الحالية تستهدف إجراء مقارنة بين الذكور والإناث من حيث درجة الإعياء المهني ، فإنها تعتبر إضافة أكاديمية جديدة في أدبيات إدارة المؤسسة الاجتماعية في المملكة العربية السعودية ، حيث إنها الأولى من نوعها في هذا المجال والتخصص .

٣- وأيضاً لأن دراسة الإعياء المهني تكشف عن العوامل الدافعة لوجوده مما ييسر اتخاذ الإجراءات الكفيلة بعلاجها .

٤ - تكشف هذه الدراسة عن المعوقات التي تواجه ممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية في المملكة مما يؤدي إلى مواجهتها لتهيئة العوامل الملائمة لممارسة المهنة .

مشكلة الدراسة وأهدافها :

يواجه الإخصائيون الاجتماعيون الذين يعملون في مجالات الممارسة المختلفة ظروفًا تتسم بالتوتر . ومن أسباب التوتر الأكثر شيوعاً عدم وضوح الأوار المهنية فى تداخلها مع الأوار المهنية الأخرى وتداخلها أو تناقضها فيما بينها .

ويسبب هذا التوتر إعياءً مهنيًا لدى البعض ، ويرتبط هذا الإعياء المهني بالبناء التنظيمي لمؤسسات الرعاية الاجتماعية الرسمية ، إضافة إلى نوعية العملاء الذين يتسمون بالسلبية أو لديهم مشكلات معقدة أو مركبة مثل : المعاقين ، والمرضى بأمراض مزمنة ، وكبار السن الذين يعانون من حالات ذهانية ، ومرضى الصحة العقلية والأحداث المنحرفين ... إلخ . ومن الجدير بالذكر أن درجة الإعياء المهني تختلف تبعاً لاختلاف مجال الممارسة ، ونوعية العملاء ، وخصائص المؤسسات التنظيمية .

ولقد أشارت نتائج إحدى الدراسات إلى أن الإعياء المهني يؤثر على أداء الإخصائي الاجتماعي لأواره المهنية المتوقعة منه ، وعلى حالته النفسية داخل العمل . فضلاً عن أنه يضعف قدراته على الاتصال بالناس بسرعة ، ومن ثم يؤثر الإعياء المهني على جودة الخدمات التي تقدم للعملاء . ولقد وثقت علامات الإعياء المهني على أنها تدنى مستوى الخدمات التي يقدمها الإخصائيون الاجتماعيون والعاملون الآخرون فى المهن الإنسانية (جاياراتنى ، دايفيز - سوكنس وتشيس ١٩٩١م - Jayaratne, Davis-Socks & Chess)^(١١).

ونظراً لندرة الدراسات العربية فى هذا الموضوع فضلاً عن أنه لم تتطرق إليه أية دراسة فى الخدمة الاجتماعية من قبل فى المملكة العربية السعودية - على حسب علم الباحث - الأمر الذى دفعه لهذه الدراسة للتعرف على محددات الإعياء المهني للإخصائيين والإخصائيات الاجتماعيين العاملين فى مؤسسات الرعاية الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية . ويمكن تحديد مشكلة الدراسة فى : «دراسة لتحديد محددات الإعياء المهني للإخصائيين والإخصائيات الاجتماعيين العاملين فى مؤسسات الرعاية الاجتماعية ببعض مدن المملكة العربية السعودية» .

وتهدف الدراسة إلى تحديد الاختلافات الجوهرية بين درجات تقدير الذكور والإناث حول محددات الإعياء المهني في مؤسسات الرعاية الاجتماعية بالملكة العربية السعودية .
وبصورة أدق تهدف الدراسة إلى تحقيق :

١ - التعرف على مدى الاختلاف بين الذكور والإناث حول الإعياء المهني الناتج عن نوعية المستفيدين من خدمات المهنة .

٢ - التعرف على مدى الاختلاف بين الذكور والإناث حول الإعياء المهني الناتج عن طبيعة الوظيفة .

٣ - التعرف على مدى الاختلاف بين الذكور والإناث حول الإعياء المهني الناتج عن البيئة التنظيمية للمؤسسة .

٤ - التعرف على مدى الاختلاف بين الذكور والإناث حول الإعياء المهني الناتج عن طبيعة الإشراف .

٥ - التعرف على مدى الاختلاف بين الذكور والإناث حول الإعياء المهني الناتج عن العلاقات الاجتماعية في العمل .

الدراسات السابقة :

سوف نستعرض في هذا الجزء مجموعة من الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع ، حيث تنقسم الدراسات السابقة إلى ما يلي :

أولاً - الدراسات العربية :

١- دراسة (عباس ، وعسكر - ١٩٨٨م) وموضوعها «مدى تعرض العاملين لضغوط العمل في بعض المهن الاجتماعية» . وقد أجريت الدراسة في القاهرة على عينة من العاملين في مجالات الرعاية الاجتماعية . وكان من أهم نتائجها : تعرض العاملين في المهن الاجتماعية لضغوط العمل مما يؤثر على مسؤولياتهم ووظائفهم ، وأن أهم العوامل التي تساعد على الإعياء المهني تتمثل في طبيعة العمل ذاته ، وأوصت الدراسة بإيجاد الدعم الاجتماعي ، مثل : المشاركة في القرارات ، والإحساس بالقدرة على التحكم في النتائج ، وهذا بدوره يزيد الاهتمام بالعاملين في المهن الاجتماعية^(١٢) .

٢ - دراسة (ديوانى وآخرون - ١٩٨٩م) وموضوعها «الاحتراق النفسى لدى المعلمين بالأردن»، وقد أجريت فى الأردن مستخدمة منهج المسح الاجتماعى بالعينة الطبقية للمعلمين والمعلمات . واستهدفت الدراسة الكشف عن مدى الاحتراق النفسى لديهم بأبعاده الثلاثة : شدة الإجهاد الانفعالى وتكراره ، وشدة تبدل الشعور وتكراره نحو التلاميذ ، وشدة الشعور بالنقص وتكراره . وكان من أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة وجود تفاعل من الدرجة الثانية بين متغيرات الجنس والمؤهل ، وذلك على متغيرات تبدل المشاعر فقط ، حيث لم تظهر النتائج وجود تفاعل من أى درجة على باقى المتغيرات (١٣) .

٣ - دراسة (عثمان - ١٩٩١م) وموضوعها «الإعياء المهني للإخصائيين الاجتماعيين وعلاقتها ببعض متغيرات الممارسة» ، وأجريت بالقاهرة على مؤسسات أولية وثانوية ، واستهدفت الدراسة تحديد مفهوم الإعياء المهني للإخصائيين الاجتماعيين فى مصر . والتعرف على علاقة الإعياء المهني وبعض متغيرات الممارسة كمعدل الحالات وتوفر الإمكانيات ، وسنوات الخبرة والنوع ومسؤولية الإخصائى الشخصية . وكان من أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة: ارتفاع درجة الإحساس بالإعياء المهني لدى عينة الدراسة ، وكان ذلك واضحاً فى المؤسسات الثانوية عنه فى المؤسسات الأولية. ويرجع ذلك إلى طبيعة وظيفة الإخصائى الاجتماعى فى المؤسسات الثانوية ، وارتفاع درجة الإعياء المهني لدى الذكور عنه لدى الإناث نتيجة تعدد المسؤوليات (١٤) .

٤ - دراسة (المير - ١٩٩٥م) وموضوعها «العلاقة بين ضغوط العمل وبين الولاء التنظيمي والأداء والرضا الوظيفي والصفات الشخصية» ، وقد أجريت الدراسة على ٢٠٠ فرد من أربع عشرة دولة من الناطقين باللغة الإنجليزية ، الذين يقومون بمهام إدارية وغير إدارية ، ويعملون فى مؤسسات حكومية وشركات صناعية ومؤسسات تعليمية ومستشفيات وشركات خاصة بالملكة العربية السعودية ، واستهدفت الدراسة قياس ومقارنة مستويات صراع الدور وغموضه بين أربع مجموعات من اليد العاملة ، هى : المجموعة السعودية ، المجموعة العربية ، المجموعة الآسيوية ، المجموعة الغربية ، كما قامت بقياس ومقارنة مستويات الولاء التنظيمي والأداء الوظيفي والرضا الوظيفي بين المجموعات الأربع ، إضافة إلى مقارنة طبيعة العلاقات الارتباطية بين صراع الدور وغموضه والولاء التنظيمي

والأداء الوظيفي والرضا الوظيفي والصفات الشخصية. وكان من أهم نتائج هذه الدراسة وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية في متوسطات مستويات كل من صراع الدور وغموضه والولاء التنظيمي بين أفراد المجموعات الأربعة ، بينما لا توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية في متوسط مستوى الرضا الوظيفي لأفراد المجموعات ، أما ما يتعلق بطبيعة العلاقات بين الصفات الشخصية وضغوط العمل ، والآثار المترتبة عليها ، فإن النتائج تشير إلى وجود بعض الاختلافات بين المجموعات لتأكيد أهمية الدور الذي يلعبه التكوين الثقافي والصفات الشخصية في تحديد مواقف الأفراد وسلوكهم^(١٥) .

٥- دراسة (الخثيلة - ١٩٩٧م) وموضوعها «مصادر ضغوط العمل كما يدركها العاملون في التعليم الجامعي» ، وأجريت الدراسة على ١٣٤ فرداً من أعضاء هيئة التدريس والإداريين في جامعتي الملك سعود وأم القرى ، واستهدفت بيان تأثير ضغوط العمل كما يدركها العاملون في التعليم الجامعي ؛ لما لها من تأثير في تنظيم العلاقات داخل الفصل ، ومن ثم في اتخاذ القرارات والمشاركة في الندوات والمؤتمرات وتقويم الخطط والمناهج وتحقيق أهدافها العلمية . وكان من أهم نتائجها أن ضغوط العمل في معظمها تنشأ من بعض أساليب التفكير ، كما أثبتت الدراسة أهمية عدم توقع الرئيس في العمل أن الموظفين التابعين له يسيرون وفقاً لنمطيته بما يؤدي إلى فشل في نتائج التوقعات ، وحرصت الدراسة على توضيح الأهداف بما يتلاءم مع توقعات المنظمة^(١٦) .

ثانياً - الدراسات الأجنبية :

١- دراسة (ماسلاش وجاكسون - ١٩٨١م ، Maslach & Jackson) التي أجريت في الولايات المتحدة واستهدفت التعرف على الإعياء المهني لدى المهن التي تقدم خدمات اجتماعية وإنشائية ، وطبقت على كثير من المحامين ورجال الشرطة والتمريض والخدمة الاجتماعية . وأظهرت النتائج وجود فروق جوهرية بين الذكور والإناث حول مختلف أبعاد الاحتراق النفسي . حيث أظهر الذكور شعوراً سلبياً بدرجة أعلى من الإناث على مستوى التكرار والشدة . كما أظهرت النتائج أن الذكور لديهم شعور بالإنجاز بدرجة أعلى من الإناث . وأن فئات صغار السن لديهم مشاعر سلبية نحو العملاء أكثر من كبار السن، بالإضافة أنهم أكثر شدة من الإجهاد الانفعالي^(١٧) .

٢ - دراسة (بوويل - ١٩٩٤م، Powell) وموضوعها «العلاقة بين الإحساس بالاغتراب والإعياء المهني في الخدمة الاجتماعية». وهي دراسة مسحية للإخصائيين الاجتماعيين الذين يمارسون المهنة في ولاية وسكانسن . واستهدفت اختبار فرض مؤدها «أن هناك علاقة وثيقة بين الاغتراب والإعياء المهني» عن طريق استبانة بريدية أرسلت إلى (٩٢٠ إخصائياً اجتماعياً ، بالإضافة إلى تطبيق مقياس (ماسلاش، Maslach). وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها : وجود علاقة جوهرية دالة بين مكونات الإعياء المهني (الإنهاك العاطفي - وتبلد المشاعر وضعف تحقيق الإنجاز)، ومكونات الاغتراب عند (سيمان، Seeman) وهي (فقدان القوة - وفقدان المعنى - وفقدان المعايير - والعزلة - والغربة الذاتية)^(١٨) .

٣ - دراسة (تومبكينس ١٩٩٦م ، Tompkins) وموضوعها «تأثير ضغوط العمل وغموض الدور والدعم الاجتماعي على الإعياء المهني عند العاملين في المراكز الصحية لرعاية الكبار المحتاجين لفترة علاج طويلة» . التي أجريت على العاملين في (١٥) مؤسسة صحية في ولاية ميرلاند بأمريكا . واستهدفت الدراسة الكشف عن كيفية تأثير غموض الدور، والضغوط والدعم الاجتماعي على الإعياء المهني ، واستخدام مقياس (ماسلاش) لقياس الإنهاء العاطفي ، وتبلد الشعور ، وتحقيق الإنجاز .. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

* إثبات صحة الفرض الذي يقضى بأن غموض الدور في العمل ، وضغوط العمل، والدعم الاجتماعي له علاقة مباشرة بالإعياء المهني .

* أن هناك علاقة ارتباطية دالة بين التعليم والعمر والإعياء المهني .

وأوصت الدراسة بالتدخل لتقليل الضغوط لهذه الفئة . ويرتكز التدخل على زيادة مستوى التعليم للعاملين وتوظيف كبار السن منهم في التعامل مع الكبار المحتاجين لفترة علاج طويلة لتقليل الإعياء المهني^(١٩) .

٤ - دراسة (بويد ١٩٩٦م ، Boyd) وموضوعها «صراع وغموض الدور كمؤشر للإعياء المهني عند هيئة التمريض والإخصائيين الاجتماعيين العاملين في التكايا» . وهي دراسة مسحية استخدمت استبانة طبقت على (١٦٢) ممرضاً وممرضة ، (٧٢) إخصائياً وإخصائية اجتماعياً يعملون في مؤسسات وطنية (نزل أو تكايا) ترعى

الفقراء في ولاية فلوريدا واستهدفت تحليل ما إذا كان غموض وصراع الدور مؤثر للإعياء المهني . وكان من أهم نتائجها أن هناك علاقة جوهرية بين صراع وغموض الدور ومكونات الإعياء المهني لكل من هيئة التمريض والإخصائيين الاجتماعيين . ولكنها لا تخدم كمؤشر تنبؤي لحدوثه بل تسهم فيه^(٢٠) .

٥ - دراسة (باربر وجواي - ١٩٩٦م, Barber and Iwai) وموضوعها غموض وصراع الدور كمؤشر للإعياء المهني عند العاملين مع كبار السن المخرفين . وهي دراسة مسحية استخدمت استبانة طبقت على الإخصائيين الاجتماعيين وهيئة التمريض في ولاية كلورادو . واستهدفت اختبار تحديد العوامل التي تؤدي إلى الإعياء المهني . وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن بيئة العمل المتمثلة في صراع الدور أكثر تأثيراً في إحداث الإعياء المهني عن سمات الشخصية (مستوى التعليم ، تقدير الذات) ، وعن كمية الاتصال المباشر بين العاملين وكبار السن ، وعن كمية الدعم الاجتماعي وزملاء العمل . وأوصت الدراسة بالاهتمام بوضع إستراتيجيات تنظيمية تساعد على تخفيف صراع الدور وغموضه في بيئة العمل^(٢١) .

٦ - دراسة (كولينج وموراى - ١٩٩٦م, Collings & Murray) وموضوعها «مؤشرات لضغوط العمل عند الإخصائيين الاجتماعيين» . دراسة مسحية أجريت في شمال إنجلترا على عينة قوامها (٢٤٢) إخصائياً اجتماعياً يعملون في مؤسسات رسمية محلية مستخدمة استبانة لقياس مدى إدراك الإخصائيين الاجتماعيين لضغوط العمل والعوامل التي تسهم في إيجادها. وتوصلت إلى النتائج التالية : الضغوط المتضمنة في التخطيط لتحقيق أهداف العمل ، عدم الحصول على إجابات لمشاكل محددة للعلاء، وزيادة أعباء العمل ، وعدم الرضا عن نوعية الإشراف في العمل ، والسمات الشخصية وتوقعات المجتمع غير الواقعية من الإخصائيين الاجتماعيين ، كل ذلك مؤشرات لوجود الإعياء المهني^(٢٢) .

٧ - دراسة (سودرفيلدت - ١٩٩٧م, Soderfeldt) وهي دراسة مسحية أجريت في السويد ، وموضوعها «الإعياء المهني - الإنهاك العاطفي ، تبدل الشعور» . وطبقت على العاملين في مؤسسات الخدمات الإنسانية . واستخدم مقياس (ماسلاش) لقياس الاحتراق النفسي لدى العاملين في مؤسسات الرعاية الاجتماعية وللإجابة

عن تساؤل البحث : ما هو الإعياء (الاحتراق النفسى) وما مسبباته ؟ وكان من أهم النتائج التى توصلت إليها : ظهور تناقض مع المفهوم الشائع لأعراض الإعياء المهنى المتمثل فى الإجهاد العاطفى وتبدل الشعور على الرغم من تواجدهما كظاهرة ، وأن هناك عدة أسباب تجعل الناس متعبين وسليبين^(٣٣) .

٨ - دراسة (سورايا - ١٩٩٧م، Soraya) وموضوعها «عوامل الإعياء المهنى عند الإخصائين الاجتماعيين العاملين فى مجال رعاية الطفولة» ، قد طبقت على (٤٧) إخصائياً اجتماعياً من الجنسين (١١ ذكراً ، ٣٦ أنثى) فى لونغ بيش بكاليفورنيا . واستهدفت الدراسة تقدير الإعياء المهنى وعلاقته بالدعم الاجتماعى والعادات الشخصية خارج مكان العمل . وكان من أهم نتائج الدراسة أن معدل الإعياء يتراوح بين الاعتدال والشدة. وأن هناك علاقة بين العادات الشخصية والإعياء المهنى . كما أظهرت النتائج أن الإخصائين العاملين فى مجال رعاية الطفولة لا يستفيدون من الشبكة الاجتماعية الفعالة للدعم الاجتماعى المتاح لديهم لتقليل الإعياء المهنى^(٣٤) .

٩ - دراسة (ليفين - ١٩٩٧م، Levine) وموضوعها «المساعدة المتصارعة : دور الخدمة الاجتماعية كوسيط لتطبيق خطة خروج المريض من مركز الرعاية الصحية» . وقد أجريت الدراسة فى نيويورك على (٣٥٥) إخصائياً اجتماعياً من خلال استبانة بريدية . وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية^(٣٥) :

- إن اتجاه الإخصائين الاجتماعيين نحو خطة خروج المريض غير محددة ، ولكنهم أجمعوا على أنها من مهام الإخصائى الاجتماعى فى المستشفى .
- إن الضغط الواقع على الإخصائين الاجتماعيين من مديرى المستشفى يقلل من قيمة دورهم ومكانتهم بالإضافة إلى تناقص هيئة التمريض معهم فى هذا الدور ، وهذا بدوره يزيد من إعيائهم المهنى .

١٠ - دراسة (إيكر - ١٩٩٧م، Acker) وموضوعها «تأثير المصابين بأمراض عقلية على رضا الإخصائين الاجتماعيين وإعيائهم المهنى» واستهدفت اختبار العلاقة بين درجة الانشغال مع العملاء والرضا والإعياء لدى الإخصائين الاجتماعيين الذين يمارسون المهنة فى مؤسسات الصحة العقلية (القسم الخارجى) . واستخدمت

الدراسة ثلاث أدوات : مقياس العمل بصورة عامة ، ومقياس الإعياء المهني لماسلاش ، ومقياس الانهماك الذى صممه الباحث ، وطبقه الإخصائيون الاجتماعيون المتطوعون فى مدينة نيويورك . وتوصلت الدراسة لنتيجة مؤداها إثبات صحة الفرض الذى يقول : «إن الإخصائيين الاجتماعيين كلما زاد انهماكهم فى عملهم مع العملاء الذين لديهم أمراض عقلية حادة ، فإنهم يمرون بخبرة انهماك عاطفى ، وتبدل شعور. وعدم إثبات صحة الفرض الثانى الذى يقول إن الإخصائيين الاجتماعيين كلما زاد انهماكهم فى عملهم مع العملاء ، فإنهم يمرون بقلق رضا وظيفى (٢٦) .

وأظهرت الدراسة أن الرضا الوظيفى أو الإعياء المهني لا يمثل مشكلة بالنسبة للإخصائيين الاجتماعيين الذين يمارسون عملهم فى مؤسسات الصحة العقلية . وعلى الرغم من ذلك افترضت الدراسة أن من يعمل مع هذه الحالات يتأثر سلبياً بنمط العمل وتبدل المشاعر . وأوصى الباحث تبني المؤسسات لأنظمة الدعم الاجتماعى الذى يقلل من ضغوط العمل ومن ثم الإعياء المهني .

١١ - دراسة (جودا - ١٩٩٧م, Gowda) وموضوعها «العوامل المرتبطة بالإعياء المهني ونوايا ترك العمل عند مديرى الحالات العاملين مع الكبار» ، واستخدم الباحث استبانة بريدية طبقت على (٢١٨) مدير حالة فى مؤسسات رعاية الكبر فى ولاية أوهايو بأمريكا . واستهدفت الدراسة اختبار درجة تأثير الإعياء المهني على مديرى الحالات الذى يدفعهم لترك العمل ، والكشف عن كيفية ارتباط كل من العميل ، ومقدم الخدمة ، العوامل التنظيمية مع الإعياء المهني ، ومن ثم توافر النية لترك العمل (٢٧) .

وأظهرت النتائج أن مديرى الحالات يمرون بخبرات استنزاف عاطفى ، ومستوى متدنٍ لتبدل الشعور ، وحساسية عالية للإنجاز الشخصى ، ومن ثم أصبحت لديهم أقل نية لترك العمل الحالى .

كما أظهرت النتائج أن العوامل التنظيمية مثل : ضغوط العمل ، وفرص الترقى ، والراتب هى أكثر تأثيراً تؤدى إلى الإعياء المهني من العميل أو مقدم الخدمة .

١٢ - دراسة (زونز - ١٩٩٨م, Zunz) وموضوعها «الإعياء المهني والعودة للتكيف والعوامل الوقائية لمديرى مؤسسات الخدمات الإنسانية» . وهى دراسة مسحية

استخدمت استبانة بريدية أرسلت إلى (١٨٠) مدير مؤسسة للخدمات الإنسانية في ولاية نيو هامبشير . واستهدفت اختبار العلاقة بين الإعياء المهني وكل من : الدعم الاجتماعي ، ومهارات حل المشكلة ، والإحساس بمهام وأهداف المهنة ، والحصول على تقدير المهبة والمهارة ، والإحساس بالكفاءة الذاتية . وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الإحساس بمهام وأهداف المهنة ، والحصول على تقدير المهبة والمهارة ، والإحساس بالكفاءة الذاتية لها علاقة جوهرية دالة بالإعياء المهني ^(٢٨) .

من هذه الدراسات يستنبط الباحث محددات الإعياء المهني . ولقد ساعدت هذه الدراسات في تحديد مشكلة الدراسة وموضوعها وأهدافها وفرضياتها وتصميم أداة الدراسة . ويود الباحث أن يشير إلى أن هذا الموضوع يدرس لأول مرة في تخصص الخدمة الاجتماعية في المملكة العربية السعودية .

الفرض العام :

من المتوقع وجود اختلافات جوهرية ذات دلالات معنوية بين درجة تقديرات الذكور والإناث حول محددات الإعياء المهني في مؤسسات الرعاية الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية .

الفروض الفرعية :

- ١ - يوجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين تقدير الإحصائيين والإحصائيات الاجتماعيين لدرجة الإعياء المهني في محدد نوعية المستفيدين من الخدمة .
- ٢ - يوجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين تقدير الإحصائيين والإحصائيات الاجتماعيين لدرجة الإعياء المهني في محدد طبيعة الوظيفة .
- ٣ - يوجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين تقدير الإحصائيين والإحصائيات الاجتماعيين لدرجة الإعياء المهني في محدد البيئة التنظيمية للمؤسسة .
- ٤ - يوجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين تقدير الإحصائيين والإحصائيات الاجتماعيين لدرجة الإعياء المهني في محدد طبيعة الإشراف .

ه - يوجد إختلافات ذات دلالة إحصائية بين تقدير الإخصائين والإخصائيات الاجتماعيين لدرجة الإعياء المهني في محدد العلاقات الاجتماعية في العمل .

مفاهيم الدراسة :

١ - الإعياء المهني :

تباينت استخدامات الباحثين في ترجمة المصطلح (Burn out) في اللغة الإنجليزية . حيث فضل الباحثون في علم النفس ترجمة المصطلح إلى «الاحتراق النفسي» ، في حين فضل الباحثون في الخدمة الاجتماعية ترجمته إلى الإعياء المهني . ويفضل الباحث استخدام مصطلح الإعياء المهني لما له مدلول أوضح في مجال الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية . ويعرف الإعياء المهني بأنه سوء التكيف الناتج عن ضغوط العمل الحادة (بينس وماسلاش - ١٩٧٨ م ، Pines & Maslach ، بينس وكافري - ١٩٧٨ م ، Pines & Kafry : ستريبي - ١٩٨١ م ، Streepy ، سافيكى وكولى - ١٩٨٢ م ، Sa-vicki & Cooley ، ستيفنز وأونيل - ١٩٨٣ م ، Stevens & O'Neil) ^(٢٩) . في حين يرى كل من (شارما - ١٩٩٦ م ، Sharma ، ويسكوت - ١٩٨٠ م ، Weiscope) ^(٣٠) أن الإعياء المهني يعنى فقدان الأداء المهني للاهتمام بمن يستفيد بخدماته . ونتيجة لذلك فإنه يمارس عمله بدون مبالاة أو أهمية ، وفقدان الرغبة في الابتكار والتجديد .

ويدرك الإعياء المهني من الاستجابة المحدودة لمتطلبات المهنة المتوقعة . (كوردس ودوجرتي - ١٩٩٣ م ، Cordes and Dougherty) ^(٣١) ويفهم عند (روشتون - ١٩٨٧ م ، Rushton) ^(٣٢) كآخر مرحلة لضغوط العمل في حين أن (ماسلاش - ١٩٨٢ م ، Maslach) ^(٣٣) قد حدد أعراض الإعياء المهني بأنها الإنهاك العاطفي ، وتبدل المشاعر، وضالة تحقيق الذات والتي تحدث في نطاق العمل وتسبب الإعياء فهو استنفاد الفرد لمصادره الجسمية والنفسية ويعرفه (زاسترو - ١٩٨٤ م ، Zastrow) ^(٣٤) بأنه حالة يصبح فيها المهني الذي كان ملتزماً بمهنته مهملاً وغير جاد نتيجة التوتر المصاحب لظروف بيئة العمل .

ويعرفه (هاريسون - ١٩٨٣ م ، Harrison) ^(٣٥) بأنه الإحساس بالغربة . أى وضع مسافة نفسية بين الإخصائي الاجتماعي والعملاء ، وما يترتب على ذلك من تغيير

الإخصائي الاجتماعي لعمله ووظيفته بمعدلات سريعة نسبياً ، بالإضافة إلى تعرضه للتوتر المستمر (عبد العال - ١٩٨٥ م : ص ٢٠٨) ^(٣٦) .

على حين يرى (راتيف - ١٩٨٨ م، Rattiff) ^(٣٧) أن الإعياء المهني عبارة عن خبرات نفسية داخلية للممارس المهني في مؤسسات الرعاية الاجتماعية .

ويرى (زاسترو - ١٩٩٥ م، Zastrow) ^(٣٨) إن الإعياء المهني حالة عقلية ترتبط بمجموعة منظمة من الأعراض التي تبين قلق وانزعاج الشخص المهني عاطفياً ونفسياً وعضوياً ، وشعوره بعدم القدرة على المساعدة ، وبأسه وفقدان حماسه لعمله ولحياته على وجه العموم .

من ذلك يستنبط الباحث أن الإعياء المهني هو حالة عقلية وخبرات نفسية داخلية تعبر عن إنهاك عاطفي وتبلد شعور وعدم القدرة على تحقيق ذات الممارس المهني الذي يفقده حماسه واهتمامه بمن يقدم لهم الخدمات ، وذلك ناتج عن ضغوط العمل ، ونوعية المستفيدين من الخدمة وطبيعة الوظيفة، والبنية التنظيمية للمؤسسة، وطبيعة الإشراف والعلاقات الاجتماعية في العمل .

٢ - مؤسسات الرعاية الاجتماعية :

تلعب الإدارة في الخدمة الاجتماعية دوراً هاماً في تنفيذ برامج الخدمات الاجتماعية في مؤسسات الرعاية الاجتماعية ، حيث إن هذه المؤسسات لا يمكنها أن تنهض بتحقيق أهدافها ما لم يكن هناك إدارة رشيدة واعية تعمل على قيادة الجهود الجماعية في كل المؤسسة ، وتوجيهها لتحقيق الأهداف من خلال ممارسة العمليات الإدارية الرئيسة كالخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة . والمؤسسة الاجتماعية هي نسق اجتماعي له بناء ووظيفة يتفاعل مع البيئة المحيطة به بصورة متبادلة مباشرة وغير مباشرة لتحقيق أهداف محددة للنسق والبيئة .

والوظيفة الأساسية لمؤسسات الرعاية الاجتماعية تكمن في تحويل السياسات الاجتماعية إلى خدمات اجتماعية ملموسة لإشباع احتياجات الناس ، والمؤسسات من تلك النوع مشرع لها من قبل المجتمع بأداء هذه الوظيفة . ومؤسسات الرعاية الاجتماعية تشمل التي تقدم خدمات مباشرة وغير مباشرة ومتنوعة للناس في مجالات

الرعاية الاجتماعية المختلفة كالتأهيل الاجتماعى (المعوقين، انحراف الأحداث، كبار السن، نوى الحالات الخاصة، الأيتام، اللقطاء، الأسرة والطفولة، الشباب، التسول)، والضمان الاجتماعى، وشؤون العمل والمتقاعدين، والتأمينات الاجتماعية، وشؤون المساجين، والرعاية الصحية (المستشفيات العامة، مستشفيات الصحة النفسية، ومستشفيات الأمل الخاصة بالمخدرات)، والتعليم بمستوياته المختلفة (التعليم العام، التعليم الجامعى، التعليم العالى)، ورعاية الشباب، والإسكان وقضاياها.

وفى هذه الدراسة فإن مؤسسات الرعاية الاجتماعية تشمل فقط التأهيل الاجتماعى، والمستشفيات العامة، والتعليم العام للذكور والإناث.

أدبيات الدراسة :

لقد عرف الإعياء المهنى بطرق عديدة ومتنوعة . وأول من استخدم هذا المصطلح (فريدنبرجر - ١٩٧٤م، Freudenperger)^(٣٩) مستفيداً من تعريف القاموس لمصطلح Burn Out بأنه إنهك وإرهاق أو استنزاف للفرد ومن ثم الحاجة إلى الطاقة والقوة والموارد . وفى هذا الإطار تظهر علامات فسيولوجية وسلوكية للإعياء المهنى . ويتمثل هذه العلامات من الناحية الفسيولوجية فى الشعور بالاستنزاف للطاقة وعدم المقدرة على الحركة، والمعاناة من الصداع المستمر الذى يؤدى لاضطراب النوم وضيق التنفس . أما العلامات السلوكية فهي تتضمن سرعة الغضب، والصلاية، والعناد، وعدم المرونة، واتجاهات سلبية نحو النفس والآخرين والاكنتاب .

ولقد حدد (ماسلاش وجاكسون - ١٩٨٦م، Maslach and Jackson)^(٤٠) ثلاثة أبعاد للإعياء المهنى وهي «الإنهك العاطفى، وتبلد الشعور، وتدنى مستوى تحقيق الإنجاز» ولهذا فإن الإعياء المهنى فى الأدبيات يفهم من زوايا عديدة هذا وقد راجع (بيرلمان وهارتمان - ١٩٨٢م، Perlman & Hartman)^(٤١) ٤٨ مقالاً عن الإعياء المهنى نشرت فى الفترة من ١٩٧٤م حتى ١٩٨١م، ووجدوا أن أغلبية هذه المقالات تغطى الأبعاد التى حددها ماسلاش . ومن ثم تدرك المكونات الثلاثة للإعياء المهنى على أنها أساسيات فى أدبيات الإعياء المهنى .

ويوصف المكون الأول وهو الإنهاك العاطفي بأنه شعور بالاستنزاف العاطفي المتواصل والمستمر في محيط العمل . وأظهرت كثير من الدراسات أن الإنهاك العاطفي يشترك مع الإنهاك (الفسولوجي) ويؤدى إلى ضغوط العمل ، وهو ما ذكره كل من : (بينس وكافرى - ١٩٧٨ م ، Pines & Kafry ، باتريك - ١٩٨١ م ، Patrick ؛ ماسلاش وجاكسون - ١٩٨٦ م ، Maslach & Jackson ؛ سافيكى وكولى - ١٩٨٢ م ، Savicki ، and Cooley ، والاس وبرينكرهوف - ١٩٩١ م ، Wallace and Brinkerhoff) (٤٢) . ويمكن تمييز تبدل الشعور بأنه «اتجاه سلبى وساخر نحو العملاء ، وفقدان المشاعر والاهتمام بالعملاء ، وتنميط العملاء . واللامبالاة ، وهذا ما ركز عليه كل من : (Pines and Maslach, 1978 ; Patrick, 1979 ; Maslach & Jackson, 1986 ; Streepy, 1981 ; Perlman & Hartman, 1982 ; Wallace and Brinkshoff, 1991) (٤٣) .

أما تدنى تحقيق الإنجاز فإنه يرجع إلى نقص الشعور بالكفاءة وتحقيق النجاح فى العمل، وقلة الإحساس بالإنجاز الشخصى الذى يعتبر علامة للإعياء المهنى ويعرف من خلال التقييم السلبى ، والاتجاه السلبى نحو النفس أنه (إحساس بالفشل وضالة القيمة الشخصية ، وضعف إنتاجية العمل ، والشعور بعدم القدرة على أداء العمل بكفاءة ، وهو ما شرح عند كل من : (باتريك - ١٩٧٩ م ، Patrick ، ماسلاش وجاكسون - ١٩٨٦ م ، Maslach & Jackson ، بينس وماسلاش - ١٩٧٨ م ، Pines & Maslach ، ستريبي - ١٩٨١ م ، Streepy ، بارلمان وهارتمان - ١٩٨٢ م ، Perlman & Hartman ؛ والاس وبرينكرهوف - ١٩٩١ م ، Wallace & Brinkerhoff) (٤٤) .

ولقد عرض (روس - ١٩٩٢ م ، Ross) ضغوط العمل المؤدية للإعياء المهنى لدى الإخصائيين الاجتماعيين العاملين فى مجالاتها المختلفة على النحو التالى (٤٥) :

- ١ - عدم وضوح أو تحديد نطاق العمل بين الأعضاء العاملين بالمؤسسات الاجتماعية .
- ٢ - ضغوط الوقت ، وزيادة أعباء العمل .
- ٣ - غموض الدور ، وتصارع الأنوار .
- ٤ - عدم القدرة على التأثير فى سياسة المؤسسات الاجتماعية، وعملية اتخاذ القرارات داخلها .
- ٥ - ضالة الراتب والترقية ، والوضع الاجتماعى .

- ٦ - نقص دعم الإشراف للممارسين ، وتناقص المساندة من قبل زملاء العمل .
- ٧ - الصراع مع زملاء العمل ، والرؤساء .
- ٨ - بيئة عمل غير سارة وغير آمنة .
- ٩ - إجراءات وضيوابط بيروقراطية .
- ١٠ - نقص الاستقلالية ، والحاجة إلى الإذعان للسلطات العليا .
- ١١ - محدودية الفرص للتغيير والتنويع .
- ١٢ - ضعف التغذية العكسية (مربود الأداء) .

وذكر (دالي - Daley) بأن حالة الإعياء المهني عند الإخصائي الاجتماعي تنتج عند تحمله الزائد لأعباء العمل التي تفوق طاقاته وقدراته . وينعكس ذلك في شكل رد فعل للتوتر المصاحب للعمل . ومن مظاهره ، وضع الإخصائي الاجتماعي لفواصل حادة بين الحياة الشخصية والحياة المهنية ، بالإضافة إلى بعد الإخصائي الاجتماعي جسدياً عن عملائه، وتقليل فترة التعامل معهم ، ونظرتهم كحالات لا كأفراد ^(٤٦) .

وعلى ذلك فإن من أهم أسباب الإعياء المهني عند (دالي - Daley) عدم تمكن الإخصائي الاجتماعي من تحقيق بعض أهدافه الهامة فيتولد له إحساس بالإحباط ، ووجود ظروف عمل غير ملائمة ومشجعة . حيث يصبح الإخصائي الاجتماعي مطالباً بالتوفيق بين تعليمات أو متطلبات متعارضة مع بعضها ، وعدم الوضوح الكافي للدور المهني الذي يقوم به ، وبالتالي فإن الإعياء المهني بصورة عامة ينتج عن عدم حصول الإخصائي الاجتماعي على الإشباع من جراء ممارسته لعمله (عبد العال ، ١٩٨٥م : ص ٢٠٩) ^(٤٧) .

ويمراجعة ما كتب (باربر وجواي - Barber & Iwai، ١٩٩٦م) عن الإعياء المهني أو المشكلات المترتبة عليه في العمل وجد أن المتغيرات التنظيمية لها تأثير مباشر على العاملين في المؤسسات . ومنها: الأعباء الزائدة في العمل ، ونقص الاستقلالية في اتخاذ القرار، وضالة الرواتب والحوافز ، ونوعية طبيعة العمل ، وتأثير بيئة العمل ^(٤٨) . ويمكن أن يستخلص الباحث من خلال العرض السابق الأبعاد المؤثرة على الإعياء المهني لدى العاملين في مؤسسات الرعاية الاجتماعية في الشكل التالي :



المصدر : الباحث

الإجراءات المنهجية :

- نوع الدراسة :

تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية التحليلية ، حيث إن الدراسات الوصفية تتمشى مع طبيعة هذه الدراسة التى تهدف إلى عرض خصائص وسمات ظاهرة معينة أو موقف عليه صفة التحديد ، كما أنها تعتمد على جمع الحقائق وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص دلالتها (بابى - ١٩٩٨م ، Babbie) ، إضافة إلى أنها تحاول حصر العوامل المؤثرة على الإعياء المهنى للإخصائيين والإخصائيات الاجتماعيات لفهم أبعادها (٤٩) .

- منهج الدراسة :

استخدم الباحث منهج المسح الاجتماعى عن طريق العينة . وهذا المنهج أنسب المناهج لهذه الدراسة باعتباره من المناهج المناسبة للدراسات الوصفية ؛ لأن من أهدافه توفير المعلومات والبيانات التى يمكن توظيفها من أجل فهم ظاهرة الشيخوخة وحالة كبار السن المتقاعدين والضغط الاجتماعى التى يمكن أن تؤدى إلى عدم تكيفهم . وقد جاءت الاستعانة بهذا المنهج للأسباب التالية :

١ - إن المسح الاجتماعى طريقة لدراسة ومعرفة الحقائق المرتبطة بقضايا المجتمع المتنوعة ومؤسساته والتى تهتمنا فى هذه الدراسة والمتصلة بمعرفة التغير فى الأنوار ومدى رضا المسن عن الأوضاع الجديدة بعد التقاعد ، وتأثير بعض الخصائص الشخصية على مدى تكيفه فى أوضاعه الراهنة ، هذا كله فى النهاية يفيد فى وضع توصيات تساعد المسن المتقاعد على قبول واقعه والتكيف معه .

٢ - تكشف هذه الطريقة عن مشاكل لم تحل من قبل حيث يسهم المسح الاجتماعى فى جمع مقادير هائلة من البيانات تساعد فى حل العديد من المشكلات .

٣ - تسمح هذه الطريقة المنهجية باستخدام الأدوات الملائمة للإجابة عن تساؤلات هذه الدراسة ، بالإضافة إلى أنها تقيد فى حصر مفردات مجتمع الدراسة مما يعطى أكثر مصداقية فى العينة المختارة .

- أداة الدراسة :

قام الباحث بعملية مسح مكتبي للعديد من الدراسات والبحوث والكتب التي تناولت الإعياء المهني باللغتين العربية والإنجليزية . وقد تم تكوين بعض الأفكار حول موضوع الدراسة ، والمتغيرات التي يمكن أن تشملها الدراسة ، ويعد نضوج تلك الأفكار تمت صياغتها على شكل عبارات تحت خمسة محددات رئيسة للإعياء المهني عند الإخصائين الاجتماعيين (ذكوراً ، وإناثاً) وهي [نوعية المستفيدين من الخدمات ، طبيعة الوظيفة ، البيئة التنظيمية للمؤسسة ، طبيعة الإشراف ، العلاقات الاجتماعية في العمل] . وبالتالي اشتملت الاستبانة على مجموعة من الفقرات المتنوعة والمحتوية على ما يلي :

الجزء الأول :

يحتوي على المعلومات الأولية وتشمل (نوعية الإخصائين -الجنس- ، نوعية العمل ، الجنسية ، المنشأة الاجتماعية ، الحالة الاجتماعية ، العمر ، المستوى التعليمي ، حالة الإعالة ، مستوى الخبرة ، مستوى الدخل ، ومستوى الأداء) .

الجزء الثاني :

يركز على البيانات والعبارات التي تتصل بمحددات الإعياء المهني وتشمل :

- ١ - نوعية المستفيدين (انظر الجدول ج -١) .
 - ٢ - طبيعة الوظيفة (انظر الجدول ج -٢) .
 - ٣ - البيئة التنظيمية للمؤسسة (انظر الجدول ج -٣) .
 - ٤ - طبيعة الإشراف (انظر الجدول ج -٤) .
 - ٥ - العلاقات الاجتماعية في العمل (انظر الجدول ج -٥) .
- وقد تم ربط هذه المتغيرات بمتغير الجنس لإدراك وتحديد الاختلافات الجوهرية بين درجات تقديرهما حول هذه المحددات في مؤسسات الرعاية الاجتماعية .

- اختبار صدق وثبات أداة الدراسة :

قام الباحث بالتحقق من صدق الاستبانة وذلك بعرضها على ثلاثة عشر من أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في مجال السلوك التنظيمي والخدمة الاجتماعية في جامعة الملك سعود للتأكد من مدى صلاحيتها لغرض الدراسة ، والتأكد من شمولية المعلومات التي تغطي أهداف الدراسة وموضوعها . وقد وردت بعض الملاحظات التي أخذت بعين الاعتبار ومن ثم تم إجراء التعديلات المناسبة .

أما من حيث ثبات أداة الدراسة فقد تم حساب معامل الثبات وبطريقة إعادة الاختبار على عينة صغيرة قوامها (٢٠ مفردة) عشر من الذكور وعشر من الإناث ، الذين لم يكونوا ضمن العينة العشوائية للدراسة ، وقد تم اختيارهم بشكل عشوائي وبلغت المدة بين التطبيقين أسبوعين ، ثم حسب معامل الارتباط بين القياسين ، وكانت قيمة معامل الثبات (٠,٨٨) وهذه نسبة عالية يعتمد عليها .

مجالات الدراسة :

١ - المجال البشري :

المجال البشري لعينة الدراسة من الإخصائيين والإخصائيات الاجتماعيين في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة الصحة والمرشدين الطلابيين والمرشيدات الطلابيات في كل من ثلاث مدن رئيسية في المملكة العربية السعودية هي : (الرياض ، جدة ، الدمام) ، وقد اختار الباحث هذه المدن لكبرها ولكثرة عدد الإخصائيين العاملين بها ولتمثيلها مناطق المملكة الرئيسية .

٢ - المجال المكاني

انحصر المجال المكاني لعينة الدراسة في المدن الثلاث المذكورة وفي أربعة قطاعات حكومية تشمل : وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، وزارة الصحة ، وزارة المعارف ، والرئاسة العامة لتعليم البنات .

٣- المجال الزمني :

استغرقت فترة توزيع وجمع البيانات حوالي أربعة أشهر تقريباً ابتداء من ١٥ شوال ١٤١٨ وحتى ١٠/١/١٤١٩ هـ .

حجم العينة :

ويوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم (١-): حجم العينة بالنسبة لمجتمع الدراسة

الإجمالي	عدد الإناث	عدد الذكور	
١٩٤١	٨١٠	١١٣١	مجتمع الدراسة
٦٠٠	٢٥٠	٣٥٠	الموزع
٣٦٣	١٢٥	٢٣٨	العائد
٣٥٠	١٢٠	٢٣٠	الصحيح

عينة الدراسة :

تم حصر العاملين من الإخصائيين الاجتماعيين في المؤسسات الاجتماعية المتمثلة في القطاع الصحي والتعليمي (بما فيها الرئاسة العامة لتعليم البنات) والاجتماعي في ثلاث مدن رئيسية بالملكة وهي (الرياض ، والدمام ، وجدة) . ولقد بلغ إجمالي مجتمع الدراسة «إطار المعاينة» ١٩٤١ مفردة (منها ١٣٣١ من الذكور ، ٨١٠ من الإناث) . ثم سحبت عينة عشوائية قوامها (٦٠٠) مفردة وهي تمثل (٣٠٪) من مجتمع الدراسة . ولقد كانت الاستبانات الصحيحة المستوفاة التي تم جمعها من مفردات العينة (٣٥٠) استبانة (٢٣٠ من الذكور + ١٢٠ من الإناث) . كما هو موضح بالجدول أعلاه .

أسلوب التحليل والمعالجة الإحصائية :

تم استخدام الحاسب الآلي لتحليل البيانات ومعالجتها إحصائياً عن طريق برنامج (SPSS) حيث قام الباحث باستخراج التوزيعات التكرارية والنسب المئوية للمتغيرات

الأولية للتعرف على خصائص خلفية عينة الدراسة ، كما قام الباحث بالعديد من العمليات الإحصائية كاستخراج مقاييس النزعة المركزية والتشتت (المتوسطات الحسابية ، الانحراف المعياري) واستخدام الجداول المتقاطعة ، إيجاد الترتيبات ودرجة الأهمية والأولية لعناصر ومكونات المتغيرات الأساسية في ضوء المتوسطات الحسابية، إيجاد معامل الارتباط لتحديد نوعية العلاقة بين المتغيرات الأساسية ، إجراء تحليل التباين “ANOVA” بين المتوسطات، كما تم إجراء بعض الاختبارات الإحصائية الهامة مثل (F) لقياس معنوية الفروق بين تقديرات فئات العينة لإثبات مدى صحة فروض الدراسة .

التحليل الإحصائي لنتائج الدراسة

أولاً - خصائص عينة الدراسة :

تضمنت الدراسة الحالية أحد عشر متغيراً يصف خصائص عينة الدراسة ، وبالنظر إلى الجدول (٢-أ) يلاحظ أن نسبة (٦٥,٧١٪) من مفردات العينة هم من الذكور ، في حين تبلغ نسبة الإناث (٣٤,٢٩٪) . من ناحية أخرى فقد أظهرت البيانات الموجودة في نفس الجدول أن الغالبية العظمى لمفردات عينة الدراسة وبنسبة (٧٢,٥٧٪) تتركز في المؤسسات كبيرة الحجم التي يزيد العاملون بها على المائة ، يليهم الذين يعملون في مؤسسات صغيرة الحجم ونسبتهم (١٦٪) أي التي يقل العاملون بها عن (٥٠) ، وأخيراً أولئك الذين يعملون في مؤسسات متوسطة الحجم وبنسبة (١١,٤٣٪) أي التي يتراوح العاملون بها من (١٠٠-٥٠) . كما أن الغالبية العظمى لمفردات عينة الدراسة وبنسبة (٤١,١٤٪) يقومون بأعمال مهنية ، يليهم الذين يقومون بأعمال إدارية ونسبتهم (٣٥,٤٣٪) ، يليهم الذين يقومون بأعمال كتابية ونسبتهم (٢٣,٤٣٪) . وبالنظر إلى جنسية العاملين في مجال الرعاية الاجتماعية بالملكة نجد أن الغالبية العظمى لمفردات عينة الدراسة هم السعوديون ونسبتهم (٩١,٤٣٪) ، على حين أن غير السعوديين نسبتهم (٨,٥٧٪) .

الجدول رقم (أ - ٢)

وصف خصائص عينة الدراسة

المتغيرات	ك	%
الجنس :		
- ذكر	٢٣.	٦٥.٧١
- أنثى	١٢.	٣٤.٢٩
حجم المؤسسة التي تعمل بها :		
- أقل من ٥٠	٥٦	١٦
- من ٥٠ - ١٠٠	٤٠	١١,٤٣
- من ١٠٠ فأكثر	٢٥٤	٧٢,٥٧
نوعية العمل الذي تقوم به :		
- كتابية	٨٢	٢٣,٤٣
- مهنية	١٤٤	٤١,١٤
- إدارية	٢٢	٣٥,٤٣
الجنسية :		
- سعودي	٣٢.	٩١,٤٣
- غير سعودي	٣.	٨.٥٧
النشأة الاجتماعية :		
- بلوى	٣.	٨.٥٧
- فردي	٤٤	١٢,٥٧
- حضري	٢٧٦	٧٨,٨٦
الحالة الاجتماعية :		
- أعزب	١١٨	٣٣,٧١
- متزوج	٣٢.	٦٢,٨٥
- أرمل	٢	٠,٥٧
- مطلب	١٠	٢,٨٦
عدد الأفراد الذين تتعاملهم :		
- أقل من ٥	٣٦٦	٧٦
- من ٥ - ٩	٦٨	١٩,٤٣
- من ١٠ فأكثر	١٦	٤,٥٧

تابع - الجدول

المستويات التعليمية :	ك	%
- ثانوي	١٠	٢,٨٦
- دبلوم متوسط	١٦	٤,٥٧
- بكالوريوس	٢٨٦	٨٧,٧١
- دراسا عليا	٢٨	١٠,٨٦
فئات العمل :		
- أقل من ٢٥	٥٠	١٤,٢٩
- ٢٥ - ٣٥	٢٣٤	٦٦,٦
- ٣٥ فأكثر	٦٦	١٨,٨٦
الخبرة الوظيفية بالسنوات :		
- أقل من ٤	١٤٠	٤٠
- ٤ - ٨	٨٤	٢٤
- ٨ فأكثر	١٨٦	٣٦
الدخل بالآلاف الريالات :		
- أقل من ٤	٧٨	٢٢,٢٩
- ٤ - ٨	١٨٠	٥١,٤٣
- ٨ - ١٢	٨٢	٢٣,٤٣
- ١٢ فأكثر	١٠	٢,٨٦
تقدير الأداء :		
- ضعيف	٢٠	٥,٧١
- مقبول	٥٤	١٥,٤٣
- جيد	٧٠	٢٠
- جيد جداً	١٠٢	٢٩,١٤
- ممتاز	١٠٤	٢٩,٧١

وفيما يختص بالنشأة الاجتماعية لأفراد العينة يلاحظ من نفس الجدول أن الغالبية العظمى (٧٨,٨٦٪) حضريون ، بينما يمثل القرويون (١٢,٥٧٪) ، أما البدو فيمثلون (٨,٥٧٪) . وفيما يتعلق بالحالة الاجتماعية لمفردات عينة الدراسة يتضح أن الغالبية العظمى من المتزوجين بنسبة (٦٢,٨٥٪) ، ثم العزاب بنسبة (٢٣,٧١٪) ، يليهم المطلقون والأرامل بنسبة ضئيلة وهي (٣,٤٢٪) . كما أن الغالبية العظمى لمفردات عينة الدراسة يعولون أقل من خمسة أفراد ونسبتهم (٧٦٪) ، يليهم الذين يعولون عدداً يتراوح بين (٥-٩) ونسبتهم (١٩,٤٢٪) ، في حين كانت نسبة الذين يعولون عشرة أفراد فأكثر (٤,٥٧٪) . أما ما يختص بالمستوى التعليمي لأفراد عينة الدراسة فيلاحظ أن الغالبية العظمى من حاملي البكالوريوس بنسبة (٨١,٧١٪) ، يليهم من يحملون مؤهلات أعلى من البكالوريوس ونسبتهم (١٠,٨٦٪) ، يليهم حاملو شهادة الدبلوم المتوسط ونسبتهم (٤,٥٧٪) ، وأخيراً الحاصلون على الشهادة الثانوية ونسبتهم (٢,٨٦٪) . وفيما يتعلق بأعمار أفراد العينة يلاحظ أن الذين تتراوح أعمارهم بين (٢٥) سنة إلى أقل من (٣٥) سنة يمثلون الغالبية العظمى ونسبتهم (٦٦,٨٦٪) ، يليهم الذين تزيد أعمارهم عن (٣٥) سنة بنسبة (١٨,٨٦٪) ، وأخيراً الذين تقل أعمارهم عن (٢٥) سنة ونسبتهم (١٤,٢٩٪) . وفيما يتصل بمدى خدمة أفراد العينة في وظائفهم الحالية ، فكما تبين من الجدول (٢-أ) أن الغالبية العظمى من الإخصائيين والإخصائيات الاجتماعيين تقل خبرتهم عن ٤ سنوات وكانت نسبتهن (٤٠٪) ، يليهم من تتجاوز خبرتهم (٨) سنوات فأكثر بنسبة (٣٦٪) ، وأخيراً من تتراوح خبرتهم بين (٤-٨) سنوات ونسبتهم (٢٤٪) . كما أن الغالبية العظمى لمفردات عينة الدراسة ونسبتهم (٥١,٤٣٪) تتراوح دخولهم بين (٤-٨ آلاف ريال) ، يليهم من تتراوح دخولهم بين (٨-١٢ ألف ريال) ونسبتهم (٢٣,٤٣٪) ، يليهم من تقل دخولهم عن أربعة آلاف ريال ونسبتهم (٢٢,٢٩٪) ، وأخيراً من تزيد دخولهم على أكثر من (١٢,٠٠٠) ريال ونسبتهم (٢,٨٦٪) . وأخيراً فيما يتعلق بمستوى الأداء لأفراد عينة الدراسة فيتضح من نفس الجدول أن أعلى نسبة وهي (٢٩,٧١٪) من عينة الدراسة حاصلة على تقدير أداء ممتاز ، يليهم الحاصلون على تقدير أداء جيد جداً ونسبتهم (٢٩,١٤٪) ، يليهم الحاصلون على تقدير أداء جيد ونسبتهم (٢٠٪) ، يليهم الحاصلون على تقدير أداء مقبول ونسبتهم (١٥,٤٣٪) ، وأخيراً الحاصلون على تقدير أداء ضعيف ونسبتهم (٥,٧١٪) .

المجدول رقم (ب - ١)

النتائج الإحصائية الإجمالية لمحددات الإعياء المهني بين الإخصائيين الاجتماعيين

الترتيب	الأممية			الارتباطات			التباين		انحراف	المتوسطات			الجنس أو النوع
	متوافقة ١-٠	عالية ٢-١	بالغة ٣-٢	احتمال و ٢	احتمال و ٣	احتمال و ٤	قيمة ف ١٢	قيمة ف ٢٦		عام ٢٥٠	إناث ١٢٠	ذكور ١٢٠	الإعياء المهني
٤		x		٠.١٠	٠.١٤	٠.٠٧	٠.١٢	٢.٣٦	٠.٦٣	١.٣٦	١.٣٤	١.٣٣	نوعية المستفيدين من الخدمة
٢		x		٠.١٣	٠.٣٢	٠.٠٥	٠.٢٩	١.١٢	٠.٥٧	١.٥٤	١.٤٩	١.٥٦	طبيعة الوظيفة
٣		x		٠.٢٨	٠.٢٢	٠.٠٦	٠.٠٨	٥.٣٤	٠.٥٤	١.٥٠	١.٥٢	١.٤٩	البيئة التنظيمية للمؤسسة
١		x		٠.٢٢	٠.٣٣	٠.٠٦	٠.٠٩	٤.٨١	٠.٦٥	٢.٣٢	٢.٣٢	٢.٣٤	طبيعة الإشراف
٥		x		٠.٢٠	٠.١٠	٠.١٩	٠.٠١	٢.٠١	٠.٧٤	١.٢٠	١.٠٢	١.٢٢	العلاقات الاجتماعية في العمل

* Significant at 0.05 Level.

** Significant at 0.10 Level.

الجدول رقم (ج - ١)

النتائج الإحصائية التفصيلية لحدّات الإعياء المهني (نوعية المستفيدين من الخدمة المقدمة)

الترتيب	الأهمية			النتائين		انحراف معياري	المتوسّطات			الجنس أو النوع
	متواضعة ١-٠	عالية ٢-١	بالغة ٣-٢	احتمال ف	قيمة ف		عام ٢٥٠	إناث ١٢٠	ذكور ٢٣٠	
٧		x		٠,٠٨	**٢,٠٣	١,٠١	١,٢٤	١,٣٦	١,١٧	الاكتئاب من كثرة شكاوى المستفيدين من الخدمات .
٥		x		٠,٠٣	*٥,٩٥٣	٠,٩٥	١,٣٥	١,٥٢	١,٣٦	الضيق نتيجة نوعية مشاكل العملاء.
٨		x		٠,٠٢	*٤,٨٢	٠,٩٠	١,٠٢	١,١٥	٠,٨٣	الفسر من كثرة حديث العملاء .
٦		x		٠,١٠	**٢,٧١	٠,٩٧	١,٣٠	١,٤٢	١,٢٤	الضيق لصعوبة التفاهم مع المستفيدين .
٢		x		٠,١٢	٢,٢٦	٠,٩٢	١,٥٥	١,٦٥	١,٥٠	الضيق لتواكل المستفيدين من الخدمات .
٤		x		٠,٨٥	٠,٠٣	٠,٨٢	١,٤٢	١,٤٣	١,٤٢	صعوبة تجاوز مستفيدي الخدمات أثناء العمليات المهنية .
١		x		٠,٦٧	٠,١٨	٠,٨٧	١,٥٨	١,٥٥	١,٥٩	إخفاء المستفيدين للأسباب الحقيقية لمشكلاتهم .
٣		x		٠,١٤	٢,١٦	٠,٨١	١,٤٧	١,٣٨	١,٥٢	تلاعب المستفيدين من أجل الاستفادة من خدمات المؤسسة .

*Significant at 0.05 Level

**Significant at 0.10 Level

المجدول رقم (ب - ٢)

مصنوفة الارتباط بين محددات الإعياء المهني

الارتباطات					المتوسط	محددات الإعياء المهني
العلاقات الاجتماعية	طبيعة الإشراف	البيئة التنظيمية	نوعية الوظيفة	نوعية المستفيدين		
٠,٥٣	٠,٤٥	٠,٦٦	٠,٧٣	١,٠٠	٠,٦٣	نوعية المستفيد من الخدمة .
٠,٥٩	٠,٦٠	٠,٧٧	١,٠٠		٠,٥٧	طبيعة الوظيفة .
٠,٧٢	٠,٦٥	١,٠٠			٠,٥٤	البيئة التنظيمية للمؤسسة .
٠,٦٣	١,٠٠				٠,٦٥	طبيعة الإشراف .
١,٠٠					٠,٧٤	العلاقات الاجتماعية في العمل .

ثانياً - تحليل النتائج إحصائياً :

بعد استعراض خصائص عينة الدراسة والتعرف على خلفية أفرادها للتأكد من مدى الاعتماد على تقديراتهم المختلفة ، يمكن تناول النتائج التي تم الحصول عليها ميدانياً بالمناقشة والتحليل . وفي ضوء الإطار النظري وأهداف الدراسة السالفة الذكر يمكن التقليل من حدة الإعياء المهني للإخصائيين الاجتماعيين بمؤسسات الرعاية الاجتماعية المختلفة ، من خلال تحسين ظروف العمل ، وتقوية الروابط والعلاقات الاجتماعية في العمل ، وتنمية أنماط القيادة والإشراف ، وتهينة المناخ التنظيمي للملائم للممارسة المهنية السليمة ، وتحسين العلاقات مع جمهور المستفيدين من خدمات الرعاية الاجتماعية . ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال تحديد أهمية تأثير هذه المتغيرات التي تحد من فاعلية الإخصائيين الاجتماعيين .

وبناء على ذلك يمكن عرض وتحليل ومناقشة نتائج الإعياء المهني للدراسة الناتجة من المكونات التالية:

١) نوعية المستفيدين من الخدمة :

أوضحت نتائج التحليل الإحصائية الإجمالي الموجود في الجدول رقم (ب-١) أن نوعية المستفيدين أظهرت أهمية عالية حيث تتراوح قيمتها بين (١-٢) وذلك بمتوسط

عام قدره (١٣٦) ، كما يتبين أن متوسط الإعياء الناتج من نوعية المستفيدين لدى النساء أعلى منه للرجال فقد بلغ متوسطهما (١٤٣ ، ١٣٣) على التوالي . كما تؤكد النتائج الإحصائية التفصيلية فى الجدول رقم (ج-١) هذه الأهمية العالية ، حيث كانت جميع المتوسطات الخاصة بنوعية المستفيدين عالية ، وإن كان فى مقدمة هذه المكونات: إخفاء المستفيدين للأسباب الحقيقية لمشكلاتهم ، والضيق لتواكل المستفيدين من الخدمات ، وتلاعبهم من أجل الاستفادة من خدمات المؤسسة . فقد بلغت متوسطات كل منها (١٥٨ ، ١٥٥ ، ١٤٧) على التوالي . فى حين جاء فى نهاية هذه الأهمية العالية : الاكتئاب من كثرة شكاوى المستفيدين ، والضجر من كثرة حديث العملاء ، والتي كان متوسط كل منهما (٢٤ ، ١٠٣) بنفس الترتيب .

وتدل النتائج الإحصائية فى الجدول رقم (ب-٢) أن هناك علاقة ارتباط طردية موجبة قوية بين الإعياء الناتج من نوعية المستفيدين والإعياء الناتج عن طبيعة الوظيفة والبيئة التنظيمية ، حيث بلغ معامل الارتباط بينهما (٧٣ ، ٠٦٦) على التوالي ، فى حين كان معامل الارتباط طردياً معتدلاً مع الإعياء الناتج عن طبيعة الإشراف والعلاقات الاجتماعية ، فقد كان معامل الارتباط لهما (٤٥ ، ٠٥٣) بنفس الترتيب .

وباستخدام اختبار (ف) فى الجدول رقم (ج-١) يتبين أن هناك فروقاً جوهرية بين أفراد عينة الإحصائيين من الذكور والإناث حول الضيق نتيجة نوعية مشاكل العملاء ، والضجر من كثرة حديث العملاء ، وذلك بمستوى معنوية (٠٠٥) ، كما كان هناك اختلاف جوهري أيضاً بين الذكور والإناث حول الاكتئاب من كثرة شكاوى المستفيدين من الخدمات والضيق لصعوبة التفاهم مع المستفيدين ، وذلك بمستوى معنوية (٠٠١) ، وعلى العكس من ذلك فقد كان هناك اتفاق تام بين الذكور والإناث بالعينة حول مكونات الإعياء الناتج من نوعية المستفيدين خاصة بالنسبة لضيق تواكل المستفيدين ، وصعوبة تجاوبهم أثناء العمليات المهنية ، وإخفاءهم للأسباب الحقيقية لمشكلاتهم ، وتلاعبهم من أجل الاستفادة من خدمات المؤسسة .

(ب) طبيعة الوظيفة :

وتشير النتائج الإحصائية الإجمالية فى الجدول رقم (ب-١) إلى أن طبيعة وخصائص وظيفة الإحصائي الاجتماعى كانت ذات أهمية عالية ويترتب متقدم حيث كان متوسطها العام (١٥٤) ، وتوضح أيضاً النتائج أن الإعياء المهني الناتج عن

طبيعة الوظيفة لدى الذكور كان عالياً بالمقارنة بالنساء فقد كان متوسطهم (١٥٦ر١ ، ١٤٩ر١) بنفس الترتيب .

كما يدعم ذلك أن النتائج الإحصائية التفصيلية الموجودة في الجدول رقم (ج-٢) الخاص بمكونات الإعياء المهني الناتج عن طبيعة الوظيفة كانت بالغة الأهمية (٢-٣) بالنسبة للجنس لتفاوت تقدير مهنتي مع المهن الأخرى ، حيث بلغ متوسطها (١٢ر٢) وكانت أعلى للنساء (١٤ر٢) منها للرجال (١١ر٢) . في حين كانت باقي مكونات الإعياء المهني الناتج عن طبيعة الوظيفة ذات أهمية عالية حيث تراوحت أهميتها بين (١-٢) ، وذلك فيما عدا الخوف من التعرض لبعض الأمراض فقد كانت أهميتها متواضعة (٠-١) وبمتوسط عام قدره (٩٨ر٠) ، بالرغم من أن الإعياء لهذه الجزئية كان عالياً للإناث (٢٨ر١) بالمقارنة مع الرجال (٩٣ر٠) وهي متواضعة .

كما تبين النتائج الموجودة في الجدول رقم (ب-٢) أن هناك علاقة ارتباط طردى قوى بين الإعياء المهني الناتج عن طبيعة الوظيفة والإعياء الخاص بالبيئة التنظيمية ونوعية المستفيدين وطبيعة الإشراف ، والعلاقات الاجتماعية . فقد كان معامل الارتباط بينهما (٧٧ر٠ ، ٧٣ر٠ ، ٦٠ر٠ ، ٥٩ر٠) بنفس الترتيب .

وفي ضوء اختبار معنوية الفروق بين الجنسين (ذكوراً وإناثاً) باستخدام اختبار (ف) الموجودة بالجدول رقم (ج-٢) يتبين أن هناك اختلافات جوهرية بين الجنسين حول معظم عناصر ومكونات الإعياء المهني الناتج عن طبيعة الوظيفة وفي مقدمتها الحاجة للقيام بأعمال أخرى لزيادة الدخل، والخوف من التعرض لبعض الأمراض، والندم لاختيار هذا التخصص ، والبحث عن فرصة عمل أفضل ، وذلك بمستوى معنوية (٥ر٠) ، كما كانت الاختلافات جوهرية أيضاً بين الذكور والإناث حول عنصرى الإعياء المهني الناتج عن طبيعة الوظيفة الخاص بتشعب المسؤوليات المسببة للتوتر ، وإلتهام لزيادة أعباء العمل وذلك بمستوى معنوية (١٠ر٠) ، في حين كانت هناك نسبة اتفاق بين الجنسين حول باقي مكونات الإعياء المهني الناتج عن طبيعة الوظيفة والمتثلة في : طغيان مسؤوليات العمل على حياة الإخصائي الخاصة ، والإحباط لضالة فرص النمو المهني ، والجنس لتفاوت تقدير مهنة الخدمة الاجتماعية مع المهن الأخرى ، والضياع لقصر المسار الوظيفي المتمثل في فرص الترقية .

المجدول رقم (جـ - ٢)

النتائج الإحصائية التفصيلية لمحددات الإعياء المهني (طبيعة الوظيفة)

الترتيب	الأهمية			التباين		انحراف معياري	المتوسطات			الجنس أو النوع
	متواضعة ١-٠	عالية ٢-١	بالغة ٣-٢	احتمال ف	قيمة ف		عام ٢٥٠	إنثى ١٢٠	ذكور ٢٣٠	
٧		x		٠,٠٩	**٢,٩١	٠,٩٣	١,٣٧	١,٤٨	١,٣٠	تشعب مسئولياتي يسبب لي التوتر .
٦		x		٠,٠٩	**٢,٩١	٠,٩٥	١,٤٢	١,٥٢	١,٣٦	الإرهاك لزيادة أعباء العمل .
١٠	x			٠,٠١	*١٦,٣١	٠,٩٩	٠,٩٨	١,٢٨	٠,٩٣	الخوف من التعرض لبعض الأمراض المصاب بها العملاء .
٩		x		٠,٤٩	٠,٤٦	٠,٩٦	١,٠٧	١,١٢	١,٠٤	طفغان مسئوليات عملي على حياتي الخاصة .
٣		x		٠,٨٦	٠,٠٣	١,٠١	١,٩٥	١,٩٦	١,٩٥	الإحباط لزيادة فرص النمو المهني .
١			x	٠,٨٥	٠,٠٣	٠,٩٩	٢,١٢	٢,١٤	٢,١١	الفين لتفاوت تقدير مهنتي مع المهن الأخرى .
٤		x		٠,٠٥	*٢,٨٤	١,١٩	١,٧٣	١,٥٧	١,٨١	البحث عن فرصة عمل أفضل .
٢		x		٠,٣٠	١,٠٥	١,١٠	١,٩٧	١,٨٨	٢,٠١	الضياع لقصر المسار الوظيفي (فرص الترقى) .
٨		x		٠,٠١	*٨,٠١	١,٠٥	١,١٠	٠,٨٨	١,٢١	الندم لاختيار هذه التخصص .
٥		x		٠,٠١	*٥٨,٠٨	١,١٦	١,٦٨	١,١٢	١,٩٨	الحاجة للقيام بأعمال أخرى لزيادة الدخل .

* Significant at 0.05 Level

** Significant at 0.10 Level

(ج) البيئة التنظيمية للمؤسسة :

وتوضح النتائج الموجودة فى الجدول (ب-١) أهمية الإعياء المهنى الناتج عن البيئة التنظيمية للمؤسسة والتي كانت عالية (١-٢) ويترتيب متقدم وبمتوسط عام قدره (١٥٠) ، كما تشير النتائج أيضاً أن الإعياء لهذا العنصر كان عالياً بالنسبة للنساء (١٥٢) مقارنة مع الرجال (١٤٩) . وتؤكد ذلك النتائج الإحصائية التفصيلية للجدول رقم (ج-٣) الخاص بمكونات الإعياء المهنى الناتجة عن البيئة التنظيمية للمؤسسة حيث يتبين أن عدم تناسب عدد الإخصائيين مع عدد المستفيدين من الخدمات بالغ الأهمية (٢-٣) وبمتوسط قدره (٢٥٢) . فى حين حظيت باقى مكونات الإعياء الخاصة بالبيئة التنظيمية للمؤسسة بأهمية عالية فقط (١-٢) .

كما توضح نتائج الجدول رقم (ب-٢) أن هناك علاقة ارتباط قوية جداً بين الإعياء المهنى الناتج عن البيئة التنظيمية وبين نظيره الخاص بطبيعة الإشراف والعلاقات الاجتماعية، حيث كان معامل الارتباط بينهم (٠.٦٥ ، ٠.٧٢) على التوالى .

وباستخدام اختبار (ف) لإيجاد معنوية الفروق بين الذكور والإناث بالعينة الموجودة بالجدول رقم (ج-٣) يتضح أن هناك بعض الاختلافات الجوهرية بين تقديرات الرجال والنساء حول عناصر الإعياء المهنى الناتجة عن البيئة التنظيمية خاصة بالنسبة للحاجة إلى أجر إضافي ، والارتياح عند التغيب عن العمل ، والضيق لعدم وجود تقنيات حديثة بالمؤسسة ، والافتقار المؤسسة لنظام التسجيل الوثائقي ، والارتباك لتعارض الأنوار بمستوى معنوية (٠.٠٥) . كما تدل النتائج أيضاً على وجود هذا الاختلاف بالنسبة للإرهاق من التكليف بأعباء إدارية كثيرة ، وبمستوى معنوية (٠.١٠) ، وعلى العكس من ذلك فقد كان هناك اتفاق فى تقديرات الجنسين حول باقى عناصر ومكونات الإعياء الخاصة بالبيئة التنظيمية ومنها : التعب لبعد المكان الوظيفي ، الألم لوجود ظروف عمل غير مناسبة ، الضيق لعدم توافق التعليمات الإدارية وأخلاقيات المهنة ، الألم لعدم كفاية الخدمات لإشباع حاجات المستفيدين، الضياع لصعوبة تطابق الجانب النظرى بالميداني ، ندرة فرص أداء الأعمال المهنية ، عدم تناسب الأجر مع الجهد المبذول ، وأخيراً عدم تناسب عدد الإخصائيين مع عدد المستفيدين .

الجدول رقم (ج - ٣)

النتائج الإحصائية التفصيلية لمحددات الإعتماد المهني (البيئة التنظيمية للمؤسسة)

الترتيب	الأهمية			التباين		انحراف معياري	المقوسطات			الجنس أو النوع
	متوسطة ١-٠	عالية ٢-١	بالغة ٣-٢	احتمال ف	قيمة ف		عام ٢٥٠	إناث ١٢٠	ذكور ١٢٠	
١١		x		٠.٠٨	**٢٠.٤	٠.٩٩	١.٢٢	١.٢٣	١.١٥	الإرهاق لتكثيفي بضعاً، إدارية كثيرة .
١٠		x		٠.٨٥	٠.٠٢	١.١٧	١.٢٩	١.٢٠	١.٢٨	التعب لبعدها المكان الوظيفي عن مقر السكن .
٥		x		٠.٥١	٠.٤٤	١.٠٢	١.٧٥	١.٨٠	١.٧٣	الأم لوجود ظروف عمل غير مناسبة .
٦		x		٠.٤٢	٠.٦٥	١.٠٦	١.٥٨	١.٥٢	١.٦١	الضيق لعدم توافق التعليمات الإدارية وأخلاقيات المهنة .
٣		x		٠.٢٥	١.٢٠	٠.٩٧	١.٩١	١.٩٨	١.٨٦	الأم لعدم كفاية الخدمات لإشباع حاجات المستفيدين .
١٥	x			٠.٠١	*١٤.٨٤	٠.٩٧	٠.٨٣	١.١٠	٠.٦٩	الارتياح عند التعيب عن العمل .
١٤	x			٠.١٤	٢.١٨	١.٠٦	٠.٩٦	١.٠٦	٠.٩٠	الأم من كثرة الجزاءات التي توقع ضدى .
٧		x		٠.٠١	*٧.٨٥	١.٠٩	١.٥٧	١.٧٨	١.٤٦	الضيق لعدم وجود تقنيات حديثة بالمؤسسة .
٩		x		٠.٩٣	٠.٠١	١.٠٧	١.٣٦	١.٣٦	١.٣٥	الضياح لصعوبة تطابق الجانب النظري بالجانب الميداني .
١٣		x		٠.٠٣	*٤.٩٤	٠.٩٧	١.١٤	١.٢٨	١.٠٦	الارتباك لتعارض أنوارى مع أنوار زملائى .
٨		x		٠.١٦	١.٩٣	٠.٩٥	١.٣٩	١.٤٨	١.٣٥	ندرة فرص أداء الأعمال المهنية .
٤		x		٠.٠١	*٢٤.٩٠	١.٠٥	١.٨٧	١.٥٢	٢.٠٥	الحاجة إلى أجر إضافى .
٢		x		٠.١٢	٢.٥٠	١.٠٤	١.٩٥	١.٨٣	٢.٠١	عدم تناسب الأجر مع الجهد المبذول .
١			x	٠.١٥	٢.١٣	٠.٨٥	٢.٥٢	٢.٤٢	٢.٥٦	عدم تناسب عدد الإخصائين مع عدد المستفيدين من الخدمات .
١٢		x		٠.٠٣	*٤.٩٩	١.١٤	١.٢١	١.٠٢	١.٢٩	افتقار المؤسسة لنظام التسجيل الوثائقى .

* Significant at 0.05 Level

** Significant at 0.10 Level

(د) طبيعة الإشراف :

تبين النتائج الإحصائية الإجمالية لمحددات الإعياء المهني المتعلقة بطبيعة الإشراف والموجودة في الجدول رقم (ب-١) أن الإعياء المهني الخاص بطبيعة الإشراف كان بالغ الأهمية (٢-٢) ، حيث كان المتوسط العام له (٢٣٢). كما يلاحظ أيضاً تقارب الإعياء المهني للجنسين بالنسبة لهذا العنصر، فقد كان (٢٣٤) للرجال ، (٢٣٣) للنساء . ويعزز ذلك النتائج الإحصائية التفصيلية الموجودة بالجدول رقم (ج-٤) الخاص بعناصر الإعياء المهني النتائج عن طبيعة الإشراف ، حيث كانت بعض هذه العناصر ذات أهمية بالغة (٢-٢) خاصة بالنسبة لغياب سياسة معلنة للإشراف والتوجيه ، وقلة توافر التدريب الإشرافي واستبدادية العلاقة الإشرافية . فقد بلغت متوسطها (٢٤١ ، ٢٣٧ ، ٢١١) على التوالي ، في حين جاءت باقي مكونات الإعياء المهني الخاصة بطبيعة الإشراف بمرتبة عالية (١-٢) . كما تدل النتائج الموجودة في الجدول رقم (ب-٢) أن الإعياء المهني الناتج عن طبيعة الإشراف كان على علاقة ارتباط قوية موجبة مع البيئة التنظيمية وطبيعة الوظيفة والعلاقات الاجتماعية ، فقد كان معامل الارتباط بينهم (٠٦٥ ، ٠٦٠ ، ٠٦٣) بنفس الترتيب .

ويستخدم اختبار (ف) لتحديد مدى معنوية الفرق بين الجنسين من الذكور والإناث والموجودة في الجدول رقم (ج-٤) يتبين أن هناك اختلافات جوهرية بين الجنسين حول معظم مكونات الإعياء المهني الخاصة بطبيعة الإشراف وفي مقدمتها : استبدادية العلاقة الإشرافية، الألم لتجاهل المشرفين للتقارير المهنية ، صورية عملية الإشراف ، قلة توافر التدريب الإشرافي ، افتقار تقويم الأداء إلى الموضوعية، غياب سياسة معلنة للإشراف ، وندرة استخدام المشرفين للتقارير ، وذلك بمستوى معنوية (٠٠٥ ، ٠١٠) على الترتيب ، في حين أن باقي مكونات الإعياء الخاصة بطبيعة الإشراف كان هناك اتفاق بين الجنسين حول أهميتها والمتمثلة في : قلة الإحاطة بنتائج العمل، غياب فرص إشراك الإخصائي في اتخاذ القرارات .

الجدول رقم (ج - ٤)

النتائج الإحصائية التفصيلية لمحددات الإعياء المهني (طبيعة الإشراف)

الترتيب	الأهمية			التباين		انحراف معياري	المتوسطات			الجنس أو النوع
	متواضعة ١-٠	عالية ٢-١	بالغة ٣-٢	احتمال ف	قيمة ف		عام ٢٥٠	إناث ١٢٠	ذكور ١٣٠	
٨		x		٠,٠١	٥٥,٧٠	١,٠٨	١,٦٨	١,٨٥	١,٥٨	الآلم لتجاهل المشرفين بالتقارير المهنية .
٢			x	٠,٠٤	٥٤,٠٧	١,٠٩	٢,٢٧	٢,٢٥	٢,١٥	قلة توافر التدريب الإشرافي لإكسابي المهارات .
٩		x		٠,٧٢	٠,١٢	٠,٩٩	١,٦٤	١,٦٢	١,٦٥	قلة الإحاطة بنتائج أعمالى .
٥		x		٠,٠٦	٥٢٢,٥٦	٠,٩٩	١,٧٢	١,٦١	١,٧٩	افتقار تقويم الأداء إلى الموضوعية .
٦		x		٠,٠٢	٥٤,٧٢	٠,٩٨	١,٧١	١,٥٦	١,٧٩	صورىة عملية الإشراف على الإخصائى .
١			x	٠,٠٧	٥٥٢,٢٢	١,٠٥	٢,٤١	٢,٢٢	٢,٥٢	غياب سياسة معلنة للإشراف والتوجيه .
٤		x		٠,٥١	٠,٤٢	٠,٩٢	١,٩٢	١,٨٨	١,٩٥	غياب فرص إشراك الإخصائى فى اتخاذ القرارات .
٧		x		٠,١٠	٥٥,٠١	١,٠٢	١,٧٠	١,٧٠	١,٦٩	ندرة استخدام المشرفين للتقارير للتوجيه .
٣			x	٠,٠١	٥١٦,٠٢	٠,٩٧	٢,١١	١,٩٢	٢,١٧	استبدادية العلاقة الإشرافية .

* Significant at 0.05 Level

** Significant at 0.10 Level

(هـ) العلاقات الاجتماعية في العمل :

تبين النتائج الإجمالية الإحصائية الموجودة في الجدول رقم (ب-١) الإعلاء المهني الناتج عن العلاقات الاجتماعية في العمل كانت أهمية عالية (١-٢) وبترتيب متأخر مقارنة مع باقي محددات الإعلاء المهني حيث بلغ متوسطه العام (١٢٠) . كما تدل النتائج أيضاً على تزايد الإعلاء لدى الرجال عنه بالنسبة للنساء ، فقد كان متوسط كل منهما (١٣٢ ، ١٠٢) بنفس الترتيب ، ويؤكد ذلك النتائج الإحصائية التفصيلية الكائنة بالجدول رقم (ج-٥) الخاص بمكونات الإعلاء المهني الناتجة عن العلاقات الاجتماعية في العمل والتي كانت أهميتها عالية (١-٢) وفي مقدمتها : ندرة فرص الحوار والتفاعل في الاجتماعات ، استعلاء بعض الزملاء ، افتقار روح التعاون ، وضعف الاستجابة بال مناقشات ، حيث كانت متوسطاتها (١٠٩ ، ١٣١ ، ١٣٠ ، ١٢٢) في حين كانت صعوبة التكيف مع زملاء المهنة ذات أهمية متواضعة (١٠٠) ومتوسط قدره (٦٨٠) فقط .

كما توضح النتائج الموجودة بالجدول رقم (ب-٢) أن علاقة الإعلاء المهني الناتج عن العلاقات الاجتماعية في العمل والبيئة التنظيمية للمؤسسة وطبيعة الإشراف ، كانت علاقة ارتباط قوية موجبة ، حيث بلغ معامل الارتباط بينهم (٧٢٠ ، ١٣٠) بنفس الترتيب .

وفي ضوء اختبار (ف) لقياس دلالة الفروق ومعنويتها بين تقديرات الذكور والإناث حول مكونات الإعلاء المهني الخاص بالعلاقات الاجتماعية في العمل يتبين أن هناك فروقاً جوهرية بين الجنسين حول : افتقار روح التعاون مع الإداريين واستعلاء بعض الزملاء ، وندرة فرص الحوار والتفاعل في الاجتماعات ، وذلك بمستوى معنوية (٠٠٥) ، وعلى العكس من ذلك فقد كان هناك اتفاق عام في وجهة نظر الرجال والنساء حول صعوبة التكيف مع زملاء المهنة وضعف استجابة الزملاء لمناقشة بعض الحالات .

المجدول رقم (ج - ٥)

النتائج الإحصائية التفصيلية لمحددات الإعياء المهني (العلاقات الاجتماعية في العمل)

الترتيب	الأممية			التباين		انحراف معياري	المتوسطات			الجنس أو النوع
	متواضعة ١-٠	عالية ٢-١	بالغة ٣-٢	احتمال ف	قيمة ف		عام ٣٥٠	إناث ١٢٠	ذكور ٢٣٠	
٥	x			٠,٦٢	٠,٢٢	٠,٨٧	٠,٦٨	٠,٦٥	٠,٦٩	صعوبة التكيف مع زملاء المهنة .
٤		x		٠,١٩	١,٧٠	٠,٨٩	١,٢٢	١,٢٣	١,٢٧	ضعف استجابة الزملاء لمناقشة بعض الحالات .
٣		x		٠,٠١	٥٧,٤٢	١,٠٥	١,٣٠	٠,٨٠	١,٥٦	افتقار روح التعاون مع الإداريين .
٢		x		٠,٠١	٥٦,٧١	١,١١	١,٣٦	١,١٢	١,٤١	استملاء بعض الزملاء على باقى أعضاء فريق العمل .
١		x		٠,٠٢	٥٥,٩١	١,٠٢	١,٩٥	١,٤٢	١,٦٨	ندرة فرص الحوار والتفاعل فى الاجتماعات .

* Significant at 0.05 Level

** Significant at 0.10 Level

أهم النتائج والتوصيات

أولاً: نتائج اختيار الفروض

فى ضوء نتائج التحليل الإحصائى باستخدام (ف) ، فإنه يمكن اختبار مدى صحة الفرض العام والفروض الفرعية فى هذه الدراسة .

حيث أوضحت النتائج العامة للدراسة أن هناك اختلافات جوهرية بين الذكور والإناث حول : درجة الإعياء المهنى بالنسبة لطبيعة الوظيفة ، وطبيعة الإشراف ، والعلاقات الاجتماعية فى العمل ، فى حين أن باقى محددات الإعياء المهنى كان هناك اختلاف إلى حد ما بين الجنسين بالنسبة لنوعية المستفيدين من الخدمة، والبيئة التنظيمية للمؤسسة ، ومن ثم يمكن قبول الفرض العام إلى حد كبير ، وذلك بمستوى معنوية (٠.٠٥) ، (٠.١٠) .

وبالتالى فإنه يمكن اختبار مدى صحة فروض الدراسة الفرعية لتأكيد هذا الفرض العام وذلك على النحو التالى :

١ - أثبتت الدراسة أن هناك فروقاً معنوية بين الجنس حول عناصر الإعياء المهنى المرتبطة بنوعية المستفيدين من الخدمة خاصة بالنسبة للاكتئاب من كثرة شكاوى المستفيدين والضيق نتيجة مشاكل العملاء والضجر لكثرة حديث العملاء ، والضيق لصعوبة التفاهم مع المستفيدين . بينما كان هناك اتفاق عام بينهم حول باقى هذه العناصر . وبالتالى فإنه يمكن قبول الفرض الفرعى الأول فى هذه الدراسة إلى حد ما بمستوى معنوية (٠.٠٥) و (٠.١٠) .

٢ - دلت النتائج أن هناك فروقاً نسبية بين الذكور والإناث حول الإعياء المهنى المرتبط بطبيعة الوظيفة خاصة بالنسبة لتشعب المسؤوليات المسببة للتوتر ، الإنهاك لزيادة إعياء العمل ، الخوف من التعرض لبعض الأمراض ، والبحث عن فرصة عمل أفضل ، الندم لاختيار هذا التخصص ، الحاجة للقيام بأعمال أخرى لزيادة الدخل . فى حين كان هناك شبه اتفاق بين الجنسين حول باقى هذه العناصر ، ومن ثم فإنه يمكن قبول الفرض الفرعى الثانى إلى حد كبير بمستوى معنوية (٠.٠٥) و (٠.١٠) .

٣ - أوضحت النتائج أن هناك فروقاً نسبية ذات دلالة معنوية بين الذكور والإناث حول درجة الإعياء المهني المرتبطة بالبيئة التنظيمية للمؤسسة ، وفى مقدمتها الإرهاق للتكليف بأعباء إدارية كثيرة ، الارتياح عند التغيب عن العمل ، الضيق لعدم وجود تقنيات حديثة ، الارتباك لتعارض الأورار، الحاجة إلى أجر إضافي ، واستقرار المؤسسة إلى نظام التسجيل الوثائقي . بينما اتفق الجنسان حول باقى مصادر الإعياء المهني المرتبط بالبيئة التنظيمية والمتمثلة فى التعب لبعد المكان الوظيفي عن مقر السكن ، الألم لوجود ظروف عمل غير مناسبة، الضيق لعدم توافق التعليمات الإدارية وأخلاقيات المهنة ، الألم لعدم كفاية الخدمات لإشباع حاجات المستفيدين ، الألم من كثرة الجزاءات التى توقع ضدى ، الضياع لصعوبة تطابق الجانب النظرى بالجانب المادى ، ندرة فرص الأعمال المهنية ، عدم تجانس الأجر مع الجهد المبذول وعدم تناسب الإخصائين مع عدد المستفيدين من الخدمات . وبناء على ذلك فإنه يمكن قبول الفرض الفرعى الثالث إلى حدٍ ما ، وبمستوى معنوية (٠,٥٠) و (٠,١٠)

٤ - أظهرت النتائج أيضاً أن هناك اختلافات جوهرية بين الجنسين حول مصادر الإعياء المهني المرتبطة بطبيعة الإشراف فى كافة العناصر فيما عدا قلة الإحاطة بنتائج الأعمال ، وغياب فرص المشاركة فى اتخاذ القرارات التى أظهرت الاتفاق التام بين كلا الجنسين . وبناء على ذلك فإنه يمكن قبول الفرض الفرعى الرابع بدرجة عالية وبمستوى معنوية (٠,٥٠) و (٠,١٠) .

٥ - وأخيراً فقد دلت النتائج الإحصائية على أن هناك فروقاً معنوية ذات دلالة إحصائية بين الجنسين حول معظم مصادر الإعياء المهني المرتبطة بالعلاقات الاجتماعية بالعمل، وخاصة افتقار روح التعاون مع الإداريين، استعلاء بعض الزملاء على باقى الفريق ، ندرة فرص الحوار والتفاعل فى الاجتماعات . فى حين اتفق الجنسان حول باقى العناصر مثل صعوبة التكيف مع الزملاء وضعف استجابة الزملاء لمناقشة بعض الحالات . وبالتالي يمكن قبول الفرض الفرعى الخامس والأخير بدرجة كبيرة وبمستوى معنوية (٠,٥٠) فقط .

ثانياً - أهم النتائج :

بعد إتمام عملية التحليل الإحصائي للبيانات الميدانية عن تقديرات الذكور والإناث بعينة الدراسة ، وتحديد أثر المتغيرات الأساسية في هذه الدراسة ، تكون الدراسة قد حققت أهدافها المنشودة . ومن ثم يمكن استعراض أهم النتائج الإحصائية ذات الدلالات المعنوية على النحو التالي :

أ - يتضح من النتائج أن الإعياء المهني الناتج من نوعية المستفيدين من الخدمة كان عالياً . كما أن درجة الإعياء المهني لدى الإناث كانت أعلى منها للرجال ، ويرجع ذلك إلى زيادة درجة الإعياء المهني للإناث الناتج عن الاكتئاب من كثرة شكاوى المستفيدين من الخدمات ، والضيق نتيجة مشاكل العملاء ، والضجر من كثرة حديث العملاء ، والضيق من صعوبة تفاهم المستفيدين ، والضيق لتواكل المستفيدين، وصعوبة تجاوب المستفيدين أثناء العمليات المهنية .

في حين كانت درجة الإعياء المهني للذكور أعلى من الإناث بالنسبة لإخفاء المستفيدين للأسباب الحقيقية لمشكلاتهم ، وتلاعب المستفيدين من أجل الاستفادة من خدمات المؤسسة .

ب - وتشير النتائج إلى أن الإعياء المهني الناتج عن طبيعة الوظيفة كان عالياً أيضاً . كما يتبين أن درجة الإعياء المهني للرجال أعلى منه للإناث في هذا المتغير ، وخاصة بالنسبة للإعياء المهني الناتج عن البحث عن فرصة عمل أفضل ، والضيق لقصر المسار الوظيفي وفرص الترقى ، والندم لاختيار هذا التخصص والحاجة للقيام بأعمال أخرى لزيادة الدخل . وعلى العكس من ذلك فإن درجة الإعياء المهني للإناث كانت أعلى منه للذكور في باقى المكونات مثل : تشعب المسؤوليات المسببة للتوتر، الإنهاك لزيادة أعباء العمل ، الخوف من التعرض لبعض الأمراض ، طغيان مسؤوليات العمل على الحياة الخاصة ، الإحباط لضالة فرص النمو المهني ، الغبن لتفاوت تقدير المهنة مع المهن الأخرى .

ج- تبين النتائج أن درجة الإعياء المهني المرتبط بالبيئة التنظيمية للمؤسسة كان على الأهمية ، وقد كانت درجة الإعياء المهني لهذا المتغير أعلى بالنسبة للإناث عنه للذكور في معظم مكونات هذا المتغير . بينما كان الذكور أعلى درجة في

الإعفاء المهني في الضيق لعدم توافق التعليمات الإدارية وأخلاقيات المهنة ، والحاجة إلى أجر إضافي ، وعدم تناسب الأجر مع الجهد المبذول ، وعدم تناسب عدد الأخصائيين مع عدد المستفيدين ، وافتقار المؤسسة لنظام التسجيل الوثائقي .

د - وتدل النتائج على أن الإعفاء المهني المرتبط بطبيعة الإشراف كان بالغ الأهمية للجنسين ، حيث أظهرت النتائج تقارب متوسطهما تقريباً . وبالرغم من ذلك فإن درجة الإعفاء المهني لهذا العنصر بالنسبة للرجال كان أعلى منه للإناث بالنسبة لقلة الإحاطة لنتائج الأعمال ، افتقار تقويم الأداء إلى الموضوعية ، صعوبة عملية الإشراف ، غياب سياسة معلنة للإشراف ، غياب فرص المشاركة في اتخاذ القرارات واستبدادية العلاقة الإشرافية . في حين زادت درجة الإعفاء المهني للإناث منه للرجال في باقي العناصر الأخرى والمرتبطة بطبيعة الإشراف .

هـ - تشير النتائج إلى أن درجة الإعفاء المهني لدى الجنسين كانت عالية وفي نهاية الترتيب بالنسبة للعلاقات الاجتماعية في العمل . كما أظهرت النتائج أن الذكور كانت درجة إعيائهم المهنية أعلى من الإناث في هذا الصدد ، ويظهر ذلك جلياً بالنسبة لصعوبة التكيف مع زملاء المهنة ، وافتقار روح التعاون مع الإداريين ، واستعلاء بعض الزملاء ، وندرة فرص الحوار والتفاعل في الاجتماعات ، بينما كانت درجة الإعفاء المهني عالية لدى النساء فقط بالنسبة لضعف استجابة الزملاء لمناقشة بعض الحالات .

ثالثاً - توصيات الدراسة :

في ضوء نتائج الدراسة يمكن عمل الإجراءات التالية لغرض تقليل الإعفاء المهني لدى الإخصائيين والإخصائيات الاجتماعيين وهي :

١ - منح الإخصائيين والإخصائيات الاجتماعيين المزيد من المسؤوليات والصلاحيات اللازمة من قبل إدارة المؤسسة لزيادة فاعلية الممارسة وتحقيق المبادئ المهنية الملزم بها الإخصائي الاجتماعي حتى يحقق في النهاية أهداف المؤسسات ، والذي بدوره يحسن الخدمات المقدمة ويشبع احتياجات المستفيدين ومن ثم يقلل الإعفاء المهني للإخصائيين .

٢ - زيادة التدريب المهني المستمر والمتواصل للإخصائيين الاجتماعيين لرفع مهاراتهم حتى يعزز في إظهار الممارسة المهنية في مؤسسات الرعاية الاجتماعية بصورة أفضل ، والذي بدوره يساهم في التغلب على الإعياء المهني .

٣ - التحكم - بقدر المستطاع - في العوامل المؤسسية المؤثرة على بيئة العمل ، وذلك عن طريق :

أ - ضرورة الاهتمام بتوفير جميع المستلزمات والإمكانات المتنوعة لممارسة المهنية في الواقع الميداني مثل : توفير أماكن وغرف مستقلة للمقابلات تتم فيها الدراسة والتشخيص والعلاج مع العملاء حتى تضمن سرية العمل .

ب - توضيح الأدوار والمهام المنوطة بعمل الإخصائي الاجتماعي حتى لا يحدث الصراع في الأدوار للممارسة المهنية وعند الأداء في تقديم المساعدات والخدمات.

ج - ضرورة التعاون بين فريق العلاج والإخصائي الاجتماعي ، إضافة إلى تفهم فريق العلاج وزملاء العمل لدور الإخصائي الاجتماعي في المؤسسات الاجتماعية وذلك عن طريق الندوات والمؤتمرات والكتيبات .

د - ارتكاز تقويم الأداء للموضوعية من قبل المشرفين والإداريين بالمؤسسات الاجتماعية .

هـ- التشجيع على وجود روح التعاون والتفاعل الاجتماعي بين الإداريين والإخصائيين الاجتماعيين ، وبين الإخصائيين الاجتماعيين مع بعضهم البعض .

و - توفير التقنيات الحديثة بالمؤسسات الاجتماعية والاستفادة منها قدر المستطاع .

ز - ضرورة إعادة النظر في أساليب القيادة والإشراف الحالية التقليدية ، والعمل على تطوير تلك الأساليب بالسماح بقدر من الحرية والاستقلالية في الممارسة واتخاذ القرار للإخصائيين الاجتماعيين .

٤ - الاهتمام بتطوير وتحسين الموارد والإمكانات المادية والبشرية عن طريق زيادة الميزانيات المعتمدة لمؤسسات الرعاية الاجتماعية ، إضافة إلى إحداث وظائف جديدة للإخصائيين والإخصائيات الاجتماعيين في هذه المؤسسة استجابة لكثرة

الحالات المستفيدة من خدمات تلك المؤسسات حتى يتناسب عدد الإخصائيين مع عدد المستفيدين .

٥ - تحسين المسار الوظيفي وفرص الترقية عن الوضع الحالي للإخصائيين الاجتماعيين في مؤسسات الرعاية الاجتماعية .

٦ - عمل وإجراء العديد من الدراسات ذات العلاقة بالإعفاء المهني والعمل الاجتماعي ، إضافة إلى عمل البحوث لمعرفة أثر العوامل التنظيمية ، الشخصية ، الاجتماعية ، الثقافية على زيادة ونقص الإعفاء المهني عند الإخصائيين والإخصائيات الاجتماعيين .

- Ayala Pines and Elliot Aronson **Career Burnout : Causes and Cures**, New : : (١)
York Free Press, 1988, PP. 35-48.
- P.J. Dewe: **Identifying The Causes of Nurse's Stress**, Work and Stress, (1) (٢)
1987, PP. 15-24.
- C. Kyriacou: **The Nature of Stress Facing Teachers**, Paper Presented at the (٣)
third European Conference for Research on Learning and Instruction, Madrid, Spain.
4-7 September, 1989, PP. 57-63.
- J. Dunham: **Stress in Teaching**: London, Croom Helm, 1984, PP. 41-49.
- I. Friedman B. and Farber: "Professional Self-Concept as a Predictor of Teacher
Burnout" **Journal of Educational Research**, Vol. 86, No. (1), 1992, PP. 28-35.
- S. Fisher: **Stress in Academic Life**: Buckingham, SRHE and Open University (٤)
Press, 1994, PP. 64-73.
- John A. Collings and Philip J. Marray: "Predictors of Stress Amongst Social (٥)
Workers: An Empirical Study." **British Journal of Social Work**, (26) 1996, Pp.
375-387.
- A. Pines and E. Aronson: **Burnout from Tedium to Personal Growth**: New- (٦)
York: Free Press, 1981, Pp.101-112. J. Arches: **Social Structure, Burnout, and Job
Satisfaction**. **Social Work** 1991 (36) PP.202-206.
- Myung-Yong Um and Dianne F. Harrison: Role Stressors, Burnout, Mediators, (٧)
and Job Satisfaction: a **Stress-Strain-Outcome Model and an Empirical Test**, So-
cial Work Research, Vol. 22, No. (2) 1998 PP. 100-115.
- K. Pillemer and D.W. Moore: "Highlights from a Study of Abuse of Patients in (٨)
Nursing Homes" **Journal of Elder Abuse and Neglect**, Vol. 2, No. (1/2) 1990, PP. 5-29.
- M. P. Leiter and C. Maslach: "The Impact of Interpersonal Environment on Burn- (٩)
Journal of Organizational Behavior, (9), out and Organizational Commitment"
1988, PP. 297-308.
- M. Davies: "Work Satisfaction in Probation and Social Work" **British Journal of (١٠)
Social Work**, (20) 1990, Pp. 433-43.
- P. Bennett, R. Evans and A. Tattersall: "Stress and Coping in Social Work", **British
Journal of Social Work**, (23), 1993, PP. 31-44.
- S. Jayaram; M.L. Davis-Sacks and W.A. Chess: **Private Practice Maybe (١١)
Good for Your Health and well-being**. **Social Work**, Vol. 36, No. (3), 1991, PP.
224-229.

(١٢) أحمد عباس ، وعلى عسكر " مدى تعرض العاملين لضغوط العمل في بعض المهن الاجتماعية"، *مجلة العلوم الاجتماعية* ، جامعة الكويت ، ١٩٨٨م ، ص ٦٧ - (٨١) .

(١٣) كمال دبراني ، وأنمار الكيلاني ، و خليل عليان . "مستويات الاحتراق النفسي لدى معلمى مدارس الحكومية فى الأردن"، *المجلة التربوية* : العدد التاسع عشر، المجلد الخامس ، كلية التربية ، جامعة الكويت ، الكويت ، ١٩٨٩م ، ص (٢٥٣-٢٧٢) .

(١٤) جمال شكرى محمد عثمان : "الإعياء المهني للإخصائيين الاجتماعيين ببعض متغيرات الممارسة"، *الخدمة الاجتماعية وقضايا التنمية* ، المؤتمر العلمى الخامس للخدمة الاجتماعية ، ١٤م ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، القاهرة ، ١٩٩١م ، ص ١١٩-١٥٢) .

(١٥) عبد الرحيم بن على المير : العلاقة بين ضغوط العمل وبين الولاء التنظيمى والأداء والرضا الوظيفى والصفات الشخصية ، *الإدارة العامة* ، ٢٥م (٢) معهد الإدارة العامة ، الرياض ، ١٩٩٥م ، ص ٢٠٧-٢٥٢) .

(١٦) هند ماجد الخفيلة : "مصادر ضغوط العمل كما يتركها العاملون فى التطعيم الجامعى"، *مجلة جامعة الملك سعود* ، ٩م (١) ، العلوم التربوية والدراسات الإسلامية ، ١٩٩٧م ، ص (٨٥-١١٢) .

(١٧) Christina Maslach and Susan Jackson: "The Measurement of Experienced Burn-out", *Journal of Occupational Behavior*, Vol. 2, 1981, Pp. 76-89.

(١٨) William Powell "The Relationship Between Feelings of Alienation and Burn-out in Social Work", *The Journal of Contemporary Human Services*, Vol. 75, No. (4), 1994, PP. 67-77.

(١٩) Catherine Jeanette Tompkins: *The Effects of Stress, Role Ambiguity, and Social Support on Burnout Among Health Aids Caring for the Frail Elderly: Toward The Prevention of Maltreatment*. Unpublished Ph.D. Dissertation, University of Mary Land at Baltimore, 1996, PP. 123-131.

(٢٠) Ina Sue Role Boyd: *Conflict and Role Ambiguity as Predictors of Burnout Among Hospice Nurses and Social Workers*, Unpublished Ph.D. Dissertation, University of Florida, 1996, PP. 88-91.

(٢١) Clifton Barber: and Miekio Iwai: "Role Conflict and Role Ambiguity as predictors of Burnout Among staff caring for Elderly Dementia Patients", *Journal of Gerontological Social Work*, Vol. 26 (1/2) The Haworth Press, 1996, PP. 59-64.

(٢٢) John A. Collings and Philip J. Marray: "Predictors of Stress Amongst Social Workers: An Empirical Study", *British Journal of Social Work*, (26), 1996, PP. 375-387.

(٢٣) Ph.D. Soderfeldt, Marie Burnout (*Emotional Exhaustion, Depersonalization*): Dissertation, Lunds University, School of Social work, Lund, Sweden, 1997, Pp. 19-27.

(٢٤) Farnoosh Soraya: *Burnout Factors among Social Workers Employed with in child welfare agencies*: Unpublished Master Degree in Social work. California state university, long beach, 1997, PP. 31-39.

Joanne Levine: **Conflicted Helping: The Mediator Role of Social Work Dis-** (٢٥)
charge Planners in a Rapidly Changing Health Care Environment, Unpublished
D.S.W Dissertation, City University of New York, 1997, PP. 42-50.

Gila Miriam Acker: **The Impact of Client's Mental Illness on Social** (٢٦)
Unpublished Dissertation (D.S.W) :Workers Job Satisfaction and Burnout,
Adelphi University, School of Social Work, Long Island, New York, 1997, PP. 29-37.

Natarajan M. Gowda: **Factors Associated with Burnout and Turnover In-** (٢٧)
tention Among Case Managers who work with older Adults, Unpublished Ph.D.
Dissertation. The Ohio State University, 1997, PP. 81-89.

Sharyn J. Zunz: "Resiliency and Burnout: Protective Factors for Human Ser- (٢٨)
vices Managers", **Administration in Social Work**, Vol. 22, No. (3), 1998, PP. 39-54.

A. Pines and C. Maslach: "Characteristics and Staff Burnout in Mental Health (٢٩)
Settings", **Hospital and Community Psychiatry**, Vol. 29, No. (4), 1978, PP. 233-237.

A. Pines and D. Kafry: "Occupational Tedium in The Social Services", **Social Work**,
Vol. 23, No. (6), 1978, PP. 499-507.

C. Maslach: **Burnout. Human Behavior: Vol. (2), 1978, PP. 99-113.**

J. Streepy: "Direct Service Providers and Burnout. Social Casework", **The Journal**
of Contemporary Social Work, Vol. 62, No. (6), 1981, PP. 352-361.

V. Savicki and E. J. Cooley: "Implications of Burnout Research and Theory for Counselor
Educators", **The Personnel and Guidance Journal** , Vol. 60, No. (7), 1982, PP. 415-419.

G. B. Stevens and P. O'Neill: "Expectation and Burnout in The Developmental Disa-
bilities Field", **American Journal of Community Psychology**, Vol. 11, No. (6),
1983, PP. 615-627.

Anita Sharma: **A Study of Front-line Respite Care Workers in Louisiana: (٣٠)**
(Caregivers, Developmental Disabilities, Stress Job Satisfaction), Unpublished Ph.D.
Dissertation, the Florida State University, Tallahassee, Florida, 1996, PP. 121-133.

P. Weiscript: **Burnout Among Teachers: Eceptional Children**, No. 47, New York,
1980, PP. 44-49.

Cynthial Cordes and Thomas W. Dougherty: "A Review and an Integration of (٣١)
Research on Job Burnout", **Academy of Management Review**, Vol. 18, No. (4),
PP. 621-6 1993,

Rushton: **Stress Amoung Social Workers: In Payne, R. and Firth-Cozens, J. (٣٢)**
(Eds). **Stress in Health Professionals** (PP. 167-188). Chichester: John Wiley and
Sons, 1987, PP. 74-91.

C. Maslach: **Burnout - The Cost of Caring: New York: Prentice - Hall Inc 1982, (٣٣)**
PP. 105-131.

Charles Zastrow: "Understanding and Preventing Burnout", **British Journal (٣٤)**
of Social Work, (14), 1984, PP. 141-155.

W. D. Harrison: **Burnout in Thomas Keefe, and E. Donald: Relation Ships (٣٥)**

in **Social Service Practice**. Context and Skills, Brooks and Cole Publishing Co. California, 1983, PP. 140-152.

(٢٦) عبد الحليم رضا عبد المال : الضمة الاجتماعية المعاصرة : دار النهضة العربية ، القاهرة . جمهورية مصر العربية . ١٩٨٥ م ، ص ٨٠-٢١٠ .

Nancy Ratliff: "Stress and Burnout in Helping Professions: Social Case Work", **The Journal of Contemporary Social Work**, 69, March: 1988, PP. 147-154.

Charles Zastrow: **The Practice of Social Work**, (Fifth Ed.) Brook and Cole Publishing, CA., 1995, PP. 86-97. (٢٨)

H. J. Fredudenberg: "Staff burnout", **Journal of Social Issues**, 30 (1), 1974, PP. 159-165. (٢٩)

C. Maslach and S. Jackson: **Burnout Inventory Manual**: (2nd ed.). Palo Alto, CA: Consulting Psychologists Press, 1986, PP. 133-141. (٣٠)

B. Perlman and E. A. Hartman: "Burnout: Summary and Future Research", **Human Relations**, Vol. 35, No. (4), 1982, PP. 283-305. (٣١)

A. Pines and D. Kafry: "Occupational Tedium in The Social Services", **Social P. K. S. Patrick: Health Care Worker Work**, Vol. 23. No. (6), 1978, Pp. 499-507. (٣٢)

Burnout: What it is, What to do about it, Chicago: An Inquiry Book- Blue Cross Association, 1981, PP. 98-115.

- C. Maslach and S. Jackson: **Maslach Burnout Inventory Manual**, (2nd ed.), Palo Alto, CA: Consulting Psychologists Press, 1986, Pp. 35-51.

- V. Savicki, and E. J. Cooley: "Implications of Burnout Research and Theory for Counselor Educators", **The Personnel and Guidance Journal**, Vol. 60, No. (7), 1982, PP. 415-419.

- Jean E. Wallace and Brinkerhoff: "The Measurement of Burnout Revisited", **Journal of Social Service Research**, Vol. 14, No. (1, 2), 1991, Pp. 85-111

A. Pines and C. Maslach: "Characteristics and Staff Burnout in Mental Health Settings", **Hospital and Community Psychiatry**, Vol. 29, No. (4), 1978, PP. 233-237. (٣٣)

- P. K. S. Job Hazard for Health Workers. Hospitals, November, 1979, PP. 87-89
Patrick: Burnout

- C. Maslach and S. Jackson: **Maslach Burnout Inventory Manual**, (2nd ed.), Palo Alto, CA: Consulting Psychologists Press, 1986, PP. 181-198.

- J. Streepy: "Direct Service Providers and Burnout: Social Casework", **The Journal of Contemporary Social Work**, Vol. 62, No. (6), 1981, PP. 352-361.

- B. Perlman and E. A. Hartman: "Burnout, Summary and Future Research", **Human Relations**, Vol. 35, No. (4), 1982, Pp.283-305.

- Jean E. Wallace and Brinkerhoff: "The Measurement of Burnout Revisited", **Journal of Social Service Research**, Vol. 14, No. (1, 2), 1991, Pp. 85-111.

P.K.S. Patrick: **Burnout, Job Hazard for Health Workers, Hospitals**, No- (٤٤)
vember, 1979, PP. 87-89.

- C. Maslach and S. Jackson: **Maslach Burnout Inventory Manual**, (2nd ed.), Palo Alto, CA: Consulting Psychologists Press, 1986, PP. 79-108.

- A. Pines and C. Maslach: "Characteristics and Staff Burnout in Mental Health Settings", **Hospital and Community Psychiatry**, Vol. 29, No. (4), 1978, PP. 233-237.

- J. Streepy: "Direct Service Providers and Burnout Social Casework", **The Journal of Contemporary Social Work**, Vol. 62, No. (6), 1981, PP. 352-361.

- B. Perlman and E. A. Hartman: "Burnout, Summary and Future Research", **Human Relations**, Vol. 35, No. (4), 1982, PP. 283-305.

- Jean E. Wallace and Brinkerhoff: "The Measurement of Burnout Revisited", **Journal of Social Service Research**, Vol. 14, No. (1, 2), 1991, PP. 85-111.

Eleanor Ross: "Preventing Burnout Among Social Workers Employed in The (٤٥)
Filed of Aids/ Hiv", **Social Work in Health Care** Vol. 8, No. (2), 1993, PP. 91-107.

M. Daley: "Burnout Smoldering Problem in Protective Services", **Social (٤٦)
Work**, (24), 1979, PP. 375-379.

(٤٧) عبد الحليم رضا عبد المال : **الخدمة الاجتماعية المعاصرة** ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية ،
١٩٨٥م ، ص ص (٢٠٨-٢١٠) .

Clifton Barber and Mieko Iwai: "Role Conflict and Role Ambiguity as predic- (٤٨)
tors of Burnout Among staff caring for Elderly Dementia Patients", **Journal of Gerontological Social Work**, Vol. 26 (1/2) The Haworth Press, 1996, PP. 211-242.

Earl Babbie: **The Practice of Social Research**: Eighth Edition, Wads Worth (٤٩)
Publishing Company, Belmont California, 1998, Pp. 69-81.

المراجع العلمية

أولاً: المراجع العربية

- ١ - أحمد عباس ، على عسكر :مدى تعرض العاملين لضغوط العمل فى بعض المهن الاجتماعية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، جامعة الكويت ، ١٩٨٨م ، ص ص (٦٧-٨١) .
- ٢ - جمال شكرى محمد عثمان :الإعياء المهني للإخصائيين الاجتماعيين ببعض متغيرات الممارسة ، الخدمة الاجتماعية وقضايا التنمية ، المؤتمر العلمى الخامس للخدمة الاجتماعية ، م ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، القاهرة ، ١٩٩١م ، ص ص (١١٩-١٥٣) .
- ٣ - عبد الحليم رضا عبد العال : الخدمة الاجتماعية المعاصرة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية . ١٩٨٥م ، ص ص (٢٠٨-٢١٠) .
- ٤ - عبد الرحيم بن على المير :العلاقة بين ضغوط العمل وبين الولاء التنظيمى والأداء والرضا الوظيفى والصفات الشخصية ، الإدارة العامة ، م٣٥ (٢) معهد الإدارة العامة ، الرياض ، ١٩٩٥م ، ص ص (٢٠٧-٢٥٢) .
- ٥ - كمال دوانى ، أنمار الكيلانى ، خليل عليان :مستويات الاحتراق النفسى لدى معلمى المدارس الحكومية فى الأردن" ، المجلة التربوية : العدد التاسع عشر، المجلد الخامس ، كلية التربية ، جامعة الكويت ، الكويت ، ١٩٨٩م ، ص ص (٢٥٣-٢٧٣) .
- ٦ - هند ماجد الخثيلة :مصادر ضغوط العمل كما يدركها العاملون فى التعليم الجامعى" ، مجلة جامعة الملك سعود ، م ٩ (١) ، العلوم التربوية والدراسات الإسلامية ، ١٩٩٧م ، ص ص (٨٥-١١٢) .

ثانياً : المراجع الأجنبية

- (1) Acker, Gila Miriam: **The Impact of Client's Mental Illness on Social Workers Job Satisfaction and Burnout**: Unpublished Dissertation (D.S.W) Adelphi University, School of Social Work, Long Is land, NewYork, 1997, pp. 29-37
- (2) Arches, J. "Social Structure, Burnout, and Job Satisfaction", *Social Work*, pp. 202-206.(36), 1991. . Babbie,
- (3)Babbie Earl: **The Practice of Social Research**, Eighth Edition,Wads Worth Publishing Company, Belmont California, 1998, pp. 69-81.
- (4) Barber, Clifton; and Iwai, Mieko. "Role Conflict and Role Ambiguity as predictors of Burnout Among staff caring for Elderly Dementia Patients", *Journal of Gerontological Social Work*, Vol. 26 (1/2) The Haworth Press, 1996, pp 46 - 59 .
- (5) Bennett, P.; Evans, R.; and Tattersall: "A. Stress and Coping in Social Work", *British Journal of Social Work*, (23), 1993, pp 44-31.
- (6) Boyd, Ina SueRole, **Conflict and Role Ambiguity as Predictors of Burnout Among Hospice Nurses and Social Workers**: Unpublished Ph.D. Dissertation, University of Florida, 1996, pp. 88-91.
- (7) Collings, John A. and Marray, Philip J. "Predictors of Stress Amongst Social Workers: An Empirical Study", *British Journal of Social Work*, (26), 1996, pp 387-375 .
- (8) Cordes, Cynthial; and Dougherty, Thomas W., "A Review and an Integration of Research on Job Burnout",. *Academy of Management Review*, Vol. 18, No. (4), 1993, pp. 621-656.
- (9) Daley, M. "Burnout Smoldering Problem in Protective Services", *Social Work*, (24), 1979, pp. 375-379.
- (10) Davies, M. "Work Satisfaction in Probation and Social Work", *British Journal of Social Work*, (20), 1990, pp 43-433.
- (11) Dewe, P.J. "Identifying The Causes of Nurse's Stress", *Work and Stress*, (1), 1987, pp.15-24.
- (12) Dunham, J. **Stress in Teaching** : London, Croom Helm, 1984, pp 49-41 .
- (13) Fisher, S. **Stress in Academic Life** : Buckingham, SRHE and Open University Press, 1994, pp 73-64.
- (14) Fredudenberger, H. J. "Staff burnout", *Journal of Social Issues*, 30 (1), 1974, pp. 159-165.
- (15) Friedman, I. and Farber, B. "Professional Self-Concept as a Predictor of Teacher Burnout", *Journal of Educational Research*. Vol. 86, No. (1), 1992, pp 89-81 .
- (16) Gowda, Natarajan M. **Factors Associated with Burnout and Turnover Intention Among Case Managers who work with older Adults**: Unpublished Ph.D. Dissertation. The Ohio State University, 1997, pp 89-81 . .
- (17) Harrison, W. D. Burnout, in Thomas Keefe, and Donald E., **Relation Ships in Social Service Practice: Context and Skills**, Brooks and Cole Publishing California, 1983, pp 152-140 .

- (18) Jayaratne, S., Davis - Sacks, M.L. and Chess, W.A. Private Practice Maybe Good for Your Health and well-being. **Social Work**, Vol. 36, No. (3), 1991, pp 229-224 .
- (19) Kyriacou, C., "The Nature of Stress Facing Teachers", **Paper Presented at the third European Conference for Research on Learning and Instruction**, Madrid, Spain. 4-7 September, 1989, pp 63-57.
- (20) Leiter, M. P. and Maslach, C.,: The Impact of Interpersonal Environment on Burnout and Organizational Commitment: **Journal of Organizational Behavior**, (9), 1988, pp. 297-308.
- (21) Levine, Joanne. Conflicted Helping: The Mediator Role of Social Work Discharge Planners in a Rapidly Changing Health Care Environment. Unpublished D.S.W Dissertation, City University of NewYork, 1997, pp. 42-50.
- (22) Maslach, C.: Burnout, **Human Behavior**: Vol. (2), 1978, p. 99-113.
- (23) Maslach, C.: **Burnout - The Cost of Caring**: NewYork: Prentice Hall Inc, 1982, pp. 105-131.
- (24) Maslach, C. and Jackson, S. Maslach: **Burnout Inventory Manual** (2nd ed.). Palo Alto, CA: Consulting Psychologists Press, 1986, pp, 141-133 .
- (25) Maslach, Christina and Jackson, Susan: "The Measurement of Experienced Burnout", **Journal of Occupational Behavior**, Vol. 2. 1981, pp 89-76 .
- (26) Patrick, P.K.S. :Burnout **Job Hazard for Health Workers**: Hospitals, November, 1979, pp. 87-89.
- (27) Patrick, P.K.S. Health Care Worker Burnout: **What it is, What to do about it**. Chicago: An Inquiry Book- Blue Cross Association, 1981, pp. 98-115.
- (28) Perlman, B., and Hartman, E.A. Burnout: "Summary and Future Research", **Human Relations**, Vol. 35, No. (4), 1982, pp. 305-289
- (29) Pillemer, K., and Moore, D.W. Highlights from a Study of Abuse of Patients in Nursing Homes: **Journal of Elder Abuse and Neglect**, Vol. 2, No. (1/2), 1990, pp. 5-29.
- (30) Pines, A. and Aronson, E.: **Career Burnout: Causes and Cures**. NewYork: Free Press, 1988, pp. 35-48.
- (31) Pines A. and Aronson E.: **Burnout from Tedium to Personal Growth**, New-York: Free Press, 1981, pp.101-112.
- (32) Pines, A. and Kafry, D. Occupational Tedium in The Social Services: **Social Work**, Vol. 23. No. (6), 1978, pp. 499-507.
- (33) Pines, A., and Maslach, C.,: Characteristics and Staff Burnout in Mental Health Settings: **Hospital and Community Psychiatry**, Vol. 29, No. (4), 1978, pp. 233-237.
- (34) Powell, William: "The Relationship Between Feelings of Alienation and Burnout in Social Work": **The Journal of Contemporary Human Services**, Vol. 75, No. (4), 1994, pp. 67-77.

- (35) Ratliff, Nancy: "Stress and Burnout in Helping Professions: Social Case Work": **The Journal of Contemporary Social Work**, 69, March, 1988, pp. 147-154.
- (36) Ross, Eleanor: "Preventing Burnout Among Social Workers Employed in The Field of Aids/ Hiv.," **Social Work in Health Care**, Vol. 8, No pp 109-91 .
- (37) Rushton, A. , : "Stress Amongst Social Workers: In Payne", R. and Firth-Cozens, J. (Eds). *Stress in Health Professionals* (p. 167-188). Chichester: John Wiley and Sons, 1987, pp. 74-91.
- (38) Sawicki, V., and Cooley, E.J., "Implications of Burnout Research and Theory for Counselor Educators," **The Personnel and Guidance Journal**, Vol. 60, No. (7), 1982, pp. 415-419.
- (39) Sharma, Anita: **A Study of Front-line Respite Care Workers in Louisiana: (Caregivers, Developmental Disabilities, Stress Job Satisfaction)**. Unpublished Ph.D. Dissertation, the Florida State University, Tallahassee, Florida, 1996, pp. 121-133. **alization**).
- (40) Soderfeldt, Marie Burnout (**Emotional Exhaustion, Deperson work**, Lund, Sweden, 1997 Ph.D. Dissertation, Lunds University, School of Social pp. 19-27.
- (41) Soraya, Farnoosh: **Burnout Factors among Social Workers Employed within child welfare agencies**: Unpublished Master Degree in Social work. California state university, long beach, 1997, pp. 31-39.
- (42) Stevens, G.B. and O'Neill, P. Expectation and Burnout in The Developmental Disabilities Field: **American Journal of Community Psychology**, Vol. 11, No. (6), 1983, pp. 615-627.
- (43) Streepy, J. , : "Direct Service Providers and Burnout. Social Casework": **The Journal of Contemporary Social Work**, Vol. 62, No. (6), 1981, pp. 352-361.
- (44) Tompkins, Catherine Jeanette: **The Effects of Stress, Role Ambiguity, and Social Support on Burnout Among Health Aids Caring for the Frail Elderly: Toward The Prevention of Maltreatment**. Unpublished Ph.D. Dissertation, University of Mary Land at Baltimore, 1996, pp. 123-131.
- (45) Um, Myung-Yong and Harrison, Dianne F., : "Role Stressors, Burnout, Mediators, and Job Satisfaction: a Stress-Strain-Outcome Model and an Empirical Test", **Social Work Research**, Vol. 22, No.(2), 1998, pp 115-100 .
- (46) Wallace, Jean E. and Brinkerhoff: "The Measurement of Burnout Revisited," **Journal of Social Service Research**, Vol. 14, No. (1,2), 1991, pp. 111-85 .
- (47) Weiscope, P. , : "Burnout Among Teachers" **Exceptional Children** No. 47, NewYork, 1980, pp. 49-44 . Zastrow, Charles.,: "Understanding and Preventing Burnout": .
- (48) **British Journal of Social Work**, (14), 1984, pp. 155-141 .
- (49) Zastrow, Charles: **The Practice of Social Work**,: (Fifth Ed.) Brook and Cole Publishing, CA., 1995, pp. 97-86 .
- (50) Zunz, Sharyn J.,: "Resiliency and Burnout: Protective Factors for Human Services Managers", **Administration in Social Work**, Vol. 22, No. (3), 1998, pp. 54-39 .

تقييم المنهجية العلمية

للإطار الفكري

لنظرية المحاسبة الإيجابية

د. الأميرة إبراهيم عثمان *

المقدمة :

عندما تحقق الباحثون من أوجه قصور منظور المدخل المعيارى فى تنظير المعرفة المحاسبية ظهرت آراء تنادى بضرورة تطوير نظرية محاسبية تشرح وتفسر المحاسبة كما هى كائنة فعلاً ، وتفسر أيضاً ما يقوم به المحاسب فى الواقع العملى ، وكذلك توضح الآثار الناتجة عن ذلك على كل من الأفراد والموارد النادرة المتاحة للوحدة الاقتصادية ^(١) . ومن هذا المنطلق تحول جانب من الفكر المحاسبى المعاصر من الاهتمام بالجوانب المعيارية والتعريفية لما يجب أن تكون عليه النظرية المحاسبية ، إلى الاهتمام بدراسة المشاكل العملية والممارسة المحاسبية كما هى قائمة فى الممارسة العملية ، وذلك فى محاولة لتطوير نظرية محاسبية إيجابية تسعى إلى تطبيق نموذج خاص على الظواهر المحاسبية باعتبار أن المحاسبة علم تطبيقي . وقد استند فى ذلك إلى صياغة مجموعة مقدمات تجريبية قابلة للاختبار والتحقق ، توضح الحقائق والمقترحات الشواهدية حول الطبيعة الهامة والعامة لخصائص المعلومات المحاسبية التى تؤدى إلى اتباع طرق وسياسات محاسبية معينة ، وتفصح عن الصلاحية التجريبية للنظرية ، كما تقدم مجموعة من القواعد المنهجية العامة لدراسة الظواهر المحاسبية المتعددة المستويات ^(٢) .

فإذا ما احتاج المحاسب إلى التنبؤ بالسياسة المحاسبية الملائمة للتقرير عن عناصر القوائم المالية من خلال البعد التجريبى ، فإن ذلك يتطلب وجود نظرية إيجابية ترشده

* أستاذ بقسم المحاسبة ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية .

للبحث تجاه المتغيرات المستقلة ، وذلك من خلال الإطار العام للأنشطة اللازمة لأداء وظيفة التقرير المالى ، والتي لها سمة الحقائق الشواهدية التى توضح الظروف والاشتراطات التى تعمل بموجبها وفى نطاقها الطرق والسياسات المحاسبية البديلة ، وتوجهه نحو التركيز على المهام الاستدلالية حتى يمكن أداؤها بطريقة منطقية ، وذلك عن طريق تفسير أسباب اختيار سياسة معينة عند إعداد القوائم المالية باعتبارها المتغير التابع ، وتحديد تأثيراتها على الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للوحدة فى ضوء الحسابات الملزمة لتحليل التكلفة والمنفعة . وبذلك يمكن الاستدلال على العوامل الاقتصادية التى تولد الاختيارات المشاهدة والتى تعكس تفضيلات الوحدة الاقتصادية لسياسة محاسبية معينة . وعلى ذلك استهدفت دراسات النظرية الإيجابية تحفيز البحث المحاسبى على التحول نحو تحليل وتفسير الاختيارات المشاهدة للطرق والسياسات المحاسبية المستخدمة ، باعتبار أن اختيار الوحدة الاقتصادية لسياسة محاسبية معينة لا تتم فقط وفقاً للمبادئ والمعايير المحاسبية المتعارف عليها ، وإنما تأخذ فى اعتبارها أيضاً تفضيلات الوحدة الاقتصادية ^(٣) .

وفى سياق ما تقدم ، فإنه يمكن القول إن مضمون البحث المحاسبى الإيجابى يدور حول الممارسة والتجريب لاكتشاف تفضيلات الوحدة الاقتصادية بأشكالها المختلفة ذاتها ، خاصة فى ظل وجود تشكيلة مختلطة من التقارير المحاسبية التى تتأثر بالأبعاد السياسية والاجتماعية للبيئة التى تعد من خلالها . وبذلك يتمثل إسهام النظرية المحاسبية الإيجابية فى تركيزها على مشكلة كيفية الاختيار بين الطرق والسياسات المحاسبية التى تتعلق بالتقرير المالى داخل نطاق المحاسبة المالية ، وذلك من خلال تعيين الظروف وتحديد الآثار التى تنتج من اختيار معين لإحدى السياسات البديلة والتنبؤ بكيفية مواستها طبقاً لمتطلبات الممارسة العملية . ونظراً لأن عملية الاختيار غير واضحة ، فإنه قد ثار جدل بين الباحثين ^(٤) حول عدم شمولية الإطار الفكرى للنظرية الإيجابية للكشف عن ماهية تلك التفضيلات ، بما يستلزم تقييم المنهجية العلمية للنظرية المحاسبية الإيجابية ، ومدى إمكانية مقابلة إطارها النظرى بأهم معايير التحقق العلمى السائدة فى فلسفة العلوم ، التى على أساسها يتم قبول أو رفض النظرية العلمية .

أهمية البحث :

تنبع أهمية البحث من الحاجة إلى أن يكون للحاسبة مضمون علمى مستقل عن مفهوم الحاسبة كمهنة وفن ، الأمر الذى يستوجب تقييم المنهجية العلمية لنظرية الحاسبة الإيجابية فى ضوء ما تقضى به منطقية العلم ومعايير التحقق العلمى للتأكد من مدى صحة منهجية الإطار النظرى لها ، وبما يضمن تحقيق الاتساق المنطقى بين عناصر هذا الإطار وعدم تناقضه مع الواقع الفعلى فى نفس الوقت . وذلك من شأنه أن يوفر الأساس العلمى الذى يحقق العمومية والشمول للنظرية الإيجابية التى تهدف إلى زيادة فعالية القوائم المالية ، باعتبارها قنوات الاتصال التى تولد المعلومات الملائمة لاحتياجات مستخدميها لأغراض اتخاذ القرارات .

ويعتقد البعض ^(٥) أن محاولة التأسيس العلمى للمعرفة المحاسبية طبقاً للمدخل الإيجابى يجعل من المحاسبة مجرد نشاط خدمى وفنى يهدف إلى إشباع الحاجات الإنسانية لئلا يتنبأ بالآثار والنتائج الاقتصادية والاجتماعية للظواهر المحاسبية . بما يعنى اهتمام المحاسبة بشرح وتفسير للطريقة التى من خلالها يتم تشغيل الفن المحاسبى فقط . وذلك من منطلق أن تركيز المنهجية العلمية للنظرية الإيجابية على القرارات المرتبطة باختيار أفضل الطرق والسياسات المحاسبية البديلة والاختيارات الاجتماعية يقع خارج نطاق حدود العلم ^(٦) ، ومن ثم التشكيك فى إمكانية بناء نظرية علمية للمحاسبة استناداً إلى مقدمات تجريبية تحدد شروط انتماء الممارسة العملية لإطار فكرى يحدد ماهية المحاسبة وأهدافها ووظائفها كما هى قائمة فعلاً فى الواقع . فضلاً عن أنه إذا كانت الطرق والأساليب المحاسبية البديلة لم تتطور بعد - على كل من المستويين النظرى والتطبيقي - إلى المدى الذى يسمح بتطوير القوائم المالية طبقاً لاحتياجات وتفضيلات مستخدميها ، فإن دراسة وبحث هذه الموضوعات يتعلق بوظيفة علم المحاسبة ، ويخرج عن نطاق تنظيرها كعلم اجتماعى مستقل عن العلوم الاجتماعية الأخرى . فضلاً عن أن استقراء الدراسات التى تناولت تقييم البحث المحاسبى الإيجابى يكشف عن عدم مقابلتها لبعض المعايير المستخدمة لأغراض التحقق العلمى وتقييم منطقية النظرية العلمية كمعيار القابلية للتكذيب ^(٧) . كما يرى البعض أن التحول نحو منهجية برامج البحث العلمى على أساس تجريبى طبقاً للمنهجية العلمية

التي قدمها «لاكاتوس - Lakatos» - التي ستكون محل دراسة في هذا البحث - لا تمثل بالضرورة مصادقة على الأبعاد المنهجية للنظرية المحاسبية الإيجابية^(٨).

هدف البحث ومنهجه :

يهدف البحث إلى الإجابة عن التساؤل الخاص بمدى إمكانية المحافظة على المضمون العلمي للمعرفة المحاسبية باعتبارها علماً اجتماعياً وتطبيقياً قابلاً للتأصيل النظري في ظل ارتباط البحث المحاسبي بالمدخل الإيجابي . وذلك من خلال تقييم المنهجية العلمية للإطار الفكري الذي تستند إليه النظرية المحاسبية الإيجابية في ضوء أهم معايير التحقق العلمي السائدة في فلسفة العلوم ، والتي على أساسها يتم قبول أو رفض النظرية . فضلاً عن تقييم وجهات نظر الباحثين حول مفهوم وطبيعة المعرفة المحاسبية ، والإستراتيجية الملائمة للبحث الذي يحقق الأهداف الوظيفية للمحاسبة ، وخصوصاً أن الأساليب التجريبية ما زالت في مراحل تطورها الأولى .

ولتحقيق هدف البحث فإنه يتناول في أقسامه الباقية ما يلي : **القسم الثاني :** يتناول تقييم منهجية البحث لنظرية المحاسبة الإيجابية ، وذلك من خلال تحديد المفهوم العلمي لنظرية المحاسبة الإيجابية ، ثم تقييم الإطار الفكري لتلك النظرية . **القسم الثالث :** وقد خصص لدراسة معايير التحقق العلمي من نظرية المحاسبة الإيجابية ، حيث يتم دراسة معيار القدرة التنبؤية ، ومعيار القابلية للاختبار التجريبي ، ومعيار القابلية للتكذيب ، ومعيار القابلية للأحكام القيمية . **القسم الرابع :** وقد خصص لتقديم مدخل معاصر لتنظير المعرفة المحاسبية يعرف بمدخل برامج البحث العلمي ، حيث يتم إبراز المنهجية العلمية لهذا المدخل ، وتقديم النظرية المحاسبية الإيجابية التي يستند بناؤها إليه . أما **القسم الخامس :** فيتناول خلاصة البحث وما توصل إليه من نتائج .

تقييم منهجية البحث لنظرية المحاسبة الإيجابية :

تقضى منطقية الفكر العلمي بضرورة أن يعتمد الإطار الفكري لمحاولة تنظير المعرفة المحاسبية طبقاً للمدخل الإيجابي على إستراتيجية موحدة تهتم بالأبعاد المنهجية للبحث العلمي اللازم توافرها لتحقيق كل من الصلاحية الداخلية والصلاحية الخارجية لنتائج

البحث^(٩) . حيث تشير الصلاحية الداخلية إلى أن منهج البحث يسمح بتحقيق الاتساق المنطقي بين المقدمات والفرضيات التي يقوم عليها تحليل الظاهرة محل البحث ، بحيث يصبح الإطار النظري مترابطاً بما لا يدع مجالاً للتناقض بين عناصره . بينما تشير الصلاحية الخارجية إلى مدى إمكانية الوصول إلى حلول تطبيقية للمشاكل العملية المرتبطة بالظاهرة محل البحث بصورة لا تتعارض مع ظروف الواقع ، ومن ثم تصبح تلك الحلول قابلة للتعميم على مستوى الممارسة والتطبيق العملي .

وعلى ضوء ذلك يستلزم التقييم العلمي لنظرية المحاسبة الإيجابية بداية استعراض لإسهاماتها من خلال المفهوم العلمي لطبيعة المحاسبة وأهدافها والوظائف التي تحقق تلك الأهداف طبقاً للمدخل الإيجابي ؛ تمهيداً لاختبار وتحليل المنهجية العلمية للإطار الفكري لهذه النظرية في ظل الفلسفة والهدف ومنهجية البناء الذي تستند إليه . وذلك بغرض تقييم مدى توافر الاتساق المنطقي بين عناصر ذلك الإطار ، وبما يضمن عدم وجود تناقض بين علاقات الظواهر المحاسبية المستمدة من مشاهدات الواقع طبقاً لمنهج الاستدلال الاستقرائي الذي تستند إليه ، النظرية الإيجابية . وحول هذه الأمور تدور الدراسة في هذا القسم على نحو ما سيرد في الفقرتين التاليتين :

المفهوم العلمي لنظرية المحاسبة الإيجابية :

تعد الدراسة التي قام به «واتس وزيمرمان - Watts & Zimmerman»^(١٠) من أهم الدراسات الرائدة التي حاولت تقديم المفهوم العلمي لنظرية المحاسبة الإيجابية كمدخل جديد لتنظيم المعرفة المحاسبية ، حيث تضمنت هذه الدراسة الأساليب والطرق الملائمة لتوصيف الخصائص العامة للممارسة المحاسبية كما هي قائمة فعلاً في الواقع العملي ، وتحديد شروط انتمائها لنموذج وصفي يعبر عن طبيعة المحاسبة وأهدافها والوظائف التي تحقق هذه الأهداف من خلال مضمون تجريبي . فلأوضحت أن تحديد ماهية المحاسبة التي تستخدم المعلومات التجريبية يتطلب ربطها بالعلم التجريبي الذي يتعلق بالشرح والتنبؤ بالعالم الواقعي الذي ترتبط المحاسبة - باعتبارها نشاطاً خدمياً - من خلاله بأداء مهمة محددة بهدف إشباع حاجة اجتماعية ، وبذلك لا تختلف المحاسبة كثيراً كمهنة عن المهن الأخرى كالطب مثلاً .

وتهدف النظرية المحاسبية الإيجابية بصفة خاصة إلى تطوير التقرير المالي داخل

نطاق المحاسبة المالية عن طريق توضيح ماهية الظروف التى تنتج من اختيار معين لإحدى طرق وسياسات المحاسبة المالية من خلال الأبعاد الكلية للأنشطة الفعلية المتعلقة بإعداد القوائم المالية . ونظراً لأنه عادة ما تتعلق الحاجة بمضمون ومحتوى القوائم المالية ، فإن محاولة إشباعها تتطلب الرجوع إلى الواقع العملى وتحليل المعاملات الفعلية للوحدة المحاسبية ، وذلك تمهيداً للاستدلال على العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة التى تقود إلى اختيار السياسة المحاسبية المعينة والتنبؤ بآثارها على الوحدة الاقتصادية . وبذلك يمكن القول إن الوظيفة المحاسبية تعكس - من خلال البعد التجريبي - الاهتمام بوظيفة الاتصال التى يكون لها الأولوية على وظيفة القياس ، حيث تهتم بأداء المهام المتعلقة بالاختيار بين الطرق المحاسبية البديلة التى يتم على أساسها إعداد القوائم المالية . وذلك من خلال تحديد خصائص وصفات المعلومات التى تنطوى عليها تلك القوائم . وبذلك تحاول النظرية الإيجابية الإجابة عن التساؤلات التى تظهر من الممارسة المحاسبية العملية ، كالتى تدور حول الأسباب التى تدعو إلى أن يكون للإدارة فى الوحدات الاقتصادية حرية - إلى حد ما - فى اختيار طرق وسياسات التقرير المالى ، وحول مدى الثقة فيما تصدره بعض الهيئات المحاسبية - كمجلس معايير المحاسبة المالية FASB ، ومجمع المحاسبين القانونيين الأمريكى AICPA مثلاً - من تعديلات للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ؟

ويمكن ملاحظة أن ذلك الخط من التساؤل المنهجي الذى يسود فيه منهج الاستدلال الاستقرائى ، والذى يولد الاختيارات المشاهدة ، قد استخدم لفترة طويلة فى علم الاقتصاد الكلاسيكى الحديث ^(١١) ، حيث يفترض أنَّ الفرد يقوم بالتخطيط لاختياراته من بين السلع البديلة المتاحة فى ضوء المعلومات المتوافرة حول الأسعار والكميات ، والتى تعكس البعد التجريبي لهذه النظرية . ويصبح التساؤل الذى يولد الاختيار والتفضيل المشاهد هو : متى يمكن للملاحظ الخارجى أن يلاحظ كلاً من الأسعار والكميات تمهيداً لاتخاذ إجراءات الاستدلال اللازمة للتعرف على تفضيلات واختيارات الفرد المعين ؟ ويلاحظ أن النموذج الاقتصادى يقوم على أساس مجموعة من الافتراضات المنطقية والمتسقة حول الأساس الذى تستند إليه النظرية الاقتصادية ، وذلك بما يسمح بافتراض السلوك الرشيد والتفكير المنطقى للفرد بطريقة تكفى لتمثيل المنفعة بدالة تفضيل نمونجية موحدة تعكس التفضيلات الفردية .

أما فى الفكر المحاسبى فإن التساؤل ما زال قائماً حول كيفية ترتيب البدائل المحاسبية المتاحة وفقاً للتفضيلات الفردية ، أو بمعنى آخر متى يمكن لمشاهدات الأسعار والكميات أن تستخدم فى تحديد إطار موحد لدالة تفضيل فردية فى ظل تعذر - إن لم يكن استحالة - معرفة التفضيلات الفردية التى تختلف على مستوى الأفراد كما تختلف بمرور الزمن على مستوى الفرد الواحد ؟ فضلاً عن تعدد وتنوع الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية فى ظل الظروف العادية ، واختلاف احتياجاتهم حتى داخل الفئة الواحدة بما يتعذر معه تقييم تفضيلات كل فرد يتأثر بقرار السياسة المحاسبية . ولقد ناقش «ديمسكى - Demski» تلك المشكلة باعتبار أنه توجد ثلاثة بدائل أمام المحاسب لحلها ، وذلك على النحو التالى (١٧) :

أ - أن يقوم المحاسب باستخدام المشاهدات التى تعكس الأسعار والكميات الملاحظة ، وذلك لشرح وتفسير وتقييم ما إذا كانت السياسة المحاسبية التى قامت الوحدة المحاسبية باختيارها فعلاً ، تتوافق وتتسق مع دالة التفضيل الخاصة بها ، حيث لا يتوافر معيار يعكس دالة تفضيل جماعية يمكن الاستناد إليه كمرشد فى عملية الاختيار بين الطرق والسياسات المحاسبية البديلة .

ب - أن يقوم المحاسب بوضع نظام يمكن من خلاله استنتاج الظروف المنتظمة التى تتسم بالثبات النسبى ، والتى من خلالها تكون كل من مشاهدات الأسعار والكميات متسقة ، وذلك بما يسمح بتمثيلها بدالة تفضيل جماعية عادة ما يطلق عليها قاعدة الخيار الجماعى . ويتطلب ذلك أن يأخذ المحاسب فى اعتباره حساب التكاليف والمنافع التى تتولد عن مثل هذا النظام الذى يسمح بالتعرف على تفضيلات كل من يتأثر بقرار اختيار السياسة المحاسبية .

ج - أن يأخذ المحاسب تفضيلات الوحدة للسياسة المحاسبية المعينة باعتبارها الأساس والبداية فى عمليات الملاحظة والاستدلال والاختيار . ونظراً لأن تلك العمليات غير واضحة تماماً خلال المجال المحاسبى ، فإن ذلك يلقي عبئاً إضافياً على المحاسب لاستخدام أساليب البحث العلمى المناسبة للتعرف على التفضيلات الفردية كالتجريب المعملى مثلاً . ومن ناحية أخرى فإن الممارسة العملية قد تكشف عن أن التفضيلات الفردية على مستوى الوحدة الاقتصادية ليست هى الأساس فى اختيارها لطريقة وسياسات التقرير المالى التى تستند إلى المبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

ولقد أسفرت محاولات التغلب على مشكلة استحالة التعرف على دوال التفضيل الفردية الواقعية - فضلاً عن صعوبة تحديد دوال نموذجية للتفضيل الجماعى على مستوى الممارسة العملية - إلى ظهور ثلاثة مداخل لتتظير المعرفة المحاسبية على أساس إيجابى ، وذلك على النحو التالى :

أولاً - مدخل نظرية الوكالة :

يقوم ذلك المدخل على أساس النظر إلى الوحدة الاقتصادية باعتبارها مجموعة من العلاقات التعاقدية بين الأطراف من نوى المصالح فيها ، إلا أنه ينبغى الاهتمام بالعلاقة بين الإدارة (الوكيل) والملاك (الأصيل) ؛ نظراً للدور الرئيسى للإدارة فى التأثير على سياسات الاختيار المحاسبى . ويحاول البحث المحاسبى الإيجابى تفسير القيود والمحددات المفروضة على الإدارة من جانب الأطراف الأخرى من أصحاب المصالح فى الوحدة الاقتصادية بصدد اختيارها لسياسات وطرق التقرير المالى ، والكشف عن مدى تأثر عملية اختيار البدائل المحاسبية فى الممارسة العملية بمصالح الإدارة التى يجب تحقيقها باستمرار لتحقيق مصلحة الوحدة الاقتصادية ككل . وبهذا تؤكد نظرية الوكالة على أن اختيار الإدارة للطرق والسياسات المحاسبية يتأثر فقط بآثارها النسبية على الدخل وفقاً لتفضيلاتها ، وذلك دون الأخذ فى الاعتبار أيّاً من تفضيلات الأطراف الأخرى من أصحاب المصالح فى الوحدة أو الظروف المختلفة القائمة فى التطبيق العملى على سياسات الاختيار المحاسبى التى يتم على أساسها إعداد القوائم المالية ^(١٢) . وحتى لا يؤدى ذلك المدخل فى النهاية إلى إطار نظرى يخدم مصلحة الإدارة على حساب مصالح الأطراف الأخرى ، فقد اقترح «ديمسكى» ^(١٤) مدخلاً أكثر تطوراً لشرح وتفسير الدوافع المؤثرة على اختيار البدائل المحاسبية بما يتسق مع الواقع الفعلى . حيث يقوم هذا المدخل على أساس نظرة أوسع إلى الوحدة الاقتصادية باعتبارها اختياراً لتشكيلة المدخلات والمخرجات المثالية التى تتضمن مجموعة من العلاقات التعاقدية المنظمة من خلال العقود المختلفة . وتكون المحاسبة هى أحد عوامل الإنتاج التى تساهم فى إنتاج هذه التشكيلة . وبذلك فإن تفضيلات الوحدة الاقتصادية للبدائل المحاسبية المتاحة تعتمد على أسعار عوامل الإنتاج الأخرى ، ويعنى هذا أنه عندما تقوم الوحدة الاقتصادية باختيار سياسات وطرق إعداد التقرير المالى فى ضوء المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، فإن ذلك يكون بمنزلة الممارسة

الفعلية لتفضيلاتها التي تميل إلى اختيار السياسة المحاسبية التي تحقق أفضل تشكيلة لعوامل الإنتاج الأخرى .

ثانياً - مدخل متخذى القرارات :

يمكن القول إن ظهور هذا المدخل كان نتاجاً لمحاولات اكتشاف التفضيلات الفردية بأشكالها المختلفة التي استغرقت جانباً من البحث المحاسبى . فعلى سبيل المثال أجرى «برنز - Bruns»^(١٥) مجموعة من التجارب العملية لاختبار كيفية تشغيل نظام المعلومات بواسطة الأفراد ، وذلك من خلال ملاحظة مدى تفاعل واستجابة الأفراد الخاضعين للتجريب للمعلومات المعدة على أساس طرق محاسبية مختلفة . ولقد خلص إلى أن عملية اختيار وتشغيل المعلومات عادة ما تتأثر بالدوافع السلوكية للأفراد المستخدمين لتلك المعلومات ، فيصبح افتراض الرشد الاقتصادي غير مؤيد بأدلة تجريبية متسقة تدعمه ، ومن ثم ينبغي التركيز - بدلاً عنه - على المؤشرات والدلائل التي تميل إلى الثبات والاتساق النسبى مع الخطر المتوقع ومع العادات والأعراف الاجتماعية المسيطرة ، وذلك بما يسمح بإمكانية افتراض دوال تفضيل جماعية تمثل رأى الأغلبية فى المجتمع .

ويصفة عامة فإنه يلاحظ أن الفكر المحاسبى قد وجد مجالاً خصباً لاكتشاف التفضيلات الفردية بظهور مدخل متخذى القرارات - كأحد مداخل التنظير المحاسبى الإيجابى - الذى يقوم على أساس وجوب تضمين المعرفة المحاسبية بالفروض المفسرة لسلوك مستخدمى المعلومات المحاسبية ، بحيث تعكس المعلومات الظاهرة فى القوائم المالية تفضيلاتهم ، ومن ثم تلائم استخداماتهم الحالية والمحتملة^(١٦) .

ولقد اعتمدت دراسات ذلك المدخل على النظرية الإيجابية لصياغة مقدمات تجريبية تصف خصائص المعلومات المستخدمة فى الممارسة العملية ، والتي تؤدى إلى اختبار معين للطريقة أو السياسة المحاسبية ، وذلك من خلال تحليل البواعث السلوكية لمستخدمى القوائم المالية طبقاً لما تقضى به المفاهيم الأولية والأساسية فى العلوم السلوكية ، باعتبارها المصدر الرئيسى للتعرف على التفضيلات الفردية التى يمكن على أساسها ترتيب البدائل المحاسبية المتاحة .

فعلى سبيل المثال اعتمدت إحدى الدراسات الميدانية ^(١٧) على استقصاء وتحليل العوامل المؤثرة على إعداد الموازنات التخطيطية فى البيئة الواقعية . خاصة ما يتعلق بالبواعث السلوكية لكل من معدى ومستخدمى المعلومات الظاهرة فى تلك الموازنات . ولقد أوضحت هذه الدراسات ماهية المعلومات التى يرغب مستخدموها فى الحصول عليها طبقاً لتفضيلاتهم ، وكيفية استخدامها فى تقييم النموذج الذى يربط بين بيئة الوحدة الاقتصادية وتشكيلة العوامل الإنتاجية التى تساهم فيها ، والتى تتطلب بدورها التعرف على التفضيلات الفردية لمستخدمى المعلومات المحاسبية طبقاً لمنهج البحث التجريبي الشامل .

ثالثاً - مدخل اقتصاديات المعلومات :

كما تفيد النظرية الإيجابية فى التعرف على البواعث السلوكية لمستخدمى المعلومات المحاسبية ، فإنها تفيد أيضاً فى دراسة القيود والبواعث الاقتصادية المؤثرة على النشاط المتعلق بأداء مهام التقرير المالى ، وذلك من منطلق أن المعلومات كمورد لها تكاليفها التى ترتبط بإنتاجها ومنافعها التى تنتج من استخدامها ، ومن ثم ينبغى علم تجاهل تأثير قرارات السياسة المحاسبية على المحددات والبواعث الاقتصادية الواقعية المؤثرة على أداء الوظائف المحاسبية . ويعنى ذلك أنه يمكن الحكم على قيمة المعلومات الإضافية من خلال تضمين نماذج تحديد قيمة المعلومات ببعض الخصائص النوعية للمعلومات التى تعكس درجة استجابتها للواقع الاقتصادية . ولقد اهتمت العديد من الدراسات ^(١٨) - التى اعتمدت على النظرية الإيجابية - بتفسير الدوافع الاقتصادية التى من أجلها تقوم الإدارة باختيار مبادئ ومعايير محاسبية معينة ، وذلك باعتبار أن الإدارة هى الجهة التى تقوم بالدور الرئيسى فى التأثير على سياسات الاختيار المحاسبى ، ومن ثم ينبغى الاستقصاء عن دوافعها فى تدعيم أو مقاومة معايير معينة ، وتفسير الضغوط التى أدت إلى إيجاد المعايير المحاسبية المستخدمة حالياً ، وأهم آثارها على مستخدمى المعلومات المحاسبية . فعلى سبيل المثال خلص «جوردون - Gordon» ^(١٩) من دراسته التجريبية إلى تفضيل الإدارة للطرق والسياسات المحاسبية التى تؤدى إلى عدم التقلب الشديد فى صافى ربح الفترات المتتالية ، ومن ثم إلى الثبات النسبى فى أسعار الأسهم . وفى محاولة لتطوير نتائج هذه الدراسة قام «واتس وزيمرمان» ^(٢٠) باختبار تجريبى لدوافع الإدارة المؤثرة على قرارات استغلال الموارد

المتاحة ، وقد انتهت هذه الدراسة بتقديم نموذج تطبيقي يفسر أن اختيار الإدارة للطرق والسياسات المحاسبية يتم على أساس تلك التي تعظم منفعتها الذاتية وتسمح بزيادة دخلها .

وفى دراسة تجريبية^(٢١) استهدفت اختبار أى من السياسات البديلة المتعلقة بأربعة من عناصر القوائم المالية يتم تفضيلها من قبل الإدارة بالنسبة لمجموعة من الوحدات الاقتصادية المتشابهة ، أوضحت أنه بالرغم من تفضيل الإدارة فى هذه الوحدات للطرق والسياسات المحاسبية التي تحافظ على مصلحتها الذاتية فى مواجهة الضغوط الواقعة عليها ، إلا أن الدلالة الإحصائية لنتائج البحث تشير إلى عدم وجود اتساق بين سياسات الاختيار المحاسبى المتعلقة بعناصر القوائم المالية موضوع البحث بما لا يسمح بالتنبؤ بالسياسات المختارة من قبل إدارة هذه الوحدات .

ويستقرء نتائج غالبية الدراسات التي اعتمدت على مداخل التنظير الثلاثة السالفة الذكر فى بناء نظرية إيجابية للمحاسبة ، يلاحظ أنها أثارت جدلاً واسعاً حول عدد من الموضوعات . وقد كان أكثر هذه الموضوعات ذلك المتعلق بالأساس الخاص بمنهجية بنائها النظرى ومدى ملاءمته للتطبيق على الواقع العملى ، ومن ثم تحقيق كل من الصلاحية الخارجية والداخلية لنتائج تحليل الظواهر المحاسبية وفقاً لهذه النظرية .

تقييم الإطار الفكرى لنظرية المحاسبة الإيجابية :

يتطلب تقييم الإطار الفكرى للنظرية الإيجابية فى المجال المحاسبى تحليلاً منهجية بنائها النظرى : للتحقق من مدى توافر الاتساق المنطقى بين مفهوم المحاسبة وأهدافها والوظائف التي تحقق أهدافها باعتبارها مكونات لهذا الإطار . وبصفة عامة يستمد الإطار الفكرى للنظرية العلمية أصوله وعلاقاته التي تكون المفاهيم الأولية والتحليلية للنظرية من مشاهدات الواقع التي عادة ما تكون نتاجاً لانتظام ظواهر وأحداث شواهدية سابقة .

وطبقاً للإطار الفكرى لنظرية المحاسبة الإيجابية يتحدد مفهوم المحاسبة بكونها نشاطاً خدمياً يهدف إلى تأدية مهام محددة خلال المجتمع باستخدام المعلومات التجريبية ، ويعد هذا التعريف لماهية المحاسبة غير كافٍ لاعتبارها علماً مستقلاً بذاته . بما يعنى أن تركيز النظرية الإيجابية على الجانب التطبيقي يجعل من المحاسبة أسلوباً

فنياً لاكتشاف الاختيارات الاجتماعية للوحدة الاقتصادية التي تفيد في أداء مهام اختيار السياسات ، التقييم ، التشغيل ، التوجيه ثم المراجعة للنظام المحاسبي ، وتلك أمور تقع خارج نطاق حدود العلم^(٢٣) . ولذلك فإن الإجابة عن التساؤل الخاص بإمكانية التنظير العلمي للمعرفة المحاسبية طبقاً لمنهجية النظرية الإيجابية ، تتطلب تحديد ما إذا كانت المحاسبة تعتبر أسلوباً فنياً أو علماً اجتماعياً قائماً بذاته .

ووجهة النظر التي تؤكد أن استخدام النظرية الإيجابية يجعل من المحاسبة مجرد فن أو نشاط خدمي ، تستند إلى مقدمة مؤداها أن وظيفة العلم التجريبي تتمثل بصفة عامة في التأثير على العلاقة القائمة بين الفرد والمجتمع والظروف البيئية السائدة^(٢٤) . على أن استخدام لفظ «وظيفة» في هذا السياق يؤدي إلى وجود خلط بين كل من مفهوم العلم والأسلوب الفني وبين المقترحات الوصفية والمعيارية . فكيف يعرف العلم بأنه النشاط الاجتماعي المنظم المكون للقوة الدافعة لإحداث التغيير في المجتمع^(٢٥) ، بحيث لا يكون متضمناً في نفس الوقت ما يتعلق بشرح وتفسير العلاقات بين المتغيرات الناتجة عن هذا التغيير . أو بمعنى آخر فإن ما يخص التغييرات الاجتماعية والاقتصادية لا يعد من قبيل العلم ، بينما يكون العلم الذي يهدف إلى الشرح والتنبؤ بالعلاقات السببية هو عبارة عن تطبيق للمعرفة العلمية على المشاكل المتضمنة موضوعات تطبيقية تنطوي على القرارات المتعلقة بالسياسة التي يتم اختيارها باستخدام التقنيات المتقدمة . وبهذا المضمون يكون العلم بمنزلة التقنية التي تؤثر على العلاقات القائمة بين الأفراد والمجتمع والظروف البيئية السائدة ، وهو ما يعني إمكانية أن تكون المحاسبة علماً اجتماعياً مستقلاً داخل الإطار الفكري للنظرية الإيجابية .

وبالإضافة إلى ما سبق نجد أن الأنشطة الخدمية التي تستخدم المعرفة التجريبية قد تطور بعضها بمضمونها ليصبح علماً مستقلاً بذاته من خلال اعتماده على منهجية علمية ترتبط بمستوياتها بعلاقات سببية مستمدة من حقائق شواهدية قابلة للتحقق ، وذلك اعتماداً على منهج الاستدلال الاستقرائي وليس من خلال الاعتماد على مؤشرات أو معايير اجتماعي مقبولة قبولاً عاماً^(٢٥) . ومن ثم يتأكد إمكانية توافر إطار علمي لنظرية المحاسبة الإيجابية ، وذلك باعتبار أن المحاسبة تعد إحدى الظواهر التي يمكن دراستها كعلم اجتماعي تطبيقي قائم على تحليل واختبار الحقائق التجريبية على غرار دراسة الظواهر الاقتصادية مثلاً .

أما بالنسبة لأهداف نظرية المحاسبة الإيجابية ، فإن البعض ^(٣٦) يرى أن إطارها العام يستهدف إنتاج المعلومات المحاسبية المطلوبة والمرغوبة من قبل مستخدمي القوائم المالية طبقاً لتفضيلاتهم ، وهو ما يعنى ضمناً أن صدق المحاسبة كمنشأ خدمي وفني هو التأثير على الأفراد والتنظيمات الاجتماعية وآليات اتخاذ القرارات بغية تحقيق مستوى الرفاهة المرغوبة من قبل أفراد المجتمع ، وهذا من شأنه أن يقصر نطاق أهداف المحاسبة خلال الإطار الفكري للنظرية على الأفراد فقط ، ومن ثم يتحول ذلك الإطار من إطار مجرد إلى إطار مادي لا يقود إلى قواعد تتصف بالثبات والعمومية ، وهو ما يعنى أن هدف النظرية الإيجابية لا يصلح كأساس لصياغة نظرية محاسبية تلقى القبول العام .

ويمكن الرد على وجهة النظر هذه من خلال بيان أنها تخلط بين الأهداف والوظائف التي تحقق هذه الأهداف داخل البناء النظري لتلك النظرية ، حيث يترتب على استخدام لفظ «الوظيفة» بدلاً من لفظ «الهدف» إظهار دور المحاسبة في إحداث التغيير الاقتصادي والاجتماعي باعتبارها علماً تطبيقياً من خلال أداء وظائفها التي يمكن أن توصف بأنها أسلوب فني . ويعنى ذلك أن وصف المحاسبة كأسلوب فني يتوافق مع الوظائف التي تؤديها وليس مع الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها من خلال القيام بتلك الوظائف والتي تتعلق بالشرح والتنبؤ بالطريقة التي يتم بها تشغيل الفن المحاسبي ، وكذلك عملية اتخاذ قرارات السياسة المحاسبية والممارسة المهنية . حيث تهتم قرارات السياسة المحاسبية بتوفير الأدلة التجريبية التي يمكن استخدامها في تقييم وإعادة هيكلة التنظيمات التي يتم من خلالها قبول أو رفض المعايير والإرشادات المحاسبية ، بينما تختص قرارات السياسة المحاسبية والممارسة المهنية بشرح وتفسير عملية الاختيار بين الطرق المحاسبية البديلة والمتاحة خلال التطبيق والممارسة العملية من ناحية ، والتنبؤ بآثارها من ناحية أخرى .

ويذهب البعض ^(٣٧) في رفضهم للنظرية الإيجابية إلى حد المطالبة بأن يركز هدف الإطار النظري للمعرفة المحاسبية على ما ينبغى أن يؤديه المحاسب ، والذي يعد مستقلاً بدرجة ما عن ما يتم أدائه فعلاً في الواقع ؛ وذلك انطلاقاً من أن المحاسبة - كنظام اجتماعي يتواجد بهدف إشباع الحاجات الإنسانية - ينبغى أن تكون علماً معيارياً يسعى إلى تحقيق مستوى معطى من الرفاهة وليس علماً إيجابياً . ويعنى ذلك

أنه لكي تصبح الوظيفة المحاسبية أكثر فعالية فإنها يجب أن تستند إلى أساس علمي قادر على التنبؤ والرقابة ، وما دامت الفعالية تعتمد على التحديد المسبق للأهداف التي تسعى إلى تحقيق المستوى المرغوب فيه من الرفاهة ، فإن الأساس الذي تستند إليه المحاسبة ينبغي أن يكون ذا مضمون معياري .

ويمكن الرد على ذلك الرأي من خلال توضيح أن المحاسبة ، وإن كانت تتواجد بهدف تحقيق الرفاهة ، فإن ذلك ليس بمفرده شرطاً كافياً لتحديد بناء نظري على أساس علمي للمعرفة المحاسبية ، حيث إن جميع المهن والتقنيات القائمة في مجتمع ما ، والتي تستخدم المعرفة التجريبية ، يفترض أن تتواجد لإشباع حاجات الأفراد (٢٨) . وأن بعضاً من هذه المهن قد استمر باقياً نون أن يصبح علماً مستقلاً بذاته لعدم وجود مضمون تطبيقي له يستجيب للتغيرات المستقبلية ، وكذلك عدم الالتزام بالمنهجية العلمية للتحليل الاستقرائي الشامل والبحث التجريبي .

وإضافة ذلك فقد أكد العديد من الباحثين (٢٩) على تعذر تحديد قاعدة للخيار الجماعي تستجيب لتفضيلات كل الأفراد المتأثرين بقرار السياسة المحاسبية المعنية ، بما يعني أن تضمين وظيفة الرفاهة داخل الإطار النظري للمعرفة المحاسبية لا يؤدي إلى تحقيق الاتساق المنطقي بين عناصره ، ولا يوفر النتائج أو المؤشرات العملية اللازمة لحل المشاكل المتعلقة باختيار السياسة المحاسبية على مستوى التطبيق العملي . ولا يعني ذلك عدم الاهتمام بالوظيفة الرقابية للمحاسبة ، فما دامت المحاسبة كأسلوب فني - من وجهة نظر وظائفها - تؤدي وظيفة المنظم الذي يسعى إلى تعظيم منافع أصحاب المصالح في الوحدة الاقتصادية ، فإنها تؤدي وظيفة رقابية بطريقة آلية ، وإن كان هدفها يتمثل في تحقيق مستوى الرفاهة الذي يشتق من الاحتياجات الفعلية وليس من الاحتياجات المفترضة التي لا تعكس التفضيلات الفردية الفعلية . وبذلك يمكن القول إن تضمين مطلب الرفاهة العامة داخل الإطار الفكري للنظرية المحاسبية لتحديد ما ينبغي توافره من خصائص في المعلومات المحاسبية النافعة ، لا يفي بمتطلبات الأساس العلمي اللازم لتنظير المعرفة المحاسبية .

ولقد حاول البعض (٣٠) التغلب على عدم إمكانية التعبير عن هدف المحاسبة في صورة مستوى مرغوب فيه من الرفاهة عن طريق التعبير عن هدفها طبقاً لدى النجاح الذي يحققه النظام المحاسبي في استمرار وبقاء الوحدة الاقتصادية ، حيث

يفترض أن استمرار بقاء الوحدة الاقتصادية يعد بمنزلة معيار للحكم على فعالية نظامها المحاسبي . وذلك باعتبار أن الوحدة الاقتصادية تنطوي على مجموعة من العلاقات المتقابلة التي تنتظم طبقاً لقاعدة السلوك بين الدافع/ الأثر ، حيث يتمثل مصدر بوافعها في مجموعة الإسهامات الممولة عن طريق الأطراف المتحالفة من أصحاب المصالح ، والتي تحفز إدارة الوحدة باستمرار حتى لا تضر بمصلحة الوحدة ذاتها . كما ترغب إدارة الوحدة الاقتصادية بدورها في تحقيق مساهمات مالية وغير مالية لتلك الإسهامات خلال أداء وظائفها ، خاصة وظيفة التمويل . ويعتمد نجاح الوحدة في البقاء والاستمرار على معيار موضوعي يتمثل في مدى تقديمها لإسهامات اجتماعية لأطرافها المتحالفة وكذلك للمجتمع ككل . وما دامت هذه الإسهامات تنعكس على المجتمع ، فإنه لا توجد حاجة إلى اختيار معيار الرفاهة الاجتماعية . حيث يتوافر للمجتمع معيار خاص به يعكس مدى تأثير تلك الإسهامات على الرفاهة العامة .

ويرى البعض ^(٣١) أنه لا يمكن التسليم بصحة النظرية التي تقوم على تحليل الدافع/ الأثر بصورة مطلقة لوجود عدد من القيود والمحددات التي تحول دون صلاحيتها ، والتي من أهمها أن التوزيعات البديلة المنتجة خلال نموذجها طبقاً لعلاقة الدافع بالأثر ، والتي تكون نوال الرفاهة المختلفة ، ما هي إلا مجرد توزيعات ذاتية ناتجة عن ملاحظات الإدارة . فضلاً عن أن الأطراف المتحالفة للوحدة الاقتصادية قد لا تعكس المجتمع إلى حد كبير لوجود أطراف أخرى تؤثر وتتأثر بأنشطة الوحدة الاقتصادية - كالتلوث البيئي مثلاً - التي لا يمكن تضمينها تحليل الدافع/ الأثر . هذا إضافة إلى أن هذه النظرية لا تأخذ في اعتبارها التفاعلات الاجتماعية والسياسية التي تؤثر على قوى السوق بحيث لا يكون من الملائم معها افتراض توزيع معطى للثروة في شكل التسهيلات الإنتاجية المتاحة للوحدة ، والتي تعمل من أجل تعظيم منفعتها ^(٣٢) .

وبذلك يمكن القول إنه إذا كان يمكن للوحدة الاقتصادية البقاء والاستمرار من خلال توظيف أى عدد من الإستراتيجيات البديلة المتاحة والتي يكون لكل منها توزيع احتمالي مختلف للدافع والأثر ، فإنه من غير المنطقي اعتبار أن نجاح الوحدة في الاستمرار والبقاء بمنزلة معيار للحكم على فعالية النظام المحاسبي ما دام ذلك النجاح مرتبطاً بالوصول إلى الإستراتيجية المخططة التي اختارتها الوحدة مسبقاً والتي تعكس دالة

رفاهة تختلف عن دوال رفاهة الإستراتيجيات الأخرى . فضلاً عن أن نظريات التنظيم الحديثة تقضى بأن التوزيعات البديلة للوافع تخضع للمساومة بين الأطراف المتحالفة داخل الوحدة الاقتصادية^(٢٣) ، ومن ثم فإنها تصبح نتاجاً للعملية السياسية ، مما يؤدي إلى عدم مناسبة التعبير عن هدف المحاسبة طبقاً لنجاح الوحدة الاقتصادية في البقاء والاستمرار . حيث يترتب على ذلك أن يتم التعبير عن هدفها في صورة توزيع معطى للمكافآت قد تم التفاوض عليه من جانب الأطراف المتحالفة لتلك الوحدة .

ويوضح التحليل السابق أن التساؤل الذي يدور حول المدخل الذي يستخدم لتنظيم المعرفة المحاسبية ينبغي أن يرتبط بتحديد ما إذا كانت وظيفة العلم الأساسية هي التنبؤ أم الوصف المسبق . ومع التسليم بوجود أن تكون أهداف المحاسبة واضحة ودقيقة بصدد اتخاذ قرارات السياسة المحاسبية ، فإن ذلك لا يعنى التعبير عن هذه الأهداف في صورة مستوى مرغوب من الرفاهة الاجتماعية ما دام العلم يتسم بالتنبؤ ، وليس بالوصف المسبق والتوجيه إلى الأفضل^(٢٤) . ويعنى ذلك أن وظيفة علم المحاسبة ليست هي الوصف المسبق للوسائل التي يجب استخدامها لتحقيق الهدف منه والتي تتطلب حساب عائد الرفاهة . حيث يرى «بروبر - Popper» أن وظيفة المحاسب تنصرف إلى تعيين حقائق قائمة فعلاً (السياسات البديلة المتاحة) والتنبؤ بآثارها الاقتصادية والاجتماعية^(٢٥) . وطبقاً لذلك فإنه يمكن تنظيم المعرفة المحاسبية طبقاً للمدخل الإيجابي الذي يعتمد على مجموعة واضحة ودقيقة من الافتراضات الواقعية بصدد تحديد البدائل المتاحة والتنبؤ بآثارها بدون إضفاء صفة أمرة غير قابلة للتغيير ؛ وذلك نظراً لأن تحديد البدائل يوفر فقط الأساس للقرارات المتعلقة بالسياسة المحاسبية المختارة ، بما يؤكد على ملاءمة الوظيفة المحاسبية التي تختص - طبقاً للمدخل الإيجابي - بتحديد بدائل السياسات والطرق المحاسبية التي يقوم عليها النظام المحاسبى والتنبؤ بنتائجها .

معايير التحقق العلمى من نظرية المحاسبة الإيجابية :

يتطلب التحقق العلمى من الإطار الفكرى لنظرية المحاسبة الإيجابية الاستعانة ببعض المعايير التي خضعت لبحث عميق في فلسفة العلوم والتي يتم على أساسها قبول أو رفض النظرية^(٢٦) ؛ وذلك بغرض معرفة وتحديد مدى استيفائها لخصائص

وسمات النظرية العلمية التي تضمن قابليتها للتطبيق العملي بصورة عامة وبشكل يحول دون التعارض مع الظواهر المحاسبية القائمة في الواقع . ومن أهم هذه المعايير : معيار المقدرة التنبؤية ، معيار القابلية للاختبار التجريبي ، معيار القابلية للتكذيب ، معيار القابلية لاتخاذ أحكام قيمية . و تتم مناقشة هذه المعايير بشيء من التفصيل على نحو ما سيرد في الفقرات التالية (٣٧) .

- معيار المقدرة التنبؤية :

تتمثل الخاصية الأساسية للنظرية العلمية في قدرتها على تحقيق الصدق المنطقي والواقعي في التنبؤ بالظواهر العملية ، بما يعنى وجوب أن يكون للنظرية الإيجابية أساس علمي قادر على توفير افتراضات تنبؤية قابلة للاختبار التجريبي ، وهو ما يسمح بإمكانية اشتقاق استدلالات أخرى تالية من المقدمات الأولية يمكن التحقق منها بالرجوع إلى الواقع العملي (٣٨) . وإذا كانت النظرية تتسم بخاصية التنبؤ بما يؤدي إلى تخفيض درجة عدم التأكد المصاحبة للمستقبل ، بينما يتسم الأسلوب الفني بالوصف والإرشاد أساساً ، فإنه يمكن استخدام المقدرة التنبؤية كمعيار لتقييم ما إذا كانت النظرية الإيجابية تعد نظرية علمية أو أسلوباً فنياً يساهم في زيادة فعالية الوظيفة المحاسبية .

وتستند الدراسات (٣٩) التي تؤيد استخدام معيار المقدرة التنبؤية كوسيلة لتقييم المقاييس المحاسبية البديلة إلى أن مضمون النظرية الإيجابية يدور حول التنبؤ بالطرق والسياسات المحاسبية ونتائجها ، وأن للمقاييس المحاسبية خصائص وسمات الافتراضات المتنافسة . وعلى ذلك فإنه يمكن تقييمها في ضوء قدرتها على التنبؤ بالأحداث الهامة بالنسبة لمتخذي القرارات ، بحيث يعد المقياس الذي ينطوي على مقدرة تنبؤية أعلى - بالنظر إلى ظاهرة معينة - هو المقياس الأفضل للأغراض المحددة . ويعد ذلك التقييم بمنزلة اختبار مباشر لفائدة المعلومات المحاسبية التي تهدف إلى الشرح والتنبؤ باستجابات مستخدميها بالنسبة للبدائل المحاسبية المتاحة .

ويرى البعض (٤٠) عدم صلاحية معيار المقدرة التنبؤية لتقييم المقاييس المحاسبية البديلة من منطلق أن مفهوم المقدرة التنبؤية يكون قابلاً فقط للتطبيق على الأشخاص والافتراض العلمي والنموذج التنبؤي ، ومن ثم فإنه غير قابل للاستخدام لتقييم

السياسات الحاسوبية التي لا تعد من قبيل الأشخاص أو الافتراض العلمي أو النموذج التنبؤي . فالأرقام الحاسوبية بذاتها لا يمكنها أن تتنبأ بأية ظواهر أو أحداث ، فضلاً عن أن الطرق والسياسات الحاسوبية محددة لتعبر بوضوح عن طبيعتها لقياس الأحداث الماضية والحاضرة فقط ، ولذا يكون من الخطأ تقييم المقدرة التنبؤية لها . ولقد أشار أحد الباحثين ^(٤١) إلى أن الطرق الحاسوبية تهدف بطبيعتها الى القياس الفعلي - وليس إلى الشرح والتفسير - لسلوك ظاهرة معينة في الواقع العملي ، ولذلك فإن محاولة اختبار مقدرة المقاييس الحاسوبية سواء الحاضرة أو الماضية على التنبؤ بالقياس والتقييم المستقبلي تكون بمنزلة الدخول في حلقة مفرغة من الاستنتاجات التي تعتمد على مقدمات لا تقود إلى نتائج ذات دلالة معينة . وحتى إذا تم التسليم بأن هناك افتراضات استكشافية أو تنبؤية تستخدم الأرقام الحاسوبية ، فإنها تقع خارج نطاق النظام الحاسوبي ؛ لأنها تمثل المقدمات الأولية التي تقوم عليها النماذج التنبؤية فقط . وذلك ما يؤكد عدم مقابلة نظرية الحاسبة الإيجابية لمعيار المقدرة التنبؤية .

ووفقاً لما خلصت إليه الدراسات السالفة الذكر ، فإنه يتضح عدم إمكانية تنظير المعرفة الحاسوبية طبقاً للمدخل الإيجابي . إلا أنه يمكن افتراض عدم صحة تلك الآراء استناداً إلى الأسباب التالية :

- **السبب الأول :** أنه مع التسليم بأن البحث والتحليل العلمي لمعيار المقدرة التنبؤية لا يعد من قبيل الاختبارات التجريبية لمقدرة الطرق الحاسوبية على التنبؤ بمستقبل ظاهرة أو حدث معين - لأنه يمثل التطبيق العملي لمنهجية البحث العلمي بالنسبة للنماذج التنبؤية - فإن هذا لا يعني أن معيار المقدرة التنبؤية لا يصلح للتطبيق على النظام الحاسوبي بحجة أن الطرق الحاسوبية تتعلق بالقياس ، حيث يؤدي ذلك إلى إغفال وظيفة الاتصال المعرفي لعلم الحاسبة ^(٤٢) . فالقياس يتم بهدف أن تكون نتائجه نافعة لمستخدمي المعلومات الحاسوبية ، ومن ثم فإن الاستعانة بمفهوم المقدرة التنبؤية يفيد كمعيار لاختبار فائدة المعلومات الحاسوبية لمستخدميها ، وذلك على الرغم من أن المستخدم قد لا يكون هو المقصود في البحث الخاص بالمقدرة التنبؤية الذي ينصب أساساً على دراسة النماذج التنبؤية . ويشير ذلك إلى طبيعة الحاسبة كعلم اجتماعي تطبيقي يتطلب الاستعانة بالمفاهيم الأولية وطرق البحث المتاحة في العلوم السلوكية كمعيار ملازم للمقدرة التنبؤية لتقييم مدى ملائمة الطرق الحاسوبية ، وتحديد

ما إذا كانت مفاهيم القياس المحاسبية تعبر وتتوافق مع السلوك الفعلى لمستخدمى المعلومات المحاسبية^(٤٣) . ويمكن أن يتم ذلك من خلال بعدين : أولهما يتعلق بالتعرف على الفئات المستخدمة للقوائم المالية وتحديد احتياجاتهم ، بينما يختص البعد الثانى باقتراح مجال يُمكن من تطوير الممارسة المحاسبية من خلال إعداد القوائم المالية على أساس افتراضات إيجابية تسمح باشتقاق مقدمات تجريبية تتنبأ بمدى فائدة ونفعية المعلومات المحاسبية ، وذلك بما يتناسب مع الإطار العلمى لنظرية المحاسبة الإيجابية .

– **السبب الثانى :** ويتعلق بمقولة خروج الافتراضات التنبؤية عن نطاق النظام المحاسبى ، حيث تغفل هذه المقولة الهدف من إنتاج المعلومات المحاسبية وهو المساهمة فى تسهيل عملية اتخاذ قرارات تخصيص واستغلال الموارد^(٤٤) . وبذلك يكون للمعلومات المحاسبية نتائج اقتصادية واجتماعية . وتوضح إحدى الدراسات^(٤٥) أنه إذا كان اتخاذ قرار اختيار طريقة محاسبية معينة يتطلب التنبؤ بالآثار الناجمة عن الطرق المحاسبية البديلة المتاحة ، فإنه من خلال الإطار العام للبحث الإيجابى الذى يستهدف إثبات تأثير التغيرات فى الطرق المحاسبية على أسعار الأسهم ، تكون الطريقة المحاسبية بمنزلة موضوع الافتراض العلمى ، وذلك باعتبارها تمثل المتغير المستقل الذى يترتب على تغيره حدوث تغيرات مصاحبة فى المتغيرات التابعة التى خضعت للملاحظة . وإلى جانب ذلك ، فإن الدراسات الإيجابية التى هدفت إلى التنبؤ بالنتائج الاجتماعية والاقتصادية للمعايير المحاسبية قد افترضت ضمناً أن اختيار الإدارة لمعيار معين يتحدد طبقاً لنفعية وفائدة الطرق المحاسبية التى يسمح باستخدامها . ويؤكد ذلك على ملاءمة استخدام معيار المقدرة التنبؤية كأساس لتقييم الطرق المحاسبية فى البحث الإيجابى الذى يهدف إلى التفسير والتنبؤ باستجابات مستخدمى المعلومات المحاسبية . سواء كان ذلك على المستوى الفردى أو على المستوى الجماعى أو على مستوى أى شكل من أشكال التنظيمات الاجتماعية القائمة بهدف إنتاج المعلومات المطلوبة والمرغوبة من قبل مستخدمى القوائم المالية .

– **السبب الثالث :** ويختص بتعريف المحاسبة طبقاً للنظرية الإيجابية باعتبارها نشاطاً خدمياً لا يرقى إلى مستوى العلم المستقل بذاته . فلقد أوضح «بيسنيل – Peasnell»^(٤٦) أن المحاسبة كنشاط خدمى – طبقاً للمدخل الإيجابى – تتشابه مع المهن التطبيقية الأخرى التى قد تطورت لتصبح علوماً تطبيقية مستقلة بذاتها كالطب

مثلاً ، وإن كانت تختلف عنها فى كونها تتعلق بأداء عمل من نوع خاص . فى حين يختص العلم التطبيقي بالشرح والتنبؤ بالعالم التجريبي .

ويتطلب مناقشة هذا ما سبق التمييز ^(٤٧) بين الأساس العلمى للمحاسبة الإيجابية والمضمون العلمى لها . فالأول ينصرف إلى القاعدة أو البناء النظرى الذى يرتكز عليه التطبيق والممارسة ، المحاسبية ، والتى تشرح وتفسر الأسباب التى دعت إلى أن تأخذ المعرفة المحاسبية الشكل التى هى عليه فى الوقت الحاضر . ولقد أوضح «توماس - Thomas» ^(٤٨) أن الأساس العلمى يمكن أن يكون مجرد فكر تصورى قد لا يؤيد بالرجوع إلى مستوى التطبيق العلمى . وبالنسبة للمضمون العلمى للمحاسبة الإيجابية فإنه يشير إلى أن الخصائص التى لا تؤلف جانباً مادياً من هيكل النظام المحاسبى تساعد على أداء وظائفه بحيث يعد هذا النظام بالمضمون العلمى أحد مظاهر المشاركة فى المجتمع الإنسانى . ومن ثم فإن دراسة المحاسبة كظاهرة اجتماعية - على غرار دراسة علوم الاجتماع والاقتصاد والأنظمة السياسية - يمكن أن تكون - كعلم إيجابى مستقل عن المحاسبة - كنشاط مهنى ، وذلك من شأنه أن يوفر مصدراً للمعلومات التجريبية للبحث العلمى يفيد فى زيادة فعالية أداء الوظيفة المحاسبية كنشاط خدمى .

- السبب الرابع : ويتعلق بمقولة أن تنظير المعرفة المحاسبية وفقاً للمدخل الإيجابى يعنى السعى وراء الخطر من إعادة تكرار الأخطاء التى انطوت عليها محاولة تنظيرها طبقاً لمدخل اقتصاديات الرفاهة العامة ، وذلك بالاستعانة بنموذج قرار معيارى يستند إلى افتراض إمكانية تحديد دوال نموذجية للتفضيل الجماعى يطلق عليه قاعدة الخيار الجماعى ^(٤٩) . ومؤدى ذلك هو أن تنظير المعرفة المحاسبية وفقاً للمدخل الإيجابى يقود إلى اتباع نفس المنهج العلمى المستخدم فى اقتصاديات الرفاهة ، بما يعنى تركيز البحث المحاسبى على الكيفية التى يتم من خلالها اتخاذ قرارات السياسة المحاسبية ، فضلاً عما يتطلبه ذلك من بناء إطار نظرى معيارى يحدد خصائص القرارات التى تفيد المعلومات المحاسبية فى اتخاذها وفقاً لتفضيلات مستخدميها . ونظراً لتعذر معرفة التفضيلات الفردية والاختيارات الاجتماعية ، فإن هذا الإطار النظرى يحتاج إلى إصدار أحكام حول ما ينبغى أن تكون عليه تلك الاختيارات ، وتلك أمور تقع خارج نطاق العلم الذى يتسم بالتنبؤ وليس بالوصف المسبق للظواهر محل البحث .

ويمكن الرد على ما سبق من خلال ما أوضحه «فريدمان - Friedman» (٥٠) حول إمكانية تقليل اختلافات الرأي بشأن السياسة الاقتصادية المثلى الناتجة عن اختلاف التنبؤات بالنتائج الاقتصادية لفعل معين ، وذلك بالاعتماد على البحث الاقتصادي الإيجابي أكثر من الاعتماد على بناء نماذج معيارية . بما يعنى عدم استقلال تلك النماذج عن البحث الإيجابي الذى يهدف إلى التنبؤ بالنتائج التتابعية لفعل معين بدلاً من الفعل البديل متاح . ويؤكد ذلك على أنه ما دام اتخاذ قرار بالسياسة المحاسبية يتطلب التنبؤ بنتائجه ، فإن الاستعانة بالنظرية الإيجابية تصبح أمراً ملحاً للغاية ؛ لأنها تقدم الوصف والشرح للأشكال المختلفة من الأنظمة المحاسبية ، كما تتنبأ باستجابات المجموعات المختلفة من مستخدمى المعلومات المحاسبية ، حيث ينصرف الشق الأول إلى دراسة وتحليل العمليات والفعل السياسى الذى يقف خلف الاختبارات الاجتماعية ، بينما يؤكد الشق الأخير على النتائج الاقتصادية والاجتماعية للطرق المحاسبية البديلة .

- معيار القابلية للاختبار التجريبي :

يقضى معيار القابلية للاختبار التجريبي بأن النظرية تكون علمية فقط إذا كان ما تولده من افتراضات تنبؤية قابلاً للاختبار التجريبي بطريقة مستقلة على مستوى الممارسة العملية (٥١) . ويعنى ذلك أن النظرية التى لم يتم اختبار افتراضاتها عملياً لا تؤدي وظيفتها بكفاءة وفعالية حينما تطبق لحل المشاكل المتضمنة للظواهر القائمة فى الواقع العلمى ، حيث تصبح محدودة النفع والاستخدام . وبذلك يرتبط مدى نفعية النظرية العلمية بما تكون عليه من وثاقة الصلة التامة بالمواقف التى ينبغى أن تدعمها النظرية ، وكذلك بما تحتويه من مضمون تطبيقي يخدم متطلبات الممارسة الفعلية .

وتقتضى منهجية البحث العلمى بأنه حتى يكون الإطار الفكرى للنظرية قابلاً للاختبار ، فإنه يجب أن يكون متسقاً مع ظروف الممارسة العملية بصورة تمنع من حدوث التعارض والتناقض بينهما . ويتطلب ذلك مراعاة عدم تناول أبعاد مختلفة لظواهر متنوعة داخل البناء النظرى للنظرية العلمية ؛ حتى لا تقود إلى تحديد قواعد حكمية قد تتعارض مع الواقع ، بل على العكس من ذلك يجب تحديد نطاق الظاهرة محل البحث بحيث يمكن تناول خصائص موحدة لها تسمح بتحليل وتفسير مضمونها وتعميم نتائجها على الواقع باستخدام أنوات التساؤل الملائمة (٥٢) .

ويستعرض نظرية المحاسبة الإيجابية ذات المضمون التطبيقي الموجهة أساساً نحو خدمة احتياجات مستخدمي القوائم المالية ، فإنه يلاحظ أنها تسعى إلى تنظير المعرفة المحاسبية استناداً إلى مقومات تجريبية وعملية محددة تتلاءم مع الإطار الفكري للنظرية العلمية من بدايته المنطقية المجردة ، لتصل به إلى نهاية ذات دلالة تطبيقية تشرح الأحداث الواقعية وتفسر أسباب اختيار طريقة محاسبية معينة ، وتتنبأ بآثار السياسات المحاسبية البديلة ، إضافة إلى تحليل الفعل السياسى الذى تستند إليه عملية الاختيار بينها ؛ وذلك بهدف تحديد ماهية المعلومات المحاسبية التى يرغب مستخدموها فى الحصول عليها طبقاً لاحتياجاتهم وتفضيلاتهم بما يعنى استيفائها لمتطلبات ذلك المعيار .

ويرى أحد الباحثين ^(٥٢) أن نظرية المحاسبة الإيجابية تعاني مما يمكن أن يطلق عليه الفقر التجريبي ؛ استناداً إلى سببين يتعلقان بعدم قابلية التجارب بطبيعتها للتعميم ، وما يقضى به الفكر المنطقي بأنه لا يوجد تقرير تجريبي أو قائمة بملاحظات مشاهدة قادرة بمفردها على تكذيب نظرية معينة ، حيث ينقسم البحث التجريبي فى العلوم الاجتماعية بقرود الأحداث ، بحيث لا توجد حالتين أو شخصين متماثلين تماماً بما لا يسمح بإنتاج تعميمات ملائمة على الواقع الفعلى .

على أن «ويليمز وجريفن - Williams & Griffin» ^(٥٤) قد أشارا إلى أن مثل هذه الظروف تقود فقط إلى التحفظ بصدد اتخاذ إجراءات التحقق والمراجعة لضمان الثقة ، وأنه لا توجد حالات واقعية يطبق عليها معيار مختلف للحقيقة . فضلاً عن أنه من الأفضل - طبقاً للمدخل النفى - ربط الافتراضات النظرية بأهداف عملية قابلة للإثبات والتحقق ، وذلك بالمقارنة بعدم وجود شيء على الإطلاق يهتدى به البحث المحاسبى . أما بالنسبة لاعتبار أنه لا توجد تجربة يمكنها تكذيب نظرية ما ، فإن ذلك لا يعنى رفض البحث التجريبي فى كثير من المجالات والظروف ، بل على العكس من ذلك فإن تحليل المنهجية العلمية لبرامج البحث العلمى تكشف عن الأهمية الكبرى لنور البحث التجريبي . حيث ترتكن تلك المنهجية إلى أن قبول أى نظرية جديدة يتم إذا كانت تلك النظرية تؤدى إلى اكتشاف بعض الحقائق الجديدة غير المتوقعة بمضمون تجريبي ^(٥٥) ، حيث يعنى ذلك زيادة المضمون التجريبي لتلك النظرية الجديدة بالمقارنة بالنظرية القائمة . وأن جانباً من هذه الزيادة يكون قابلاً للتحقق والإثبات بطريقة عملية ،

فضلاً عن أنه لا يمكن تجاهل أهمية الحقائق الشواهدية المشتقة من خلال ملاحظة الواقع بالنسبة لقرار ما ، وذلك إذا كان تحويل مشكلة البحث في صورة تجريبية يحرز تقدماً ملحوظاً .

– معيار القابلية للتكذيب :

يلاحظ أن ذلك المعيار – على عكس المعيارين الأول والثاني – يعكس نقطة اختلاف رئيسية بين عدد من الباحثين . فإذا كانت وجهة النظر السائدة في فلسفة الفكر العلمى تقضى بأن الحقيقة العلمية يمكن التحقق منها ، فإن بعض الباحثين أمثال «بروبر» يرفض وجهة النظر هذه من منطلق أن منهجية الإطار الفكرى للنظرية التى يسود فيها منهج الاستدلال الاستقرائى لا تعد بذاتها منهجاً متكاملأ بسبب استخدامها لأسلوب التجريب^(٥٦) . فكيف يمكن التحقق العلمى من صحة نظرية ما إذا كانت التجربة فى أحسن الظروف مقيدة باشتراطات محددة؟ فضلاً عن احتمال تعارضها مع تجارب أخرى فى المستقبل^(٥٧) . ويعنى ذلك أنه لا يمكن التحقق من أى نظرية لإثبات صحتها عن طريق الاختبار التجريبى ، ومن ثم فإن أفضل ما يمكن التحقق العلمى منه هو إثبات ما إذا كانت النظرية قابلة للتكذيب من عدمه . وبذلك يكون ذلك المعيار بمنزلة إثبات لصحة الحقيقة العلمية للنظرية محل الاختبار قبل تداولها على مستوى التطبيق العملى . ولا يعنى ذلك التنازل عن وجوب أن يكون الإطار الفكرى للحقيقة العلمية قادراً على التنبؤ بما لا يتعارض مع الممارسة العملية – طبقاً لما يقضى به المعياران السابقان – بل على العكس من ذلك فإنه يلاحظ أنه على الرغم من احتمال وجود محاولات لتحريف النظريات ، فإن المعرفة العلمية عادة ما تقترب من الحقيقة وترفض النظريات القابلة للتحريف .

وطبقاً لمفهوم ذلك المعيار فإن تطبيقه لا يعتمد على أسلوب التجريب ، ولكنه يقوم على أساس التحليل المنطقى وما يسفر عنه من نتائج نهائية مقنعة تحدد ماهية الظروف القابلة للملاحظة – إذا تم ملاحظتها فعلاً – التى تبرهن على أن النظرية قد خضعت لاختبار يثبت مدى صحتها . وذلك من خلال البدء بملاحظة مدى الاتساق والانتظام من عدمه لمجموعة من الحقائق القائمة فى الواقع العلمى ، والتى تمت ملاحظتها من قبل باستخدام أسلوب التجريب لبناء الإطار الفكرى للنظرية محل الاختبار ، وذلك تمهيداً

للتمييز بينها طبقاً لما إذا كانت تعد حقائق نظرية تخيلية أو حقائق شواهدية . وعن طريق ملاحظة مدى الاتساق المنطقي بين كل من الحقائق النظرية والشواهدية يمكن التحقق العلمي من صحة النظرية ، حيث تكون كاذبة إذا كان هناك تناقض أو تعارض بين كل من الحقائق التخيلية والحقائق الشواهدية ، والعكس صحيح .

على أن تطبيق ذلك المعيار على هذا النحو يثير عدداً من المشاكل الأساسية ، من أهمها أنه يفترض مقدماً أن البناء النظرى لأى نظرية يستند إلى منهجية تجمع بين منهج الاستدلال الاستنباطى والاستدلال الاستقرائى حتى يمكن أن تتضمن حقائق تخيلية وشواهدية معاً ^(٥٨) . ثم تظهر مشكلة كيفية الفصل بين كل من الحقائق التخيلية والحقائق الشواهدية ، خاصة فى ظل عدم إمكانية تخصيص كافة الحقائق الشواهدية التى يعتمد عليها البحث التجريبي بصفة أساسية . فضلاً عن أن ذلك التخصيص يتطلب الاستعانة بإحدى النظريات السلوكية المتعلقة بالإدراك التى تركز عادة على وجهات نظر ذاتية لا يمكنها إثبات صحة حقيقة علمية من عدمها بطريقة قاطعة .

ولقد حاول «بروير» ^(٥٩) تجنب هذه المشاكل عن طريق الاستعانة بمنهجية نموذج القرار عند التحقق العلمي من صحة النظرية محل الاختبار ، حيث يعد نموذج القرار بمنزلة تدعيم للنظرية لأنه يتضمن تعيين خصائص القرارات تمهيداً لتحديد خصائص المعلومات اللازمة كمدخلات له . ويعنى ذلك أن نموذج القرار يعتبر المصدر الأساسى للمعلومات التى يتم قبولها كمعطيات ثابتة غير قابلة للمناقشة ، باعتبارها الوسيلة أو الأداة التى بواسطتها يتم اختبار صحة الحقيقة العلمية للنظرية محل الدراسة قبل تداولها على مستوى التطبيق والممارسة العملية .

وتظهر مشكلة أخرى تتعلق بعدد الملاحظات الواجب إجراؤها لإثبات دقة وصلاحيه الملاحظة باعتبارها الخطوة الأولى فى اختبار مدى قابلية النظرية للتكذيب . وحيث إنه لا يوجد دليل مادى يمكنه تحديد عدد الملاحظات التى تكفى لتأييد دقة وسلامة الملاحظات المشاهدة بطريقة قاطعة ، فقد لجأ «بروير» فى نفس هذه الدراسة إلى تعديل منهجية نموذج القرار من خلال اشتراط وجوب أن تكون ملاحظة الحقائق القائمة فى الواقع هى نتائج لانتظام واتساق ظواهر أو أحداث شواهدية سابقة .

وهناك بعض المحددات الأخرى المتضمنة تطبيق ذلك المعيار ، والمتعلقة بطبيعة

النظريات الاحتمالية التي لا تكون قابلة للتكذيب أو المصادقة بطريقة قاطعة ^(٦٠) ، حيث تتصف المعلومات حول المستقبل بكونها حكمية وغير كاملة بما يتعذر معه الاستعانة بمنهجية نموذج قرار يحدد قواعد متفقاً عليها يتم على أساسها ملاحظة الحقائق الفعلية تمهيداً للتمييز بين الحقائق الشواهدية والحقائق التخيلية بما يفيد في التحقق العلمي من صحة النظريات الاحتمالية .

ولقد عارض «كوهن - Kuhn» ^(٦١) الفلسفة العلمية التي يستند إليها معيار القابلية للتكذيب على أساس أن النظريات العلمية في العلوم الطبيعية غير قابلة للتكذيب ، بل على العكس من ذلك فترك النظريات تتسم بالإحكام والدقة والصدق ، وذلك بما يسمح باستخدام معيار آخر يتمثل في النظرية المسيطرة ، ويتضمن سيادة خصائص نظرية واحدة في كل مجال علمي خلال الفترات العادية ، وإن كانت تصبح غير مسيطرة خلال فترات التغيرات غير المتوقعة . ولا يعنى ذلك إمكانية تكذيب النظرية نظراً لأن مثل هذه التغيرات الفجائية تعد بمنزلة ظواهر اجتماعية استثنائية عارضة لا تسمح بتحديد إطار فكري متسق للنظريات التي تساهم في تطور العلم . وبناء على ذلك فإن التحقق من صحة الحقائق العلمية التي تنطوي عليها نظرية المحاسبة الإيجابية يشترط أن تكون هي النظرية الوحيدة التي تلاقى إجماعاً نظرياً ، بحيث تسود خصائصها وتصبح هي النظرية المهيمنة على تنظيم المعرفة المحاسبية في مجالاتها المختلفة .

ولقد حاولت جمعية المحاسبة الأمريكية - في دراستها حول النظرية المحاسبية - تطبيق الفلسفة العلمية التي نادى بها «كوهن» ، وذلك بالقيام بتجميع نظريات المحاسبة المختلفة في نموذج واحد مسيطر بخصائصه الأساسية في كل مجالات المحاسبة طبقاً لمدخل نفعية القرار ^(٦٢) ، ولكن تلك المحاولة قد أثارت انتقادات واسعة على اعتبار أن فكرة النظرية أو النموذج الواحد الذي يلاقى إجماعاً نظرياً عاماً تسود خصائصه المجال العلمي المعين ، قد تناسب العلوم الطبيعية ، ولكن تطبيقها في مجالات العلوم الاجتماعية يصبح أمراً مشكوكاً فيه للغاية .

ويوضح «توماس» ^(٦٣) أن السمة الغالبة في العلوم الطبيعية هي القبول العام ، وأن تتبع تاريخ التطور العلمي يكشف عن وجود أكثر من نظرية واحدة تلاقى القبول العام في كل مجال من مجالات المعرفة ، وذلك طبقاً للتكاليف والمنافع المتولدة من إنتاج واستخدام المعلومات التي يتيحها الإطار النظري المعين . وعلى ذلك فإن محاولة جمعية

المحاسبة الأمريكية صياغة نموذج بمضمون نفعى واحد يتضمن جميع نظريات المحاسبة - استناداً إلى الدور الذى يؤديه مستخدمو المعلومات فى إنتاجها - تعتبر محاولة حكمية لإيجاد مفاهيم عامة تقابل احتياجات مفترضة يصعب التحقق منها تجريبياً لعدم استنادها إلى أساس علمى مقبول . ولقد أكد «لوجلين - Laughlin» (٦٤) وجهة النظر هذه حيث أشار إلى أن تعريف جمعية المحاسبة الأمريكية لمفهوم النظرية كان مبسوطاً للغاية لدرجة لم تسمح بالتعبير عن مجمل خصائصها بدقة ، وأنه يمكن أن يكون البحث المحاسبى علمياً بدون أن يرتكن إلى نظرية واحدة تسيطر خصائصها على مجالات المحاسبة المتنوعة .

كما انتقد «لاكاتوس - Lakatos» (٦٥) معيار القابلية للتكذيب كأساس للتحقق العلمى من صحة نظرية ما ، باعتبار أنه لا يستقيم مع التطور التاريخى للمحاسبة . حيث تتضمن منهجية التحقق العلمى لاختبار مدى قابلية نظرية ما للتكذيب حدوث مباراة بين طرفين متنافستين يعكسان جانبى النظرية والتجربة ، بينما يشير تطور العلم على المستوى العلمى إلى أن تلك المباراة تكون بين ثلاثة أطراف تمثل النظرية والتجربة والنظرية البديلة المتاحة . ويعنى ذلك أنه طبقاً للممارسة العلمية الواقعية فإنه لا يتم رفض نظرية ما على أساس توافر الدليل المعارض لها أو المتناقض معها إلا إذا كانت هناك نظرية أخرى بديلة متاحة لحل محلها . بالإضافة إلى أن العائد الرئيسى فى مثل هذه المباراة - طبقاً لمنهجية «بروير» - يتمثل فى التكذيب الحاسم للنظرية محل التحقق العلمى ، بينما يظهر تطور الممارسة العلمية أن غالبية نتائج الاختبارات الهامة تميل إلى المصادقة والتأييد من أول وهلة أكثر من كونها وسيلة للتكذيب (٦٦) . وبذلك يمكن القول إنه ليست هناك ضرورة علمية لاختبار مدى قابلية نظرية المحاسبة الإيجابية للتكذيب باعتبار أن ذلك المعيار لا يتوافق مع تطور تاريخ العلم على المستوى الواقعى ، إضافة إلى عدم صلاحيته للتحقق من سلامة البناء النظرى لتلك النظرية على مستوى الفكر السائد فى فلسفة العلوم .

- معيار القابلية لاتخاذ أحكام قيمية :

يشير هذا المعيار إلى أن منطقية العلم فى قبول أو رفض النظرية تقتضى أن تتضمن النظرية العلمية أحكاماً قيمية لما يجب أن تكون عليه الأحداث والظواهر

المحددة لطبيعة وموضوع النظرية الخاضعة للتحقق العلمى ، وذلك بما يسمح باستنباط الأهداف والوظائف التى تميزها عن غيرها من النظريات ^(٧٧) . ويعنى هذا وجوب أن تكون النظرية العلمية نظرية معيارية حتى يمكن تقييمها والتحقق العلمى منها فى ضوء بعض الأهداف والمعايير النظرية كالرفاهة الاجتماعية .

وتستند وجهة النظر هذه إلى أن العلم ليس مجرد قيمة مطلقة ما دامت عملية الاختيار بين المشاكل البديلة كموضوع للبحث العلمى تتطلب اتخاذ حكم قيمى من جانب القائم بالبحث ^(٧٨) . وبذلك تكون مشكلة الاختيار هى مشكلة تحديد قيمة من وجهة نظر الباحث العلمى بما يتطلب ضرورة ارتباط النظرية العلمية فى العلوم الاجتماعية بهدف معيارى يمكن من خلاله تقييمها والتحقق منها . وبناء على ذلك فإن نظرية المحاسبة الإيجابية التى تتأثر بالقيم المشتقة من متطلبات التطبيق والممارسة العملية لا تقرر أحكاماً قيمية لما يجب أن تكون عليه المعرفة المحاسبية ، ومن ثم فإنها لا تفى بمتطلبات ذلك المعيار .

ويمكن تنفيذ وجهة النظر هذه لإثبات عدم صحتها من خلال بيان خطأ افتراض أن العلماء يتخذون أحكاماً قيمية عند الاختيار ما بين مشاكل البحث البديلة ^(٧٩) ؛ لأن تلك الأحكام لا تظهر كمتضمنات فى الإجراءات المكونة للطريقة العلمية ، وإنما تتخذ فى مرحلة قبلية سابقة عليها . فضلاً عن خطأ افتراض وجوب ارتباط النظرية العلمية بمعيار يمكن من تقييمها والتحقق منها كالرفاهة الاجتماعية ؛ نظراً لأن ذلك التقييم يكون فى مرحلة بعدية لاحقة على الطريقة العلمية التى تختص فقط بإجراءات تناول ومعالجة المشكلة موضوع البحث . وبذلك فإنه لا يمكن الاستناد إلى هذه المبررات لإثبات أن طبيعة النظرية العلمية تميل إلى أن تكون عيارية ما دامت هذه الأسباب تتعلق بمرحلة فيما قبل أو مرحلة فيما بعد الطريقة العلمية على التوالى ، كما أنها لا تؤلف جزءاً من الإجراءات المحددة لإطار وهيكل الطريقة العلمية . ويمكن التفرقة فى هذا الشأن بين أربعة أنواع من الأحكام القيمية ، وذلك على النحو التالى ^(٨٠) :

أ - أحكام قيمية ضمنية : وهى التى تتدقق عندما يقوم الباحث العلمى بإبداء وجهة نظره حول العالم الواقعى (الواقعية الذاتية) ، وتتأثر بالهدف الشخصى الذى يحفز الباحث للاهتمام بتحقيقه . ويؤثر ذلك النوع من الأحكام على اختيار الباحث لموضوع البحث وتحديد إطاره النظرى والمتغيرات الملائمة له . ولا يعد ذلك النوع من الأحكام القيمة جزءاً من الإجراءات المكونة للطريقة العلمية .

ب - أحكام قيمية ترتبط بصلاحية منهجية البحث : وتختص بتقرير صلاحية منهج البحث ، وتحديد ما إذا كانت افتراضات البحث يتم قبولها أو رفضها فى ضوء نتائج اختبارها . وحيث إنه لا يوجد علم بدون التزامات منهجية ، فإن تلك الأحكام تتعلق بالمحاور الأساسية للطريقة العلمية .

ج - أحكام قيمية علمية : وتعكس التزام الباحث بشرح تطبيقات بحثه للمستفيدين منه من خلال إثبات وتأييد صحة أهداف البحث . ويسمح هذا النوع من الأحكام بالتعرف على الفعل والكيفية التى يمكن من خلالها أن يفيد هذا الفعل ويطور من فعالية عملية اتخاذ القرارات ، وعادة ما يكون بمنزلة الأساس الذى ترتكن إليه عملية الاختيار بين البدائل المتاحة لتخذي القرارات .

د - أحكام قيمية معيارية / سياسية : وتتسم بكونها أحكام معيارية تذهب فيما وراء بدائل السياسة المتاحة للبحث ، وعادة ما تتعلق هذه الأحكام باختيارات الرفاهة الاجتماعية التى لا تستخدم كمعيار لتأكيد نتائج البحث ؛ لأن الوصف المسبق للرفاهة لا يترك مجالاً للبحث عن طريقة للاختيار بين البدائل المتاحة للسياسة المعينة .

وطبقاً لمضمون الأنواع المختلفة من الأحكام القيمية المرتبطة بالبحث العلمى ، يتضح أن كلاً من الأحكام القيمية الضمنية والأحكام القيمية المعيارية / السياسية لا تعد جزءاً من الطريقة العلمية . وتبقى كل من الأحكام القيمية العلمية والأحكام القيمية المرتبطة بصلاحية منهجية البحث ، لتثير تساؤلاً حول ما إذا كانت إجراءات الطريقة العلمية تستلزم بالضرورة اتخاذ أحكام قيمية بما يسمح باستخدامها كمعيار للتحقق العلمى من صحة الإطار الفكرى لنظرية المحاسبة الإيجابية ؟ وتتطلب الإجابة عن هذا التساؤل تحديد العلاقة بين الافتراضات العلمية والأهداف العملية ^(٧١) ، حيث توضح إحدى الدراسات ^(٧٢) أنه لا يوجد افتراض علمى يمكن التحقق منه بطريقة قاطعة تماماً ، ومن ثم فإن قبول أو رفض الباحث العلمى لافتراض معين يتطلب منه اتخاذ قرار حول ما إذا كان الدليل متاح يكفى بدرجة منطقية لقبوله ، أو يوجد احتمال كبير للغاية يحذر من قبوله . ويعنى ذلك أن قبول أو رفض الافتراضات التى يقوم عليها البحث لا تتطلب اتخاذ حكم قيمى فى ضوء علاقته بالأهداف العملية ، وإنما تعتمد على درجة التأكد التى يحتاج إليها الباحث لقبول الافتراض المعين كحقيقة علمية ، وذلك بطريقة

منطقية تتماشى مع درجة خطورة الخطأ الناتجة عن اتخاذ مثل هذا القرار ، ومن ثم فإن قبول أو رفض الافتراض العلمى يعتمد على تحديد تأثيراته على تعظيم المنافع المتوقعة التى تعود على المجتمع من خلال كل القرارات التى تتخذ على أساس ذلك الافتراض .

ويمكن القول إن عدم وجود علاقة بين الافتراضات العلمية للبحث وأهدافه العملية يؤدى إلى اعتماد غالبية البحوث المحاسبية المعيارية على افتراضات حكمية يصعب تحقيقها تجريبياً ، وحتى عندما تكون هناك أهداف عملية للبحث فإن التعامل مع الافتراض المعين فى ضوء علاقته بهدف محدد تختلف عن قبول ذلك الافتراض كحقيقة علمية . وحيث إنه يوجد احتمال لعدم إمكانية قبول أو رفض الافتراض بطريقة تؤدى إلى تعظيم الرفاهة الاجتماعية ، فإنه يقع على الباحث تحديد درجة التأكيد اللازم توافرها فى الدليل المتاح للتحقق من صحة الافتراض المعين ، وذلك تمهيداً لربطها مع تقديرات الباحث الذاتية حول أهمية الخطأ لتقرير قبول ذلك الافتراض من عدمه . وعلى الرغم من أن الطريقة العلمية - فى العلوم الاجتماعية بصفة عامة - قد تتطلب تقييد الباحث بالاحتمالات الإحصائية لاختبار الافتراضات العلمية للبحث ، فإن ذلك قد يكون أمراً غير ضرورى فى كثير من الأحوال ما دام لم يتم اختبار فروض البحث فى ضوء الأهداف القابلة للتطبيق العلمى فى المجالات الأساسية المختلفة (٧٢) .

ومؤدى هذا وجوب اتخاذ الباحثين لأحكام قيمية تتضمن قبول أو رفض افتراضات البحث فى ضوء علاقتها بالأهداف التطبيقية التى تخدم الاحتياجات الفعلية ، وذلك بما يعنى أن الطريقة العلمية تنطوى على أحكام قيمية فى البحث المحاسبى الإيجابى الذى يسعى إلى تطوير المعرفة المحاسبية بما يتلاءم مع متطلبات التطبيق والممارسة العملية . ولا يمنع ذلك من إمكانية وجود قيمة حيادية لنظرية المحاسبة الإيجابية (٧٤) ، ويشترط فقط تحديد الحد الأدنى لاحتمال قبول أو رفض افتراضات البحث الإيجابى طبقاً لقانون الاستدلال العلمى الذى لا يسمح بوجود اختلافات مؤثرة بين مختلف الباحثين بالنسبة لنفس المجموعة من الافتراضات المتاحة محل البحث . ويتطلب ذلك أن يتوافر فى الاحتمالات الدنيا لقبول أو رفض الافتراضات العلمية نفس الخصائص والمواصفات التى تنطوى عليها الافتراضات العلمية محل الاختبار ، وذلك من خلال تحديدها بالعوامل القابلة للتعريف طبقاً لقواعد قانون الاستقراء . وحتى إذا كانت الاحتمالات

الدنيا توظف بقيم محددة ، فإن القيمة الحيادية للفرض العلمى تظل قائمة لتؤكد أن الحكم القيمى للباحث ينصب على قانون الاستقراء ولا ينصرف لتقرير أى من الافتراضات يجب قبولها أو رفضها ، حيث يتم اتخاذ هذا الحكم القيمى فى ضوء علاقة الفرض العلمى بالأهداف العملية .

ويعنى هذا أن نظرية المحاسبة الإيجابية تفى بمتطلبات ذلك المعيار ، حيث تنطوى الإجراءات المؤلفة للطريقة العلمية من خلالها على أحكام قيمية ، وإن كانت تلك الأحكام تتسم بأنها قيم حيادية غير ذاتية يتم تحديدها بطريقة لا تسمح بوجود اختلافات فى المهام التى يؤديها مختلف الباحثين بالنسبة لنفس المجموعة من الافتراضات العلمية المتاحة .

مدخل برامج البحث العلمى لتنظيم المعرفة المحاسبية :

اقترح «لاكاتوس»^(٧٥) هذا المدخل بعد انتقاده لمعيار القابلية للتكذيب المستند إلى مقولاته بعدم وجود ملاحظة يمكن بمفردها تكذيب نظرية ما ، ومن ثم فلا يعد هذا المعيار بمفرده أداة كافية للتحقق العلمى من النظرية محل الاختبار ، فضلاً عن عدم إمكانية استخدامه لإعادة هيكلة تاريخ الممارسة بطريقة منطقية . ولذلك فإنه يكون من الأفضل بناء منهجية لبرامج البحث تعتمد على تحديد معايير محددة للتعديلات النظرية التى تسمح بالمصادقة على النظرية المعينة ، بحيث تتحول مشكلة التحقق العلمى من صحة النظرية محل الدراسة من مشكلة تتعلق بالكيفية التى يتم بها تقييم النظرية حتى تكون صالحة للتداول والاستخدام ، إلى مشكلة تختص بالطريقة التى يتم من خلالها تقييم واختيار النقاط الهامة للنظريات التى يمكن أن تكون علمية طبقاً لبرنامج البحث المعين . ونظراً لأن مدخل برامج البحث العلمى يعد من أحدث التطورات فى الفكر السائد فى فلسفة العلوم ، فإنه يلزم اختبار مدى إمكانية التعبير عن نظرية المحاسبة الإيجابية فى صورة برامج بحث علمى يفى بمتطلبات التحقق العلمى اللازمة للمصادقة والتأييد على صحة ما تتضمنه من حقائق علمية . وإلى ذلك ينتقل البحث إلى دراسة كل من المنهجية العلمية لمدخل برامج البحث العلمى ، وكذلك تقديم نظرية المحاسبة الإيجابية المرتكزة على هذا المدخل ، وذلك على النحو الوارد فى الفرعيتين التاليتين :

أ - مدخل المنهجية العلمية لمدخل برامج البحث العلمى :

تعتمد منهجية مدخل برامج البحث العلمى على تحديد بعض الإرشادات والقواعد المنهجية التى توجه الباحثين نحو التقييم المنطقى المتسق للمحاولات العلمية المستمرة لبناء نظريات علمية ، وذلك من منطلق أنه ما دامت لا توجد تجربة يمكنها أن تكون بذاتها إثباتاً قاطعاً ونهائياً للحقيقة العلمية المتضمنة نظرية ما أو حتى لتكذيبها ، فإنه يمكن الجمع بين أكثر النظريات تأثيراً وأهمية فى مرحلة تكوين المعرفة العلمية لتؤلف معاً برامج بحث يتسم بناؤها النظرى بالشمولية والاستمرارية . وبذلك يتحقق للإطار الفكرى لبرنامج البحث القبول العام فى المرحلة الأولية لإعداد البرنامج ، بما يضمن عدم تعرض القواعد النظرية المنهجية التى يستند إليها للرفض أو التعديل حينما يبدأ البرنامج فى العمل . ويعتمد الباحثون بصدد تشغيل برنامج البحث على مجموعة من التوجيهات التى تستخدم لتقييم البرنامج^(٧) ، ويستند فى تحديد هذه التوجيهات إلى نماذج أطلق عليها "Problemshift" وظيفتها المساهمة فى تكوين التوافق المحتملة التى يمكن من خلالها التعرف على الخصائص المحددة لدى أهمية النظريات المؤلفة لبرنامج البحث من خلال مستويات متدرجة . ويعتمد فى بناء النظرية الجديدة على إضافة بعض التعديلات للنظرية السابقة ، وذلك لتلافى أوجه قصورها التى عادة ما تتمثل فى التناقض المنطقى بين عناصرها وبين ما هو سائد فى التطبيق العلمى . ويعنى ذلك أن إحراز التقدم العلمى فى مجالات العلوم المختلفة يتم من خلال بناء نظريات متعاقبة تعتمد على سابقتها بحيث تتضمن النظرية الجديدة مضموناً تجريبياً أكثر تطوراً من النظريات السابقة ، وذلك بما يعكسه هذا المضمون من تنبؤات ببعض الحقائق الجديدة غير المتوقعة . فإذا لم يحقق برنامج البحث المعين إضافة - فى مضمونه التجريبى - تؤدي إلى اكتشاف فعلى لبعض الحقائق التجريبية الجديدة ، فإنه يصبح عديم الجدوى وينحل ذاتياً .

وبهذه المنهجية يكون المدخل الذى اقترحه «لاكاتوس» قد تفوق على المنهج العلمى الذى اقترحه «بروبر» . فبدلاً من رفض النظرية بسبب كونها لم تحقق متطلبات معيار القابلية للتكذيب ، فإن منهجية بناء برامج البحث العلمى تقتضى إسقاط النظرية فقط حينما يتم بناء نظرية أكثر تقدماً منها . وبذلك المضمون لا تكون النظرية السابقة كاذبة علمياً ، ولكنها تحل بذاتها لتحل محلها النظرية الجديدة التى تم اشتقاقها منها .

ب - نظرية المحاسبة الإيجابية كبرنامج بحث علمي :

يمكن القول إن نظرية المحاسبة الإيجابية كما اقترحها «واتس وزيمرمان - Watts & Zimmerman» تعتمد على المنهجية العلمية للنظرية الاقتصادية الإيجابية ، ومن ثم يمكن أن تعد امتداداً لبرامج البحث الاقتصادية التي تشق قواعدها المنهجية وافتراضاتها من واقع فروض النظرية الكلاسيكية الحديثة . فإذا كانت الافتراضات والقواعد المنهجية التي تستند إليها نظرية المحاسبة الإيجابية تماثل تلك التي تعتمد عليها برامج البحث الحديثة في المجال الاقتصادي ، فإنه يمكن تحديد أهم الافتراضات التي تقوم عليها نظرية المحاسبة الإيجابية باستخدام مدخل برنامج البحث العلمي فيما يلي (٧٧) :

- ١ - توافر المعلومات الصحيحة والكاملة لمتخذي القرارات حول الأوضاع والظروف الاقتصادية السائدة .
- ٢ - تفضيل متخذي القرارات للبدائل المتاحة التي تزودهم بالمعلومات المتعلقة باحتياجاتهم ووسائل تدبير وتنظيم تلك الاحتياجات .
- ٣ - طبقاً للفرض الأول والثاني فإن سلوك متخذي القرارات يخضع للمنطق المتسق الناتج عن محاولة التوفيق بين رغباتهم وأوضاعهم .
- ٤ - اتسام سلوك الوحدات الاقتصادية بالانساق والانتظام .
- وإذا كانت الكفاءة في هذا السياق تعنى تحقيق أقصى درجة إشباع ممكنة لرغبات الأفراد في ظل الكمية المحدودة من الموارد النادرة ، فإن مفهوم الكفاءة هذا لا يشير إلى معنى محدد ومؤكد . حيث تتأثر تفضيلات الأفراد بنظام السوق السائد ، وهو ما يؤدي إلى ضرورة إضافة فرضيتين إلى الافتراضات الأربعة السابقة كالتالي :
- ٥ - تتحدد رغبات وتفضيلات الأفراد بصورة مستقلة عن نظام السوق السائد .
- ٦ - تحفيز متخذي القرارات استناداً إلى مفهوم المصلحة الذاتية وليس استناداً إلى مفهوم المصلحة العامة .
- وحيث يفترض ضمناً أن تكون نظرية المحاسبة الإيجابية بمنزلة نظرية لحقوق الملكية في الوحدة الاقتصادية ، فإنه يمكن أيضاً إضافة الفرض التالي (٧٨) :

٧ - ينظر إلى الوحدة الاقتصادية - سواء صراحة أو ضمناً - على أساس أنها سلسلة متصلة ومتداخلة من التعاقدات بين الأطراف من أصحاب المصالح الخاصة .

وإضافة إلى تلك الافتراضات الأساسية لبرنامج نظرية المحاسبة الإيجابية ، فإنه توجد مجموعة من الافتراضات المساعدة التي تهتم بوضع الضوابط للإجراءات المحاسبية المستخدمة لضمان تحقيق التنسيق بينها ، وحتى تعد القوائم المالية على أساس موحد يساهم في توفير الثقة في المعلومات المحاسبية باعتبارها المصدر الأساسي للحصول على المعلومات التي تساعد في اتخاذ القرارات الاقتصادية . وتدرج الافتراضات المساعدة لبرنامج المحاسبة الإيجابي حول النقاط التالية (٧٩):

- ١ - افتراضات توافر السوق الكفاء والفعال .
- ٢ - افتراضات نموذج تسعير الأصول الرأسمالية .
- ٣ - افتراضات نظرية الاحتمالات .
- ٤ - افتراضات نظرية الوكالة والتعاقدات .
- ٥ - افتراضات نظرية الفعل السياسي .
- ٦ - افتراضات المتعلقة بالقابلية للاختبار التجريبي .
- ٧ - افتراضات اللازمة لإتمام الاختبار التجريبي .

وإذا كانت الافتراضات الأساسية لنظرية المحاسبة الإيجابية كبرنامج بحث علمي غير قابلة للاختبار أو التعديل - طبقاً للمنهجية العلمية لبرامج البحث العلمي - فإن الافتراضات المساعدة تخضع للمراجعة والتعديل بحيث يمكن استبدالها بافتراضات مساعدة بديلة محلها إذا ما اقتضت ضرورة المحافظة على الافتراضات الأساسية ذلك التعديل .

خلاصة البحث ونتائجه :

هدف هذا البحث إلى تقييم المنهجية العلمية للإطار الفكري لنظرية المحاسبة الإيجابية وذلك في محاولة لتحديد ما إذا كان يمكن المحافظة على المضمون العلمي

المعرفة المحاسبية باعتبارها علماً تطبيقياً قابلاً للتأصيل النظرى بذاته فى ظل ارتباط النظرية الإيجابية بكل من متضمنات البواعث الاقتصادية والسلوكية لأهم الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية .

ولقد تناولت الدراسة فى **القسم الثانى** تقييم منهجية البحث لنظرية المحاسبة الإيجابية من خلال استعراض المفهوم العلمى لها ومداخل التنظير المحاسبى التى اعتمدت عليه وإسهاماتها ، وذلك بغية التعرف على مدى فعاليتها فى تفسير كيف يكون التطبيق العلمى كما هو كائن فعلاً فى ظل تنظيم الممارسة العملية وكيف يكون بدون ذلك التنظيم . ولقد أثارت مداخل التنظير الإيجابى جدلاً واسعاً على المستوى الأكاديمى حول مدى تحقيق المنهجية العلمية لبنائها النظرى لكل من الصلاحية الداخلية والصلاحية الخارجية لنتائج تحليل الظواهر المحاسبية ، ومن ثم تناول البحث تحليل الإطار الفكرى للنظرية الإيجابية للتأكد من عدم وجود تعارض وتناقض بين عناصره التى تبدأ بتحديد ماهية المحاسبة كنشاط خدمى يمكن دراسته كعلم اجتماعى يتعلق بشرح وتفسير والتنبؤ باستجابات مستخدمى الأنظمة المحاسبية ، بحيث تصبح القرارات المتعلقة بأفضل الطرق والسياسات المحاسبية بمنزلة اختيارات اجتماعية . وقد أوضح البحث أنه على الرغم من أن المحاسبة كنظام يهدف إلى إشباع حاجات الأفراد ، فإن وظيفتها لا ترتبط بوظيفة الرفاهة التى لا تتلاءم مع متطلبات بناء إطار علمى للمعرفة المحاسبية ، فضلاً عن عدم ارتباطها بمدى نجاح الوحدة الاقتصادية فى الاستمرار والبقاء ! نظراً لأنه يمكن للوحدة تحقيق هذا الهدف من خلال تبنى إحدى الإستراتيجيات البديلة المتاحة خلال التنظيم والتى يكون لكل واحدة منها توزيع مختلف من الدوافع . وحيث إنه ليس من وظيفة المحاسبة وضع قواعد إرشادية للسياسة المحاسبية ، فإن وظيفتها تنصب على تحديد وتفسير البدائل المحاسبية المتاحة والتنبؤ بنتائجها الاقتصادية والاجتماعية .

وبناء على ذلك حاول البحث فى **القسم الثالث** التحقق العلمى من صحة الحقائق العلمية التى تنطوى عليها نظرية المحاسبة الإيجابية من خلال الاستعانة بأربعة من أهم المعايير السائدة فى فلسفة العلوم ، التى يتم على أساسها قبول أو رفض النظرية . ولقد أنهى تحليل واختبار المعيار الأول وهو معيار المقدرة التنبؤية إلى ملامحته كأساس لتقييم الطرق والسياسات المحاسبية البديلة ، حيث يعد بمنزلة اختبار مباشر لدى

فائدة المعلومات المحاسبية لمستخدميها من خلال التنبؤ باستجاباتهم للطرق المحاسبية وتحليل الفعل السياسي الذي يقف خلف الاختيارات الاجتماعية . كما أوضح هذا القسم أيضاً أن النظرية الإيجابية ذات المضمون التطبيقي الذي يهدف أساساً إلى مقابلة احتياجات مستخدمي القوائم المالية ، تقابل متطلبات المعيار الثاني وهو معيار القابلية للاختبار التجريبي ، حيث ترتكن إلى منهج الاستدلال الاستقرائي الذي يعتمد على الأسلوب التجريبي في تحديد المقدمات والحقائق الشواهدية المشتقة من ملاحظة الواقع الفعلي ، والقابلية للاختبار والتحقق بالرجوع إلى الواقع والممارسة العملية . أما بالنسبة للمعيار الثالث وهو معيار قابلية النظرية للتكذيب ، فلقد كشفت الدراسة اختلاف الفكر العلمي حول صلاحية استخدام هذا المعيار كوسيلة للتحقق العلمي من صحة نظرية ما ، وتم مناقشة معيار آخر بديل يقضى بأن قبول نظرية معينة ينبغي أن يكون على أساس سيطرة خصائصها على المجال العلمي الذي تعمل من خلاله ، إلا أن ذلك المعيار قد ثبت عدم صحته لعدم تمكن جمعية المحاسبة الأمريكية من تجميع نظريات المحاسبة في نموذج نفعي واحد يطلق عليه مدخل نفعية القرار . وبالنسبة للمعيار الرابع الذي يقضى بأن كل النظريات العلمية تتضمن اتخاذ أحكام قيمية ، فإنه من خلال التمييز بين الأنواع المختلفة من الأحكام القيمية المرتبطة بالبحث العلمي تم إثبات أن الأحكام القيمية الضمنية والسياسية هي أحكام في مراحل ما قبل وما بعد الطريقة العلمية على التوالي ، ومن ثم لا تؤلفان جزءاً من إجراءات الطريقة العلمية . أما الأحكام القيمية المتعلقة بصلاحية منهجية البحث ، فقد كشفت الدراسة عن أن الطريقة العلمية لا تمنع أن يكون هناك قيمة حيادية للنظرية الإيجابية بشرط أن تتحدد الاحتمالات الدنيا لقبول ورفض افتراضات البحث بطريقة لا تسمح بوجود اختلافات مؤثرة بين مختلف الباحثين بالنسبة لنفس المجموعة من الافتراضات البديلة .

وفي ضوء ما تضمنه القسم الثالث من البحث تم في قسمه الرابع تحليل المنهجية العلمية لبرامج البحث العلمي كمدخل لبناء نظرية محاسبية إيجابية . وقد أوضح التحليل أن هذه المنهجية تقوم على افتراض عدم وجود ملاحظة تكفي بمفردها لتكذيب أي نظرية ، ومن ثم فإنه يمكن الجمع بين النظريات الأكثر أهمية وتأثيراً في مرحلة بناء المعرفة العلمية لتؤلف معاً برنامج بحث يعمل من أجل بناء نظريات جديدة يتحقق من خلالها التطور العلمي .

ونظراً لأهمية دور البحث التجريبي كأساس في منهجية برامج البحث العلمي ، فقد تم تقديم مجموعة من الافتراضات الأساسية والمساعدة التي يمكن أن يُستند إليها في بناء نظرية محاسبية إيجابية من منظور مدخل برنامج البحث العلمي .

وحيث تم عرض تصورنا لنظرية محاسبية إيجابية على ضوء التحقق السائدة في فلسفة العلوم ، فإن مجال البحث ما زال مفتوحاً في هذا الشأن . فما تم عرضه من تصور ما زال موضوعاً للتحقق والتجريب .

- Andrew P. Thomas (a): "Towards A Value - Neutral Positive Science of Accounting", **Journal of Business Finance & Accounting**, Vol. 8, No. 4, 1981, pp. 549 - 572. (١)
- R. L. Watts & Zimmerman J. L. (a): **Positive Accounting Theory** (Englewood Cliffs, N.J. : Prentice - Hall, 1986) pp. 1-14. (٢)
- R. D. Whitley: "The Possibility and Utility of Positive Accounting Theory", **Accounting, Organizations and Society**, Vol. 13, No. 6, 1988, pp. 631 - 645. (٣)
- T. Mouck: "Positive Accounting Theory as Lakatosian Research Programme", **Accounting and Business Research**, (Summer 1990), pp. 231 - 259. (٤)
- Anthony M. Tinker, Barbara D. Merino and Marilyn Dale Neimark, "The Normative Origins of Positive Theories Ideology and Accounting Thought" **Accounting Organizations and Society**, Vol. 7, No. 2, 1982 pp. 167-200.
- K. V. Peasnell, Statement on "Accounting Theory and Theory Acceptance : A Review Article", **Accounting & Business Research**, (Summer, 1978), pp. 217 - 225. (٥)
- E. A. Lowe, A. M. Tinker and A. G. Puxty: "Improving the Accounting Function for Society : Proposals for a GST - Based Newcomer to Social Science", in R. F. Ericson (ed.), **Proceedings of the International Meeting of the Society for general systems research**, England, 1979, pp. 1002 - 1020. (٦)
- C. Christenson: "The Methodology of Positive Accounting", **Accounting Review** (January, 1983) pp. 1 - 22. (٧)
- T. Mouck, **Op. cit.**, pp. 232 -233. (٨)
- American Accounting Association (a): "Report of Committee on the Relationship of Behavioral Science and Accounting", **Accounting Review**, (Supplement, 1974), pp. 131 - 134. (٩)
- R. L. Watts & Zimmerman, J. L. (a), **Op. cit.** p. 78. (١٠)
- J. Henderson & Quandt ,R., **Microeconomic Theory in Mathematical Approach** (New York : McGrow - Hill, 1980) pp . 5 -16. (١١)
- J. S. Demski (a): "The General Impossibility of Normative Accounting Standards", **Accounting Review** (October 1973), pp. 718 - 724. (١٢)
- M. Zmijewski & Hagerman R.: "An Income Strategy Approach to the Positive Theory of Accounting Standard Setting / Choice", **Journal of Accounting &**

Economics, (August 1981), pp. 129 - 149.

J. S. Demski (b): "Positive Accounting Theory: A Review", **Accounting Organizations and Society**, Vol. 13, No. 6, 1988, p. 624.

W. J. Bruns: "Accounting Information and Decision Making : Some Behavioral Hypotheses", **Accounting Review**, (July, 1968), pp. 469 - 480.

American Accounting Association (b): **Statement on Accounting and Theory Acceptance** (AAA., 1977), pp. 20 - 25.

A. G. Hopwood Burchell, S. Club, & Hughes, J.: "The Roles of Accounting in Organizations and Society", **Accounting, Organizations and Society**, Vol. 5, No. 1, 1980, pp. 5 - 27.

- Myron J. Gordon: "Postulates, Principles and Research in Accounting", **Accounting Review**, (April, 1964), pp. 251 - 263.

- R. Ball: "Changes in Accounting Techniques and Stock Prices", **Journal of Accounting Research**, (Supplement, 1972), pp. 1 - 38.

Myron J. Gordon, **Op. cit.**, pp. 257 - 260. (١٩)

R. L. Watts & Zimmerman, J. L.(b): "Towards a Positive Theory of the Determination of Accounting Standards", **Accounting Review**, (January, 1978), pp. 112 - 134. (٢٠)

Hageman R. L., Zmijewski, M. E.: "Some Economic Determinants of Accounting Policy Choice", **Journal of Accounting and Economics**, (April, 1979), pp. 141 - 161. (٢١)

Thomas Andrew P. (a), **Op. cit.**, pp. 550 - 551. (٢٢)

E. A. Lowe & A. M. Tinker: "Siting the Accounting Problematic : Towards an Intellectual Emancipation of Accounting", **Journal of Business Finance & Accounting**, (Autumn, 1977), pp. 263 - 276. (٢٣)

Thomas Andrew P. (a), **Op. cit.**, p. 555. (٢٤)

R. C. Laughlin: "On the Nature of Accounting Methodology", **Journal of Business Finance & Accounting**, (Autumn, 1989), pp. 329 - 351. (٢٥)

E. A. Lowe & A. M. Tinker, **Op. cit.**, p. 265. (٢٦)

Ibid. pp. 266 - 267. (٢٧)

A. M. Tinker & E. A. Lowe: "A Rational for Corporate Social Reporting : Theory and Evidence from Organizational Research", **Journal of Business Finance & Accounting**, (Spring, 1980), pp. 1 - 17. (٢٨)

- K. J. Arrow: **Social Choice and Individual Values**, (Wiley, 1951). (٢٩)

- J. S. Demski (a), **Op. cit.**, pp. 721 - 727.

- E. A. Lowe A. G. Puxty & Tinker. A. M., **Op. cit.**, pp. 1002 - 1020. (٢٠)
- A. M. Tinker & E. A. Lowe, **Op. cit.**, pp. 10 - 16. (٢١)
- A. M. Tinker: "Towards a Political Economy of Accounting : An Empirical Illustration of the Cambridge Controversies", **Accounting, Organization and Society**, Vol. 5, No. 1, 1980, pp. 147 - 160. (٢٢)
- Thomas Andrew P. (a), **Op. cit.**, pp. 557 - 558. (٢٣)
- D. C. Phillips: "Systems Theory - A Discredited Philosophy", **Abacus**, (September, 1969), pp. 3 - 15. (٢٤)
- Andrew P. Thomas, (a), **Op. cit.**, p. 561. (٢٥)
- Idem.** (٢٦)
- T. S. Kuhn (a): **The Structure of Scientific Revolutions**, (University of Chicago Press, 1982), pp. 245 - 248. (٢٧)
- T. S. Kuhn (b): **Reflections on my Critics in I. Lakatos & A. Mysgrave, Criticism and the Growth of Knowledge**, (Cambridge University Press, 1980), pp. 231 - 278.
- Andrew P. Thomas (a), **Op. cit.**, p. 549. (٢٨)
- W. H. Beaver, J. W. Kennelly, & W. M. Voss: "Predictive Ability as a Criteria for the Evaluation of Accounting Data", **Accounting Review**, (October, 1968), pp. 675 - 683. (٢٩)
- M. N. Greenball: "The Predictive - Ability Criteria : Its Relevance in Evaluation Accounting Data", **Abacus**, (June, 1991), pp. 1 - 7. (٣٠)
- K. V. Peasnell, **Op. cit.**, pp. 217 - 225. (٣١)
- R. Libby: "The Use of Simulated Decision Makers in Information Evaluation", **Accounting Review**, (July, 1975), pp. 475 - 489. (٣٢)
- R. Mattessich: "Methodological Preconditions and Problems of a General Theory of Accounting", **Accounting Review**, (July, 1972), pp. 469 - 487. (٣٣)
- R. C. Laughlin, **Op. cit.**, pp. 329 - 351. (٣٤)
- D. Cooper, Lyons, M., & Sherer, M.: "Private Shareholder Understanding : A Critique and a Suggestion for Relevant Accounting Research", **Working Paper, No. 507**, University of British Columbia, 1977. (٣٥)
- K. V. Peasnell, **Op. cit.**, pp. 220 - 223. (٣٦)
- R. E. Laughlin, **Op. cit.**, pp. 335 - 350. (٣٧)
- Thomas, Andrew P. (a), **Op. cit.**, p. 554. (٣٨)
- K. V. Peasnell, **Op. cit.**, pp. 222 - 225. (٣٩)
- M. Friedman: **Essays in Positive Economics**, (University of Chicago Press, 1983). (٤٠)

- T. S. Kuhn (a), **Op. cit.**, p. 248. (٥١)
- M. Blaug.: **The Methodology of Economics**, (Cambridge University Press, 1980), p. 47. (٥٢)
- Andrew P. Thomas (a), **Op. cit.**, pp. 562 - 563. (٥٣)
- T. M. Williams & C. H. Griffin: "On the Nature of Empirical Verification in Accounting", **Abacus**, (December, 1989), pp. 143 - 156. (٥٤)
- Ibid.**, p. 563. (٥٥)
- Andrew P. Thomas (a), **Op. cit.**, p. 561 (٥٦)
- K. R. Popper: **The Logic of Scientific Discovery**, (New York : Harper & Row 1968). (٥٧)
- T. Mouck, **Op. cit.**, pp. 231 - 232. (٥٨)
- K. R. Popper, **Op. cit.**, pp. 49 - 85. (٥٩)
- Andrew P. Thomas (a), **Op. cit.**, pp. 561 - 563. (٦٠)
- T. S. Kuhn (a), **Op. cit.**, pp. 231 - 218. (٦١)
- American Accounting Association (b), **Op. cit.**, pp. 25 - 30. (٦٢)
- Andrew P. Thomas (a), **Op. cit.**, pp. 561 - 562. (٦٣)
- R. C. Laughlin, **Op. cit.** pp. 340 - 349. (٦٤)
- I. Lakatos, "Falsification and the Methodology of Scientific Research Programmes", in I. Lakatos and A. Musgrave (eds), **Criticism and the Growth of Knowledge** (Cambridge : Cambridge University Press, 1970), pp. 127 - 155. (٦٥)
- T. Mouck, **Op. cit.**, p. 233. (٦٦)
- Andrew P. Thomas (a), **Op. cit.**, pp. 563 - 564. (٦٧)
- Ibid.**, p. 564. (٦٨)
- R. Runder: "The Scientist Qua Scientist Makes Value Judgements", **Philosophy of Science**, (XX, 1973), pp. 1 - 16. (٦٩)
- Ibid.**, pp. 7 - 10. (٧٠)
- I. Levi: "Must the Scientist Make Value Judgement"?, **Journal of Philosophy**, (May, 1960). (٧١)
- R. C. Jeffrey: "Valuation and Acceptance of Scientific Hypotheses", **Philosophy of Science**, (XXXIII, 1956). (٧٢)
- Andrew P. Thomas (a), **Op. cit.**, pp. 567 - 568. (٧٣)
- I. Lakatos, **Op. cit.**, pp. 118 - 155. (٧٤)
- Ibid.**, pp. 117 - 118. (٧٥)
- Spiro. J. Latsis: "A Research Programme in Economics", in Spiro J. Latsis (٧٦)

(ed.), **Method and Appraisal in Economics**, (Cambridge : Cambridge University Press 1976), pp. 1 - 41.

R. L. Watts and Zimmerman, J. L.,(a), **Op. cit.**, p. 198.

(٧٧)

I. Lakatos, **Op. cit.**, p. 133.

(٧٨)

Ibid., pp. 133 - 134.

(٧٩)

المراجع

- 1 - American Accounting Association: **Statement on Accounting and Theory Acceptance** (AAA., 1977), pp. 20 - 25.
- 2 - -----"Report of Committee on the Relationship of Behavioral Science and Accounting", **Accounting Review**, (Supplement, 1974), pp. 131 - 134.
- 3 - Ball, R.: "Changes in Accounting Techniques and Stock Prices", **Journal of Accounting Research** (Supplement, 1972), pp. 1 - 38.
- 4 - Beaver, W. H., J. W. Kennelly, & W. M. Voss: "Predictive Ability as a Criteria for the Evaluation of Accounting Data", **Accounting Review**, (October, 1968), pp. 675 - 683.
- 5 - Blaug, M.: **The Methodology of Economics**, (Cambridge University Press, 1980).
- 6 - Bruns, W. J.: "Accounting Information and Decision Making : Some Behavioral Hypotheses", **Accounting Review**, (July, 1968), pp. 469 - 480.
- 7 - Christenson, C.: "The Methodology of Positive Accounting," **Accounting Review** (January, 1983) pp. 1 - 22.
- 8 - Cooper, D., Lyons, M., & Sherer, M.: "Private Shareholder Understanding : A Critique and a Suggestion for Relevant Accounting Research", **Working Paper No. 507**, University of British Columbia, 1977.
- 9 - Dęmski J. S.: "Positive Accounting Theory: A Review", **Accounting Organizations and Society**, Vol. 13, No. 6, 1988, p. 624.
- 10- ----- "The General Impossibility of Normative Accounting Standards", **Accounting Review**, (October 1973), pp. 718 - 724.
- 11- Friedman , M.: **Essays in Positive Economics**, (University of Chicago Press, 1983).
- 12- Gordon, Myron J.: "Postulates, Principles and Research in Accounting", **Accounting Review**, (April, 1964), pp. 251 - 263.
- 13- Greenball, M. N.: "The Predictive -Ability Criteria: Its Relevance in Evaluation Accounting Data", **Abacus**, (June, 1991), pp. 1 - 7.
- 14- Hageman R. L., Zmijewski, M. E.: "Some Economic Determinants of Accounting Policy Choice", **Journal of Accounting and Economics**, (April, 1979), pp. 141 - 161.
- 15- Henderson J. & R. Quandt: **Microeconomic Theory in Mathematical Approach**, (New York : McGraw - Hill, 1980).
- 16- Hopwood, A. G., Burchell, S., Club, C., & Hughes, J.: "The Roles of Accounting in Organizations and Society", **Accounting, Organizations and Society**, Vol. 5, No. 1, 1980, pp. 5 - 27.

- 17- Jeffrey, R. C.: "Valuation and Acceptance of Scientific Hypotheses", **Philosophy of Science**, (XXXIII, 1956).
- 18- Kuhn, T. S.: **The Structure of Scientific Revolutions**, (University of Chicago Press, 1982), pp. 245 - 248.
- 19- ----- : **Reflections on my Critics in I. Lakatos & A. Musgrave, Criticism and (eds) the Growth of Knowledge**, (Cambridge University Press, 1980), pp. 231 - 278.
- 20- Lakatos, I.: "Falsification and the Methodology of Scientific Research Programmes", in I. Lakatos and A. Musgrave (eds), **Criticism and the Growth of Knowledge**, (Cambridge : Cambridge University Press, 1970), pp. 127 - 155.
- 21- Latsis, Spiro. J.: "A Research Programme in Economics", in Spiro J. Latsis (ed.), **Method and Appraisal in Economics**, (Cambridge : Cambridge University Press 1976), pp. 1 - 41.
- 22- Laughlin, R. C.: "On the Nature of Accounting Methodology", **Journal of Business Finance & Accounting**, (Autumn, 1989), pp. 329 - 351.
- 23- Levi, I.: "Must the Scientist Make Value Judgement"?, **Journal of Philosophy**, (May, 1960).
- 24- Libby, R.: "The Use of Simulated Decision Makers in Information Evaluation", **Accounting Review**, (July, 1975), pp. 475 - 489.
- 25- Lowe, E. A., & A. M. Tinker: "Sitting the Accounting Problematic : Towards an Intellectual Emancipation of Accounting", **Journal of Business Finance & Accounting**, (Autumn, 1977), pp. 263 - 276.
- 26- ----- and A. G. Puxty: "Improving the Accounting Function for Society : Proposals for a GST - Based Newcomer to Social Science", in R. F. Ericson (ed.), **Proceedings of the International Meeting of the Society for general systems research**, England, 1979, pp. 1002 - 1020.
- 27- Mattessich, R.: "Methodological Preconditions and Problems of a General Theory of Accounting", **Accounting Review**, (July, 1972), pp. 469 - 487.
- 28- Mouck, T.: "Positive Accounting Theory as Lakatosian Research Programme", **Accounting and Business Research**, (Summer 1990), pp. 231 - 259.
- 29- Peasnell, K. V.: "Statement on "Accounting Theory and Theory Acceptance : A Review Article", **Accounting & Business Research**, (Summer, 1978), pp. 217 - 225.
- 30- Phillips, D. C.: "Systems Theory - A Discredited Philosophy", **Abacus**, (September, 1969), pp. 3 - 15.
- 31- Popper, K. R.: **The Logic of Scientific Discovery**, (New York : Harper & Row 1968).
- 32- Runder, R.: "The Scientist Qua Scientist Makes Value Judgements", **Philosophy of Science**, (XX, 1973), pp. 1 - 16.
- 33- Thomas, Andrew P.: "Towards A Positive Contingency Theory of Corporate Reporting", **Unpublished Dissertation, Ph. D.**, Faculty of Commerce & Social

Science, University of Birmingham, U.K., 1988.

- 34- ----- "Towards A Value - Neutral Positive Science of Accounting'
Journal of Business Finance & Accounting, Vol. 8, No. 4, 1981, pp. 549
572.
- 35- Tinker, A. M.: "Towards a Political Economy of Accounting : An Empirical
Illustration of the Cambridge Controversies", **Accounting, Organization and
Society**, Vol. 5, No. 1, 1980, pp. 147 - 160.
- 36- -----, & E. A. Lowe: "A Rational for Corporate Social Reporting
: Theory and Evidence from Organizational Research", **Journal of Business
Finance & Accounting**, (Spring, 1980), pp. 1 - 17.
- 37- -----, B. D. Merino and M. D. Neimark: "The Normative Origins
of Positive Theories Ideology and Accounting Thought", **Accounting
Organizations and Society**, Vol. 7, No. 2, 1982 pp. 167-200.
- 38- Watts, R. L., & Zimmerman, J. L.: **Positive Accounting Theory**, (Englewood
Cliffs, N.J. : Prentice - Hall, 1986).
- 39- ----- : "Towards a Positive Theory of the Determination of
Accounting Standards", **Accounting Review**, (January, 1978), pp. 112 - 134.
- 40- Whitley, R. D.: "The Possibility and Utility of Positive Accounting Theory",
Accounting, Organizations and Society, Vol. 13, No. 6, 1988, pp. 631 - 645.
- 41- Williams , T. M. & C. H. Griffin: "On the Nature of Empirical Verification in
Accounting", **Abacus** (December, 1989), pp. 143 - 156.
- 42- Zmijewski, M., & Hagerman R.: "An Income Strategy Approach to the
Positive Theory of Accounting Standard Setting / Choice", **Journal of
Accounting & Economics**, (August 1981), pp. 129 - 149.

إدارة الأزمات : دراسة ميدانية لدى توافر عناصر

نظام إدارة الأزمات من وجهة نظر العاملين في
الوظائف الإشرافية في أمانة عمان الكبرى

د. عاصم محمد حسين الأعرجي *

أ. مأمون أحمد دقاسمة **

المقدمة :

تُجابه المنظمات المعاصرة تغييرات بيئية متعددة سريعة ومفاجئة ولأسباب مختلفة ، مما قد يسبب حدوث أنواع متعددة من الأزمات التي تختلف في أسباب ومستويات حدوثها ، وشدة تأثيراتها ، ودرجة تكرار حدوثها . وتؤثر أزمات العمل على استمرارية المنظمات وتهدد بقاءها وقدرتها على المنافسة وتضع سمعة وبقاء المؤسسة في بوتقة الاختبار . فالمنظمات التي لا تستطيع التعامل مع الأزمات ، بتجنب حدوثها ، والتخطيط للحالات التي لا يمكن تجنبها ، وإجراء التحضيرات للأزمات التي يمكن التنبؤ بحدوثها ، لا تلحق بالركب ويكون مصيرها التخلّف والانهيار . وبذلك أصبح استخدام تقنيات وأساليب إدارة الأزمات ذا أهمية بالغة لتحقيق النجاح الإداري والمحافظة على البقاء التنظيمي .

وبالرغم من تعدد وتباين الأزمات المختلفة التي يمكن أن تتعرض لها المنظمات ، وأن لكل أزمة من هذه الأزمات خصائصها المميزة التي تتطلب أسلوب عمل معين لإدارتها والتصدي لها ، إلا أن كل الأزمات تخضع لمعايير وعناصر عامة مشتركة في التخطيط لها والإعداد الجيد لتجنب الوقوع فيها ، أو التخفيف من أثارها السلبية وزيادة فرص تحويل أثارها لصالح المؤسسة ^(١) .

* أستاذ الإدارة العامة بجامعة اليرموك ، الأردن .

** ماجستير إدارة عامة ، مساعد بحث وتدرّيس - جامعة اليرموك ، الأردن .

ولهذا الغرض سيتم اعتماد نموذج للدراسة يمثل المنظور المتكامل والمنهج الشامل فى التعامل مع الأزمات - الذى يسمى "نظام إدارة الأزمات" - بمراحلها المختلفة : تخطيطاً وتنفيذاً ومعالجة كما سيوضح لاحقاً .

مشكلة الدراسة :

تحدث الأزمات فى جميع المنظمات المعاصرة ، كما يمكن أن تحدث عقب إنذار أو بدونه ، وفى أى زمان ومكان ، لذلك فإن مشكلة الدراسة تكمن فى الكشف عن كيفية وطبيعة الاستجابة بفعالية وسرعة للأزمات المحتمل حدوثها . وهل هذه الاستجابة وقائية أم علاجية فى معظم الأحيان ؟

أهداف الدراسة وأسئلتها :

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على اتجاهات الأفراد نحو مدى توافر نظام لإدارة الأزمات فى مراحلها المختلفة - منفردة ومجموعة - فى أمانة عمان الكبرى ، وذلك وصولاً لتحديد مدى الاستعداد والجاهزية التى تتمتع بها هذه المؤسسة فى التعامل مع الأزمات ، وكذلك تحديد مدى العلاقة القائمة بين مراحل نظام إدارة الأزمات بعضها مع بعض ، بالإضافة إلى استخلاص أهم النتائج ، وبالتالي تقديم التوصيات التى يمكن أن تسهم فى تطبيق وإدخال نظام متكامل لإدارة الأزمات فى إمانة عمان الكبرى . وبالتحديد فإن الدراسة سعت للإجابة عن الأسئلة التالية :-

١ - ما مدى توافر نظام إدارة الأزمات فى أمانة عمان الكبرى ، من حيث درجة توفر العناصر الأساسية التى تتصف بها الإدارة الناجحة للأزمات ، فى كل مرحلة من مراحل الخمس ، منفردة ومجموعة ؟

٢ - ما هى درجة أهمية مراحل نظام إدارة الأزمات ، من حيث درجة توفر العناصر الأساسية التى تتصف بها الإدارة الناجحة للأزمات ، فى أمانة عمان الكبرى ؟

٣ - هل توجد علاقات ارتباط دالة إحصائياً عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$) بين مراحل نظام إدارة الأزمات بعضها ببعض ؟

أهمية الدراسة :

تعتبر هذه الدراسة مهمة للأسباب التالية :

- ١ - تسهم هذه الدراسة في تسليط الضوء على أحد المواضيع الإدارية الحديثة والهامة في الفكر الإداري ، مما يوقر للمنظمة استجابة شاملة ومنتظمة في التعامل مع الأزمات المختلفة ، وبالتالي يؤمل أن تمثل هذه الدراسة إثراءً للمكتبة العربية التي تعاني من شح المصادر في مجال إدارة الأزمات .
- ٢ - يؤمل أن تسهم نتائج هذه الدراسة في مساعدة إدارة أمانة عمان الكبرى ، وإدارات المنظمات بشتى أنواعها وأشكال ملكيتها في التعرف على كيفية التعامل مع الأزمات بفاعلية وكفاءة ، واستغلالها في تحقيق مزيد من التقدم والنجاح .
- ٣ - تعتبر هذه الدراسة من الدراسات النادرة جداً في الأردن وربما في البلاد العربية وخاصة الدراسات الميدانية ، حيث تعتبر هي الأولى من نوعها في القطاع العام الأردني ، وبالتالي فمن المؤمل أن تفتح آفاقاً جديدة لمزيد من الدراسات المستقبلية المتنوعة للباحثين حول هذا الموضوع .

الخلفية النظرية والدراسات السابقة :

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى تقديم بعض الجوانب النظرية التي تبين أهمية هذا الموضوع ، وبعض الدراسات الميدانية السابقة التي تناولت موضوع إدارة الأزمات بالبحث والدراسة .

أ - الخلفية النظرية :

يكن وجه الصعوبة في تحديد مفهوم الأزمة في شمولية طبيعته واتساع نطاق استعماله ، حيث إنه قد يكون من المتعذر إيجاد مصطلح يضارع "الأزمة" في ثراء إمكاناته واتساع مجالات استعماله ^(١) . ولقد تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم الأزمة تبعاً لاختلاف المجالات والمستويات التي يتناولها الكتاب والباحثون في دراستهم للأزمات ، وكذلك لتعدد أنواع الأزمات وأسبابها وتصنيفاتها المختلفة .

وقد وردت مجموعة من التعريفات للأزمة وخصوصاً على المستوى التنظيمي ، من أهمها :-

أن الأزمة كما يعرفها (الرازم)^(٣) عبارة عن "حالة غير عادية تترك أثراً قاطعاً على مجريات الأمور العادية ، فتربك (روتين) الحياة والعمل وتخل بالقواعد والنظم والبنيان الأساسي للعمل" .

وعرف (فليبس)^(٤) الأزمة بأنها : حالة طارئة أو حدث مفاجئ يؤدي الى الإخلال بالنظام المتبع في المنظمة ، مما يضعف المركز التنافسي لها ويتطلب منها تحركاً سريعاً واهتماماً فورياً . وبذلك يمكن تصنيف أى حدث بأنه أزمة اعتماداً على درجة الخلل الذي يتركه هذا الحدث في سير العمل الاعتيادي للمنظمة .

أما (فنز)^(٥) فقد عرفها بأنها : نقطة تحول في حياة المنظمة نحو الأسوأ أو الأفضل . فهي حالة من عدم الاستقرار يوشك أن يحدث فيها تغيير حاسم يؤدي إلى نتائج مرغوب فيها ، أو قد يؤدي هذا التغيير إلى نتائج غير مرغوب فيها .

وقد عرفها (ملبورن ورفاقه)^(٦) بأنها : حالة تمثل وضعاً ثنائياً باعتبارها فرصة للمنظمة لتحقيق أهدافها الحالية ، وكذلك تهديد يقع عبءه على المنظمة ، مما يؤدي إلى منعها من إمكانية الوصول إلى أهدافها أو إضعاف إمكانيتها على تحقيق تلك الأهداف .

ويعرف (هيرمان)^(٧) الأزمة بأنها : موقف يهدد الأهداف ذات الأولوية العليا للمنظمة ، ويكون الوقت المتاح غير كافٍ للاستجابة واتخاذ الاستعدادات اللازمة لمواجهة هذا الموقف ، ويفاجأ صناع القرار بصنائه ، مما يسبب مستوى عالٍ من الإجهاد .

ويعرفها (لتل جون)^(٨) بأنها : تعبير نسبي وغير موضوعي يأخذ معناه من إدراك الموقف أو الوضع أو الحالة . ويختلف في مدلوله بين منظمة وأخرى اعتماداً على الحالة الخاصة بهذه المنظمة . ومن ثم تستطيع المنظمة أن تعتبر حدثاً ما أنه أزمة إذا كان له علاقة مباشرة بتحقيق أهدافها .

وقد عُرِّفت الأزمة - تأسيساً على ما تقدم ولأغراض هذه الدراسة - فى الاستبانة بشكل يضمن الاستجابة السليمة لأفراد مجتمع الدراسة ، بأنها : حالة غير عادية تخرج من نطاق التحكم أو السيطرة وتؤدى إلى توقف حركة العمل أو هبوطها إلى درجة غير معتادة ، بحيث تهدد تحقيق الأهداف المطلوبة من قبل الدائرة / الأمانة وفى الوقت المحدد لذلك .

وبذلك فإن إدارة الأزمات هى عبارة عن نظام يستخدم للتعامل مع الأزمات من أجل تجنب حدوثها ، والتخطيط للحالات التى لا يمكن تجنبها ، وإجراء التحضيرات للأزمات التى يمكن التنبؤ بحدوثها . وهو نظام يُطبق للتعامل مع هذه الحالات الطارئة عند حدوثها بغرض التحكم فى النتائج والتخفيف أو الحد من أثارها التدميرية ^(٩) . وتهدف إدارة الأزمات إلى استخدام نظام إدارى خاص قليل التكلفة يمثل الحد الأدنى من العبء الاقتصادى على المنظمة للتعامل مع الأزمات الحقيقية بطريقة تجعل المنظمة تعمل بشكل منتظم فى ظل ظروف غير اعتيادية . ويضمن نظام إدارة الأزمات خطة للاستجابة للأزمة ، مع وجود جهاز إنذار مبكر ، واستخدام الخبرات من كل أنحاء المنظمة دون أن يؤثر هذا على سير الأعمال اليومية فيها ^(١٠) .

وقد تطرق بعض الكتاب فى مجال إدارة الأزمات ، إلى أن النجاح فى عملية إدارة الأزمة يتطلب توفر مجموعة من العوامل أهمها ما يلى :

١ - إيجاد وتطوير نظام إدارى مختص يمكن المنظمة من التعرف على المشكلات وتحليلها وإيجاد الحلول لها بالتعاون والتنسيق مع الكفاءات المختصة فى كافة أنحاء المنظمة ، بالإضافة إلى تقوية الالتزام بأهداف المنظمة من خلال العمل نحو تحقيق هذه الأهداف أو السرعة فى الاستجابة للظروف والتغييرات التى تحيط بالأزمات ^(١١) .

٢ - تتطلب إدارة الأزمات تبنى نظام المصفوفة التنظيمية ، وبموجب هذا النظام يكون لمدير الأزمة وحدة إدارية تستعين بأفراد عاملين من الإدارات الوظيفية الأخرى عن طريق تخصيصهم أو إعارتهم من إداراتهم وعندما تنتهى الأزمة يعودون إلى إداراتهم الأصلية . ويعد هذا النظام ملائماً ؛ لأن الأزمات المختلفة قد يكون سببها عوامل فى أكثر من وحدة تنظيمية بالمنظمة ^(١٢)

٣ - العمل على جعل التخطيط للأزمات جزءاً هاماً من التخطيط الإستراتيجى وعنصراً رئيسياً من الخطة العامة للمنظمة ؛ لأن الأزمات تهدد تحقيق الأهداف الإستراتيجية وبقاء المنظمة ^(١٣) .

٤ - ضرورة عقد البرامج التدريبية وورش العمل فى مجال إدارة الأزمات ، وتدريب الموظفين حول كيفية البحث عن إشارات الإنذار ، وتعقبها ، وتحليلها ، واتخاذ الإجراءات الوقائية لمنع حدوث الأزمات ^(١٤) .

٥ - ضرورة التقييم والمراجعة الدورية لخطط إدارة الأزمات واختبارها تحت ظل ظروف مشابهة لحالات الأزمات الفعلية التى يمكن مجابهتها ، وبالتالي يتعلم الأفراد العمل تحت ظل ضغط وإجهاد نفسى كبيرين ^(١٥) .

٦ - التأكيد على ضرورة وجود نظام فعال للإنذار المبكر فى المنظمات ؛ من أجل الوقاية من الأزمات ، والاستعداد للتعامل مع الأزمات التى لا يمكن تجنبها فى حال وقوعها ^(١٦) .

٧ - استخدام نظم الخبرة الآلية فى حل المشاكل والتصدى للأزمات التى تواجه الإدارة المعاصرة ؛ وذلك لاشتغالها على حقائق مبنية على الخبرة العملية التطبيقية والمعرفة التى يستخدمها الخبير أو المستشار فى حل المشاكل التى تواجهه ، بالإضافة إلى قدرتها على توفير البيانات الفورية والمستمرة ^(١٧) .

٨ - ضرورة إنشاء فريق مدرب لإدارة الأزمات للعمل خلال مراحل الأزمة ، بحيث يتم استغلال الأزمة وتحويلها إلى فرصة إيجابية لصالح المنظمة ^(١٨) .

٩ - ضرورة إيجاد جهة مركزية منسقة لنظام المعلومات لمنع التشتيت وربما التناقض والازدواجية فى عمليات تداول ونقل المعلومات فى الطرف الأسمى ، والذي عادة ما يتسم بضعف التنظيم والرتابة ^(١٩) .

وفيما يلى عرض لنموذج (بيرسون وميتروف) لإدارة الأزمات المستخدم فى الدراسة ، والذي يمكن أن تقوم المنظمات المختلفة بتطبيقه كنظام إدارى خاص للتعامل

مع الأزمات التى تواجهها أو من المحتمل أن تجابهها فى المستقبل . ويتكون النموذج من خمس مراحل أساسية تمر بها معظم الأزمات ، وإذا فشل المدير فى إدارة مرحلة من هذه المراحل فإنه يصبح مسؤولاً عن وقوع الأزمة وتفاقم حداثها . ويوضح الشكل رقم (١) المراحل الخمس التى تميز عملية إدارة الأزمة ^(٢٠) وهى :-

المرحلة الأولى - اكتشاف الإشارات :

تمثل هذه المرحلة مجموعة العناصر التى تعكس مدى قيام الإدارة برصد وتحديد المؤشرات أو الأعراض التى تنبئ باحتمال حدوث أزمة .

المرحلة الثانية - الوقاية والاستعداد :

تتمثل فى مجموعة العناصر التى تعكس مدى قيام الإدارة بالاستعدادات اللازمة للوقاية من الأزمات ، وإجراء التحضيرات للأزمات التى يمكن التنبؤ بحدوثها ، والتخطيط للحالات التى لا يمكن تجنبها ؛ وذلك للسيطرة على الأزمة والتقليل من حداثها وأثارها إذا وقعت بالرغم من الجهود المبذولة لمنعها من الحدوث .

المرحلة الثالثة - احتواء الأضرار أو الحد منها :

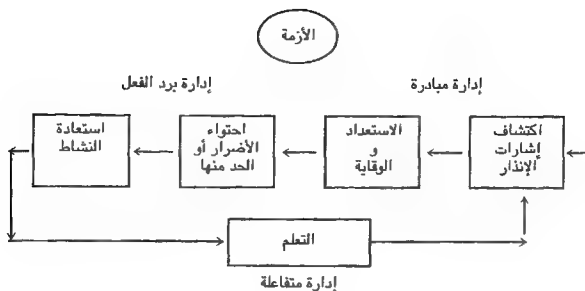
تتمثل فى مجموعة العناصر التى تعكس مدى قيام الإدارة بتنفيذ الخطط الموضوعية وترجمة الاستعدادات ، وإعداد الوسائل اللازمة للحد من الأضرار الناجمة عن الأزمة ومنع انتشارها بفترة زمنية مناسبة عند حدوثها .

المرحلة الرابعة - استعادة النشاط :

تتمثل فى مجموعة العناصر التى تعكس مدى قيام الإدارة باستعادة توازنها وممارسة أعمالها ونشاطاتها الاعتيادية كما كان عليه الوضع قبل حدوث الأزمة .

المرحلة الخامسة - التعلم :

تتمثل فى مجموعة العناصر التى تعكس مدى قيام الإدارة بوضع الضوابط لعدم تكرار الأزمات فى المستقبل ، واستخلاص الدروس والعبر من الأزمات التى واجهتها سابقاً للاستفادة منها فى التطوير والتحسين .



الشكل رقم (١) : المراحل الخمس لإدارة الأزمة

* Source: Pearson & Mitroff, 1993, p. 53.

ب - الدراسات السابقة :

قد وجد الباحثان صعوبة كبيرة جداً في العثور على دراسات ميدانية في البيئة العربية ، سوى دراسة واحدة أجريت في البيئة الأردنية . وكانت معظم الدراسات المتوفرة قد تمّ تطبيقها في البيئة الأمريكية وتناولت جزءاً محدداً وهو الاستعداد لمواجهة الأزمات . وفيما يأتي أهم الدراسات التي تناولت هذا الموضوع :

١ - الدراسة التي قامت بها الباحثة (غادة عبد الله) ^(٢١) ، في القطاع المصرفي في الأردن ، والتي هدفت إلى تحديد أنواع الأزمات التي قد تتعرض لها المصارف العاملة في الأردن وشدة تأثير تلك الأزمات ، وتحديد الأسباب الداخلية والخارجية التي تؤدي إلى نشوء الأزمات في هذه المصارف ، بالإضافة إلى قياس قدرة الجهاز المصرفي في الأردن على مواجهة الأزمات . وتوصلت الدراسة إلى أن المصارف العاملة في الأردن تتعرض إلى الأزمات الداخلية أكثر من تعرضها للأزمات الخارجية ، وأن شدة تأثير الأزمات الداخلية تفوق بالمتوسط ويفارق ضئيل شدة الأزمات الخارجية . وكذلك أشارت الدراسة إلى أن هذه المصارف أكثر

عرضة للأزمات الناتجة عن أسباب داخلية تنظيمية مقارنة بالأزمات الناتجة عن أسباب خارجية بيئية . بالإضافة إلى أن هناك نظاماً ولو بشكل مبدئي لإدارة الأزمات فى المصارف ، وأن انتهاج المصرف للمنهجية السليمة فى إدارة الأزمات يؤدى إلى التقليل من شدة تأثير الأزمات وأثارها السلبية بشكل فعال .

٢ - أما دراسة (كولين وهاريس) ^(٢٢) ، التى شملت (٤٠) رئيساً تنفيذياً فى كبرى الشركات الأميركية عام ١٩٩٠ ، فقد بينت نتائجها أن (٦٦٪) من المديرين يرون أن شركاتهم تمتلك خطئاً رسمية لإدارة الأزمات أو فريق مهام يجتمع بانتظام لمناقشة حدوث أزمة ما . وأن (٩٠٪) من المديرين يرون أن أكثر الأمور أهمية تفضل الشركة القيام بها قبل حدوث الأزمة هى : مسح البيئة الداخلية والخارجية ذات الصلة بعمل الشركة للتعرف على الأزمات التى يمكن أن تواجهها على المستوى الكلى ، والقدرة على اتخاذ قرارات سريعة تحت ظل محدودية الوقت المتاح .

٣ - فى دراسة قام بها (أيان ميتروف) ^(٢٣) للتعرف على مجموعة المشاكل التى أدت إلى تعرض المنظمات إلى الأزمات خلال الأعوام ١٩٨٥ إلى ١٩٨٨م ، وتحديد الأجزاء المتبقية من قبل تلك المنظمات لمواجهة الأزمات . وقد أظهرت النتائج أن (٣٨٪) من (١١٤) منظمة توفرت لديها وحدات لإدارة الأزمات دون غيرها . ووجد أن المجموعة الأولى من الشركات التى تتوفر لديها وحدات لإدارة الأزمات قد واجهت أزمات عديدة من المحتمل أنها كانت وراء إنشائها لهذه الوحدات . كما وجد أن المنظمات التى لديها وحدة لإدارة الأزمات كانت تتخذ إجراءات وقائية بنسبة أعلى من المنظمات التى لم يكن لديها وحدة لإدارة الأزمات .

٤ - وقد قام (وزينيلت) ^(٢٤) بإجراء دراسة شاملة تناولت (١٦٦) شركة أمريكية ، حيث هدفت إلى تحديد مدى توفّر خطط لإدارة الأزمات فى هذه الشركات ، وعلاقتها بحجم الشركة ، ونوع القطاع الذى تنتمى إليه . وبينت نتائج هذه الدراسة أن (٥٥٪) من هذه الشركات ليس لديها خطة لإدارة الأزمة ، كما تبين أن هناك ارتباطاً واضحاً بين حجم الشركة واحتمال وجود خطة لإدارة الأزمة لديها ، وكانت لصالح الشركات الكبيرة ، حيث إنها تعتبر أكثر وعياً بالأزمات المحتملة

التي يمكن أن تواجه الشركة . وكذلك يوجد ارتباط واضح بين القطاع الذي تنتمي إليه الشركة واحتمال توفر خطة لإدارة الأزمة لديها ، حيث كان الاتجاه يميل لصالح الشركات التي تنتمي لقطاع الخدمات والنقل بنسبة (٨٦٪) ، يليه قطاع الطاقة والتعدين والتعقيب بنسبة (٧٣٪) ، ومن ثم قطاع الخدمة المالية بنسبة (٦٣٪) ، واحتلت الشركات التي تنتمي إلى قطاع الإلكترونيات أدنى مرتبة في وجود خطة لإدارة الأزمات بنسبة (٣٢٪) .

٥ - وفي الاستطلاع الذي نشره (فنك) ^(٢٥) في مجلة فورتن عام (١٩٨٦م) ، عن خمسمائة من الرؤساء التنفيذيين ، أظهرت نتائج هذا الاستطلاع أن كبار المديرين يعانون من نقصاً حاداً في الاستعداد لمواجهة الأزمات ، إلا أنهم بالتأكيد لا يفتقرون إلى الثقة في قدرتهم على مواجهتها . وقد ذكر (٩٨٪) من المديرين أنه لا مهرب من الأزمات في مجال التجارة والأعمال ، كما هو الحال بالنسبة للموت والضرائب ، إلا أن (٥٠٪) منهم ذكروا أنهم لا توجد خطة للتعامل مع الأزمات ، وعلى الرغم من ذلك فقد ذكر (٩٧٪) منهم أنهم واثقون من قدرتهم على حسن التصرف إذا ما وقعت أزمة . وقد كان هناك إجماع من قبل جميع المجيبين على أن شركاتهم هي عرضة على الأقل للأنواع التالية من الأزمات : الحوادث الصناعية ، المشاكل البيئية ، الاضطرابات العمالية ، العيوب في المنتجات ، توقف التعامل مع المنظمة ، الإشاعات المفرضة والأحقاد ، والإرهاب وأعمال العنف .

منهجية الدراسة :

أ - أسلوب الدراسة :

اعتمدت الدراسة على أسلوبين من أساليب البحث العلمي وهما :

١ - **الأسلوب النظري** : وذلك بمراجعة الكتب والمقالات والبحوث العربية والإنجليزية ذات العلاقة بالموضوع ؛ لتحديد الإطار النظري للدراسة ، والتعرف على أهم الدراسات الميدانية السابقة فيما يتعلق بموضوع إدارة الأزمات .

٢ - **أسلوب الدراسة الميدانية** : وذلك بالاعتماد على استبانة تم تصميمها من قبل الباحثين لجمع البيانات الأولية من قبل أفراد مجتمع الدراسة .

ب - مجتمع الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في الوظائف الإشرافية من مستوى (مدير دائرة ومنطقة ورئيس قسم) في أمانة عمان الكبرى . وتم اختيار جميع أفراد مجتمع الدراسة من مديري الدوائر والمناطق ورؤساء الأقسام ، والبالغ عددهم (٢٨٧) ، منهم (٥٢) مديراً لدائرة ومنطقة ، و (٢٣٤) رئيساً لقسم موزعين بين مركز أمانة عمان الكبرى وعشرين منطقة جغرافية تغطي كافة مساحة العاصمة عمان ؛ وقد تم اختيار هؤلاء لكونهم أكثر وعياً وتفهماً لموضوع إدارة الأزمات ونوى مسؤوليات مباشرة في التعامل مع الأزمات ؛ وكذلك لكونهم يحتلون مراكز لاتخاذ القرارات ونوى خبرات واسعة بعمل الأمانة مما يمكنهم من تحديد أبرز المشاكل والأزمات التي مرت بها وكيف تم التعامل معها . وقد تم توزيع (٢٨٧) استبانة على أفراد مجتمع الدراسة ، حيث تم تحديد عدد الاستبانات الموزعة على الأفراد المبحوثين من خلال بيانات دائرة شؤون الموظفين في مركز الأمانة ، وزيارات ميدانية لكافة دوائر ومناطق أمانة عمان الكبرى ، وكان عدد الاستبانات المستردة (٢٣٨) استبانة ، وبعد مراجعة وتحقيق الاستبانات تم استبعاد (٨) استبانات من مجموع الاستبانات المستردة لتبقى (٢٣٠) استبانة صالحة ومعتمدة لغايات التحليل الإحصائي وينسبة استرداد (٨٠ ٪) من المجتمع الأصلي للدراسة . وقد تم اختيار أمانة عمان الكبرى لتوظيف النموذج المذكور في هذه الدراسة لكونها إحدى كبريات المؤسسات الخدمية في الأردن ، وتركز نشاطها وعملياتها ضمن العاصمة عمان التي تتمركز فيها أهم النشاطات والفعاليات المختلفة في الأردن . كل ذلك مما يجعل تكرار تعرض هذه المؤسسة لأزمات العمل قضية ذات أهمية خاصة ، ويجعل أيضاً ممارسة وتطبيق تقنيات وأساليب إدارة الأزمات في إطارها قضية ذات أهمية متميزة أيضاً .

وتتعرض أمانة عمان الكبرى في العادة إلى أنواع متعددة من الأزمات في التعامل مع الظواهر ، ومن أبرزها ما يلي (٣٦) :

١ - **أزمات طبيعية** : مثل الفيضانات والأمطار الغزيرة ، والثلوج الكثيفة ، والانهييارات غير الاعتيادية في الجبال والصخور والتربة والمباني ، والهزات الأرضية ... إلخ .

٢ - أزمات تقنية : مثل حدوث تعطل (خلل) فى أجهزة الحاسوب و/أو برامجها ، وحدث خلل فى شبكة الاتصالات التى تربط الأمانة بكافة دوائرها ومناطقها والمؤسسات ذات العلاقة ، وتعطل الآليات والمكانن المختلفة ، وانقطاع التيار الكهربائى ... إلخ .

٣ - أزمات صحية : مثل حالات التسمم الغذائى ، والتلوث البيئى ، وانتشار الأوبئة والأمراض المختلفة فى المجتمع ... إلخ .

٤ - أزمات اجتماعية : مثل إصابات العمال وفقدان أرواح بشرية ، والصراعات الفكرية الوظيفية الحادة ، وتعارض الأهداف والمصالح ، والهجرات الفجائية غير الاعتيادية ، والممارسات والنشاطات غير القانونية ضمن حدود صلاحيات الأمانة ... إلخ .

٥ - أزمات التنسيق : مثل حدوث ازدواجية أو تقاطع أو خطأ اتصال غير اعتيادى فى العلاقات بين الأمانة والأجهزة الحكومية الأخرى ذات العلاقة بتنفيذ مهام ونشاطات عامة مشتركة .

٦ - أزمات المرور وحوادث السير ... إلخ .

جـ - أداة الدراسة :

تم تطوير استبانة من قبل الباحثين لجمع البيانات الأولية من أفراد مجتمع الدراسة وذلك بالاعتماد على الأدبيات النظرية ونتائج الدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع ، وتتكون الاستبانة من جزأين رئيسيين (الملحق رقم «١») وهما :

أولاً : مقدمة لإعطاء المجيب فكرة واضحة عن معنى الأزمة المنشود فى الدراسة وأمثلة واقعية توضح ذلك ، ولقد أبدى أفراد مجتمع الدراسة أهمية وجود هذا الجزء الإيجابية عن فقرات الاستبانة . وقد تم وضع تعريف الأزمة والأصناف الثلاثة المذكورة فى هذا الجزء اعتماداً على الأدبيات النظرية ونتائج الدراسات الميدانية السابقة بالإضافة إلى إجراء عدد من المقابلات مع بعض أفراد مجتمع الدراسة ، وقد تم التأكد من وضوح تعريف الأزمة لديهم ، وأن الأمثلة المذكورة للآزمات هى متكررة بشكل كبير جداً فى الأمانة .

ثانياً : مدى توافر نظام لإدارة الأزمات ، وتضمنت (٣٠) فقرة على مقياس (ليكرت) الخماسى من درجة غير الموافقة بشدة إلى درجة الموافقة بشدة ، وتمثل هذه الفقرات العناصر الأساسية (خصائص وإجراءات) التى تتصف بها الإدارة الناجحة للأزمات ، والتى تم من خلالها قياس مدى توافر ذلك النظام لإدارة الأزمات بمراحله الخمس : مجتمعة وكل على حدة ، وهذه المراحل التى يتكون منها نظام إدارة الأزمات هى : اكتشاف إشارات الإنذار وتمثل بالفقرات (١-٦) ، والاستعداد والوقاية وتمثل بالفقرات (٧-١٥) ، واحتواء الأضرار وتمثل بالفقرات (١٦-٢٢) ، واستعادة النشاط وتمثل بالفقرات (٢٣-٢٦) ، والتعلم وتمثل بالفقرات (٢٧-٣٠) .

د - صدق وثبات أداة الدراسة :

للتحقق من صدق الأداة (الاستبانة) ، تم عرضها على ستة محكمين من أعضاء هيئة التدريس فى قسم الإدارة العامة بجامعة اليرموك ، ووافق المحكمون على قياس فقرات الاستبانة للهدف المطلوب وصدق المحتوى وسلامة اللغة ، مع إجراء تغيير فى الصياغة وحذف بعض الفقرات .

ويهدف التحقق من ثبات الأداة ، تم استخراج معامل (كرونباخ ألفا) للاتساق الداخلى لعينة مكونة من (٣٠) موظفاً من أفراد مجتمع الدراسة ، وبلغ معامل الثبات للاستبانة (٩٠٪) ، وهى تعتبر نسبة عالية جداً لأغراض الدراسة .

هـ - أسلوب التحليل الإحصائى :

لقد تم معالجة البيانات التى تم جمعها من خلال أداة الدراسة باستخدام البرنامج الإحصائى (SPSS/PC+) ، حيث تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية للإجابة عن الأسئلة الثلاثة الأولى ، وللإجابة عن السؤال الرابع تم استخدام معامل ارتباط (بيرسون) لقياس مدى العلاقة القائمة بين مراحل نظام إدارة الأزمات بعضها مع بعض .

تحليل النتائج ومناقشتها :

للإجابة عن أسئلة الدراسة الثلاثة الأولى تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ؛ لمعرفة مدى موافقة أفراد مجتمع الدراسة عن مدى توافر نظام لإدارة الأزمات ، والترتيب التنازلي لمراحل هذا النظام حسب أهميتها . وقد تم تحويل إجابات أفراد مجتمع الدراسة على مقياس (ليكرت) الخماسي لبيان درجة الموافقة من (١) إلى (٥) بحيث تكون الدرجة (١) دالة على غير موافق بشدة ، والدرجة (٥) لتدل على موافق بشدة ، ويمكن تصنيف الإجابات في ثلاثة مستويات : عالٍ ، ومتوسط ، ومتدني ، وعلى أساس أن درجة محايد هي درجة متوسطة من الموافقة ويقابلها العدد (٣) .

وبذلك يكون المدى من (١ إلى أقل من ٢,٥) للوسط الحسابي دالاً على مستوى موافقة متدني ، والمدى من (٢,٥ إلى أقل من ٣,٥) دالاً على مستوى موافقة متوسط ، والمدى من (٣,٥ إلى ٥) دالاً على مستوى عالٍ من الموافقة .

ولغرض الإجابة عن الأسئلة السابقة ، تم قياس مدى توافر نظام لإدارة الأزمات في أمانة عمان الكبرى عن طريق دراسة مدى موافقة أفراد مجتمع الدراسة على درجة توافر العناصر الأساسية (خصائص وإجراءات) التي تتصف بها الإدارة الناجحة للأزمات في كل مرحلة على حدة ، ومن المراحل الخمس مجتمعة التي تمثل المنظور المتكامل لإدارة الأزمات . ونعرض فيما يلي مدى توافر نظام لإدارة الأزمات كما تعكسه إجابات أفراد مجتمع الدراسة مرتبة حسب مراحل إدارة الأزمة :

(١) مدى توافر نظام لإدارة الأزمات فى مرحلة اكتشاف إشارات الإنذار المبكر :

الجدول رقم (١)

الترتيب التنازلى لعناصر مرحلة اكتشاف إشارات الإنذار المبكر

الرقم	العناصر	الوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	درجة الموافقة
١	تدعم الإدارة العليا عمليات تحديد مؤشرات حدوث الأزمات وتهتم بذلك .	٣,٨٢	٠,٩٩	عالية
٢	تم تحديد مؤشرات حدوث أزمة من قبل دائرة محددة بدرجة أعلى من غيرها فى الأمانة .	٣,٤٢	١,٠٤	متوسطة
٣	هناك اهتمام كاف بجمع واكتشاف علامات الظل (الخطر) والتي قد تكون مؤشراً لوقوع أزمة .	٣,٣٤	١,١٢	متوسطة
٤	يتم مسح بيئة العمل الداخلية والخارجية ذات الصلة بعمل الأمانة بصورة منتظمة وشاملة للتعرف على مؤشرات احتمال حدوث أزمة .	٣,١٧	١,٠٨	متوسطة
٥	هناك طاقم وظيفى مؤهل ومدرب للقيام بممارسات جمع وتحليل مؤشرات حدوث أزمة .	٣,١٦	١,١٥	متوسطة
٦	هناك اهتمام كاف تجاه عمليات تصنيف وتبويب وتحليل مؤشرات حدوث الأزمات .	٢,٨٨	١,٠٨	متوسطة
	المجموع	٣,٢٠	٠,٧٨	متوسطة

يوضح الجدول رقم (١) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات أفراد مجتمع الدراسة مرتبة تنازلياً نحو مدى توافر نظام لإدارة الأزمات فى مرحلة اكتشاف إشارات الإنذار المبكر . ونلاحظ من الجدول أن العنصر الذى يتعلق بدعم الإدارة العليا لعمليات تحديد مؤشرات حدوث الأزمات واهتمامها بذلك ، كان فى المرتبة الأولى بوسط حسابى مقداره (٣,٨٢) ، وهذا يعنى أن اتجاهات أفراد مجتمع الدراسة تشير إلى موافقة بدرجة عالية من قبلهم لتوفر ذلك العنصر ، وأن هناك تقارباً فى اتجاهاتهم بشأن هذا العنصر كما يعكسه الانحراف المعيارى الذى بلغ (٠,٩٩) ، بينما نرى أن اتجاهات أفراد مجتمع الدراسة نحو باقى العناصر ، التى تتعلق بتحديد مؤشرات حدوث الأزمات من قبل دائرة محددة بدرجة أعلى من غيرها فى الأمانة ، والاهتمام الكافى بجمع واكتشاف علامات الظل التى قد تكون مؤشراً لحدوث أزمة ، ومسح بيئة العمل الداخلية والخارجية ذات الصلة بعمل الأمانة بصورة شاملة ومنتظمة للتعرف على مؤشرات حدوث أزمة ، وأن هناك (كادراً) وظيفياً مؤهلاً ومدرباً للقيام بممارسات جمع

وتحليل مؤشرات حدوث الأزمات ، كانت ضمن مدى الموافقة المتوسطة ، حيث بلغت المتوسطات الحسابية لها (٣,٤٢) ، (٣,٣٤) ، (٣,١٧) ، (٣,١٦) ، (٢,٨٨) ، ويانحرف معيارى بلغ (١,٠٤) ، (١,١٢) ، (١,٠٨) ، (١,١٥) ، (١,٠٨) على التوالي ، وهذا يشير إلى وجود تشتت فى اتجاهات أفراد المجتمع نحو هذه العناصر .

أما بالنسبة للمتوسط الحسابى لاتجاهات أفراد مجتمع الدراسة نحو مدى توافر مجمل عناصر هذه المرحلة فقد كان ضمن مدى الموافقة المتوسطة حيث بلغ (٢,٣٠) ويانحرف معيارى (٠,٧٨) ، وهذا يدل على أن هناك نظاماً لإدارة الأزمات بدرجة متوسطة فى مرحلة اكتشاف إشارات الإنذار ، حيث تتوافر العناصر الأساسية التى تتصف بها الإدارة الناجحة للأزمات فى هذه المرحلة من النظام وبدرجة متوسطة . ويمكن أن نستنتج من ذلك أن هناك قدرة متوسطة نسبياً لدى أمانة عمان الكبرى فى اكتشاف مؤشرات حدوث الأزمات وبالتالي الوقاية منها والاستعداد لها .

المجدول رقم (٢)

الترتيب التنازلى لعناصر مرحلة الاستعداد والوقاية

الرقم	العناصر	الوسط الحسابى	الإنحراف المعيارى	درجة الموافقة
١	يتم تشكيل فرق مختلفة ومتعددة لحل العديد من الأزمات المحتملة فى الأمانة	٣,٧٨	٠,٩٨	عالية
٢	توجد تعليمات إدارية واضحة تحدد كيفية وإجراءات التعامل مع الأزمات المحتملة .	٣,٥٢	١,٠٩	عالية
٣	يتمسك الهيكل التنظيمى بمرونة كافية تساعد الأمانة فى التعامل مع الأزمات حال وقوعها .	٣,٤٥	١,٠٠	متوسطة
٤	يسهل الحصول على الإمكانات المطلوبة من الإدارات والأقسام الأخرى عند الحاجة لها من أجل التعامل مع الأزمات .	٣,٤٢	١,٠٦	متوسطة
٥	هناك اتفاقيات ثنائية فى إدارة الأزمات/ الطوارئ مع المؤسسات والجهات الحكومية ذات العلاقة .	٣,٣٩	١,٠٣	متوسطة
٦	يتوفر الدعم المناسب للفريق الذى يقوم بالتشخيص والتخطيط للأزمات المحتملة .	٣,٢٨	١,٠٧	متوسطة
٧	تتوفر برامج وخطط كافية وجاهزة لإدارة الأزمات فى الأمانة وتعمل على مراجعتها وتطويرها باستمرار .	٣,١٩	١,١٠	متوسطة
٨	تتخذ اجتماعات دورية وتجربى تجارب وهمية للتعامل مع الأزمات المحتملة .	٢,٦٠	١,١٥	متوسطة
٩	تتوافر البرامج التدريبية الكافية فى مجال إدارة الأزمات .	٢,٤٨	١,٠٦	متوسطة
	المجموع	٣,٢٣	٠,٧٨	متوسطة

(٢) مدى توافر نظام لإدارة الأزمات فى مرحلة الاستعداد والوقاية :

يوضح الجدول رقم (٢) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات أفراد مجتمع الدراسة مرتبة تنازلياً نحو مدى توافر نظام لإدارة الأزمات فى مرحلة الاستعداد والوقاية .

ويتبين من الجدول أن اتجاهات أفراد مجتمع الدراسة نحو العنصرين المتعلقين بتشكيل فرق مختلفة ومتعددة لحل العديد من الأزمات المحتملة فى الأمانة ، وكذلك وجود تعليمات إدارية واضحة تحدد كيفية وإجراءات التعامل مع الأزمات المحتملة ، كانت تقع ضمن مدى الموافقة العالية (من ٣,٥ - ٥) ، حيث بلغ الوسط الحسابى لها (٣,٧٨) ، (٣,٥٢) وبانحراف معيارى (٠,٩٨) ، (١,٠٩) على التوالى . وهذا يعنى أن هناك درجة عالية من التوفر لهذين العنصرين كما يراها الأفراد المبحوثين ، كما أن هناك إجماعاً فى اتجاهات أفراد مجتمع الدراسة نحو العنصر الأول ، بينما يوجد تشتت فى اتجاهاتهم بخصوص العنصر الثانى كما يعكس ذلك الانحراف المعيارى .

ويلاحظ أن اتجاهات أفراد مجتمع الدراسة نحو العناصر (من ٣ - ٨) الموضحة فى الجدول كانت ضمن مدى الموافقة المتوسطة (من ٢,٥ - أقل من ٣,٥) ، حيث تراوح المتوسط الحسابى لهذه العناصر ما بين (٢,٤٥ - ٣,٦٠) ، مما يعكس درجة متوسطة من الموافقة على توفر هذه العناصر .

بينما نرى أن العنصر الأخير الذى يتعلق بتوافر البرامج التدريبية الكافية فى مجال إدارة الأزمات كان ضمن مدى الموافقة المتدنية (من ١ - أقل من ٢,٥) حيث بلغ الوسط الحسابى (٢,٤٨) وبانحراف معيارى (١,٠٦) ، مما يشير إلى وجود تشتت فى اتجاهات المبحوثين بخصوص هذا العنصر ، ويدل ذلك على ضعف الاهتمام بالبرامج التدريبية المتخصصة فى مجال إدارة الأزمات ، وربما يعزى ذلك إلى حداثة هذا الموضوع ، وعدم توفر المراجع العربية الكافية فى هذا المجال ، بالإضافة إلى نقص الكفاءات البشرية المؤهلة للقيام بالتدريب النظرى والعملى فى هذا المجال .

وقد بلغ المتوسط الحسابى لاتجاهات أفراد مجتمع الدراسة نحو مدى توافر كافة عناصر هذه المرحلة (٣,٢٣) وبانحراف معيارى (٠,٧٨) ، وهى ضمن مدى الموافقة المتوسطة (من ٢,٥ إلى أقل من ٣,٥) . وهذا يعنى أن هناك نظاماً لإدارة الأزمات

بدرجة متوسطة في مرحلة الاستعداد والوقاية ، حيث تتوافر العناصر الأساسية للإدارة الناجحة في التعامل مع الأزمات في هذه المرحلة وبدرجة متوسطة . ويمكن أن نستنتج من ذلك أن هناك مقدرة متوسطة لدى أمانة عمان الكبرى في الاستعداد والتخطيط للأزمات المحتملة ، كما تتسجم نتائج هذه المرحلة مع المرحلة السابقة حيث إن مستوى التنبؤ بحدوث الأزمات يحدد مستوى الاستعداد للتعامل معها ، ولهذا وجدنا أن هناك توفراً بدرجة متوسطة لعناصر هاتين المرحلتين .

(٣) مدى توافر نظام لإدارة الأزمات في مرحلة احتواء الأضرار أو الحد منها :

الجدول رقم (٣)

الترتيب التنازلي لعناصر مرحلة احتواء الأضرار

الترتيب	العناصر	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
١	هناك قدرة وسرعة مناسبة في تحريك الموارد المادية والبشرية الضرورية لاحتواء الأزمة .	٣,٦٣	٠,٩٧	عالية
٢	يتم التأثير في الأحداث واستخدام إجراءات الطوارئ التي تقلل وتحد من الأضرار التي تسببها الأزمة بكفاءة .	٣,٥٨	٠,٨٩	عالية
٣	يتم الاتصال بشكل دقيق وسريع للتأكد من مدى الأضرار التي سببتها أو التي قد تسببها الأزمة .	٣,٥٨	٠,٩٥	عالية
٤	تُعد غرفة عمليات مناسبة مجهزة بالتقنيات الحديثة لاحتواء أسباب وأضرار الأزمة .	٣,٥٧	١,٠٠	عالية
٥	هناك مبادرة لتوزيع المهام وتحديد المسؤوليات والصلاحيات بفترة قصيرة ومناسبة عند حدوث أزمة .	٣,٥٢	٠,٩٧	عالية
٦	يتم السيطرة على الأزمة عند حدوثها والحد من انتشارها واستمرارها بفترة زمنية مناسبة .	٣,٤٥	٠,٩٧	متوسطة
٧	يلتزم عامل الوقت عند التعامل مع الأزمات بعين الاعتبار وبصفة مناسبة .	٣,٢٧	١,٠٥	متوسطة
	المجموع	٣,٥١	٠,٧٦	عالية

يتبين من الجدول رقم (٣) أن اتجاهات أفراد مجتمع الدراسة نحو مدى توافر العناصر (من ١-٥) الموضحة في الجدول كانت ضمن مدى الموافقة العالية (٥-٣) ، حيث تراوح المتوسط الحسابي لها ما بين (٣,٦٣-٣,٥٢) ، مما يدل على أن هذه العناصر تتوفر بدرجة عالية في هذه المرحلة كما يراها الأفراد المبحوثون ، كما يعكس

الانحراف المعياري الذي تراوح ما بين (٠,٨٩-١) أن هناك تقارباً في اتجاهات أفراد مجتمع الدراسة بخصوص هذه العناصر ، بينما كانت الاتجاهات نحو العنصرين الأخيرين (٦ و ٧) ضمن مدى الموافقة المتوسطة (من ٢,٥ - أقل من ٣,٥) ، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهما (٣,٤٥) (٣,٢٧) وبانحراف معياري (٠,٩٧) (١,٠٥) على التوالي .

وبالنظر إلى الوسط الحسابي لكافة عناصر هذه المرحلة ، نجد أنه يبلغ (٣,٥١) وبانحراف معياري (٠,٧٦) وهو يقع ضمن مدى الموافقة العالية (من ٣,٥ - ٥) ، وهذا يدل على وجود نظام لإدارة الأزمات بدرجة عالية في مرحلة احتواء الأضرار أو الحد منها ، حيث تتوافر العناصر الأساسية للإدارة الناجحة في التعامل مع الأزمات بدرجة عالية في هذه المرحلة التنفيذية من النظام .

(٤) مدى توافر نظام لإدارة الأزمات في مرحلة استعادة النشاط :

نلاحظ من الجدول رقم (٤) أن اتجاهات أفراد مجتمع الدراسة نحو مدى توافر مجمل عناصر نظام إدارة الأزمات في هذه المرحلة - الموضحة في الجدول كانت ضمن مدى الموافقة العالية (من ٢,٥ - ٥) ، حيث تراوح الوسط الحسابي لها ما بين (٣,٦٠ - ٣,٥٠) ، كما نلاحظ أن الوسط الحسابي النهائي لمجمل عناصر هذه المرحلة قد بلغ (٣,٥٧) وبانحراف معياري (٠,٧٣) ، وهذا يعنى أن هناك إجماعاً في إجابات أفراد مجتمع الدراسة بخصوص عناصر هذه المرحلة ، وبذلك يمكن القول إنه يوجد نظام لإدارة الأزمات بدرجة عالية في مرحلة استعادة النشاط ، حيث تتوافر العناصر الأساسية للإدارة الناجحة للأزمات في هذه المرحلة من النظام بدرجة عالية .

المجمول رقم (٤)

الترتيب التنازلي لعناصر مرحلة استعادة النشاط

الرقم	العناصر	الوسط الصباي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
١	يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لممارسة النشاطات الاعتيادية في الدائرة / الأمانة دون أي تأخير في ظروف الأزمات .	٣,٦٠	٠,٩٧	عالية
٢	يتم تحديد الاحتياجات اللازمة للمواقع المختلفة التي تكثر بالأزمة ، مع تقديم الموارد اللازمة لاستعادة النشاط الاعتيادي .	٣,٥٨	٠,٨٣	عالية
٣	تعمل الدائرة / الأمانة على تخفيف آثار الأزمات بالحد من استمرار أسباب حدوثها .	٣,٥٨	٠,٩٨	عالية
٤	تُبادر الأمانة بتوجيه رسالة وحملة إعلامية مناسبة لجمهور المواطنين ووسائل الإعلام - إذا استعصى الأمر ذلك - حول الأضرار التي سببتها الأزمة وكيف تم التعامل معها .	٣,٥٠	١,٠٢	عالية
	المجموع	٣,٥٧	٠,٧٣	عالية

ونلاحظ أن هناك انسجاماً أو توازناً بين نتائج مرحلة احتواء الأضرار واستعادة النشاط من حيث درجة توفر العناصر التي تتصف بها الإدارة الناجحة للآزمات بدرجة عالية ، وهذا أمر طبيعي حيث إنه إذا تم احتواء الأضرار الناجمة عن الأزمة عند حدوثها وبكفاءة عالية ، فإنه يتم استعادة النشاط بالسرعة الممكنة للعودة لممارسة العمل الاعتيادي ، ولكن نلاحظ كذلك عدم أو ضعف وجود توازن في نتائج هاتين المرحلتين مع مرحلتى اكتشاف إشارات الإنذار والاستعداد والوقاية في درجة توفر العناصر التي تتصف بها الإدارة الناجحة للآزمات ، وهذا يشير إلى وجود خلل (محدودية توازن) في نظام إدارة الآزمات في أمانة عمان الكبرى ، حيث إن الوضع الطبيعي هو أن تتوافر عناصر مراحل نظام إدارة الآزمات بنفس الدرجة ؛ لأن هذه المراحل متكاملة ضمن نظام واحد وتمثل المنظور المتكامل لإدارة الآزمات .

(٥) مدى توافر نظام لإدارة الأزمات فى مرحلة التعلم :

الجدول رقم (٥)

الترتيب التنازلى لعناصر مرحلة التعلم

الرقم	العناصر	الوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	درجة الموافقة
١	تستخلص الدائرة/ الامانة بصورة فعّالة الدروس والعبر من الأزمات التى واجهتها سابقاً فى محاولة للاستفادة منها مستقبلاً .	٢,٥٥	٠,٩٨	عالية
٢	تقيم كفاية وفعالية خطط وبرامج إدارة الأزمات السابقة بقصد تحسينها للتعامل مع الأزمات المستقبلية .	٢,٢٢	١,٠٤	متوسطة
٣	تُدعم الدروس المستفادة من الثغرات فى الضبط السابقة فى خطط الأزمات/ الطوارئ المستقبلية .	٢,٢٠	١,٠٢	متوسطة
٤	هناك تقييم موضوعى لخطط وممارسات وقرارات التعامل مع الأزمات المشابهة فى دول أجنبية أو أجهزة إدارية أخرى للاستفادة منها كدروس فى الأمانة .	٢,٩٧	١,٠١	متوسطة
	المجموع	٢,٢٦	٠,٨٦	متوسطة

نلاحظ من الجدول رقم (٥) أن العنصر الأول الذى يتعلق باستخلاص الدائرة/ الأمانة بصورة فعالة للدروس والعبر من الأزمات التى واجهتها سابقاً فى محاولة للاستفادة منها مستقبلاً ، كان فى المرتبة الأولى بوسط حسابى (٢,٥٥) وانحراف معيارى (٠,٩٨) ، مما يعكس موافقة بدرجة عالية من قبل أفراد مجتمع الدراسة نحو توفر هذا العنصر ، وإجماعهم على ذلك كما يعكسه الانحراف المعيارى . كما نلاحظ من الجدول أن اتجاهات أفراد مجتمع الدراسة نحو باقى العناصر (من ٢ - ٤) تقع ضمن مدى الموافقة المتوسطة ، حيث تراوح الوسط الحسابى لها ما بين (٢,٢٢ - ٢,٩٧) ، مما يعنى أن هناك درجة متوسطة من التوفر لهذه العناصر ، كما تشير الانحرافات المعيارية إلى أن هناك تشتتاً فى إجابات الباحثين بخصوص هذه العناصر الثلاثة .

وقد بلغ الوسط الحسابى لجمل عناصر هذه المرحلة (٢,٢٦) وهو يقع ضمن مدى الموافقة المتوسطة (من ٢,٥ - أقل من ٢,٥) وانحراف معيارى (٠,٨٦) . وبذلك يمكن القول إن هناك نظاماً لإدارة الأزمات بدرجة متوسطة فى مرحلة التعلم ، حيث تتوافر

العناصر الأساسية للإدارة الناجحة للآزمات فى هذه المرحلة من النظام بدرجة متوسطة نسبياً . ونستنتج من ذلك أن لدى أمانة عمان الكبرى قدرة متوسطة فى التعلم من الآزمات التى واجهتها سابقاً للوقاية من والاستعداد للآزمات المستقبلية المحتملة . ونلاحظ كذلك انسجاماً فى نتائج هذه المرحلة مع مرحلتى اكتشاف إشارات الإنذار والاستعداد والوقاية من حيث درجة توفر العناصر ، وهذا أمر طبيعى حيث إن ما يتم تعلمه من آزمات سابقة يعتبر جانباً وقائياً واستعدادياً للتعامل مع آزمات لاحقة .

أما بالنسبة للمتوسط العام للمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات أفراد مجتمع الدراسة نحو كافة العناصر التى تحدد مدى توافر نظام إدارة الآزمات وبكافة مراحله الخمس فى أمانة عمان الكبرى ، فيبين الجدول رقم (٦) أن المتوسط العام قد بلغ (٣,٣٧) وبانحراف معيارى (٠,٦٩) وهو يقع ضمن مدى الموافقة المتوسطة (من ٢,٥ إلى أقل من ٣,٥) ، وهذا يدل على توافر نظام إدارة الآزمات فى أمانة عمان الكبرى بدرجة متوسطة نسبياً ، حيث تتوافر العناصر الأساسية التى تتصف بها أو الواجب توافرها فى الإدارة الناجحة للآزمات بدرجة متوسطة فى هذا النظام بمراحله الخمس مجتمعة التى تمثل المنظور المتكامل لإدارة الآزمات .

وبالنسبة للأهمية النسبية لدى توافر العناصر الأساسية التى تتصف بها الإدارة الناجحة للآزمات فى كل مرحلة من مراحل نظام إدارة الآزمات ، فيبين الجدول رقم (٦) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات أفراد مجتمع الدراسة مرتبة تنازلياً نحو مدى توافر العناصر الأساسية لمراحل نظام إدارة الآزمات .

ويلاحظ من الجدول رقم (٦) أن توافر العناصر الأساسية لنظام إدارة الآزمات فى مرحلتى استعادة النشاط واحتواء الأضرار كانت ضمن مدى الموافقة العالية (من ٣,٥ - ٥) ، بينما كان توافر العناصر الأساسية لنظام إدارة الآزمات فى باقى المراحل (اكتشاف إشارات الإنذار ، والتعلم ، والاستعداد والوقاية) ضمن مدى الموافقة المتوسطة (من ٢,٥ - أقل من ٣,٥) .

الجدول رقم (٦)

مدى توافر العناصر الأساسية لمراحل نظام إدارة الأزمات مرتبة تنازلياً

الرقم	المراحل	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الوافاة
١	استعادة النشاط .	٣,٥٧	٠,٧٣	٧١,٤٪	عالية
٢	احتواء الأضرار .	٣,٥١	٠,٧٦	٧٠,٢٪	عالية
٣	اكتشاف إشارات الإنذار .	٣,٣٠	٠,٧٨	٦٦٪	متوسطة
٤	التعلم .	٣,٢٦	٠,٨٦	٦٥,٢٪	متوسطة
٥	الاستعداد والوقاية .	٣,٢٣	٠,٧٨	٦٤,٤٪	متوسطة
	المجموع	٢,٣٧	٠,٦٩	٦٧,٤٪	متوسطة

يتبين من الجدول السابق ، أن مرحلة استعادة النشاط كانت أكثر المراحل التي تتوافر فيها العناصر الأساسية لنظام إدارة الأزمات بوسط حسابي (٣,٥٧) ونسبة مئوية (٧١,٤٪) وانحراف معياري مقداره (٠,٧٣) ، تليها مرحلة احتواء الأضرار بوسط حسابي (٣,٥١) ونسبة مئوية (٧٠,٢) وانحراف معياري (٠,٧٦) ، مما يعنى أن العناصر الأساسية التي تتصف بها الإدارة الناجحة للأزمات تتوفر بدرجة متوسطة في مراحل : اكتشاف إشارات الإنذار ، والتعلم ، والاستعداد والوقاية ، وذلك بالترتيب ، حيث بلغ الوسط الحسابي لها (٣,٣٠) ، (٣,٢٦) ، (٣,٢٣) وينسب مئوية (٦٦٪) ، (٦٥,٢٪) ، (٦٤,٤٪) على التوالي .

نلاحظ من الوصف السابق لمراحل نظام إدارة الأزمات ، أن العناصر الأساسية اللازم توافرها للإدارة الناجحة للأزمات تتوافر بدرجة موافقة متوسطة نسبياً في مراحل (اكتشاف إشارات الإنذار ، والاستعداد والوقاية ، والتعلم) ، بينما نجد أن هذه العناصر تتوافر بدرجة عالية نسبياً في مرحلتى احتواء الأضرار واستعادة النشاط ، والتي تكون عادة أثناء وبعد حدوث الأزمات . وبذلك يمكن الاستنتاج أن جهود إدارة الأزمات في أمانة عمان الكبرى إنما هي جهود علاجية ورد فعل في معظم الأحيان لما يحدث من أزمات مختلفة وبدرجة أكبر من كونها جهوداً وقائية وتخطيطية لما يمكن

حدوثه من أزمات . وقد عكس ذلك تقديرات اتجاهات أفراد مجتمع الدراسة أن هناك ضعفاً وعدم كفاية للعظم العناصر الأساسية التي تتصف بها الإدارة الناجحة في التعامل مع الأزمات باستشعارها عن بعد ، وإعداد الإجراءات والأساليب الضرورية لمنع حدوثها ، وتلطيف حدتها أو التحضير لها ومواجهتها في حالة عدم القدرة على منعها من الحدوث .

وقد يعزى ذلك إلى عدة أسباب منها :

١ - الاعتقادات السائدة لدى الإدارة بأن إدارة الأزمات هي فقط مجابهة الأزمة عند حدوثها وليس الاستعداد للتعامل معها قبل حدوثها . وهذه هي الثقافة السائدة في معظم المنظمات وخصوصاً في البيئة العربية ، وكذلك عادة ما يندفع الجميع للمشاركة في المواجهة وتقديم العون أثناء الأزمات وهو ما يسمى عند البعض "نظام الفرزعات" .

٢ - حادثة وضعف التحسس والاهتمام بموضوع إدارة الأزمات ، وكذلك بسبب اعتبار الأزمة نفسها ظاهرة افتراضية ، حيث لا تدرى الإدارة يقيناً متى ستحدث؟ ولا أين ستكون؟ مع وجود صعوبات عملية في التنبؤ بحجمها وأبعادها التدميرية ، ولأنهم يواجهون أموراً آتية كثيرة أكثر إلحاحاً ، لذلك فهم يميلون عادة إلى إعطاء أهمية متدنية فيما يخص الاستعداد والتخطيط للأزمات المحتملة وبالتالي الانتظار إلى حين حدوث الأزمة . ويعكس ذلك ما أكدته أفراد مجتمع الدراسة أن هناك نقصاً أو حتى انعداماً في وجود برامج تدريبية في مجال إدارة الأزمات كما هو موضح في الجدول رقم (٢) .

٣ - ضعف أو عدم تبني النظرة الشمولية والمنتظمة للتعرف على الأزمات التي يمكن أن تواجهها الأمانة وكافة جوانب نشاطها ، وكذلك بالنسبة لحدوث أنواع متعددة من الأزمات في نفس الوقت ، مما قد يؤدي إلى التركيز في التخطيط عند التعامل مع نوع معين من الأزمات وخصوصاً المتكررة منها (مثل الأزمات التي تحدث في فصل الشتاء) ، وإهمال التخطيط عند التعامل مع الأنواع الأخرى منها ، ويعكس ذلك النقص في عمليات مسح بيئة العمل الداخلية والخارجية ذات الصلة بعمل

الأمانة بصورة شاملة ومنظمة للتعرف على مؤشرات احتمال حدوث الأزمة كما هو موضح فى الجدول رقم (١) .

أما بالنسبة للسؤال الثالث المتعلق بمدى وجود علاقات ارتباط دالة إحصائياً عند مستوى ($0.05 > \alpha$) بين مراحل نظام إدارة الأزمات بعضها ببعض ، فقد تم استخدام معامل ارتباط (بيرسون) كما هو مبين فى الجدول رقم (٧) . ونلاحظ من الجدول وجود علاقات ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($0.05 > \alpha$) بين مراحل نظام إدارة الأزمات بعضها ببعض . أى أن الزيادة فى درجة توافر العناصر الأساسية التى تتسم بها الإدارة الناجحة للأزمات فى أى مرحلة من مراحل النظام ، تؤدي إلى زيادة درجة توافر تلك العناصر فى المراحل الأخرى من ذلك النظام . وقد يعزى سبب ذلك إلى أن هذه المراحل الخمس تمثل المنظور المتكامل لإدارة الأزمات ، وتتصف بعلاقات التواصل والتمازج والتفاعل العضوى فيما بينها ، ويقود بعضها بصورة تلقائية إلى البعض الآخر باعتبارها جزءاً من نظام واحد .

الجدول رقم (٧)

معامل الارتباط بين مراحل نظام إدارة الأزمات بعضها ببعض

الرقم	المراحل	اكتشاف إشارات الإنذار	الاستعداد والوقاية الأضرار	احتواء النشاط	استعادة التعلم
١	إكتشاف إشارات الإنذار .	١	*.٠٧٦	*.٠٦١	*.٠٦١
٢	الاستعداد والوقاية .		١	*.٠٧٩	*.٠٧٤
٣	احتواء الأضرار .			١	*.٠٧٦
٤	استعادة النشاط .				١
٥	التعلم .				١

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($0.05 > \alpha$) .

النتائج والتوصيات :

استناداً إلى التحليل السابق لأسئلة الدراسة ، تم التوصل إلى النتائج التالية : -

١ - يتوافر نظام لإدارة الأزمات في أمانة عمان الكبرى من حيث درجة توفر العناصر الأساسية التي تتصف بها الإدارة الناجحة للآزمات بدرجة متوسطة نسبياً في مراحل (اكتشاف إشارات الإنذار ، والاستعداد للوقاية ، والتعلم) ، بينما يتوافر ذلك النظام بدرجة عالية نسبياً في مراحل (احتواء الأضرار ، واستعادة النشاط) .

٢ - يتوافر نظام متكامل لإدارة الأزمات بدرجة متوسطة نسبياً في أمانة عمان الكبرى ، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لكافة العناصر الأساسية التي تتصف بها الإدارة الناجحة للآزمات ويكافئ مراحل النظام الخمس مجتمعة التي تمثل المنظور المتكامل لإدارة الأزمات (٢,٣٧) ويانحرف معياري (٠,٦٩) ، وكانت النسبة المئوية لتوفر العناصر الأساسية لنظام إدارة الأزمات (٤,٦٧٪) الدالة على الموافقة المتوسطة نسبياً لأفراد مجتمع الدراسة .

٣ - تبين أن مدى توافر العناصر الأساسية التي تتصف بها الإدارة الناجحة للآزمات في المراحل الخمس المتكاملة لنظام إدارة الأزمات في أمانة عمان الكبرى ، مرتبة تنازلياً حسب الأهمية كالآتي : استعادة النشاط بنسبة مئوية تصل إلى (٤,٧١٪) وبوسط حسابي (٣,٥٧) ، ثم احتواء الأضرار بنسبة مئوية (٢,٧٠٪) وبوسط حسابي (٣,٥١) ، ثم اكتشاف إشارات الإنذار بنسبة مئوية (٦٦٪) وبوسط حسابي (٣,٣٠) ، ثم التعلم بنسبة مئوية (٢,٦٥٪) وبوسط حسابي (٣,٢٦) ، ثم الاستعداد والوقاية بنسبة مئوية (٤,٦٤٪) وبوسط حسابي (٣,٢٣) .

٤ - كشفت الدراسة عن وجود خلل (محبوبية توازن) في نظام إدارة الأزمات في أمانة عمان الكبرى ، حيث وجد أن هناك تبايناً في درجة توافر العناصر الأساسية التي تتصف بها الإدارة الناجحة للآزمات في مراحل النظام الخمس التي تمثل المنظور المتكامل لإدارة الأزمات ، وكانت درجة توفر هذه العناصر بدرجة أعلى في المراحل التنفيذية والعلاجية (احتواء الأضرار واستعادة النشاط) منها في المراحل الوقائية والتخطيطية (اكتشاف الإشارات ، والاستعداد والوقاية ، والتعلم) ، مما يعني أن جهود إدارة الأزمات في أمانة عمان الكبرى هي جهود علاجية ورد فعل في معظم

الأحيان لما يحدث من أزمات مختلفة ودرجة أكبر من كونها جهوداً وقائية واستعدادية لما يمكن حدوثه من الأزمات .

٥ - تم التوصل إلى وجود علاقات ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥ > α) بين مراحل نظام إدارة الأزمات بعضها مع بعض ، أى أن الزيادة فى درجة توفّر العناصر الأساسية التى تتصف بها الإدارة الناجحة للأزمات فى أى مرحلة تؤدى إلى الزيادة فى درجة توفر العناصر فى المراحل الأخرى من نظام إدارة الأزمات ؛ لكون هذه المراحل متداخلة ومتراصة وتمثل المنظور المتكامل لإدارة الأزمات .

وبناءً على النتائج التى توصلت إليها هذه الدراسة ، يمكن تقديم بعض التوصيات الهادفة لتأصيل منهجية متكاملة لإدارة الأزمات فى أمانة عمان الكبرى بشكل خاص ، والمؤسسات الأخرى المشابهة بشكل عام ، وتتضمن هذه التوصيات ما يلى :

١ - العمل على تحقيق التوازن فى نظام إدارة الأزمات من خلال تفعيل أو زيادة توفير العناصر الأساسية التى تتسم بها الإدارة الناجحة للأزمات فى مراحل : اكتشاف إشارات الإنذار ، والاستعداد والوقاية ، والتعلم ، وتوفيرها بدرجة عالية لكى تتسجم مع مراحل احتواء الأضرار ، واستعادة النشاط ، حيث إن هذه المراحل الخمس تمثل المنظور المتكامل لإدارة الأزمات .

٢ - العناية بالتدريب الإدارى الهادف لتنمية وتأصيل المهارات والقدرات الإدارية والسلوكية لإدارة الأزمات ، وبلورة تصورات لدى الإداريين وبكافة مستوياتهم الوظيفية تقوم على المنظور المتكامل (المنظور النظمى) لإدارة الأزمات ، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تنظيم وإعداد دورات وبرامج تدريبية خاصة فى مجال إدارة الأزمات تتصف بالتواصل والاستمرارية لإثراء قدرات الكفاءات الإدارية فى هذا المجال المهم .

٣ - ضرورة العمل على جعل التخطيط لإدارة الأزمات جزءاً أو مكملاً للتخطيط الاستراتيجى ، حيث إن إدارة الأزمات تمكّن من التعامل مع الحالات الطارئة التى تحدث أولاً بتجنبها أو الحد من سلبياتها عند حدوثها قبل أن يتم الوصول إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية . وكذلك العمل على مزيد من المراجعة والتطوير

المستمر لخطط إدارة الأزمات ، وإجراء تجارب وهمية للتعامل مع الأزمات المحتملة لاختبار مدى كفاءة وفاعلية تلك البرامج والخطط ؛ وذلك بهدف التعرف على مواطن الضعف لتجاوزها وتحديد مواطن القوة لزيادة دعمها وتأصيلها .

٤ - الحرص على التعلم من العبر والدروس المستفادة من الأزمات السابقة التي تم مواجهتها ، وكذلك الاستفادة من تجارب وخطط وممارسات التعامل مع الأزمات في الدول الأجنبية والأجهزة الإدارية الأخرى ؛ وذلك لزيادة كفاءة وفعالية التدابير والنظم الوقائية التي تمنع أو تحد من الاحتمالات المستقبلية لقابلية التعرض للأزمات المماثلة .

٥ - بصورة عامة ، لا بد من الاهتمام بحفز وتشجيع الدراسات والأبحاث العلمية ، وإجراء المزيد من الدراسات الميدانية الأكثر تخصصاً في مجال إدارة الأزمات في مؤسسات القطاعين العام والخاص ؛ وذلك من أجل خلق قاعدة معرفية علمية لجوانب متعددة لإدارة الأزمات ؛ نظراً لقلة الدراسات الميدانية والنظرية حول الموضوع على مستوى المملكة بشكل خاص ، وعلى المستوى العربي بشكل عام .

الهوامش

- (١) عز الدين الرازم : التخطيط للطوارئ وإدارة الأزمات فى المؤسسات ، الطبعة الأولى ، دار الخواجا للنشر والتوزيع ، عمان ١٩٩٥م ، ص (١١٥) .
- (٢) عباس رشدى العمارى : إدارة الأزمات فى عالم متغير ، مؤسسة الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٩٣م ، ص (١٣) .
- (٣) عز الدين الرازم : مرجع سابق ، ص (١١) .
- (٤) Norman Phelps: "Setting Up A crisis Recovery Plan", **Journal Of business Strategy**, Vol.6, No.4, 1986, p.6.
- (٥) Steven Fink : **Crisis Management : Planning For The Inevitable**, First Edition, AMA, New York, 1986, p.15.
- (٦) T.Milburn, R. Schuler, And K.Watman: "Organizational Crisis Part I : Definition and Conceptualization", **Human Relations**, Vol.36, No.12, 1983, p.1144.
- (٧) Ibid., p.1143.
- (٨) Robert F. Littlejohn : **Crisis Management : A Team Approach**, First Edition, (٨) AMA, New York, 1983, p.8.
- (٩) Ibid., p.10.
- (١٠) أميمة الدهان : "إدارة الأزمات فى المنظمات" ، أبحاث اليرموك ، المجلد الخامس ، العدد الرابع ، ١٩٨٩م ، ص (٧٦) .
- (١١) المرجع السابق ، ص (٧٧) .
- (١٢) Robert Littlejohn, Op. Cit, p. 12.
- (١٣) Joseph Wisenblit: "Crisis Management Planning Among U.S. Coporations", **SAM Advanced Management Journal**, Vol. 54, No. 2, 1989, p. 31.
- (١٤) Christine Pearson and Ian Mitroff: "From Crisis Prone To Crisis Prepared: A (١٤) Framework For Crisis Management", **Academy of Management Executive**, Vol. 7, No. 1, 1993, pp. 58.
- (١٥) Robert Bieber: "Clutch Management In A Crisis", **Risk Management**, Vol, 36, (١٥) No. 4, April 1988, p. 72.
- (١٦) L. Mallak, K. Kurstedt and G. Patzak: "Planning For Crises In Project Manage- (١٦) ment", **Project Managment Journal**, Vol. 28, No. 2, June 1997, pp. 17-19.

- (١٧) محمد الهادي : "استخدام نظم الخبرة الآلية في معالجة وحل مشاكل الأزمات التي تواجه الإدارة المعاصرة" ، المير العربي ، العدد (١٠٨) ، ١٩٨٩م ، ص (٧٩) .
- (١٨) Robert Bieber: Op. Cit., p. 74.
- (١٩) عاصم الأعرجي : "سرية أو علانية المعلومات في ظروف الأزمات" ، الإدارة العامة ، المجلد الخامس والثلاثون ، العدد الثاني ، الرياض ١٩٩٥م ، ص (٣١٥) .
- (٢٠) Christine Pearson and Ian Mitroff: Op. Cit, pp. 52-55.
- (٢١) غادة عبد الله · إدارة الأزمات في القطاع المصرفي الأردني : دراسة تطبيقية ، (رسالة ماجستير) ، كلية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنية ، ١٩٩٥م .
- (٢٢) Jack Modzelweski; "What I Would Do: CEOs Consider Corporate Creises", **Public Relations Quarterly**, Vol. 35, Spring 1990, pp. 12-14.
- (٢٣) Ian Mitroff: "Crisis Management : Cutting Through the Confusion", **Sloan Management Reivew**, Vol. 29, No. 2, Winter, 1989, pp. 16-18.
- (٢٤) Joseph Wisenblit: Op. Cit., pp. 34-38.
- (٢٥) Steven Fink: Op. Cit., pp. 67- 68.
- (٢٦) مقابلات مع رعد البكري : مدير دائرة البحث والتطوير (١٣/٧/١٩٩٧م) ، وفراس الكردي : مدير منطقة صويلح (١١/١٠/١٩٩٧م) في أمانة عمان الكبرى .

المراجع

أولاً - المراجع العربية :

- ١- أئمة الدّان : "إدارة الأزمات فى المنظمات" ، أبحاث البرموك ، المجلد الخامس ، العدد الرابع ، ١٩٨٩م ، ص ص (٦٧-٩٥) .
- ٢- عاصم الأعرجى : "سريّة أو علانية المعلومات فى ظروف الأزمات" ، الإدارة العامة ، المجلد الخامس والثلاثون ، العدد الثانى ، ١٩٩٥م ، ص ص (٣٠٢-٣١٧) .
- ٣- عباس رشدى العمارى : إدارة الأزمات فى عالم متغير ، مؤسسة الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٣م .
- ٤- عز الدين الرازم : التخطيط للطوارئ وإدارة الأزمات فى المؤسسات ، الطبعة الأولى ، دار الخواجا للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٩٥م .
- ٥- غادة عبد الله : إدارة الأزمات فى القطاع المصرفى العربى: دراسة تطبيقية ، (رسالة ماجستير) ، كلية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنية ، ١٩٩٥م .
- ٦- محمد الهادى : "استخدام نظم الخبرة الآلية فى معالجة وحل مشاكل الأزمات التى تواجه الإدارة المعاصرة" ، المنير العربى ، العدد (١٠٨) ، ١٩٨٩م ، ص ص (٧٦-٨٩) .
- ٧- مقابلات مع رعد البكرى : مدير دائرة البحث والتطوير (١٣/٧/١٩٩٧م) ، وفراس الكردى : مدير منطقة صويلح (١١/١٠/١٩٩٧م) فى أمانة عمان الكبرى .

ثانياً - المراجع الأجنبية :

- 1- Bieber, Robert: "Clutch Management In A Crisis", Risk Management, Vol. 36, No. 4, April 1988, pp. 72-75.
- 2- Fink, Steven: Crisis Management : Planning For The Inevitable, First Edition, AMA, New York, 1986.
- 3- Littlejohn: Crisis Management: A Team Approach, First Edition, AMA, New York, 1983.

- 4- Mallak, L., Kursted, K., and Patzak, G: "Planning For Crisis In Project Management", **Project Management Journal**, Vol. 28, No. 2, June 1997, pp. 16-20.
- 5- Milburn, T., Schuler, R., and Watman, K: "Organizational Crisis Part I: Defintion and Conceptualization", **Human Relations**, Vol. 36. No. 12, 1983, pp. 141-159.
- 6- Mitroff, Ian: "Crisis Management: Cutting Through The Confusion", **Sloan Management Reivew**, Vol. 29, No. 2, Winter 1989, pp. 15-20.
- 7- Modzelewski, Jack: "What I Would Do: CEOs Consider Corporate Creises", **Public Relations Quaterly**, Vol. 35, Spring 1990, pp. 12-14.
- 8- Pearson, C., and Mitroff, I: "From Crisis Prone To Crisis Prepared: A Framework For Crisis Management", **Academy of Management Executive**, Vol. 17, No. 1, 1993, pp. 48-59.
- 9- Phelps, Norman: "Setting up A Crisis Recovery Plan", **Journal of Business Strategy**, Vol. 6, No. 4, 1987, pp. 5-10.
- 10- Wisenblit, Joseph: "Crisis Management Planning Among U.S. Corporations", **SAM Advanced Management Journal**, Vol. 54, No. 2, 1989, pp. 31-41.

بسم الله الرحمن الرحيم

ملحق الدراسة

أخي المدير/ رئيس القسم :

تهدف هذه الاستبانة إلى التعرف على كيفية تعامل أمانة عمان الكبرى مع الأزمات التي تواجهها ، وذلك من وجهة نظر الإدارة الإشرافية في الأمانة .

نغدو شاكرين لو تكرمتم بالإجابة الدقيقة عن فقرات الاستبانة المرفقة خدمة لهدف الدراسة ، وسوف تعامل المعلومات والإجابات بسرية تامة ، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي .

شاكرين لكم حسن تعاونكم

أولاً : خصصت هذه السطور كمقدمة لإعطاء المجيب فكرة واضحة عن معنى الأزمة المنشود في الدراسة وأمثلة واقعية توضح ذلك .

وسترد كلمة (الأزمة) من خلال العبارات أدناه ، ويقصد بها ما يلي :

حالة غير عادية تخرج من نطاق التحكم والسيطرة وتؤدي إلى توقف حركة العمل أو هبوطها إلى درجة غير معتادة ، بحيث تهدد تحقيق الأهداف المطلوبة من قبل الدائرة الأمانة وفي الوقت المحدد لذلك ، وفيما يلي ثلاثة أمثلة على أنواع الأزمات :

المثال الأول - أزمات فنية ، مثل :

١- حدوث تعطل (خلل) غير اعتيادي في أجهزة الحاسوب و/أو برامجها ، أو تعطل (خلل) غير اعتيادي في شبكة الاتصالات التي تربط الأمانة بكافة فروعها وبنائها والمؤسسات الأخرى ذات العلاقة لفترة طويلة من الوقت ، مما يؤدي إلى توقف حركة العمل أو هبوطها إلى درجة غير معتادة بحيث يهدد تحقيق الدائرة / الأمانة لأهدافها المطلوبة في الوقت المحدد .

٢- حدوث تعطل (خلل) في آليات الأمانة أثناء القيام بتنفيذ مشاريعها (جسور ، أنفاق ، طرق ... إلخ) لفترة طويلة من الوقت ، مما يوقف أو يعرقل سير العمل المعتاد ، وبالتالي يهدد تحقيق الدائرة / الأمانة لأهدافها المطلوبة في الوقت المحدد .

المثال الثاني - أزمة التنسيق :

مثل حدوث ازواجية أو تقاطع أو خطأ اتصال غير اعتيادي في العلاقات بين الأمانة والإدارات الحكومية المركزية والمؤسسات العامة ذات العلاقة بتنفيذ مهام ونشاطات معينة مشتركة ، مما يوقف أو يعرقل سير العمل المعتاد ، وبالتالي يهدد تحقيق الدائرة/الأمانة لأهدافها المطلوبة في الوقت المحدد .

المثال الثالث - أزمات طبيعية :

مثل الفيضانات والثلوج والانهياريات غير الاعتيادية التي تؤدي إلى تهديد الأمن والسلامة العامة للمواطنين ، وتوقف أو تعرقل سير العمل المعتاد بحيث تهدد تحقيق الدائرة/الأمانة لأهدافها المطلوبة في الوقت المحدد .

ثانيًا : إن الإدارة الناجحة للآزمات تعتمد على توافر عناصر (خصائص وإجراءات) معينة لدى الأمانة ، لذا يرجى تحديد درجة توافر كل ما يلي بأمانة ، وذلك بوضع إشارة (X) في المكان المحدد إزاء كل عبارة :

الرقم	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
١	يتم تحديد مؤشرات حدوث أزمة من قبل دائرة محددة بدرجة أعلى من غيرها في الأمانة .					
٢	تدعم الإدارة العليا عمليات تحديد مؤشرات حدوث الآزمات وتهتم بذلك .					
٣	هناك اهتمام بجمع واكتشاف علامات الظل (الخطر) التي قد تكون مؤشراً لوقوع (أزمة) .					
٤	يتم مسح بيئة العمل الداخلية والخارجية ذات الصلة بعمل الأمانة بصورة شاملة ومنظمة للتعرف على مؤشرات احتمال حدوث الآزمة .					
٥	هناك اهتمام بعمليات تصنيف وتبويب وتحليل مؤشرات حدوث الآزمات .					
٦	هناك طاقم وتلفيفي مؤهل ومدرب للقيام بممارسات جمع وتحليل مؤشرات حدوث أزمة .					
٧	يتم تشكيل فرق مختلفة ومتعددة لعل العديد من الآزمات المحتملة في الأمانة .					
٨	يتوفر الدعم المناسب للفريق الذي يقوم بالتشخيص والتخطيط للآزمات المحتملة .					
٩	توجد تعليمات إدارية واضحة تحدد كيفية وإجراءات التعامل مع الآزمات المحتملة .					
١٠	يسهل الحصول على الإمكانيات (مادية ، بشرية ، تقنية ، معلومات .. إلخ) المطلوبة من الإدارات والأقسام الأخرى عند الحاجة لها من أجل التعامل مع الآزمات .					
١١	يتسم الهيكل التنظيمي بمرونة كافية تساعد الأمانة في التعامل مع الآزمات حال وقوعها .					
١٢	تتوفر برامج وخطط كافية وجهازة لإدارة الآزمات في الأمانة وتعمل على مراجعتها وتطويرها باستمرار .					
١٣	تُعقد اجتماعات دورية وتجرى تجارب وهمية للتعامل مع الآزمات المحتملة .					

الرقم	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
١٤	تتوافر البرامج الترسية الكافية في مجال إدارة الأزمات .					
١٥	هناك اتفاقيات ثنائية في إدارة الأزمات/الطوارئ مع المؤسسات والجهات الحكومية ذات العلاقة .					
١٦	يؤخذ عامل الوقت عند التعامل مع الأزمات بعين الاعتبار وبثقة مناسبة .					
١٧	يتم السيطرة على الأزمة عند حدوثها والحد من انتشارها واستمرارها بفترة زمنية مناسبة .					
١٨	هناك مبادنة لتوزيع المهام وتحديد المسؤوليات والصلاحيات وبفترة قصيرة ومناسبة عند حدوث أزمة .					
١٩	يتم التأثير في الأحداث واستخدام إجراءات الطوارئ التي تقلل وتحد من الأضرار التي تسببها الأزمة بكفاءة .					
٢٠	يتم الاتصال بشكل دقيق وسريع للتأكد من مدى الأضرار التي سببتها أو التي قد تسببها الأزمة .					
٢١	تعد غرفة عمليات مناسبة مجهزة بالتقنيات الحديثة لاحتواء أسباب وأضرار الأزمة .					
٢٢	هناك قدرة وسرعة مناسبة في تحريك الموارد المادية والبشرية الضرورية لاحتواء الأزمة .					
٢٣	يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لممارسة النشاطات الاعتيادية في الدائرة/الأمانة دون أي تأخير في ظروف الأزمات .					
٢٤	يتم تصديد الاحتياجات اللازمة للمواقع المختلفة التي تأثرت بالأزمة مع تقديم الموارد اللازمة لاستعادة النشاط الاعتيادي .					
٢٥	تعمل الدائرة/ الأمانة على تخفيف آثار الأزمات وذلك بالحد من استمرار أسباب حدوثها .					
٢٦	تُبادر الأمانة بتوجيه رسالة وحملة إعلامية مناسبة لجمهور المواطنين ووسائل الإعلام - إذا استدعى الأمر ذلك - حول الأضرار التي سببتها الأزمة وكيف تم التعامل معها .					
٢٧	تستخلص الدائرة/ الأمانة بصورة فعالة الدروس والعبر من الأزمات التي واجهتها سابقاً في محاولة للاستفادة منها مستقبلاً .					
٢٨	تُقيم كفاية وفعالية خطط وبرامج إدارة الأزمات السابقة بقصد تحسينها للتعامل مع الأزمات المستقبلية .					
٢٩	تُدْمج الدروس المستفادة من الثغرات في الخطط السابقة بدقة عالية في خطط الأزمات/ الطوارئ المستقبلية .					
٣٠	هناك تقييم موضوعي لخطط وممارسات وقرارات التعامل مع الأزمات المشابهة في لول أجنبية أو أجهزة إدارية أخرى للاستفادة منها كدروس في الأمانة .					

ثالثاً - البيانات الشخصية (*):

ضع إشارة (x) في المربع المناسب:

- ١ - الجنس : ☐ ذكر ☐ أنثى
- ٢ - العمر : ☐ ٣٠ سنة فأقل ☐ من ٣١-٤٠ سنة ☐ من ٤١-٥٠ سنة ☐ ٥١ سنة فأكثر
- ٣ - المؤهل العلمي : ☐ ثانوية عامة فأقل ☐ دبلوم متوسط ☐ بكالوريوس ☐ دراسات عليا
- ٤ - المستوى الوظيفي : ☐ مدير ☐ رئيس قسم
- ٥ - مدة الخدمة الإجمالية : ☐ ٥ سنوات فأقل ☐ من ٦-١٠ سنوات ☐ من ١١-١٥ سنة ☐ ١٦ سنة فأكثر

(*) تم وضع هذا الجزء في الاستبانة تمهيداً لإجراء دراسة أخرى لاحقة مكملتها لهذه الدراسة تقيس أثر بعض الخصائص الشخصية لأفراد مجتمع الدراسة نحو مدى توافر نظام إدارة الأزمات في أمانة عمان الكبرى .

● الإدارة العامة
● المجلد التاسع والثلاثون
● العدد الرابع
● شوال ١٤٢٠ هـ
● يناير ٢٠٠٠ م

إدارة النزاع ونجاح المشاريع الإنشائية : مراجعة للأدبيات وتطوير إطار نظري *

تأليف : ديفيد لاخ فوردي وبارشير **

وحمود بن سليمان المشيقح

ترجمة : د. حمود بن سليمان المشيقح ***

راجع الترجمة : د. وحيد بن أحمد الهندي ****

ملخص الدراسة :

يعرض المقال لنموذج نظري وعملي لفحص العلاقة بين نجاح المشاريع الإنشائية والأسلوب الذي يتبناه مديرو المشاريع في إدارة النزاع . وقد استخدمت منهجية البحث (٢٥) حالة دراسية قامت بها جميعاً الإدارة العامة للأشغال العسكرية بوزارة الدفاع والطيران في المملكة العربية السعودية . وتهدف الدراسة إلى اختبار علاقة أداء المشروع مقياساً بمدى التنفيذ ، والتكلفة ، والجودة ، وحدة النزاع ، وطريقة حل النزاع وشدة الجهد الإنشائي ، ثم يربط أداء المشروع مع أساليب مدير المشروع المستخدمة في إدارة النزاع . يعمل مديرو المشاريع كموظفين لدى المالك (الإدارة العامة للأشغال العسكرية بوزارة الدفاع والطيران) وكذلك المقاولون . لقد تم افتراض أن مديري المشاريع الذين يتبنون استخدام أسلوب إدارة النزاع الموجه نحو تكامل وانسجام الأطراف المشاركة في العقد يديرون المشاريع بنجاح أكثر .

* ترجمة لمقالة . Conflict Management and Construction Project Effectiveness A Review of the Literature and Development of a Theoretical Framework by Dr. Hamoud S. AL-Meshekeh and Pro. David A. Langford, Journal of Construction Procurement, May, 1999.

** إدارة المشاريع بجامعة استار شيلد بالمملكة المتحدة .
*** إدارة الإنشاء ، الإدارة العامة للأشغال العسكرية ، وزارة الدفاع والطيران ، الرياض ، المملكة العربية السعودية .
**** أستاذ مشارك ، ورئيس قسم الإدارة العامة ، كلية العلوم الإدارية ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، المملكة العربية السعودية .

مصطلحات الدراسة : إدارة النزاع ، النماذج ، مديرو المشاريع ، أداء المشاريع ، المملكة العربية السعودية

مقدمة :

تزايدت حدة النزاع فى الصناعات الإنشائية خلال العقود الثلاثة الماضية ، وتعتبر هذه الظاهرة بولية من حيث المدى (AL-Malik, 1994; Al-Harbi, 1995; and Laver, 1992) . فالنزاع مثل القوة من المواضيع ذات التأثير المتضاد حيث يشتمل على آثار بناءة وأخرى هدامة . فالتأثير البناء يركز على تحسين الإنتاج حيث يؤدى النزاع إلى ابتكار وإبداع طرق اقتصادية حديثة تحقق أهداف الطرفين ، أما الآثار الهدامة للنزاع فتتركز فى إعاقة الإنتاجية .

أدرك علماء الاجتماع أن النزاع ظاهرة ذات آثار إيجابية وسلبية حسب إدارتها ، وكذلك اقترح علماء الاجتماع وخبراء معهد الهندسة المدنية والمعهد الملكى للمساكين فى بريطانيا أن إدارة النزاع تحتاج إلى بحث ودراسة (Thomas, 1971 and Barnes, 1986) . وينظر مديرو المشاريع إلى إدارة النزاع على أنها إحدى المهارات الضرورية والأساسية لنجاح المشاريع (Lawrence & Lorsch, 1967; Butler, 1970; Thamhain & Wilemon, 1976, and Gemmill and Thamhain, 1970) . إن قدرة مديري المشاريع على إدارة النزاع هى الفارق بين نجاح المشروع من عدمه (Thamhain & Wilemon, 1975a and Posner, 1986) . على الرغم من أنه قد تم كتابة العديد من المقالات عن عملية النزاع وأساليب حله فى الإطار النظرى التنظيمى إلا أن هناك قليلاً من الدراسات بحثت فى العلاقة بين أسلوب إدارة النزاع ونجاح المشروع الإنشائى (Young, 1993) . تركز هذه الدراسة على الكشف عن أسلوب إدارة النزاع وتقديم إطاراً نظرياً لفحص أسلوب مدير المشروع فى إدارة النزاع وعلاقته بنجاح المشروع الإنشائى . وتتزامن هذه الدراسة مع فحص للعلاقة فى مشاريع الإدارة العامة للأشغال العسكرية بوزارة الدفاع والطيران الجارى تنفيذها فى المملكة العربية السعودية .

أهداف الدراسة :

تهتم هذه الدراسة بإدارة النزاع فى المشاريع الإنشائية ، والهدف الرئيسى من هذه الدراسة هو إجراء اختبار تجريبى على العلاقة بين أسلوب مديرى المشاريع فى إدارة النزاع كمتغير مستقل ونجاح المشاريع الإنشائية كمتغير تابع . أيضا وتفحص المتغيرات المعترضة وهى العوامل التى تؤثر نوعاً ما على العلاقة بين المتغير المستقل والتابع . وتشتمل العوامل المعترضة على طبيعة وخصائص علاقات العمل (Bennett, 1991, and Filley, 1975). وهذا يشمل الخلفية العلمية والخبرة العملية والتدريبية والتى تساعد على تأسيس الثقة بين الأطراف (Kanter, 1980, Thomas, 1976, Filley, 1975, Emmerson, 1962, and Barber, 1983). وكذلك يتم فحص تأثير العوامل البيئية التى قد تؤثر على قوة العلاقة . تتألف العوامل البيئية من حجم ونوع المشروع الإنشائى ؛ ولذا فإنه يمكن إبراز أهم الأهداف التى تسعى إلى تحقيقها هذه الدراسة فما يلى :

- ١ - عمل تقييم شخصى لدى إدراك مديرى المشاريع للأساليب الناجحة فى إدارة النزاع .
- ٢ - تقصى التلازم بين إدراك مديرى المشاريع لأسلوب إدارة النزاع وخلفية مديرى المشاريع العلمية والتدريبية والخبرات العملية .
- ٣ - فحص العلاقة بين أسلوب مديرى المشاريع فى إدارة النزاع ونجاح المشروع الإنشائى .
- ٤ - بحث تأثير حجم ونوع المشروع على قوة العلاقة بين أسلوب مديرى المشروع فى إدارة النزاع ونجاح المشروع .
- ٥ - بحث تأثير الخلفية العلمية والتدريبية والخبرات العملية لمديرى المشاريع على العلاقة بين الأسلوب الناجح لإدارة النزاع ونجاح المشروع .

فرضيات الدراسة :

تركز الدراسة على علاقة الفرضية التى تحلل العلاقة بين المتغير المستقل (أسلوب مدير المشروع فى إدارة النزاع) والمتغير التابع (نجاح المشروع الإنشائى) . يوضح الشكل رقم (١) النموذج البحثى الذى ينظم هذه العلاقات والفرضيات التى تم

صياغتها وهى كالتالى :

الفرضية الأساسية

يكون المشروع الإنشائى أكثر نجاحاً عندما يتبنى مديرو المشاريع أساليب التكامل فى إدارة النزاع .

الفرضية الثانوية رقم (١)

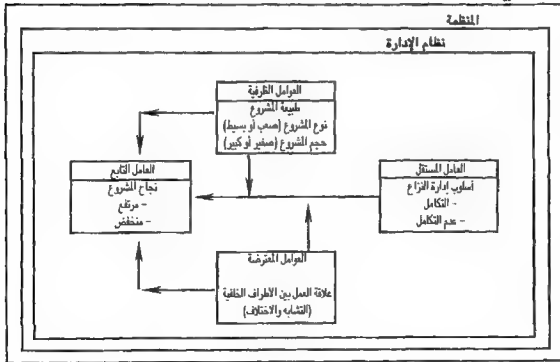
العلاقة بين نجاح المشروع الإنشائى وأسلوب مدير المشروع لإدارة النزاع تكون أكثر قوة عندما تكون المشاريع مركبة وكبيرة الحجم .

الفرضية الثانوية رقم (٢)

تتجه أساليب مديرى المشاريع فى إدارة النزاع للتشابه عندما تتماثل الخلفية التعليمية والتدريبية والخبرات العملية لمديرى المشاريع .

شكل رقم (١)

علاقات نجاح المشروع الإنشائى



عوامل البحث :

يشتمل البحث على ثلاثة أنواع من العوامل : عوامل رئيسية ، ومعتضة ، وظرفية .
وتشير العوامل الرئيسية إلى العامل المستقل والعامل التابع . أما العوامل المعتضة
فهى العوامل التى قد تشرح العلاقة بين المتغير المستقل والتابع . والعوامل الظرفية هى
العوامل التى قد تؤثر على قوة العلاقة بين المتغير المستقل والتابع .

إدارة النزاع :

يقصد بأسلوب إدارة النزاع هو الطريقة المستخدمة فى إدارة النزاع أو الأسلوب
الذى يتخذه الفرد فى أداء عمله . ويتأثر سلوك النزاع بين المشاركين بتوجهات وميول
وقيم وأفكار ورغبة وطموح وأهداف الأطراف المشاركة (Mullins, 1989) . قام علماء
السلوك بدراسة السلوك المستخدم فى إدارة النزاع وتصنيفه إلى العديد من الأساليب
حسب الاتجاهات والنوايا (Follet, 1940; Blake and Mouton 1964; Thomas, 1976, and Rahim, 1986) .

تم التفريق بين أساليب إدارة النزاع على أساس بعدين : الاهتمام بالذات والاهتمام
بالآخرين مع خمسة أساليب لإدارة النزاع . البعد الأول يشرح درجة محاولة الفرد
إشباع اهتماماته الذاتية . أما البعد الثانى فيشرح درجة محاولة الفرد إشباع
اهتمامات الآخرين ؛ وينتج عن ذلك خمسة أنماط من الأساليب تسمى السيطرة ،
والتكامل ، والتوسط ، والتسامح ، والتلافى . ويوضح الشكل رقم (٢) بعدى شبكة
النزاع مع خمسة أساليب لإدارة النزاع .

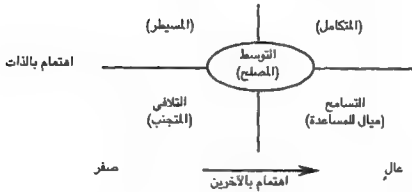
أسلوب التكامل (التكامل) : يسعى صاحب هذا الأسلوب للتكامل حيث يتميز
بالاهتمام العالى بالذات وبالآخرين ، ويتعاون المشاركون لتحقيق المستوى المطلوب من
الرضا ، وهذا يتطلب تبادل المعلومات والصراحة ويحث الاختلافات للوصول إلى حل
ناجح ومقبول لدى الطرفين .

أسلوب التسامح (الميال للمساعدة) : يظهر هذا الأسلوب عندما يكون أحد الطرفين
عنده اهتمام منخفض بالذات واهتمام كبير بالآخرين . ويرتبط هذا السلوك بالإيثار
لصالح الطرف الآخر ، وقد يأخذ هذا الأسلوب شكل تقليل الأنانية والكرام والمساعدة

والطاعة لتعليمات الطرف الآخر . وهذا الأسلوب يؤكد الجماعية والارتقاء عن الاختلاف لإرضاء الغير . الفرد المتسامح يضحي باهتماماته وحاجاته في سبيل اهتمامات الطرف الآخر .

شكل رقم (٢)

بعدا شبكة أساليب إدارة النزاع



المصدر : (رحيم - ١٩٨٦) إدارة النزاع في المنظمات ، نيويورك ، الناشر بريجر ، ص ٢٨ .

أسلوب السيطرة (المسيطر) : يخرج هذا الأسلوب لإدارة النزاع عندما يكون لطرف اهتمام عال بنفسه واهتمام منخفض بالآخرين . إذ يميل المشارك للسيطرة عن طريق تأكيد ما يهتم به أكثر ويدون الاهتمام باحتياجات ورغبات الطرف الآخر . يعرف هذا السلوك بسلوك الكسب أو الخسارة ، حيث يسعى المسيطر جاهداً بعدم الاعتراف بحاجات أو توقعات الآخرين .

أسلوب التلافي (المتجنب) : يخرج هذا الأسلوب لإدارة النزاع عندما يكون لطرف اهتمام منخفض بالذات وبالآخرين على حد سواء ، ويميل المشاركون إلى عدم الاهتمام بالمشكلة . ويرتبط هذا السلوك بالاتجاهات غير المهتمة نحو النزاع كما يرتبط بالانسحاب ، أو التأجيل ، أو التسويف . وأيضاً يرتبط بأسلوب لا أسمع ، لا أدرى ، لا أتكلم . ويمكن أن يأخذ هذا الأسلوب شكل التأجيل حتى يحين الوقت المناسب أو الانسحاب من المواقف الخطرة .

أسلوب التوسط (المصلح) : ينسب هذا الأسلوب إلى الاهتمام المتوسط بالذات والآخرين . المشارك الذى لديه هذا الأسلوب يميل إلى التصالح فى حل القضية أو النزاع لتحقيق بعض الرضا الجزئى . يرتبط هذا السلوك بأسلوب (اعط وخذ) وأيضا المشاركة حيث يقوم الطرف المصلح بالتنازل عن شئ للوصول إلى قرار مقبول . كما أن هذا الأسلوب يرتبط بتقسيم الاختلافات وتبادل التنازلات وتحقيق موقف وسط .

لقياس الإدراك الشخصى للمبحوثين للأسلوب الناجح فى إدارة النزاع وكذلك الأسلوب المستخدم فى إدارة النزاعات تم استخدام أداتين مختلفين ، حيث يقوم المدير بالتأشير على الاستبانات المصممة من قبل رحيم (Rahim,1983) .

لقياس اتجاه مديرى المشاريع نحو أسلوب إدارة النزاع تم مسح المبحوثين باستخدام استبيان مختصر يحتوى على خمس جمل تمثل الأساليب الخمس . ثم طلب من المبحوثين ترتيب الخمسة أساليب حسب أفضليتها وذلك باستخدام الأرقام من واحد إلى خمسة ، حيث الرقم واحد يمثل الأكثر تفضيلاً ، والرقم خمسة يمثل الأقل تفضيلاً .

ولتمجيد هذا العمل تم استخدام أداة رحيم (Rahim) المطورة لقياس أسلوب مديرى المشاريع الفعلى فى إدارة النزاع . تحتوى أداة رحيم على (٢٥) عبارة تصف ربود الفعل المختلفة نحو النزاع ، تمثل العبارات الـ (٢٥) الأساليب الخمس ، حيث كل سبع عبارات تمثل أسلوباً واحداً . يعرض الجدول رقم (١) الأساليب الخمس وردود الفعل المتعلقة بها .

لقياس أسلوب مديرى المشاريع الناجح فى إدارة النزاع خلال تنفيذ المشروع الإنشائى طلب منهم أن يؤشروا على التصرف الممثل لسلوكهم حين وقوع خلاف هام مع الطرف الآخر فى المشروع الإنشائى الجارى تنفيذه .

ولأن عدداً من مديرى المشاريع يختلفون فى النظر إلى الأسلوب الفعال فى إدارة النزاع ، وكذلك يتبنون أساليب مختلفة فى إدارة النزاعات الإنشائية المهمة ، وكذلك القطاع الصناعى أيضاً يحتوى على فريقين مختلفين من مديرى المشاريع ، فريق يعمل مع المالك وآخر مع المقاول . وحيث إن كلا الفريقين لهما أهداف وخلفية تعليمية وتدريبية وخبرات عملية مختلفة ، لذا فإنه من المتوقع أن يختلف إدراك المبحوثين للأسلوب الناجح ، وكذلك يختلف استخدام المبحوثين للأساليب فى إدارة النزاعات الهامة فى المشاريع الإنشائية .

فالخلفية العلمية تطور وتتمى الشخصية والإدراك والمنطق والإحساس والتحليل ومهارة الربط والتقييم ومهارة الاتصال . وكذلك التدريب يطور الشخصية والمهارات الفنية وأساليب التطبيق العملي للمعرفة والاتجاهات المنطقية المعقولة ومهارة الاتصال . لذا فإن إدراك مديري المشاريع العاملين مع المالك والمقاولين لأساليب إدارة النزاع يمكن أن تكون مختلفة ومتباينة ، وعليه تم طرح (نموذجاً نظرياً) لفحص إدراك مديري المشاريع لأسلوب إدارة النزاع وكذلك اختبار العلاقة بين أسلوب التكامل لإدارة النزاع مع نجاح المشروع الإنشائي .

الجدول رقم (1)

بيان بأساليب (رحيم) الخمس لإدارة النزاع وردود الفعل المتعلقة بها .

الرقم	أسلوب إدارة النزاع	ردود الفعل
١	التكامل	<p>ا. أحاول أن أبحث الموضوع مع شريكي حتى أجد حلاً مرضياً لنا .</p> <p>ب. أحاول ضم أفكارى مع أفكار شريكي للوصول إلى حل مشترك .</p> <p>ج. أحاول أن أعمل مع شريكي للوصول إلى حل للمشكلة يرضى طموحاتنا .</p> <p>د. أتبادل المعلومات الصحيحة مع شريكي حتى نصل المسألة جميعاً .</p> <p>هـ. أحاول أن أظهر اهتماماتى وذلك لحل الأمور بأفضل طريقة .</p> <p>و. أتعاون مع شريكي حتى نصل إلى قرار مرضى لنا .</p> <p>ز. أحاول أن أعمل مع شريكي لإيجاد الفهم الصحيح للمشكلة .</p>
٢	التوسط	<p>أ. أتنازل عن بعض الأشياء لأجل الحصول على البعض الآخر .</p> <p>ب. أحاول أن أجد حلاً وسطاً ليخلصنا من الخلاف .</p> <p>ج. أكسب فى بعض الأشياء وأخسر البعض الآخر .</p> <p>د. أقلل من قيمة الخلاف بيننا حتى نصل إلى حل وسط .</p> <p>هـ. أقترح حل وسط للمشكلة .</p> <p>و. أتفاوض مع شريكي حتى تتم التسوية .</p> <p>ز. أستخدم أسلوب " اعط وخذ " للوصول إلى حل وسط .</p>

تابع الجدول رقم (١)

بيان بأساليب (رحيم) الخمس لإدارة النزاع وردود الفعل المتعلقة بها .

الرقم	أسلوب إدارة النزاع	ردود الفعل
٣	التسامح	<p>أ. أحاول أن أؤذى شريكي .</p> <p>ب. أوافق على رغبات شريكي .</p> <p>ج. أتسامح بإزاء رغبات شريكي .</p> <p>د. أساعد شريكي للوصول إلى قرار لصالحه .</p> <p>هـ. أتنازل لشريكي .</p> <p>و. أوافق على مقترحات شريكي .</p> <p>ز. أحاول أن أحقق تطلعات شريكي .</p>
٤	التلافي	<p>أ. أحاول تجنب البت في الأمر في الحال وأحتفظ بالخلاف لنفسي .</p> <p>ب. أتفادى النقاش المفتوح حول نقاط الخلاف مع شريكي .</p> <p>ج. أتفادى الاختلاف مع شريكي .</p> <p>د. أتجنب واتفادى التصادم مع شريكي .</p> <p>هـ. أسكت عن الخلاف مع شريكي حتى أتفادى التجريح في المشاعر .</p> <p>و. أحاول تفادى المقايضة غير المرضية مع شريكي .</p> <p>ز. أحاول أن أبتعد عن مواضيع الخلاف و الفرقة مع شريكي .</p>
٥	السيطرة	<p>أ. أصبر على رأيي في حل المشكلة .</p> <p>ب. أستخدم نفوذي للحصول على قبول أفكارى .</p> <p>ج. أستخدم سلطتي حتى أجعل القرار لمصلحتي .</p> <p>د. أفاوض وأناقش المسألة مع شريكي حتى أوضح له مزايا موقفى .</p> <p>هـ. أستخدم خبرتي حتى أتمكن من جعل القرار لصالحى .</p> <p>و. أتمسك بحزم لتحقيق موافقى بشدة .</p> <p>ز. أستخدم قوتي حتى أفوز بالمنافسة .</p>

المصدر: رحيم، م.أ. (١٩٨٣) قياس أسلوب إدارة النزاع بين الأشخاص ، دورية أكاديمية الإدارة ، نيويورك ، الجزء ٢٦ ، رقم ٢ ، ص ٣٦٨-٣٧٦ .

المشروع الإنشائي الناجح :

تُستخدم العديد من المصطلحات لتعريف الفاعلية . وتشتمل المصطلحات على الأداء ، والنجاح والكفاءة والتحسين والإنتاجية والمسؤولية . ذكر كامرون ويتنى أن النظام الفعال هو النظام الذى يحقق الأهداف (Cameron and Whetten, 1983) . وبما أن المشاريع الإنشائية تخدم أهداف العميل (Bennett 1991) . لذا فإن المشروع الفعال هو الذى يحقق أهدافه . ومن الطبيعى أن الأفراد والمجموعات والهيئات يمثلون المالك والمصمم والمقاول ربما يكون لهم أهداف مختلفة . ناقش سافيدو وزملاؤه (Savido et al., 1980) عوامل نجاح المشاريع الإنشائية واقترحوا العديد من المعايير لقياس نجاح مشاريع المالك والمصمم والمقاول ، ونكروا أن غياب المطالبات والدعوى على المشروع تعتبر معياراً مهماً لقياس نجاح المشروع للأطراف . لذا عندما ينتهى المشروع بدون استخدام القضاء والتحكيم لحل النزاعات الإنشائية يعتبر المشروع ناجحاً كما ذكر رحيم (Rahim, 1986) أنه يوجد إجماع بين علماء التنظيم أن احتواء المنظمات على مستوى معتدل من النزاعات ضرورى لتحقيق مستوى عال من الأداء . وعليه فالمشروع الناجح هو الذى يحتوى على مستوى معتدل من النزاعات . وقد أكد علماء التنظيم أنه جب أن يعتمد الباحثون على معايير متعددة لقياس النجاح (Stogdill, 1974 Yulk, 1971) . لذا فالجمع بين تعريف بنت (Bennett) وسافيدو (Savido) ورحيم (Rahim) يُخرج تعريف إجرائى لنجاح المشروع الإنشائى . يُعرف فى هذه الدراسة المشروع الناجح بأنه هو المشروع الذى يحقق أهدافه ويحتوى على مستوى معتدل من النزاعات يتم حلها بدون استخدام العدالة .

تتكون أهداف المشروع من ثلاثة عناصر : الوقت والتكلفة والجودة . وفى هذه الدراسة تم النظر إلى هذه العناصر كالتالى : السرعة وهى المسطحات المبنية من المشروع ، تقسيم وقت المشروع . والتكلفة هى التكلفة الكلية وتقسيم المسطحات المبنية من المشروع والرضا عن أداء المشروع . إن تقييم هذه العناصر يشتمل على تقييم موضوعى وشخصى .

وهكذا فالتقييم الموضوعى يقاس بسرعة وتكلفة إنجاز المشروع . والقياس يُعد عن طريق تكوين المشاريع فى مجموعات مختلفة على حسب قيمة عقودها . يحدد المتوسط لكل مجموعة عن طريق استكشاف سرعة (٦٠ ٪) من المشاريع وهى التى تمثل

متوسط السرعة ، فالمشروع الذى تقل سرعته عن المتوسط تعتبر سريعة الإنجاز ، والمشروع الذى تزيد سرعته عن المتوسط يعتبر بطيئاً . وكذلك على نفس النهج يتم تحديد متوسط التكلفة لكل مجموعة ومقارنة تكلفة مشاريع كل مجموعة مع متوسط كل مجموعة . تكلفة المشروع الذى يقل عن المتوسط يعتبر منخفض التكاليف ، والمشروع الذى تكلفته تزيد عن المتوسط يعتبر باهظ التكاليف .

استخدم - أيضا - التقييم الشخصى لمعرفة مستوى رضا المدير العام عن أداء المشروع . وتتأثر ترجمة الرضا بنوع المعيار المستخدم فى التقييم . وكذلك بقيم واتجاهات وتعليم الفرد .. إلخ . تستخدم بحوث الرضا بعداً واحداً أو أبعاداً متعددة . من جهة البحوث ذات البعد الواحد فهى شائعة حيث تستخدم معياراً واحداً لقياس الرضا وهى طريقة غير مكلفة وسهلة الإدارة والإجابة إلا إنها قابلة للخطأ وسوء الترجمة . ومن جهة أخرى فإن الطريقة ذات الأبعاد المتعددة تستخدم عدة معايير لقياس مستوى الرضا . وسوف يتم استخدام معيارين لقياس مستوى الرضا فى هذه الدراسة وهما : رضا المدير العام عن أداء مدير المشروع ، ورضا المدير العام عن أداء المشروع .

تم قياس رضا المدير العام عن مدير المشروع عن طريق الطلب من المدير العام تأشير مستوى رضائه عن مدير المشروع ، وذلك بوضع الإشارة المناسبة على الخانة لقياس ثلاثى : رضا مرتفع ، ورضا متوسط ، ورضا منخفض .

يقصد بالرضا عن أداء المشروع هو رضا المدير العام عن جودة تنفيذ المشروع . يقاس رضا المدير العام عن طريق الطلب من المدير العام وضع الإشارة المناسبة التى تعبر عن مستوى رضائه عن أداء المشروع على مقياس ثلاثى يتراوح بين (رضا منخفض ، ورضا متوسط ، إلى رضا مرتفع) .

تُعبّر حدة النزاع عن مستوى النزاعات الواقعة خلال إنجاز المشروع . وتقاس كمية النزاعات عن طريق الطلب من مدير المشروع أن يحدد طبيعة المشروع من حيث شدة النزاع فى المشروع على مقياس ثلاثى يتراوح بين (اضطراب عالٍ ، وليس بمضطرب بشكل عالٍ وليس بهادئ ، وهادئ) .

تصنف طرق حل النزاعات إلى ثلاثة أنواع : تفاوض مباشر ، وتفاوض غير مباشر (عن طريق الوسيط أو الخبير) والسلطان القضائي (عن طريق القضاء أو التحكيم) . لقياس مدى استخدام مديري المشاريع لطرق حل النزاعات ، يطلب من المبحوثين وضع دائرة على الرأى الذى يمثل آراءهم حول ثلاث عبارات تصف مدى استخدامهم لطرق حل النزاعات فى المشروع الحالى مستخدمين مقياس ثلاثى يتراوح من (أوافق ، وغير متأكد ، إلى غير موافق) .

العوامل المعترضة :

تشتمل العوامل المعترضة على العوامل التى تشرح العلاقة بين الأسلوب المستخدم فى إدارة النزاع ونجاح المشروع الإنشائى . توجد عوامل كثيرة لا يمكن حصرها يمكن أن تشرح العلاقة بين المتغيرين ويمكن جمع هذه العوامل فى خمس مجموعات كالتالى : (١) طبيعة النزاع ، (٢) خصائص المتنازعين ، (٣) تبادل خصائص العلاقة (٤) الهيكل التنظيمى للمتنازعين (٥) البيئة .

تشتمل طبيعة النزاع على حجم ، وقيمة ، وتركيب ، وتماسك ، ومركزية النزاع . كما أن طبيعة النزاع تتشكل حسب خصائص المتنازعين . تشتمل طبيعة أو صفة المتنازعين على الشخصية والجنس والعمر والخلفية الثقافية . ومع أن رغبات ومواقف المتنازعين تحدد منظورهم لموضوع النزاع فإن خصائص العلاقة بين الطرفين تؤثر على مصلحة واتجاهات المتنازعين ، بالإضافة إلى اشتغالها على طبيعة إدارة المشروع والعلاقة بين المتنازعين .

تشتمل إدارة المشروع على أهداف العمل وأنشطة الإدارة والبيئة . كما أن مراجعة الأدبيات أوضحت أن طبيعة إدارة المشروع ، و البيئة أعطيتا اهتماماً كبيراً من العلماء والباحثين (انظر إلى Walker, 1980 and 1984 Hughes, 1989; Hel-lard, 1988; Hall, 1972; Bennett, 1991; Burns & Stalker, 1961; Lawrence & Lorsch, 1967 b; Hall, 1962; Woodward, 1965; and Harvey, 1968). بينما طبيعية علاقة العمل بين المتنازعين أعطيت اهتماماً ضئيلاً (Zeyed, 1949) and Torrance, 1988; Burton, 1969, and Deutsch, 1949). وعليه تقوم هذه الدراسة على فحص طبيعة علاقة العمل بين المتنازعين كعامل معترض .

خصائص حسن علاقة العمل مطلوب في الإدارة (Robertson & Copper, 1983). وكذلك حسن التعامل والاتصال يعزز نجاح الأداء (Fellows, 1991). في هذا البحث تم تثبيت العوامل التالية : البيئة والهيكل التنظيمي ونظام إدارة المشاريع . خصائص العلاقة بين الأطراف (واثق وغير واثق) هي العامل المعترض الموضح في الشكل رقم (١) . إن التشابه في الخلفية التعليمية و التدريبية والخبرات العملية هي أساس الثقة بين الأطراف . كما أن هذه الخصائص تطور شخصية الفرد (Hawke, 1993; Powell, 1990; 1992 and 1994 ، فالتعليم يساعد على تطوير إدراك الفرد ومهاراته الفنية التي تشتمل على المنطق والقدرات والمهارات التحليلية والربطية مع الجدارة الفنية مثل : طرق العمل واتخاذ القرارات . على ذلك فإن التشابه في الخلفية التعليمية والتدريبية والخبرات العملية بين الأطراف تطور الثقة بينهم .

المشاركون الذين يتشابهون في المستوى التعليمي ومكان الدراسة والتخصص يتحدثون نفس اللغة لذلك يسهل التفاهم ويعزز الاتصال بينهم . للسهولة في هذا البحث تم الأخذ بعين الاعتبار عامل واحد ليمثل التشابه في الخلفية التعليمية وهو التشابه في التحصيل العلمي ومكان الدراسة و التخصص للأطراف . المديرون الذين يختلفون في الخلفية التعليمية تم إعطاؤهم درجة أقل وتم الرمز لهم بالدرجة (ل) . (على سبيل المثال أحد الباحثين هو مصمم أو معماري والآخر مهندس) . المديرون المتشابهون في الخلفية العلمية تم اعتبارهم متشابهين و تم الرمز لهم (م) (على سبيل المثال كل الباحثين مصممون أو أحدهم عنده مؤهل إضافي مثل الهندسة أو الإدارة) . هؤلاء المديرون أصحاب نفس التخصص أعطوا درجة عالية والرمز لهم كان (هـ) . على سبيل المثال كل الباحثين عنده نفس المؤهل في التصميم و/أو الهندسة و/أو الإدارة .

التدريب :

إن الهدف الرئيسي من التدريب هو تطوير مهارات جديدة ومعرفة واتجاهات لتحقيق النجاح في الأداء . وهذا منعكس في تعريف التدريب ، على سبيل المثال قاموس أكسفورد (Oxford Dictionary) أدرج العديد من التعاريف بما في ذلك تقديم التعليم والتمرين والمهارات والحرف عن طريق المشاركة في مواد و تدريبات للتأهيل . في مجال التوظيف عُرِفَ التدريب في دليل مصطلحات إدارة تدريب الموظفين

المصادر عام ١٩٧١م فى بريطانيا على أنه التطوير النظامى للاتجاهات و المعرفة والمهارات السلوكية المطلوبة من الفرد حتى يؤدي العمل أو الوظيفة على نحو متميز أو ملائم . عرف قولد ستين (Goldstein 1980) التدريب أنه الاستحواذ على المهارات والاتجاهات والمواقف التى تحسن الإنتاج فى الوظيفة . ومن التعاريف سالفة الذكر ، يركز التدريب على تطوير مهارات الفرد و المعرفة والاتجاهات . لهذا فإن تدريب المديرين يشتمل على ثلاثة مواضيع : المعرفة الفكرية ، ومهارات حل المشكلات ، و مهارات العلاقة ما بين الأشخاص .

فى هذا البحث لقياس التدريب يُطلب من المبحوثين إدراج حجم التدريب الذى حصلوا عليه فى المعرفة الفكرية ، ومهارات حل المشكلات و مهارات العلاقة ما بين الأشخاص على مقياس ثلاثى : (منخفض ومتوسط ومرتفع) .

الخبرات العملية :

استخدمت القواميس المختلفة المشاركة والملاحظة فى تعريف الخبرة . على سبيل المثال عرف قاموس أكسفورد (Oxford Dictionary) الخبرة بأنها العملية التى يتم فيها تحصيل المعرفة أو المهارة عن طريق الممارسة أو الاطلاع والملاحظة . وكذلك عرف قاموس كولن (Collins Dictionary) الخبرة على أنها الممارسة أو الملاحظة المباشرة الشخصية .

تم قياس خبرات مديري المشاريع فى هذا البحث بكميات مشاركة أو مشاهدة المبحوثين لإنجاز المشاريع الإنشائية الحكومية فى المملكة العربية السعودية . المبحوثون الذين ليس لديهم خبرات سابقة فى إنجاز المشاريع الإنشائية فى المملكة العربية السعودية تم اعتبار أنه لا يوجد لهم خبرات ورمز لهم (لا) . أما الذين لهم خبرات سابقة فى إنجاز المشاريع الإنشائية الحكومية فى المملكة العربية السعودية وليس لديهم خبرات فى إنجاز مشاريع الأشغال العسكرية التابعة لوزارة الدفاع والطيران تم اعتبارهم من أصحاب خبرات متوسطة ورمز لهم (م) . أما المبحوثون الذين لديهم خبرات سابقة فى إنجاز مشاريع الأشغال العسكرية التابعة لوزارة الدفاع والطيران فتم اعتبارهم من أصحاب خبرات كثيرة ورمز لهم (هـ) .

العوامل الظرفية :

حاول العلماء والباحثون أن يطبقوا نظرياتهم ونماذجهم لجميع الظروف فى الخمسينيات من القرن العشرين الميلادى . لقد أدت نتائج هذه الفرضية إلى خيبة الأمل حيث عملت بعض الفروض فى بعض الحالات ولم تعمل فى حالات أخرى. وفى الستينيات من القرن العشرين الميلادى بدا من الواضح أنه لا يوجد طريقة واحدة تعمل فى جميع الظروف . بالإضافة إلى أن ود ورد و لورانس ولورتش (Woodward, 1965) and Lawrence & Lorsch (1967) اقترحوا أن اختيار النظام الملائم يعتمد على طبيعية أهداف المالك ونوع المشروع وطبيعة بيئة المشروع .

كما أشار الباحثون أنه لإدارة النزاعات بنجاح قد يكون أحد الأساليب أنسب من الآخر اعتماداً على ظروف الحالة (Hart, 1981; Rahim & Bonoma, 1979; Thomas, 1977 a) . بالرغم من أن بعض علماء السلوك وجدوا أن أسلوب التكامل هو الأسلوب المناسب لإدارة النزاع على سبيل المثال (Blake & Mouton, 1964; Burke, 1969; Likert, 1976) . لذا فإن ارتباط أسلوب إدارة النزاع مع نجاح المشروع الإنشائى يعتمد على ظروف الموقف .

وحيث إن صعوبة إدارة المشروع تزيد مع طبيعة المشروع . لذا فإن تأثير طبيعة المشروع الإنشائية على العلاقة أمر مهم . تشتمل طبيعة المشروع على حجم المشروع ، ونوع المشروع ، والتنوع فى أنشطة المشروع وكذلك مجال تكرارها، والغموض، وأهداف المشروع من حيث السرعة و التكلفة (Bennett, 1991) . وفى هذه الدراسة فقط تم فحص تأثير حجم المشروع وصعوبة العلاقة .

حجم المشروع :

يستخدم الباحثون عوامل مختلفة لقياس حجم المنظمات ، ويجادل بعض الباحثين على أن بعض مجموعة من العوامل يجب أن تؤخذ فى عين الاعتبار مثل القيمة ومدة تنفيذ المشروع والعمل الذى تم إنجازه . وذكر كمبرلى (Kimberly, 1967) أنه لا يوجد اتفاق حول كيفية قياس حجم المشروع . على سبيل المثال استخدم نوعى (Naoum, 1989) لقياس الحجم فى بحثه عاملين : تكلفة البناء وإجمالى مساحات

المشروع المبينة . فى حين استخدم برينسن وزملاؤه و كذلك ديجبرانى (Bresnen et al., 1984 and Djebarni, 1993) ثلاثة عوامل تشتمل على عدد العمال ، ومدة تنفيذ المشروع وقيمة عقد المشروع كمؤشر لقياس الحجم . كما اقترح بنيت (Bennett, 1991) أن يقاس حجم المشروع بقيمة المشروع وعدد الأنشطة الإنشائية التى يجب أن يشرف على تنفيذها ومدة تنفيذ المشروع . فى هذه الدراسة تم استخدام عاملين لتمثيل حجم المشروع وهما : تكلفة المشروع ومدة تنفيذ المشروع . تم قياس حجم المشروع عن طريق سؤال المبحوثين بكتابة حجم وتكلفة المشروع . وتم اعتبار المشاريع ذات القيمة الأكثر من مائة مليون ريال سعودى ومدة تنفيذ المشروع أكثر من عامين بأنها كبيرة الحجم . أما المشاريع ذات القيمة الأقل من مائة مليون وأكثر من خمسين مليون ريال سعودى ، ومدة تنفيذ المشروع أقل من عامين وأكثر من عام واحد فهى متوسطة الحجم . والمشاريع ذات القيمة الأقل من خمسين مليون ريال سعودى ومدة تنفيذ المشروع أقل من عام واحد تم اعتبارها مشاريع صغيرة الحجم .

صعوبة المشروع :

يستخدم الممارس مصطلح صعوبة المشروع ليشير إلى قضايا الإدارة . كما أنه قد تم استخدام عوامل مختلفة لتمثيل الصعوبة فى المشروع . عبر نعومي (Naoum, 1989) عن صعوبة المشروع فى بحثه من ناحية الخدمات المادية وعدد المقاولين المشاركين فى تنفيذ المشروع . ولكن بنيت (Bennett, 1991) وجد أن صعوبة المشروع تكمن فى التقنية المستخدمة والمساحة ووقت تنفيذ المشروع . إن الاختلاف فى التقنية يشتمل على مواد البناء المستخدمة ، والفنيين الضروريين لتنفيذ المشروع ، والمعدات وعناصر المشروع والتقنية الضرورية لتنفيذ المشروع . ويجب أن تصف مساحة المشروع الموقع والشكل والنوع . كما يرتبط وقت تنفيذ المشروع بالصعوبة الناتجة عن التداخل الجارى بين الأطراف المشاركة سواء كان بين المصمم والمقاول أو بين المقاول والمقاول أو بين المالك والمقاول أو بين المقاول والاستشارى . إن مشاركة مقاولى الباطن لها أثر هام على إدارة المشروع بالإضافة للوقت المتاح . فى هذا البحث تم اعتبار عدد مقاولى الباطن والمشاركين فى تنفيذ المشروع بأنهم ممثلون لصعوبة تنفيذ المشروع .

على كل حال حتى يتم اختيار الطريقة المناسبة لاختبار العلاقة بين نجاح المشروع الإنشائي مع أسلوب مدير المشروع في التعامل مع النزاع ، تم مراجعة ومناقشة وتصميم منهجية البحث كما هو موضح أدناه .

منهج البحث :

تم إجراء مراجعة شاملة عن طبيعة وتصميم الطرق البحثية (Yin, 1984; Nach- seal, 1969; Thomas, 1971; Thamhain & Wilemon, 1975a; b; c; d; Gemmill & Thamhain, 1970; 1973; 1974; Thamhain & Wilemon, 1977a; b; Tang & Kirkbridge, 1986; Kozan, 1989; Posner, 1986; Chan, 1989; Jahren & Dammeier, 1990; Gardner & Simmons, 1992; Kezsbom, 1992; Donovan, 1993; Rush, 1993; Decosta, 1993, and AL- Sedairy Fellows and Lang, 1997) . أوضحت مراجعة إستراتيجيات النزاع السابقة أن معظم الباحثين في النزاع استخدموا طريقة المسح و دراسة الحالة. أيضا يستخدم في هذا البحث طريقة المسح و دراسة حالة لجمع المعلومات وذلك لعمليتهما وبساطتهما بالإضافة إلى توفر الوقت والمال اللازم .

ولهذه الدراسة تم اختيار الإدارة العامة للأشغال العسكرية التابعة لوزارة الدفاع والطيران في المملكة العربية السعودية كما هو موضح أدناه .

مكان الدراسة :

يجرى في المملكة العربية السعودية تنفيذ مشاريع إنشائية جبارة بمقاولين مختلفين (Salamah,1989) . ولقد كان النصيب الأكبر من مشاريع المملكة العربية السعودية لوزارة الدفاع والطيران حيث كان نصيبها (٣٦٪) من مجموع المصاريف على تنفيذ المشاريع الإنشائية لعام ١٩٨٢م (AL-Assaf,1985) . كما أن مراجعة أداء مشاريع وزارة الدفاع والطيران الإنشائية أوضحت زيادة في حدة النزاع خلال العقدین الماضین (Mohouad, 1995) . ويقوم بتنفيذ مشاريع الوزارة مقاولون مختلفون تحت نظام إنشائي إداري واحد يشرف عليه من قبل الإدارة العامة للأشغال العسكرية (AL-Assaf, 1985) .

وقد تم مراجعة البيئة المحيطة بإنشاء المشاريع الإنشائية في المملكة العربية السعودية بالإضافة إلى النظام المستخدم في إدارة المشاريع الإنشائية (AL-Mazyed, 1972; Daghistani, 1979; El-Mallakh, 1982; AL-Jarallah, 1983; AL-Assaf, 1985; AL-Solam, 1985; Hariri, 1985; AL-Sareef, 1986; AL-Jabr, 1987; Hamra, 1988; AL-Dabbagh, 1989; AL-Meshekeh, 1990; AL-Jallal, 1991; AL-Gahtani, 1991; AL-Dugaigher, 1993; AL-Khrais, 1994; AL-Tawail, 1995) . إن بيئة المشاريع الإنشائية التي تمت مراجعتها تشتمل على البيئة العامة والمتخصصة ، فالبيئة العامة تشتمل على البيئة الثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمكانية ، بينما البيئة المتخصصة تحتوى على بيئة التصميم الجمالى ، الأنظمة المعمول بها ، والتقنية ، والقانون ، والنظام المالى . يشتمل نظام إدارة المشاريع على نور ومهام ومسئولية الخريطة التنظيمية للإدارة العامة للأشغال العسكرية .

قبل عمل الدراسة الحالية الفعلية تم عمل دراسة أولية لاختبار مدى ملاءمة الطرق والأنوات البحثية .

دراسة الحالة الأولية :

تعتبر الدراسة الأولية مهمة لصياغة أسلوب البحث . إن أهداف الدراسة الأولية هي الكشف عن طبيعة ميدان العمل والتعرف على المبحوثين وجمع معلومات متعلقة بمشكلة البحث والتحقق من نجاح الطرق والأنوات البحثية ، وكذلك الكشف عن المشاكل والمعوقات الخفية التي قد تؤثر على جمع المعلومات . علاوة على ذلك يتم توضيح الأسئلة والمصطلحات البحثية المستخدمة في هذه الدراسة .

تستخدم دراسة الحالة الأولية المقابلات الشخصية والاستبانات كأنوات بحثية . إن الغرض من المقابلات الشخصية هو التعرف على صفة وشخصية المبحوثين ، وطبيعة المشاريع التي يقومون بتنفيذها ومعرفة المبحوثين للمصطلحات المستخدمة في النموذج . وطبيعة المشاريع الجارى تنفيذها تشتمل على طريقة التنفيذ ، والنوع ، والحجم ، والصعوبة . بالنسبة للحجم فيشتمل على التكلفة ، والمدة ، والمساحات . أما الصفة الشخصية فتشتمل على الخلفية التعليمية والتدريبية والخبرات العملية . وأوضحت المقابلات الشخصية مع المبحوثين أن الإدارة العامة للأشغال العسكرية تدير

أكثر من (٣٥) مشروعاً إنشائياً . وتختلف المشاريع من حيث الحجم والصعوبة والمدة ومستوى الإنجاز والقيمة . بالإضافة إلى أن المبحوثين كانوا راضين وعلى بينة واستيعاب بمصطلحات البحث .

إن الغرض من المسح الأولي هو فحص ملاءمة استبانات المسح للحالة الدراسة . لقد تم توزيع الاستبانة الأولى على العديد من المبحوثين القائمين على تنفيذ المشاريع الإنشائية لمنظمة الإدارة العامة للأشغال العسكرية التابعة لوزارة الدفاع والطيران في المملكة العربية السعودية . يشتمل المبحوثون على مديري المشاريع من قبل المالك و المقاول بالإضافة إلى رؤسائهم . وقد استخدمت نتائج دراسة الحالة الأولية لتهذيب تصميم دراسة الحالة . على سبيل المثال لاحظ بعض المبحوثين أن النزاع يصدر من مصدرين رئيسيين وهما : الاتجاه أو من غموض في الوثائق ، وعليه تم أخذ هذه المداخلة في الاعتبار عند التصميم النهائي للحالة . ومشكلة أخرى وهى أن بعض مديري المشاريع الذين يقومون بالإشراف على أكثر من مشروع اقترحوا استخدام أسلوب واحد فى التعامل مع النزاع ، وأن طبيعة المشروع ليست بالأهمية بمكان . لذا تم استخدام مقابلات شخصية مقننة فى حالة الدراسة لتقييم أسلوب مديري المشاريع الفعلية .

الحالات الدراسية :

تم اختيار (٣٥) مشروعاً كحالات دراسية حيث تجمع المعلومات من مصادر متعددة . كما أن وحدة المصدر لجمع للمعلومات هو مدير المشروع و حجم العينة فى حدود (٦٠) مدير مشروع ، وكذلك تم استخدام الأنوات البحثية التالية : استبانات ميدانية ، ومقابلات شخصية مقننة ، ودراسة حالة للمشاريع . بالنسبة للاستبيانات الميدانية فتشمل على أسئلة حول ثلاثة مواضيع وهى : صفة خلفية المبحوثين ، وطبيعة المشروع ، وأسلوب المبحوثين المستخدم فى إدارة النزاع وأداء المشروع كما هو موضح أدناه .

صفة خلفية المبحوثين و المشروع :

تشمل صفة خلفية المبحوثين على الخلفية التعليمية و التدريبية والخبرات العملية . هذا ، ويوجه أسئلة للمبحوثين عن التخصص والمستوى الدراسى ومكان الدراسة و التدريب والخبرات العملية المكتسبة . وقد تم حصر طبيعة المشاريع والتى تشتمل على التكلفة وسرعة التنفيذ وصعوبة المشروع .

أسلوب إدارة النزاع :

بعد المراجعة الشاملة للأدبيات فى علم الإدارة والاتصال (Hall, 1969; Thomas & Kilman, 1974; Blake & Mouton, 1970, Putnam & Wilson, 1982, Ross-DeWine, 1982; and Rahim 1983) ، تم تطوير مقياس رحيم (Rahim) ، حيث إنها مطورة بعناية تامة وذات أداء ثابت و مصداقية عالية (Womack, 1988) . على ذلك تم اختيارها لاكتشاف إدراك المبحوثين للأسلوب الناجع فى إدارة النزاع والأسلوب المستخدم للتعامل مع النزاع . من جهة واحدة تم قياس الأسلوب المفضل لإدارة النزاع عند المبحوثين عن طريق دعوة المديرين الإنشائيين لترتيب خمس عبارات تمثل أساليب إدارة النزاع الخمس طبقاً لأفضليتهم ، مستخدمين الأرقام من واحد إلى خمسة ، وقد قاد هذا إلى التعرف على الأسلوب المفضل الذى تم مناقشته فى فقرة أسلوب إدارة النزاع .

ومن جانب آخر تم كذلك استخدام أداة رحيم (Rahim) لقياس الأسلوب المستخدم فعلاً فى إدارة النزاع . وقد تم إجراء مقابلات شخصية مقننة مع مديري المشاريع من قبل المالك والمقاولين لاكتشاف أساليب المبحوثين الفعلية المستخدمة فى إدارة النزاع . فى المقابلة الشخصية يتم توزيع بطاقات على المشاركين ، تحتوى على سلوكيات مختلفة مستخدمة فى التعامل مع النزاعات بين الأفراد ، ثم يطلب من المدير أن يستذكر نزاع هام وقع فى المشروع الإنشائى الحالى ويضع علامة على المقياس الذى يوضح التصرف الذى تم تبنيه فى التعامل مع النزاع ومدى استخدامه . وتتكون درجات المقياس من (غالباً جداً ، وغالباً ، وبشكل غير متكرر ، وغير متكرر ولا يوجد) .

أداء المشاريع الإنشائية :

يشتمل أداء المشاريع الإنشائية على تحقيق أهداف المشروع ، ومستوى النزاع الواقع فى المشروع وطرق حل النزاع فى المشروع . وتشتمل أهداف المشروع على سرعة الأداء ، وتكلفة الأداء ، والرضا . تستخدم الحالة الدراسية لتحليل سرعة تنفيذ المشروع وتكلفة المشروع كما هو موضح فى الفقرة المعنونة بـ (المشروع الإنشائى الناجع) .

المقصود بالرضاء رضاء الرئيس (المدير المباشر لمدير المشروع) . ويدعى الرؤساء لتزويدهم بمدى رضائهم عن أداء المشروع ، وتحتوى المعلومات على مصفوفات متعددة تقيس أداء المشروع .

تشتمل هذه العوامل على حدة النزاع وطرق حل النزاع . تم قياس حدة النزاع على مقياس مكون من مضطرب بشكل عالٍ ، وليس بمضطرب وليس بهادئ ، وهادئ . وكذلك تم قياس طريقة حل النزاع عن طريق ملاحظة أنه يمكن أن يحل النزاع عن طريق الحوار المباشر ، والحوار غير المباشر (طرف ثالث مثل الوسيط ، الخبير) ، أو العدالة (القضاء والتحكيم) .

الخلاصة :

تعرض هذه الدراسة العلاقة بين متغيرين هما نجاح المشروع الإنشائي وأسلوب مدير المشروع فى إدارة النزاع . لقد تم تعريف هذين المتغيرين بشكل إجرائى . وكذلك تم مراجعة طرق وأدوات البحث المختلفة للوصول إلى أكثر هذه الطرق والأدوات ملائمة وفعالية . لقد تم فحص طرق بحث متعددة للبحث عن أنسب الطرق البحثية والأدوات ملائمة للدراسة ، كما تم استخدام دراسة حالة لفحص العلاقة .

وكذلك تم استخدام هذا الأسلوب فى فحص (٣٥) مشروعاً لإنشاء المباني مستخدماً أدوات بحثية أخرى مثل : المقابلات الشخصية المقننة ، وأسلوب المسح . لقد كشفت دراسة الحالة الأولية عن بعض المشاكل فى وسائل البحث ونتيجة لذلك تم تعديل أساليب المسح .

ومن خلال هذه التجربة تم فهم حساسية المتغيرات المشمولة فى البحث ، وكذلك تم معرفة تأثير بعض العوامل البيئية مثل حجم ونوع (صعوبة) المشروع على طبيعة النزاع . وهذه العوامل غير مرتبطة بالأفراد الذين قد يكونون فى حالة تنافس على المشروع . ولكن النزاعات الشخصية بين الأفراد تعتبر عاملاً مؤثراً على الأسلوب المستخدم فى إدارة النزاع الخاص بالأعمال الإنشائية ، وبالتالي تم دراسة بعض المسائل مثل الخلفية العلمية ومقدار ونوع وزمن التدريب الذى تم تلقيه ، بالإضافة إلى الخبرات العملية وذلك لدراسة تأثيرها على أسلوب إدارة النزاع الذى يستخدمه مديرو المشاريع فى التعامل مع النزاع فى المشاريع الإنشائية .

- AL-Assaf, A. M. [1985]: Improvement of the construction cost-effectiveness of the Ministry of Defence and Aviation General, Kingdom of Saudi Arabia, MSc dissertation, University of Colorado.
- AL-Awaji, I. M. [1971]: Bureaucracy and society in Saudi Arabia, PhD Thesis, University of Virginia, USA.
- AL-Dabbagh, A. I. [1989]: Major problems in building construction industry is Saudi Arabia and possible solutions, MS thesis, University of Florida,
- AL-Dugaither, F. [1993]: The judicial claim before the Board of grievances, The research center, King Saud University, Riyadh, Saudi Arabia.
- AL-Gahtani, A., S. [1991]: Construction claims for public and private projects in Saudi Arabia, Ph.D. thesis, The George Washington University, USA.
- Al-Harbi [1995]: A personal Interview, Salam Al-Harbi is the head of the Contracting Section in Construction Department, General Directorate of Military Works, Kingdom of Saudi Arabia.
- AL-Jabr, M., H. [1987]: The Saudi Commercial law', AlDar AL-Watanayah Llnasher, Riyadh, Saudi Arabia.
- AL-Jallal, A. A. [1991]: Technology adoption and innovation patterns in construction industry in Saudi Arabia: an exploratory study, University of Texas.
- AL-Jarallah, M., I. [1983]: Construction Industry in Saudi Arabia, Journal of Construction Engineering and Management, vol. 109, no. 4,
- AL-Khuraissy, S.M. [1994]: Financial representatives system between theory and practice: a case study, Institute of public administration, Riyadh, Saudi Arabia.
- Al-Malik [1994]: A personal interview, Shaik Al-Malik is the head of the Grievance Board, Kingdom of Saudi Arabia.
- AL-Mazyed, S., M. [1972]: The structure and function of public personnel administration in Saudi Arabia, PhD. thesis, Claremont Graduate School.
- AL-Meshekeh, H. [1990]: An Analytical study of variations in building construction projects administered by the General Directorate of Military works following the first development plan, MSc, dissertation, King Saudi University.
- AL-Ohaly, M.,N. [1977]: The spicial impact of government funding in Saudi Arabia: a study in rapid economic growth with special reference to the myrdal, PhD thesis, the University of Oklahoma, USA.
- AL-Saloam, Y., A., [1985]: Public administration system in the Kingdom of Saudi Arabia. The Arabian publication Co., KSA.

AL-Sareef, M., A. [1986]: Financial control in the Kingdom of Saudi Arabia: historical analytical and comparative study, AL-Hailal Press, Riyadh, Saudi Arabia.

AL-Sedairy [1994]: Management of conflict, International Journal of Project Management, no. 3, vol. 12.

AL-Tawail, A., M. [1995]: Public administration in the Kingdom of Saudi Arabia, Institute of public administration, Riyadh, Saudi Arabia.

AL-Tawail, A., M. [1977]: Administrative systemization in the Kingdom of Saudi Arabia, Institute of public administration, Riyadh, Saudi Arabia.

Ashworth, A. [1994]: Education and training of quantity surveyors, construction paper no. 37, Ascot: The Chartered Institute of Building,

Asseal, H. (1969): Constructive role of inter organizational conflict, Administrative Science Quarterly, vol. 10, no. 4, pp. 573-83.

Barber, B. [1983]: The logic and limits of trust, New Jersey, Rutgers University Press.

Barnes [1986]: Information discussion: avoidance of contractual disputes- prevention is better than Cure, Joint Meeting with Royal Institution of Chartered Surveyors, Proceedings, part 1, vol. 80, pp. 301-3.

Barness [1987]: Prevention is better than disputes, The international Construction Law Review, vol. 4, no. 3.

Bennett, J. [1985]: Construction project management, Butterworth, Cambridge.

Bennett, J. [1991]: International construction project management: General Theory and Practice, Oxford, UK, Butterworth Heinemann Ltd.

Blake, R. R. and Mouton, J. S. [1964]: The managerial grid, TX, Houston: Gulf Publishing Co.

Blake and Mouton [1970]: The fifth achievement, journal of applied behavioural science, 6., pp. 413-26.

Burke R. J. [1969]: Methods of resolving interpersonal conflict, Personnel Administration, vol. 14, no. 7, pp. 37-46.

Burton, D. [1969]: Conflict and communication, New York: Macmillan.

Butler, A. [1970]: Project management: a study in organizational conflict, Academy of Management Journal, Vol. 16, no. 1, pp. 84-101.

Cameron and Whetten [1983]: Organizational effectiveness: a comparison of multiple modes, London: Academy Press. Inc.

Chan, M., [1989]: Inter-group conflict and conflict management in the R & D Divisions of four aerospace companies, IEEE Transactions on Engineering Management, vol. 36, no. 2, pp. 95-104.

Corwin, R. G. [1969]: Patterns of organizational conflict, Administrative Science Quarterly, vol. 14, no. 4, pp. 507-21.

- Daghistani, A. I. [1979]: Economic development in Saudi Arabia: problems and prospects, PhD. thesis , University of Houston,
- De Bono, E. [1985]: Conflicts: a better way to resolve them, London: Harrap Limited.
- Decosta, J. [1993]: Conflict management and the learning organization: a case study, Ph.D. thesis, The Fielding Institute, USA
- Dequin, H.,F.,E. [1976]: The Challenge of Saudi Arabia, KSA Dar AL-Nasher.
- Deutsch, M. [1949]: A theory of co-operation and Competition, Human Relations, No. 2, pp. 129-52.
- Deutsch, M. [1969]: Conflict: Productive and constructive, Journal of Social Issues, 25, vol. 1, pp. 7-41.
- Deutsch, M. [1971]: Toward an Understanding of conflict. International Journal of Group Tension, 1, 1, pp 42-54.
- Deutsch, M. [1973]: The Resolution of conflict: constructive and destructive process, New Haven: Yale University Press.
- Donovan, M. M. [1993]: Academic Dean and conflict management: the relationship between perceived styles and effectiveness of managing conflict, Ph.D. thesis, Marquette University, Milwaukee, USA.
- EL-Mallakh, R. [1982]: Saudi Arabia rush to development, Groom Hellm Ltd., London, UK.
- Emmerson, H. [1962]: Survey of problems before the construction industries, HMSO.
- Evan , W. M. [1965]: Conflict and performance in R & D organizations, Industrial Management Review, vol. 7, no 1, pp. 37-46.
- Evan , W. M. [1965]: Superior-subordinate conflict in research Organizations, Administrative Science Quarterly, Vol. 10, pp. 52-64.
- Fellows [1991]: Karming conflict, Proceeding of the international Construction Management Conference, " Construction Conflict Management and Resolution." London,: The University of Manchester, Institute of Science and technology (UMIST), E FN SPON.
- Fenn, P. [1991]: Managing corporate conflict and resolving disputes on construction projects, Bath, Proceeding of the seventh ARCOM Annual Conference.
- Filley, A., C. [1975]: Interpersonal conflict resolution, Gsenview, IL: Scot, Foreman. scott Foresman.
- Filley, A., C. [1986]: Interpersonal conflict resolution, Glenview, IL: Scott, Foreman.
- Follet, M. P. [1940]: Constructive conflict, In H. C. Metcalf & L. Urwick (Eds.) Dynamic Administration: The collected papers of Mary Parker Follet, NY: Harper .

Follet, M. P. [1968]: Conflict resolution in George, C S (Eds.) The History of Management Thought, Prentice- Hall.

Gardner, P. D. and Simmon, J. L. [1992]: Analysis of conflict and change in construction projects, Construction Management and Economics, vol. 10, pp. 459-478.

Gemmill, G. R., and Thamhain, H. J. [1970]: The power spectrum in project management, Sloan Management Review, vol. 12, no. 1, pp. 15-25.

Gemmill, G. R., and Thamhain, H. J. [1973]: The Effectiveness of Different Power Styles of Project Managers in Gaining Project Support, IEEE Transactions on Engineering Management, vol. 20, no. 2, PP.. 38-43.

Gemmill, G. r., and Thamhain, H. J. [1974]: Influence styles of project managers: some project performance correlates, Academy of Management Journal, Vol. 17 no. 2, pp. 216-234.

Hall, H. R. [1962]: Intra-organizational structural variation, Administrative Science Quarterly, vol. 7, no. 3.

Hall [1969]: Conflict management survey: A survey on one's characteristic reaction to and handling of conflicts between himself and others, , Conroe, TX, USA Teleometric International.

Hall [1972]: Organization structure and process, N.J.: Prentic Hall, Inc.

Hamra [1988]: The effective application of integrated management system in contracting organization in the kingdom of Saudi Arabia, MSc dissertation, King of Saudi Arabia University.

Hancock, M. [1992]: Educating construction professionals to improve the built environment, London: proceeding of the first International Construction Management Conference, Construction Conflict Management and Resolution, The University of Manchester, Institute of Science and Technology (UMIST), E @ FN SPON.

Hariri, B., M., [1985]: Construction status and aspects in Saudi Arabia, Msc thesis, California States University.

Harvey, E. [1968]: Technology and the structure of organizations, American Sociological Review, vol. 33.

Hawke, M. [1992]: An inquiry into the Suggested Changing Ambience of the Building Industry 1960-1990 with particular References to trust as Revealed Through Building Magazine, Anglia Polytechnic University.

Hawke, M. [1994]: Mythology and reality: the perpetuation of mistrust in the building industry, construction paper no. no. 41, Ascot: The Chartered Institute of Building.

Hellard , B.[1988]: Managing construction conflict, London: Longman, Scientific & Technical.

Hughes, W. P. [1989]: Identifying the environments of construction Projects, Construction Management and Economics , vol. 7, pp. 29-40.

Hughes, W. P. [1989a]: Organizational analysis of building project, PhD Thesis, Liverpool, Polytechnic.

Jahren and Dammeier [1991]: Investigation into construction disputes, Journal Management Engineering, vol. 6, no. 1, pp. 39-46, USA.

Kanter, R. M. [1980]: Men and women of the corporation, New York: Basic Books Inc. Publishers.,

Kast F. E. and Rosezweig J. E. [1974]: Organization and management: a systems and contingency approach, (3rd ed.), , London: McGraw Hill International Book Company.

Kezsbom, D. S. [1983]: Communicating: creating an effective project team dealing with conflict, IEEE Communications Magazine, pp. 54-55.

Kezsbom, D. S. [1989]: Managing the chaos: conflict among project teams, MCE Transactions, AACE Transactions.

Kezsbom, D. S. [1992]: Re-Opening pandora's box: sources of project conflict in the '90s, Industrial Engineering.

Kezsbom, D. S. Schilling, D. L. and Edward, K. A. [1989]: Dynamic project management: a practical guide for managers and engineers, John Wiley and Sons.

Kilman, K. [1971]: Conflict handling modes in inter-departmental relations, USA: Purdue University, Ph.D. Thesis.

Kozan [1989]: Cultural influences on styles of handling interpersonal conflicts: comparison among Jordanian, Turkish, and US managers, Human Relations, vol. 42, no. 9, pp. 787-799.

Laver [1992]: Construction conflict: management and resolution analysis and solution, proceeding of the first International Construction Management Conference, Construction Conflict Management and Resolution, The University of Manchester, Institute of Science and Technology (UMIST), E & FN SPON.

Lawrence, P. R. and Lorsch, J. W. [1967]: Differentiation and integration in complex organizations, Administrative Science and Quarterly, vol. 12, no 4, pp. 1-47.

Lawrence, P. R. and Lorsch, J. W. [1967a]: New management job: the integrator, Harvard Business Review, vol. 45, no. 6, pp. 141-152.

Lawrence, P. R. and Lorsch, J. W. [1967b]: Organization and environment: managing differentiation and integration, Boston: Division of Research, Graduate School of Business Administration, Harvard University.

Likert, R. and Likert, J. G. [1976]:. New ways of managing conflict, New York; McGraw Hill Co.

Ministry of finance and National economy [1993]: Statistical Year Book, Riyadh, Saudi Arabia.

Ministry of Planning [1995]: Fifth Development plan Development plan, Riyadh, Saudi Arabia.

Ministry of Information [1983]: Saudi Arabia and its Place in the world, Dar AL-Shorouq press and Saur Ver Lag K.G., Muchen.

Mintzberg, H. [1989]: Mintzberg on Management: inside our strange world of organizations, New York: The Free Press.

Mohmouad, A. [1995]: A personal Interview, Abraham Mohmouad is the head of the filing Department in Construction Department, General Directorate of Military of Works, Kingdom of Saudi Arabia.

Nachmias, C., F. and Nachmias, D. [1992]: Research Methods in the Social Sciences, fourth edition, NY: St. Martin's Press, Inc.

Naoum, S.G. [1989]: Procurement and Project performance: A Comparison of Management and Traditional Contracting, Construction Paper no. no. 45, Ascot: The Chartered Institute of Building.

Oppenheim, A.N. [1986]:. Questionnaire design and attitude measurement, London: Heinmann.

Oppenheim, A.N. [1992]: Questionnaire design, interviewing and attitude measurement, London: Pinter Publishers.

Posner, B. Z. [1986]: What's all the fighting about? Conflicts in project management, IEEE Transactions on Engineering Management, vol. EM-33, no. 4. pp. 207-211.

Powell, M. [1990]: Building trust, Proceedings Sixth Annual Conference. ARCOM.

Powell, M. [1993]: The choice between trust and distrust in the building industry. Construction paper, No. 25, The Chartered Institute of Building.

Putnam, L. L. and Wilson, C. E. [1982]: Communicative strategies in organizational conflicts: reliability and validity of a measurement scale. In M. Burgoon (Ed.), Communication yearbook 6 (pp 629-652). Newbury Park, CA: Sage Publication.

Rahim, M. A [1983]: A measure of styles of handling interpersonal conflict, Academy of Management Journal, vol. 26, no. 2, pp. 368-376.

Rahim, M. A [1983a]: Measurement of organizational conflict, The Journal of General Psychology, 109, pp. 189-199.

Rahim, A. [1986]: Managing Conflict in Organizations, New York: Praeger Publishers.

Roberson and Cooper [1983]: Human behaviour in organization, London: Macdonald and Evans.

Salamah, A. A. [1989]: A knowledge-expert system for conceptual estimates and designs, Ph.D. thesis, University of Colorado, USA.

Savido, V. ; Grobler, F.; Guvenis, M., and Coyle, M. [1990]: Critical success factors for construction projects, Journal of construction Engineering and Management, V. 118, no. 1.

Sproull, N. L. [1975]: Hand book of research methods: a guide for practitioners and students in the social sciences: NY: The Scarecrow Press, Inc.

Sproull, N.L. (1988) Handbook of research methods: a guide for practitioners and students in the social sciences, London: The Scarecrow Press, Inc.

Stogdill, R.M. [1974]: Handbook of leadership: A survey of literature, NY: Free Press.

Tang & Kirkbridge [1986]: Developing conflict management skills in Hong Kong: an analysis of some cross-cultural implication, Management education and development, vol. 17, pt. 3, pp. 287-301.

Thamhain, H. J. and Wilemon D. L. [1974]: Conflict management in project-oriented work environments, Proceedings of the Sixth International Meeting of Project Management Institute, Washington, D C. pp. 18-21.

Thamhain, H. J. , and Wilemon D. L [1975a]: Conflict management in project Life Cycles, Sloan Management Review, vol. 16, no. 3, pp. 31-50.

Thamhain, H. J. , and Wilemon D. L . [1975b]: The effective management of conflict in project oriented work Environments, Defence Management Journal, pp 29-40.

Thamhain, H. J. , and Wilemon D. L. [1975c]: Diagnosing conflict determinants in project management, IEEE Transactions on Engineering Management, Vol. Em- 22, no. 1, pp. 35-44.

Thamhain, H. J. , and Wilemon D. L. [1975d]: Managing conflict in project oriented work, Chemtech, vol. 5, no. 9, pp. 530-534.

Thamhain, H. J. , and Wilemon D. L [1976]: Leadership effectiveness in project management, Eighth Annual International Symposium of The project Management Institute, Montreal, Canada.

Thamhain, H. J. , and Wilemon D. L [1977]: Leadership effectiveness in program management, IEEE Transaction Engineering Management, vol. EM-24, no. 3, pp. 102-108.

Thamhain, H. J., and Wilemon D. L [1977a]: Leadership, conflict and program management effectiveness, Sloan Management Review, vol. 19, no. 1, pp. 69-89.

The economic development committee for building [1967]: Action of the Bannell Report, The Economic Development Committee for Building.

Thomas, K. and Kilmann, R. [1974]: Thomas Kilmann Conflict Mode Instrument, Tuxedo, NY: Xicom.

Thomas, K. W. [1971]: Conflict handling modes in interdepartmental relations, Ph.D., dissertation, Purdue University, Lafayette, In.

Thomas, K. [1976]: Conflict and conflict management, In Hand Book of Industrial and Organisational Psychology, M. D. Dunnette, ed., R and Mc Nally, pp. 889-935.

Walker, A. [1980]: A model for the design of project management structure for building clients, Liverpool, Ph.D., thesis, Department of Surveying: Liverpool Polytechnic.

Walker, A. [1984]: Project management in construction, London : Granada Publishing Ltd.

Wilemon, D. L. [1971]: Project management conflict: a view from Apollo. Proceedings of the Third Annual Symposium of the project management Institute, Houston, TX. Chemical Technology, vol. 2, no. 9, pp. 527-534.

Wilemon, D. L. [1972]: Project management and its conflict: a view from Apollo." Chemical Technology, vol. 2, no. 9, pp. 527-534.

Wilemon, D. L. [1974]: Managing conflict on project teams, Management Journal, pp. 28-34.

Wilemon, D. L., and Cicero, J. P.[1970]: The project manager- anomalies and ambiguities, Academy of Management Journal, pp. 269-282.

Wilson, J. A. and Jerrel, S. L.[1981]: Conflict: malignant, beneficial, or benign. New Directions for higher education. Management science application to academic administration, 35, pp. 105-123.

Womack, D. F. [1988]: A review of conflict instruments in organizational settings, In L. L. Putnam (ed.) communication and conflict styles in organization, Management Communication Quarterly, vol. 1, no. 3, London: Sage Publications, Inc.

Woodward, J. [1980]: Industrial Organization: Theory and Practice, London: Oxford University Press.

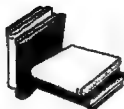
Worby et. al [1985]: Management of claims, Building Technology and Management, vol. 23, no. 7, pp. 23-25.

Yin, R. K. [1984]: Case study research, design and methods, Beverly Hills: Sage.

Young, G. [1993]: Trench warfare a drain on industry, Building, 35.

Yulk, G., A. [1981]: Leadership in organizations, Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, Inc.

Zand, D. E. [1972]: Trust and Managerial problem solving, Administrative Science, quarterly, no.17, pp. 229-39.



كتاب

«التقنيات المكتبية الحديثة والوظائف الإدارية المعاونة في الأجهزة الحكومية»



تأليف : عجلان محمد الشهرى
الناشر : معهد الإدارة العامة .
سنة النشر : ١٤٢٠ هـ .
عدد الصفحات : (٢١٠) صفحات .
السعر : (٣٠) ريالاً .

صدر عن مركز البحوث والدراسات الإدارية بمعهد الإدارة العامة بحث «التقنيات المكتبية الحديثة والوظائف الإدارية المعاونة فى الأجهزة الحكومية» من إعداد أ. عجلان بن محمد الشهري ، عضو هيئة التدريب بالمعهد ويقع البحث فى (٢١٠) صفحات من القطع المتوسط .

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على اتجاهات بعض الموظفين المنتمين للوظائف الإدارية المعاونة فى الأجهزة الحكومية نحو التقنيات المكتبية الحديثة ، لوضع التوصيات المناسبة للموظفين القائمين بتلك الأعمال الإدارية المعاونة ، وكذلك للأجهزة الحكومية المنتمين إليها . وقد تم اختيار عينة الدراسة من الموظفين المنتمين للوظائف الإدارية المعاونة والمرشحين للتدريب بمعهد الإدارة العامة فى برامج الإدارة المكتبية ، حيث بلغ عدد الاستبانات الموزعة (١٩٠) استبانة ، كان العائد منها (١٨٦) استبانة . وقد قسم الباحث الدراسة إلى ستة فصول .

تطرق الفصل الأول إلى مدخل الدراسة من حيث أهميتها وأهدافها وأسئلتها وفرضياتها ومصطلحاتها تناول الباحث مراجعة شاملة لأدبيات الدراسة فى قسمين : الأول منها للدراسات السابقة باللغة العربية والإنجليزية ، فى حين تطرق فى القسم الثانى للإطار النظرى للدراسة من حيث مفهوم التقنيات المكتبية الحديثة وأهميتها وتاريخها ومتطلبات الاستفادة منها والتطبيقات المختلفة لآليات المكاتب وأثار تلك التقنيات المكتبية الحديثة ، أما الفصل الثالث فقد تناول فيه الباحث الإجراءات المنهجية للدراسة من حيث المنهج ومجتمع وعينة الدراسة ومتغيراتها والأداة المستخدمة فى جمع بياناتها ومعلوماتها وأسلوب تحليل البيانات مع بيان حدودها ، وخصص الفصل الرابع لعرض البيانات الوصفية عنها فى حين تناول فى الفصل الخامس عرض نتائج التحليل الإحصائى . أما الفصل السادس فقد تناول فيه النتائج والتوصيات لهذه الدراسة والدراسات المقترحة .

وخلص البحث إلى عدد من النتائج ، أهمها : إن الأجهزة الحكومية رغم استخدامها للتقنيات المكتبية الحديثة فإنها تتفاوت فى استخدام بعض تلك التقنيات

الحديثة ، وأن لدى الموظفين اتجاهات إيجابية نحو استخدام تلك التقنيات المكتبية الحديثة منها : أن تلك الوسائط تساعد على أداء العمل بدقة ، وترفع من الروح المعنوية وتخفف من تكاليف الأداء وتساعد على سرعته ، وأن لدى الموظفين اتجاهات إيجابية نحو استخدام تلك التقنيات حيث إنها تعمل على تحسين بيئة العمل المكتبى ، وتحسين الاتصالات بين الواحدات الإدارية . وأن عينة الدراسة ليس لديهم اتجاهات محددة نحو التقنيات المكتبية ، وذلك فيما يتعلق بعامل تأثيرها على الوظائف الإدارية المعاونة خصوصاً فيما يتعلق بتلاشى بعض الوظائف أو التوسع فيها والتخفيض من عدد الموظفين ، فى حين أن لديهم اتجاهات إيجابية نحو تطوير معارف ومهارات الموظفين وممارسة مهام وظيفية أخرى ، وأن عينة الدراسة توافق على أن التقنيات المكتبية تحتاج إلى تدريب مستمر .

ومن النتائج السابقة طرح الباحث عدداً من التوصيات تتعلق بجهود فردية من الموظفين أنفسهم ، وكذلك جهود ذات صبغة عامة يمكن أن تقوم بها المنظمات الإدارية وتتحدد تلك التوصيات فى : أن تعمل المنظمات الإدارية على اختلاف أنواعها على إدخال التقنيات المكتبية الحديثة فى أعمالها ، وأن يعمل الأفراد والمنظمات وفق جهود مشتركة على زيادة الجانب التوعوى بالتقنيات المكتبية وعدم التردد فى استخدامها ، أن يعاد النظر فى توصيف الوظائف الكتابية الحالية ، بما يتناسب مع أنوار التقنيات المكتبية الحديثة ، وأن يتم الاستفادة من الجهات التى تقدم تدريباً فى مجال التقنيات المكتبية والتشجيع على تنظيم ذلك التدريب ، التنسيق بين الجهات الحكومية المختلفة لتبادل الخبرات حول التقنيات المكتبية الحديثة واستخدامها ، أن تقوم الأجهزة الحكومية بتقييم الوضع السائد لاستخدام التقنيات المكتبية الحديثة ، وأن تنفذ إستراتيجية موحدة لشراء التجهيزات الآلية المكتبية الحديثة ، أن تبذل الأجهزة الحكومية الجهد اللازم للاستفادة من التجهيزات الآلية الحديثة ، وأن تتوافق تلك التجهيزات لتكون نظاماً متكاملأ يمكن الاستفادة منه فى كافة القطاعات الحكومية .

إدارة المراسلات

ترحب الدورية بمشاركة الكتاب والباحثين وتسعى إلى نشر إنتاجهم من البحوث والدراسات والمقالات العلمية ، وكذلك نشر ملخصات الرسائل الجامعية وعروض الكتب مع ملاحظة الآتى :

- تنشر الدورية الأعمال العلمية التى لم يسبق نشرها أو تقديمها للنشر فى حقل الإدارة ، وحقول المعرفة الأخرى ذات العلاقة بنشاط الإدارة .
- تعرض جميع الأعمال العلمية المقدمة للتحكيم العلمى حسب الأصول المتعارف عليها .
- تعبر الأعمال التى تنشر بالدورية عن آراء كاتبها ، ولا تعبر بالضرورة عن رأى المعهد .
- العمل العلمى الذى يقدم للدورية لا يعاد لكاتبه .
- تراعى قواعد النشر الواردة فى الدورية عند إعداد الأعمال العلمية .
- تُشعر الدورية صاحب العمل العلمى المقبول بموعد نشره ، كما تزوده بنسختين من الدورية وعشر مستلآت من العمل المنشور .
- تصرف مكافأة رمزية عن العمل العلمى الذى يجاز نشره .

توجه المراسلات المتعلقة بالاشتراك
فى الدورية إلى العنوان التالى :

مركز الطباعة والنشر
معهد الإدارة العامة - الرياض ١١١٤١
المملكة العربية السعودية
مدير مركز الطباعة والنشر
هاتف : ٤٧٧٨٩٤٠
إدارة النشر
هاتف : ٤٧٦٨٨٨٨ (١٥٨٠ - ١٧٧٥)

توجه المراسلات المتعلقة بالتحرير
إلى العنوان التالى :

مركز البحوث والدراسات الإدارية
معهد الإدارة العامة - الرياض ١١١٤١
المملكة العربية السعودية
رئيس تحرير دورية (الإدارة العامة)
هاتف : ٤٧٨٧٥٧٢
سكرتير التحرير
هاتف : ٤٧٦٨٨٨٨ (١٨١٥)

يراعى فى الأعمال المقدمة للنشر فى البورية أن تكون متّسمة بالجدة والأصالة والموضوعية ، ومكتوبة بلغة عربية سليمة وأسلوب واضح مترابط ، مع الالتزام بما يأتى :

١ - يجب ألا يزيد حجم العمل المقدم على (٤٠) صفحة .

٢ - تقدم نسختان من العمل العلمى ، بحيث :

تكون النسختان مطبوعتين على وجه الصفحة فقط ، مع ترك مسافتين سطريتين بين الأسطر ، ومسافة (٤) سم على الهامشين : الأيمن والأيسر ، وكذلك مسافة (٤) سم أعلى الصفحة وأسفلها . ويرفق مخلص للعمل (فى حدود ١٥٠ كلمة) باللغتين : العربية والإنجليزية .

٣ - تسلسل صفحات العمل العلمى على النحو التالى :

- الصفحة الأولى ، وهى صفحة العنوان ، وتتضمن : عنوان العمل ، واسم الكاتب (باللغتين العربية والإنجليزية) ، والوظيفة التى يشغلها ، والجهة التى يعمل لديها .

- الصفحة الثانية ، وهى بداية المتن (أو النص) ، وتأخذ الرقم (١) .

- يستمر ترقيم صفحات العمل العلمى حتى نهاية الملحقات بالمتن (أو النص) بشكل متسلسل .

٤ - يقدم كاتب العمل نبذة عن سيرته الذاتية ، تتضمن :

اسمه الكامل ، ومؤهلاته العلمية ومجال تخصصه ، وأبرز إنجازاته العلمية وجهة عمله ووظيفته ، مع إيضاح درجته العلمية أو مرتبته الوظيفية ، وعنوانه البريدى ، ورقم هاتفه (ورقم الفاكس إذا توفر) .

٥ - الهوامش :

توضع الهوامش في نهاية المتن (أو نص العمل العلمي) ، وتبدأ بصفحة جديدة ، وتسلسل حسب ترتيب ورودها في المتن .

٦ - المراجع :

تأتي بعد الهوامش في صفحة مستقلة أو أكثر ، وتبدأ بالمراجع العربية ، ثم المراجع الأجنبية .

٧ - الملاحق :

في حالة وجود ملاحق ، توضع بعد نهاية المراجع مباشرة ، أي في قسم مستقل .

٨ - أداة جمع البيانات :

يجب أن ترسل مع العمل العلمي وتنشر مع الملاحق في القسم الخاص .

٩ - الاقتباس :

يجب أن يحدد كاتب العمل العلمي جميع ما يقتبسه عن الآخرين ، سواء كان ذلك على شكل نصوص منقولة حرفياً ، أو أفكار لكتاب آخرين ولكنها مصوغة بلغة كاتب المقال نفسه ، وذلك كما يأتي :

١ - الاقتباس العرقي (المباشر) :

يجب نقله كما هو ، وتمييزه عن كلام الكاتب نفسه بإحدى طريقتين :

- إذا كان النص المقتبس قصيراً (أربعة أسطر كحد أعلى) ، يوضع بين علامتي تنصيص على النحو التالي «.....» .

- أما إذا كان النص المقتبس أكثر من أربعة أسطر ، فيطبع في فقرة جديدة بعيداً عن الهامشين (حوالي سنتيمتر واحد للداخل) ، مع تضيق المسافة الرأسية بين أسطره ، بحيث تكون مسافة واحدة .

ب - الاقتباس غير المباشر (نقل الأفكار) :

وهو عرض لأفكار أو آراء كتاب آخرين ، مصوغة بلغة كاتب العمل نفسه ، ويتم دمجها مع المتن .

١٠ - التوثيق :

يجب توثيق الاقتباسات في العمل سواء كانت نصوصاً حرفية أو نقلاً لأفكار الآخرين . ويتم ذلك بوضع رقم في نهاية الاقتباس ، يقابله رقم في صفحة الهوامش يتم بعده تدوين مصدر المعلومات المقتبسة بشكل دقيق وكامل ، بحيث يتضمن : اسم المؤلف ، وعنوان المرجع ، ومعلومات النشر ، ورقم الصفحة أو الصفحات . وفيما يلي أمثلة توضيحية :

- مثال على توثيق اقتباس من كتاب :

(*) فهاد بن معتاد الحمد : مسح البيئة الخارجية للأجهزة الحكومية المركزية ، معهد الإدارة العامة ، الرياض ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م ، ص (١٤٤) .

- مثال على توثيق اقتباس من مقالة :

(*) كامل السيد غراب : «نحو نموذج متكامل لاتخاذ القرارات الإستراتيجية» ، الإدارة العامة ، معهد الإدارة العامة ، الرياض ، المجلد (٢٧) ، العدد (٥٦) ، ربيع الآخر ١٤٠٨هـ / ديسمبر ١٩٨٧م ، ص (٧) .

- مثال على توثيق اقتباس من كتاب باللغة الإنجليزية :

(*) Robert N. Anthony and John Dearden : **Management Control Systems**, Homewood, Illinois USA, Richard D. Irwin, 1976, p. 33.

- مثال على توثيق اقتباس من مقالة باللغة الإنجليزية :

(*) Christopher Orpen : "Toward A Taxonomy of Organizational Effectiveness Measures", **Public Administration**, Institute of Public Administration, Riyadh, Vol. (9), No. (3), March 1995, p. 8.

١١ - إعداد قائمة المراجع :

توضع المراجع العربية أولاً ، وتصنف هجائياً حسب الاسم الأول للمؤلف ، تليها المراجع الأجنبية ، وتصنف حسب الاسم الأخير للمؤلف . وفيما يلي أمثلة توضيحية :

المراجع العربية

- فهاد بن معتاد الحمد : مسع البيئة الخارجية للأجهزة الحكومية المركزية ، معهد الإدارة العامة ، الرياض ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م .

- كامل السيد غراب : «نحو نموذج متكامل لاتخاذ القرارات الإستراتيجية» ، الإدارة العامة ، معهد الإدارة العامة ، الرياض ، السنة (٢٧) ، العدد (٥٦) ، ربيع الآخر ١٤٠٨هـ / ديسمبر ١٩٨٧م ، ص ص (٧ - ٤٢) .

- وجيه عبدالله : معايير الأداء ، دراسة تطبيقية ، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ١٩٧٦م ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٧٦م .

المراجع الأجنبية

- Anthony Robert N. and Dearden John : **Management Control Systems**, Homewood, Illinois USA, Richard D. Irwin, 1976.

- Orpen, Christopher : "Toward A Taxonomy of Organizational Effectiveness Measures", **Public Administration**, Institute of Public Administration, Riyadh, Vol. (9), No. (3), March 1995, pp. 8-22.

قواعد نشر عروض الكتب :

يراعى فى الكتاب موضوع العرض أن يكون متميزاً ومحتوياً على إضافة علمية ، وألا يكون قد مضى على صدوره أكثر من ثلاث سنوات . ويجب ألا يزيد عدد صفحات العرض نفسه على (١٥) صفحة ، مع الالتزام بما يأتى :

١ - مقدمة لبيان أهمية ما يحتويه الكتاب من موضوعات .

- ٢ - عرض تقريرى (غير نقدى) لفصول الكتاب .
- ٣ - عرض نقدى لأهم القضايا والآراء والأفكار العلمية المطروحة فى الكتاب ، مدعماً بالأسانيد والحجج العلمية .
- ٤ - خاتمة لأهم ما قدمه العرض النقدى من إسهامات مستخلصة من فكر المؤلف أو الباحث أو كليهما معاً .
- ٥ - قائمة لأهم المراجع التى حواها الكتاب ، إلى جانب ما قد يقترحه الباحث من مراجع تفيد القارئ حول موضوع العرض .

قواعد نشر عروض الرسائل الجامعية :

يراعى فى الرسائل الجامعية موضوع العرض أن تكون حديثة ولم يمض على تاريخ الحصول عليها أكثر من ثلاث سنوات ، ويجب ألا يزيد عدد صفحات العرض نفسه على (٢٠) صفحة ، مع الالتزام بما يأتى :

- ١ - مقدمة لبيان أهمية موضوع البحث .
- ٢ - ملخص لمشكلة موضوع البحث وكيفية تحديدها .
- ٣ - ملخص لمنهج البحث وفروعه وعينته وأدواته .
- ٤ - ملخص للدراسة الميدانية (التطبيقية) وأهم نتائجها .
- ٥ - خاتمة لأهم ما وصل إليه الباحث من نتائج وتوصيات .
- ٦ - قائمة للمراجع .

بعد استكمال إجراءات التعديل وقبول نشر العمل العلمى فى النورية ، تقدم المادة العلمية مطبوعة - ما أمكن - على قرص الحاسوب الخاص بجهاز (أبل ماكنتوش) باستخدام أحد البرامج التالية : برنامج الناشر الصحفى ، أو نايسس ، أو وينتكست .

دورية الإدارة العامة

عربي / إنجليزي /

أر (كم ومكانتكم إسهام مهم في تحسين وتطوير دورية (الإدارة العامة)
من حيث الشكل والمضمون - لذا نأمل التكرم بالإجابة على أسئلة هذه الاستبانة -
ثم حديثك إني

صواب / إرساء الأتي

معد / إدارة العامة / مركز البحوث والدراسات الإدارية

سكرتير تحرير دورية (الإدارة العامة)

الرياض ١١٤٤٦ هـ - ح. ب. ٢٠٥

فصلًا ، شمع حلالة (✓) في المربع الذي يشير من وجهة نظرك فيما يلي ،
علماً بأن هذه الاستبانة لي تستخدم إلا في أغراض البحث العلمي بهدف تطوير
الدورية

لوح - معلومات عامة

{١} الاسم (اختياري)

{٢} الجنسية

☐ عربي/سعودي ☐ عربي (أخر سعودي) ☐ أخرى (حدد)

{٣} المراحل الطي

☐ ثانوي أو أقل ☐ جامعي ☐ ماجستير ☐ دكتوراه

{٤} التخصص

☐ إدارة عامة ☐ إدارة أعمال ☐ إدارة مصممة ☐ علم اجتماع

☐ علم نفس اجتماعي ☐ محاسبة ☐ قانون ☐ اقتصاد

☐ محاسب إالى ☐ إحصاء ☐ أساليب كمية ☐ أخرى (حدد)

{٥} الخبرة في مجال التخصص

☐ أقل من ٥ سنوات ☐ من ٥ - ١٠ سنوات ☐ أكثر من ١٠ سنوات

{٦} جهة العمل

☐ مؤسسة علمية : (جامعة ، كلية ، معهد ، مركز بحوث) ☐ قطاع حكومي

☐ قطاع أطي (خاص)

{٧} الاستفادة من استخدام الدورية بشكل أفضل

☐ تحسين القدرة على أداء العمل ☐ البحث العلمي ☐ الترويج

☐ الاستفادة العامة

نائب - طريقة الوصول على الدورية هل جيدة انتظامها

{٨} طريقة حصولك على الدورية

☐ عن طريق الأصدقاء ☐ الاشتراك

☐ شراء من المكتبات العلمية ☐ الاطلاع في مكتبة

[٢] درجة انتظام وصول أعداد دورية إجاب

□ منظم جداً □ منظم إلى حد ما □ غير منظم على الإطلاق

□ = خمس موضوعات الدورية

لرأي في تركيز موضوعات الدورية على التخصصات البيئية أثناء إعدادها			
الترجيحات	كثير	أقل	التركيبة المتساوية
أخرى	أخرى	أخرى	أخرى
١ - إدارة العامة	□	□	□
٢ - إدارة الأعمال	□	□	□
٣ - العمارة	□	□	□
٤ - المواصلات	□	□	□
٥ - الاقتصاد	□	□	□
٦ - الميزانية العامة والإنفاق	□	□	□
٧ - الميزانية العامة للإنفاق	□	□	□
٨ - الميزانية العامة	□	□	□
٩ - الميزانية العامة	□	□	□
١٠ - إدارة المشاريع الهندسية	□	□	□
١١ - الميزانية العامة	□	□	□

رأيك - فروع التخصص التي تهتم بها الدورية

لرأي في أن تهتم موضوعات الدورية بالبحوث والدراسات والملاحظات			
الترجيحات	بمعدل أكبر	بمعدل أصغر	أخرى
١ - الملاحظات والملاحظات التطبيقية في العلوم الإدارية	□	□	□
٢ - بناء الميزانية العامة في مجالات العلوم الإدارية	□	□	□
٣ - الملاحظات التطبيقية الإدارية في المجالات العلمية	□	□	□
٤ - الملاحظات التطبيقية الإدارية في مجالين علميين	□	□	□
٥ - الملاحظات التطبيقية الإدارية في المجالين العلميين	□	□	□
٦ - أخرى (حدد)	□	□	□

ملاحظات أخرى تفضل إلى الدورية :

تتم الدورية بشكل جيد بالبحوث والدراسات والملاحظات التطبيقية في مجالات العلوم الإدارية إلى جانب التركيز بها ، بالإضافة إلى مراجعات الكتب الحديثة بخدمات أبحاث المكتبات والمختبرات الحديثة في مجالات العلوم الإدارية وأخذ النظم المتكاملة الحديثة المتغيرة بالبحوث

بالإضافة إلى ما يتلقى حالياً ، فلهذا من التخصص			
مواضع أخرى	غير موثقة	مواضع أخرى	أخرى
١ - موضوعات ومواضيع المجلات والكتب التي تخصها المجلات	□	□	□
٢ - نشر المجلات من المجلات والكتب التي تخصها المجلات	□	□	□
٣ - نشر المجلات من المجلات والكتب التي تخصها المجلات	□	□	□
٤ - نشر المجلات من المجلات والكتب التي تخصها المجلات	□	□	□
٥ - أخرى (حدد)	□	□	□

سأكتب - الشكل العام للدورية

[١] صفحات الدورية من حيث الحد
□ متناسبة □ كثيرة □ قليلة □ لا أخرى
[٢] حجم الدورية
□ متناسب □ كبير □ صغير □ لا أخرى

سأكتب - فضاء الكتب والملاحظات التي تعبر فيها عن رأيك ، أي تراها مناسبة لتطوير الدورية

مع تحيات

مركز البحوث والدراسات الإدارية

الإدارة العامة

تعاد هذه القسيمة إلى :
مركز الطباعة والنشر ،
معهد الإدارة العامة -
الرياض ١١١٤١ -
المملكة العربية السعودية

ملاحظة : في حالة
تغيير العنوان يرجى
إبلاغ مركز الطباعة
والنشر ، مع
الإدارة العامة
بالعنوان الجديد

التاريخ / /

قسيمة اشتراك

يرجى اعتماد اشتراكى فى النورية لمدة :

☐ سنة واحدة ☐ سنتين ☐ ثلاث سنوات

بواقع () من كل عدد

الاسم :

المهنة / الوظيفة :

العنوان :

مرفق شيك مصدق بمبلغ () مقبول الدفع لمعهد الإدارة العامة ،
الرياض ، المملكة العربية السعودية ، وهو يمثل القيمة عن مدة الاشتراك .

التوقيع :

PUBLIC ADMINISTRATION

Request Form

a - For Annual Subscription

For Year or Years : 19 19

b - For Specific Issue (S), Year 19 , No

Name :

Organization :

Address :

City State Zipcode

Telephone Date

() ()

Order Address

Inst. of Pub.
Adm. Printing
and Publishing
Center.

Riyadh 11141
Saudi Arabia

Please notify us
if postal address
changes.

CONTENTS	Page
● Descriptive and Econometric Analysis of Saudi Imports and Exports in Thirty Years : (1968-1997).	
Dr. Khalid I. Aldakhil	623
● Determinants of Burnout among (Male-Female) Social Workers: Applied Study in Social Welfare Organizations in Some Cities of Saudi Arabia.	
Dr. Abdulmohsen F. Al Saif	675
● An Evaluation of the Methodology Underlying the Conceptual Framework of Positive Accounting Theory.	
Dr. Al Amire I. Ossman	729
● Crisis Management : A field Study of Greater Amman Municipality Supervisors' Attitudes towards Levels of Crisis Management System.	
Dr. Asim M. Alaraji	
Mr. Mamoon A. Dagamseh	773
● Conflict Management and Construction Project Effectiveness: A review of the Literature and Development of Theoretical Framework.	
Hamoud S. Al- Meshekeh	
David A. Langford	
Barr Chair	
Translated by:	
Dr. Hamoud S. Al-Meshekeh	
Revised by:	
Dr. Waheed A. Al-hendi	811

PUBLIC

ADMINISTRATION

● Volume Thirty Nine

● Issue Number 4

Editorial Board

SUPERVISOR GENERAL

Dr. Fahaad M. A. Hamad

Deputy Director General
for Research and Information

Tel. : 4778926

CHIEF EDITOR

Dr. Faisal M. AL-Gabbani

Director General of Management
Studies and Research Center

Tel. : 4787572

MEMBERS

Dr. Ahmad M. A. Zamel

Dr. Fahad I. Al - Jarboa

Dr. Mohammed M. Elkady

Dr. Mohammad A. Al-Bakr

EDITORIAL SECRETARY

Saud G. Al - Hajouj

Tel. : (4745087)

* Correspondence :

Correspondence for editing should be addressed to :

Editor of Public Administration, Institute of Public Administration,
P. O. Box 205, Riyadh, Saudi Arabia .

Fax : 4792136

Research, studies and Articles Published in the Journal express the opinions of their authors and do not necessarily express the opinion of the Institute of Public Administration .

● Price Per Issue :

- Saudi Arabia and other Arab countries (10) Saudi Riyals or equivalent in U. S. Dollars .
- Other countries (4) U. S. Dollars .

● Subscriptions :

Subscription	One Year	Two Years	Three Years	Five Years
* Individuals :				
- Saudi Arabia	40 Riyals	70 Riyals	100 Riyals	150 Riyals
- Arab countries (or equivalent in U. S. Dollars) .	45 Riyals	80 Riyals	115 Riyals	180 Riyals
- Other countries	16 U. S. Dollars	30 U. S. Dollars	40 U. S. Dollars	70 U. S. Dollars
* Institutions :				
- Saudi Arabia	80 Riyals	150 Riyals	220 Riyals	350 Riyals
- Other countries	28 U. S. Dollars	50 U. S. Dollars	74 U. S. Dollars	100 U. S. Dollars

* Correspondence for subscription should be addressed to :

*Director, Printing & Publishing Center,
P. O. Box 205, Riyadh 11141, Saudi Arabia.*

* Publication Section Tel. : 4745286 (4768888 - Ext. 1818/1775) - Fax : 4792136

PUBLIC

ADMINISTRATION

A Professional Quarterly Journal
published by
the Institute of Public Administration,
Riyadh, Saudi Arabia

CONTENTS :

- Descriptive and Econometric Analysis of Saudi Imports and Exports in Thirty Years : (1968-1997).

Dr. Khalid I. Aldakhil

- Determinants of Burnout among (Male-Female) Social Workers: Applied Study in Social Welfare Organizations in Some Cities of Saudi Arabia.

Dr. Abdulmohsen F. Al Saif

- An Evaluation of the Methodology Underlying the Conceptual Framework of Positive Accounting Theory.

Dr. Al Amire I. Ossman

- Crisis Management : A field Study of Greater Amman Municipality Supervisors' Attitudes towards Levels of Crisis Management System.

Dr. Asim M. Alaraji

Mr. Mamoon A. Dagamseh

- Conflict Management and Construction Project Effectiveness: A review of the Literature and Development of Theoretical Framework.

Hamoud S. Al- Meshekeh

David A. Langford

Barr Chair

Translated by:

Dr. Hamoud S. Al-Meshekeh

Revised by:

Dr. Waheed A. Al-hendi

ISSN : 0256 - 9035
© I. P. A. 0137 / 14

PUBLIC ADMINISTRATION

A Professional Quarterly Journal
published by
the Institute of Public Administration,
Riyadh, Saudi Arabia

CONTENTS :

- **Descriptive and Econometric Analysis of Saudi Imports and Exports in Thirty Years : (1968-1997).**
Dr. Khalid I. Aldakhil
- **Determinants of Burnout among (Male-Female) Social Workers: Applied Study in Social Welfare Organizations in Some Cities of Saudi Arabia.**
Dr. Abdulmohsen F. Al Saif
- **An Evaluation of the Methodology Underlying the Conceptual Framework of Positive Accounting Theory.**
Dr. Al Amire I. Ossiman
- **Crisis Management : A field Study of Greater Amman Municipality Supervisors' Attitudes towards Levels of Crisis Management System.**
Dr. Asim M. Alaraji
Mr. Mamoon A. Dagamseh
- **Conflict Management and Construction Project Effectiveness: A review of the Literature and Development of Theoretical Framework.**

Hamoud S. Al- Meshekeh
David A. Langford
Barr Chair
Translated by:
Dr. Hamoud S. Al-Meshekeh
Revised by:
Dr. Waheed A. Al-hendi